

المقومات الاقتصادية  
لدولة فلسطينية مستقلة

الدكتور يوسف صايغ

2022

## معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

مؤسسة وطنية فلسطينية مستقلة غير ربحية للبحوث التطبيقية ذات النوعية المتميزة في مجال القضايا والسياسات الاقتصادية وأبعادها الاجتماعية، وقد تم تأسيسه في أيار 1994.

بدأ المعهد عمله في مقره في حي الشيخ جراح في القدس وانتقل عام 1996 إلى رام الله بسبب مضايقات الاحتلال وصعوبة الوصول إلى مقر المعهد، وفي عام 2010 انتقل المعهد إلى مبناه الحالي الذي أنشئ بمنحة من الحكومة الكورية في حي الماصيون في رام الله.

يشرف على المعهد مجلس أمناء له شخصية معنوية مستقلة مالياً وإدارياً، وهو مكون من عدد من الشخصيات العامة الذين يعينون بموجب إجراءات ترشيح وانتخاب داخلية لإضافة أعضاء جدد واستبدال من تنتهي فترتهم، وهي ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين فقط، وليس للمجلس أي صفة أو انتماء حزبي أو طائفي أو عقائدي، ومن ضمن مسؤولياته مراجعة وإقرار سياسة المعهد وأنظمتها وهيكله التنظيمي والإداري وخطته وموازنته السنوية.

### المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة

الدكتور يوسف صايغ

فريق العمل في ماس

إشراف: رجا خالد

طباعة: مها ميخائيل

التنسيق الفني: لينا عبد الله  
أحمد دعسان

التدقيق اللغوي: حنين المصري  
أحلام ابو ربيع



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

رام الله 2022

المقومات الاقتصادية  
لدولة فلسطينية مستقلة

الدكتور يوسف صايغ

أعدت هذه الدراسة بتكليف من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط  
منظمة التحرير الفلسطينية

حزيران/يونيو ١٩٩٠

بيروت - لبنان

انجزت الصيغة الاولى من هذه الدراسة

في آب/اغسطس ١٩٨٩

وانجزت الصيغة الحالية المعدلة

في حزيران/يونيو ١٩٩٠

## تمهيد

### بقلم رجا الخالدي

عندما قررنا في "ماس" أنه من الضروري نشر هذه الدراسة النادرة للبروفيسور يوسف صايغ، العائدة للعام 1990، دون تعديل أو تحرير أو تدخل في نصوص المؤلف، وطباعتها للمرة الأولى في كتاب، تساءل أحد الزملاء حول جدوى ذلك، أو صواب نشر نص لمؤلف راحل، في مرحلة تاريخية تختلف فيها الأرقام والوقائع الاقتصادية والسياسية بشكل كبير، ما يجعل من الصعوبة قراءة نص الصايغ في ظروف اليوم المأساوية. برأينا، يستحق عمل علمي ضخم مثل هذه الدراسة التي تبلور أول تصور فلسطيني رفيع المستوى لاقتصاد دولة فلسطينية مستقلة في أراضي 1967، تحت السيادة الفلسطينية غير المشروطة، أكثر من مجرد الاكتفاء بطابعته كما صيغ قبل ثلاثة عقود، ليعرف به الناس.

لا يحتاج مفكر كيوسف صايغ لمن يقدم أعماله، خاصة وأنه يفعل ذلك بكل جدارة ووضوح في مقدمة الدراسة، مفسرا السياق والمنهجية والدوافع والأهداف من البحث. بالتالي، فضلنا تفادي محاولة تفسير، أو توضيح، أو تبرير، هذه النقطة أو تلك. لكن، لا بد من تمهيد ما لجمهور القرن الـ21 لتوضيح سياق إعداد الدراسة، ولإبراز مكان قوة هذا العمل الذي لم يطلع عليه حتى الآن سوى عدد محدود من الخبراء، وكيف يجسد هذا الكتاب بشكل مكثف وجديد في حينه، كل ما هو معروف سابقا عن عظمة فكر يوسف صايغ من مؤلفاته وإسهاماته الوفيرة في التنمية الفلسطينية والعربية.

لذا، سأكتفي هنا بذكر بعض النقاط التي تميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات التاريخية حول الاقتصاد الفلسطيني، ويجعلها بحثا مرجعيا حول تاريخ الفكر الاقتصادي الفلسطيني، لعل ذلك يساعد القارئ على المطالعة حتى النهاية وتقدير هذا الجهد.

أولاً، ننكر أن هذه الدراسة هي نتاج جهد فلسطيني خالص، في مرحلة حرجة من تطور حركة التحرر الوطني، أي في أعقاب إعلان استقلال دولة فلسطين العام 1988 وفي ذروة الانتفاضة الأولى واجتياحها للمخيلة الفلسطينية حول ما قد يكون ممكناً تحقيقه من الأهداف الوطنية. أي، أنها تنطلق من تلك المرحلة وتعكس كل ما انطوت عليه من تفاؤل بعدالة وحتمية وقرب إقامة الدولة المستقلة على أراضي فلسطين المحتلة العام 1967.

تعكس الدراسة (وأيضاً قرار منظمة التحرير بتكليف أهم اقتصادي فلسطيني في ذلك الوقت بإعدادها) جدية القيادة الفلسطينية في تلك المرحلة، قبل حرب الخليج وقبل مدريد وقبل انهيار الانتفاضة، وقبل أوسلو وإفرازاتها الاقتصادية التي جاءت مناقضة لافتراضات وتصورات وتوصيات الصايغ. إذا، توفر هذه الدراسة نافذة فريدة من نوعها لفهم تطور العقيدة الاقتصادية الفلسطينية تاريخياً.

كذلك، تمثل الافتراضات السياسية المعتمدة، بناء على برنامج م. ت. ف. السياسي، صورة دقيقة للمواقف الفلسطينية الرسمية الملتزمة بالتسوية السلمية وحل الدولتين، وأيضاً التوقعات لإنجازات سياسية ربما كان معقولاً تصورها من تونس عشية حرب الخليج، لكنها تبذرت لاحقاً. بالتالي، تضمنت الافتراضات السياسية التي استندت لها الدراسة لتخطيط شكل الاقتصاد الوطني الفلسطيني، افتراضاً بالتوصل لحل سلمي يبدأ تنفيذه في 1992 مع مرحلة انتقالية تنتهي في خمس سنوات بإقامة الدولة المستقلة وبسط سيادتها، وإخلاء المستوطنات، وعودة 250 ألف لاجئ أو أكثر، ومساعدات واستثمارات دولية بـ 12 مليار دولار، خلال الفترة.

لا نملك إلا التواضع أمام ما أنجزه يوسف صايغ في أقل من سنة، بين بيروت وتونس، في تحليله (في الفصل الأول) لمفهوم "القابلية للحياة" لأية دولة وبالذات لدولة ناشئة مثل فلسطين، ثم (في الفصل الثاني) استعراض مفصل (جداً!) لما ابتدع تسميته بـ "المقومات" الضرورية لنمو واستدامة تنمية هذا الاقتصاد، من بشرية وطبيعية وإنتاجية ورأسمالية، قبل إجراء تحليل مقارن (الفصل الثالث والختامي) لواقع الاقتصاد الفلسطيني عشية المرحلة الانتقالية المفترضة، مع الإطار النظري والبحثي لتقييمه السابق للمقومات، ناهيك عن لغته العربية الرصينة والمبتدعة في ترجمته الخاصة لعدد من المصطلحات الاقتصادية باللغة الإنجليزية التي لم يكن لها مرادفات مستخدمة في العربية.

من جهة أخرى، نجد في هذا الكتاب أصداء الرحلة الفكرية للصايغ منذ تأسيسه كإقتصادي تتموي درس الاقتصاديات العربية والريادة كمفهوم وظاهرة، مروراً بما كتبه عن التنمية العربية، وصولاً إلى تركيزه على تنمية اقتصاد بلاده. تعكس هذه الدراسة العبر التي استخلصها من هذه المراحل في حياته العلمية والسياسية، ومراجعتها واستيعابه ما يقارب 100 مرجع بحثي وإحصائي وعلمي. لم يترك صايغ نظرية إلا وفحص جدواها هنا، ولم يفته رقم أو جدول إحصائي حول الاقتصاد ما قبل التسعينيات، ولم ينس أن يمتحن بعض افتراضاته الاقتصادية بمعادلات رياضية ونمذجة.

أخيراً وليس آخراً، يجب التذكير بأن يوسف صايغ معروف لإشرافه (أيضاً لصالح دائرة الشؤون الاقتصادية) على إعداد عشرات من الخبراء الفلسطينيين "البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994-1999"، الأضخم والأوسع والأعمق من هذه الدراسة التي مهدت تماماً وبررت إعداد البرنامج العام اعتباراً من 1990. من الملفت أن هذه الدراسة التأسيسية للبرنامج الإنمائي عرضت، بحسب مذكرات صايغ (التي أعدتها زوجته عالمة روزماري صايغ)، على مؤتمر في تونس في نيسان 1990، جمعت القيادة الفلسطينية مع 400 رجل أعمال وخبير اقتصادي فلسطيني. وحظيت باهتمام كبير منهم لما أظهرته من رؤية علمية سياسية مقبولة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني الوطني، لكنها لم تنشر في حينه أو لاحقاً، لأسباب ربما لها علاقة بالحالة السياسية والمالية المتأزمة في سياق اندلاع حرب الخليج في غضون أشهر قليلة.

كان صايغ يرى، وبحق، أنه لا بد من إعداد هذه الدراسة لتثبيت الجدوى الاقتصادية لدولة فلسطينية منسجمة مع البرنامج الوطني، ولدحض الدراسات العالمية الدارجة التي تربط مستقبل الاقتصاد الفلسطيني حتماً بالإسرائيلي. هنا كان الصايغ يرى تلك الجدوى في بناء القدرات الذاتية المنتجة (أو "سد الفجوات في توفير المقومات")، بالإضافة إلى إعادة الالتحام بالعمق الاقتصادي العربي، والانفكاك عن سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي. طبعاً كتب التاريخ للاقتصاد الفلسطيني مصيراً آخر، لم يتوقعه الصايغ (أو المنظمة)، بل من المؤكد أنه ما كان ليقبل وضع خطة تنمية لوطن ممزق في بقع جغرافية صغيرة منعزلة عن بعضها مع غياب السيادة على الموارد الطبيعية والعزلة القسرية عن المحيط العربي، كما نتج عملياً عن الاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل.

لكل هذه الأسباب وغيرها، نعتقد أن كل باحث يهيمه الوصول لفهم أعمق لتطور الفكر الاقتصادي الفلسطيني والجدل المتواصل منذ عقود حول السياسات التنموية الأنسب، سيستفيد من مراجعة هذه

الدراسة، في جزئياتها أو كاملة، والاستمتاع قليلا بتناول ومهنية تلك المرحلة الذهبية في العمل التنموي الفلسطيني المشترك.

يأمل المعهد أن نشر هذا الكتاب اليوم، بعد نشر دراستين استشرافيتين كبيرتين (فلسطين وتجديد حياتها" 1919 و"الخبز مع الكرامة"، 1961) خلال السنوات السابقة، يضيف للمكتبة حول التاريخ الاقتصادي الفلسطيني، ويبرز محطة هامة في تشكيلها.



# المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة

الدكتور يوسف صايغ

أعدت هذه الدراسة بتكليف من دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط  
منظمة التحرير الفلسطينية

حزيران / يونيو 1990

بيروت - لبنان

أنجزت الصيغة الأولى من هذه الدراسة  
في آب/أغسطس 1989

وأنجزت الصيغة الحالية المعدلة في حزيران/يونيو 1990

## هيكل الدراسة

صفحة	مقدمة
1	
7	<u>الفصل الأول: الإطار المرجعي للدراسة</u>
7	1. مقدمة حول المفاهيم والمواصفات الحرجة الواجب صياغتها
8	2. المدى الجغرافي المفترض للدولة الفلسطينية العتيدة
16	3. التكوين الديموغرافي للدولة
22	4. العناصر الأساسية في استيعاب عرض العمل
30	5. المدى الزمني المعتمد لامتحان قدرة المقومات
33	6. الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية التي توظف المقومات من أجل بلوغها
39	7. النسق السياسي/الاجتماعي/الاقتصادي المفترض
40	8. طبيعة العلاقات الخارجية واتجاهاتها بالنسبة للمقومات
45	<u>الفصل الثاني: المقومات الاقتصادية للدولة المستقلة</u>
45	1. مقدمة: كيف يفهم مصطلح "المقومات" في هذه الدراسة
49	2. السلطة الوطنية السيادية والعمق القومي للدولة
56	3. الموارد البشرية ومهارات القوى العاملة
77	4. العلم والتقانة
87	5. الإدارة العامة المركزية والسلطات المحلية
92	6. الريادة الاقتصادية وحوافز الإنجاز
98	7. التنظيم المؤسسي من اقتصادي واجتماعي
105	8. الموارد الطبيعية
123	9. تكوين رأس المال الثابت ومؤسسات التمويل
155	10. البنية التحتية

- 165 11. أداء الاقتصاد وتركيبه عشية قيام الدولة
- 177 12. المقوم الاجتماعي والنفسي

الفصل الثالث: إشكالية "قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على الحياة"

- 183 والسياسات العامة ذات العلاقة
- 183 1. مقدمة
2. دلالة الاستنتاجات بالنسبة لقضية "قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على الحياة"
- 190 3. السياسات التي تنبثق عن الاستنتاجات ودينامية التحرك المتصلة بها
- 206 4. خاتمة الدراسة
- 225

ملحق رقم 1: استعراض وتقييم للدراسات الهامة حول استشراف أبعاد

235 المستقبل الاقتصادي لدولة فلسطينية

261 ملحق رقم 2: جداول إحصائية (رقم م 1 - م 9)

295 ملحق رقم 3: ثبت المراجع

## الجدول المتضمنة في صلب الدراسة

صفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
21	السكان في الأراضي المحتلة عام 1988 والتقديرات حتى عام 1996	1
	تقديرات عرض العمل المتوقع بنهاية عام 1996 والواجب استيعابه	2
25	في الاقتصاد الوطني الفلسطيني	
61	توزيع السكان فوق 15 عاما حسب سنوات الدراسة لسنة 1987 (0/0)	3
63	المؤسسات التعليمية دون المستوى الجامعي لسنة 1988 / 1989	4
	عدد السكان وقوة العمل فوق 15 عاما في الضفة الغربية وقطاع	5
68	غزة لسنة 1987 (بالآلاف)	
70	توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 1988	6
73	توزيع العاملين حسب نوع العمل لسنة 1988	7
	مجموع العاملين والطلبة في مؤسسات مجلس التعليم العالي في فلسطين	8
82	المحتلة للعام الجامعي 1986/1985	
108	تصنيف أراضي الضفة الغربية حسب قابليتها للزراعة	9
110	تصنيف أراضي قطاع غزة حسب قابليتها للزراعة	10
110	ملكية الأراضي في قطاع غزة ونمط استخدامها (بالدونمات)	11
	الموازنة المائية السطحية والجوفية في الضفة الغربية والمتاح	12
113	منها للضفة (مليون متر مكعب م <sup>3</sup> )	
115	الموازنة المائية لقطاع غزة	13
116	استعمالات المياه المقارنة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل	14
	الصيغ المعتمدة لاستيلاء إسرائيل على الأراضي العربية في الضفة	15
121	والقطاع (حتى أوائل 1985)	
	بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية (بسر الكلفة) لسنة 1987	16
126	(ملايين الدولارات)	

صفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
127	الموارد واستخداماتها بالأسعار الجارية لسنة 1987 (ملايين الدولارات)	17
	الاستهلاك والادخار والاستثمار بالأسعار الجارية لعام 1987	18
128	(ملايين الدولارات)	
	توزيع تكوين رأس المال الثابت (حسب القطاعات ونوع الموجودات	19
129	والجهة القائمة بالاستثمار) بالأسعار الجارية لعام 1987 (بالنسبة المئوية)	
164	تقييم عام لأوضاع مكونات البنية التحتية المتوقعة عشية قيام الدولة	20
	النتائج المحلي الإجمالي (بسعر الكلفة)، حسب القطاع، والدخل	21
169	الخاص المتاح للتصرف لعام 1987 (ملايين الدولارات)	
	الواردات والصادرات السلعية وميزان التجارة الخارجية لسنة 1987	22
171	(بملايين الدولارات)	
173	تقدير ميزان المدفوعات لسنة 1987 (بملايين الدولارات)	23
	توزيع النتائج المحلي الإجمالي (بسعر الكلفة) حسب القطاعات الاقتصادية	24
174	لسنة 1987 (%)	
196	معلومات مختارة عن بلدان يقل عدد سكانها عن 2,5 مليون لعام 1987	25
205	مصادر رأس المال (بالمليون دولار)	26

## الجدول المتضمنة في ملحق رقم 2

صفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
263	سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 1988	م 1
	توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حسب مواقع الإقامة والمخيمات في نهاية حزيران 1989	م 2
264		
256	تقدير عدد السكان لسنة 1987 حسب فئات العمر والجنس (%)	م 3
	مجموع إيرادات البلديات للفترة 1978/1979-1987/1988	م 4
266	(بآلاف الدولارات بالسعر الجاري وبالنسبة المئوية)	
	مجموع إنفاق البلديات للفترة 1978/1979-1987/1988	م 5
267	(بآلاف الدولارات بالسعر الجاري وبالنسبة المئوية)	
268	سعر التبادل بين الدينار الأردني والشاقل الإسرائيلي	م 6
269	الاستثمار الترسلي للإدارة المدنية 1983-1987 وتوزيعه الجغرافي	م 7
271	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	م 8
	ملحق لنتائج تقييم درجة توفر كل من المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة، مع ملاحظات و/أو إيضاحات	م 9
272		





## مقدمة

الغرض المركزي لهذه الدراسة، كما حددته دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط في منظمة التحرير الفلسطينية، هو أولاً، التعرف الى هوية المقومات الاقتصادية الضرورية لانطلاق نشاط اقتصادي مرضٍ في دولة فلسطينية مستقلة من أجل تحقيق أهداف معينة، وتقدير المطلوب من هذه المقومات كماً ونوعاً. وهو ثانياً وبالمقابل، استكشاف درجة وفاية المتاح ذاتياً من هذه المقومات. وهو بالتالي، ثالثاً، تقييم حجم الفجوة بين ما هو مطلوب وما هو متاح ذاتياً من أجل التبرير في كيفية إغلاق الفجوة- أي كيفية إحداث التوازن بين جانبي الحساب لكي تتمكن الدولة من توفير ما تتطلبه أهدافها الاقتصادية/الاجتماعية من مقومات اقتصادية أو ذات صلة سببية أو عضوية وثيقة بالمقومات الاقتصادية، من خارج المعطيات الذاتية. رابعاً وأخيراً، انه تفحص قدرة اقتصاد الدولة المستقلة على الحياة أو قابليته للحياة<sup>1</sup>، وكيف ينبغي أن ينظر الى هذه المسألة التي كثيراً ما يساء فهمها وتفحصها والحكم عليها.

لا أن تحقيق غرض الدراسة، الذي يبدو في التعريف المقتضب الوارد في الفقرة السابقة وكأنه أمر يسير، مهمة فكرية ومهنية/تقنية معقدة جداً. فالغرض المركزي للدراسة مطلب مركب يستوجب، كمرتكز للانطلاق، القيام برسم إطار مرجعي لها متعدد العناصر يجيب عن عدد من الأسئلة حول المواصفات المعتمدة للدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة، ويبي عدا من الاشتراطات المتصلة بهوية المقومات وتوفرها وبالأهداف المتوخاة من استخدامها، وذلك على أساس فرضيات متنوعة - كل هذا ضمن سياق دينامي سريع التحرك يصعب التنبؤ منذ الآن بطبيعته وكيفية تأثيره. وبما أن الدراسة هي ذات طبيعة استشرافية مستقبلية في الأساس فإنها دون ريب تتعرض للمتاعب المنهجية والتقنية التي تعاني منها الدراسات الاستشرافية المستقبلية بشكل عام - الى جانب صعوبة تعيين محتوى الدراسة وتحليل عناصره، منفردة، وفي تداخلها وتفاعلها فيما بينها.

---

<sup>1</sup> بمعنى Viability

وانطلاقاً مما ذكر في الفقرة السابقة، من الضروري الحذر الشديد من تبني موقف تأكدي أحادي الطبيعة والتوجه، أو تبني خيار مفرد بالنسبة للأهداف الاقتصادية/الاجتماعية المنشودة للدولة المستقلة، وبالنسبة للمقومات الضرورية لتحقيق تلك الأهداف وتقييم المتاح مما هو ضروري ومطلوب. فهناك بدائل وتمازجات من مجموعات الأهداف التي يمكن اعتبارها مستحبة أو مرغوبة ويمكن اعتمادها. ويترتب على كل من البدائل و/أو التمازجات مجموعات من المقومات تتباين كما تتباين الأهداف المختارة.

لا ريب أن إمكانية وضع مشاهد افتراضية (سيناريوهات) مختلفة بالنسبة للأهداف الاقتصادية/الاجتماعية للدولة، والانطلاق بالتحليل والاستشراف في مسارات مختلفة كل منها يتصل بمشهد من المشاهد، يبدو من حيث المنهجية أمراً مستحسناً، بل ومفضلاً، لأنه يسمح بالمرونة وعدم الركون الى مجموعة واحدة من الأهداف المنشودة. غير أن اعتماد عدة مشاهد (ثلاثة مثلاً: أولها يقوم على افتراضات متدنية) يخلق صعوبات متعددة ويتطلب قدراً كبيراً من التكمية<sup>2</sup> قد يحول التحليل الى تمرين فكري متشعب تصعب (وقد تستحيل) ترجمته بالتالي الى مخطط عملائي ... ومترحه الى مدى بعيد من البلبلة الناجمة عن تعدد المشاهد وبالتالي ضرورة تعدد المخططات والسياسات المنبثقة منطقياً عنها.

حتى الآن تركز الكلام وان بشكل عام حول الإطار المرجعي<sup>3</sup> للدراسة وبعض ما يتصل به من إشكاليات في المحتوى والمنهجية والتقنية. على أن مقارنة الغرض المركزي للدراسة تستوجب بشكل أكثر تحديداً، صياغة عدد من المواصفات الحرجة الضرورية من اجل جعل تحديد المقومات ممكناً. هذه المواصفات تتصل بقضايا وإشكاليات لا بد من مواجهتها ليصبح من المتيسر الانطلاق بالدراسة. وستوضح الأهمية البالغة للمواصفات عندما يصار في الفصل الأول الى تحديدها وتحليلها واعتماد ما يعتبر انه يتمتع بالقدر الأكبر من المعقولية والواقعية والمقبولية. وستشكل هذه المواصفات عناصر الإطار المرجعي للدراسة ككل والأساس المفهومي والتحليلي. والمنطلق الاستشرافي، الذي يتيح صياغة التوقعات الاقتصادية للدولة الفلسطينية

---

<sup>2</sup> بمعنى Quantification

<sup>3</sup> بمعنى Frame of reference

المستقلة، وذلك باستخدام المقومات المتاحة فعليا من الداخل وتلك التي تمكن إتاحتها من الخارج لسد الفجوة بين ما هو مطلوب وضروري وما هو متاح ذاتيا.

وهكذا يتناول الفصل الأول اللاحق المواصفات الأساسية المارة الذكر، وما تتضمنه و/أو تقوم عليه من اشتراطات وافتراضات، والإشارة الى البدائل الممكنة - نظريا على الأقل - لعدد من هذه المواصفات، والانتهاه الى اختيار تلك المجموعة منها التي يظهر التحليل والاستقراء ثم الاستشراف أنها أقرب من سواها من البدائل الى ما يجوز إرضائه واعتماده.

على أن صياغة التوقعات والاستنتاجات ستكون الناتج النهائي للدراسة الذي يسجله الفصل الثالث والأخير فيها. لكن ينبغي قبل ذلك تناول المقومات الضرورية - من مطلوبة ومتاحة - بالقدر الممكن من التحديد والتفصيل في ضوء موجبات الإطار المرجعي بالمواصفات المحددة الواردة فيه. وهكذا يخص الفصل الثاني - الذي يشكل مركز الثقل العملائي في الدراسة - للتعريف بهوية المقومات ووظائفها ضمن تصور دينامي متحرك، ولتقييمها كليا ونوعيا الى المدى الممكن. ويتمازج في هذا الفصل مساران، أحدهما يخترق أرضية المقومات على أساس أن معظمها متعدد الغايات والاستخدامات في أغراض قطاعات وبرامج اقتصادية/اجتماعية مختلفة. أما المسار الأخير فيخترق منظومة القطاعات (أو البرامج) نفسها ويركز على الحاجات الخاصة بكل منها للمقومات التي يركز المسار الأول عليها.

هذا وستجري محاولة التركيز في الفصل الثاني بشكل أكثر تحديدا على موازين المقومات، حيث ينظر الى المقومات كمورد، من بشرية ومادية وتكنولوجية ومالية ومؤسسية وسياسية/إدارية، ومحاولة الخروج في محصلة التحليل بتقدير ما هو متاح ذاتيا مقابل ما هو ضروري ومطلوب من المقومات.

وأخيرا يأتي الفصل الثالث، كما سبقت الإشارة، كما سبقت الإشارة، ليستخلص الاستنتاجات والتوقعات التي يكشفها الفصل الثاني بالنسبة لدرجة وفاء المقومات بالأغراض المستهدفة من استخدامها ولمدى قدرة اقتصاد الدولة الفلسطينية المستقلة على تقديم أداء اقتصادي مرضٍ

لأغراض الدولة والمجتمع وقدرة الدولة على البقاء الاقتصادي أو على الحياة، وفي حال عجز هذا الاقتصاد بموارده ومقوماته الذاتية عن ذلك، كيفية التعويض عن عجز حساب الموارد/ المقومات اذا كان هناك إصرار على الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية المعتمدة بشكل مسبق للدولة والمجتمع والاقتصاد، ضمن الاطار السياسي الوطني والقومي ومن ثم الإقليمي والدولي، الذي تقوم الدولة العتيدة في مدها. أما إذا اثبت التحليل والاستشراف غياب هذه الإمكانيّة - أي توقع قصور المجتمع والاقتصاد وعجزهما عن تدبير الموارد/المقومات المطلوبة ذاتيا ضمن المدى الزمني المعتمد في الدراسة فتصبح الخيارات الاضطرارية المتاحة للدولة هن إما خفض سقف الأهداف المنشودة الى مستوى يتلاءم مع مجموع المتاح من المقومات والموارد الذاتية المنشأ، أو اللجوء الى مصادر خارجية لسد فجوة الموارد، أو الى مزيج من الخيارين السابقين. وينتهي الفصل بتبيان السياسات الواجب اعتمادها من أجل حدوث تراوج موفق بين الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية المنشودة من جهة، ومجموع المقومات الضرورية المتاحة من الداخل والواردة من الخارج من جهة أخرى.

على أن توقف الدراسة عند هذا الحد لا يشكل نهايتها. فهي تتضمن ملحقا رؤي أنه يمكن أن يقدم مساهمة ملموسة في فهم إشكالية موضوع المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة. هذا الملحق يلخص الدراسات التي وضعت حتى الآن وكلها صدرت بلغات أوروبية، وهي تدور بدرجات مختلفة من التركيز حول قدرة دولة فلسطينية مستقلة على "البقاء" اقتصاديا، ومعنى "البقاء" المعتمد، أو تدور حول التصورات المعتمدة للمواصفات المتصلة باقتصاد دولة كهذه. ولئن كانت هذه الدراسات لا تعنى كلها بصلب موضوع الدراسة الحالية بشكل مركز أو مباشر، أو أنها اعتمدت منهجيات مختلفة وتبنّت ضمنا أو صراحة افتراضات لا تتلاءم إطلاقا مع الموقف الوطني التحرري الممتد خلف الدراسة الحالية - إلا أن الاطلاع عليها يظل مفيدا لسلطة صنع القرار الفلسطيني في أوجه القرار السياسية والاقتصادية والاجتماعية على السواء. وقد أعد الملحق الدكتور نبيل حيدري، الباحث الأول في مركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي سبق أن نشرت له مجلة شؤون فلسطينية (في عدد نيسان/أبريل 1988) دراسة قيّمة بعنوان "استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية: رؤية نقدية". ويتوجب تسجيل الشكر له لإعداده الملحق رقم 1. كذلك نسجل الشكر للباحثة سلفيا ربيز (المحاضرة حاليا في كلية بيروت

الجامعية وقبلًا في الجامعة الأميركية في بيروت)، التي ساعدت بكثافة في البحث السابق لوضع بعض مباحث مخطوطة الدراسة، خاصة فيما يتعلق بالمسائل القطاعية والإحصائية، كما أعدت الصيغة الأولى من جزء من كل من المباحث الثامن والتاسع والحادي عشر في الفصل الثاني.

ومع تسجيل المساهمات المذكورة يظل مؤلف الدراسة مسؤولًا عن الأحكام الواردة فيها وما قد يُرى بحق أنه يعترضها من قصور أو نقاط ضعف.



## الفصل الأول الإطار المرجعي للدراسة

### 1. مقدمة حول المفاهيم والمواصفات الحرجة الواجب صياغتها

لا يمكن القيام بدراسة تتناول المقومات الاقتصادية، الضرورية لنهوض دولة فلسطينية مستقلة بمهامها الاقتصادية تجاه مواطنيها على مستوى معين، دون أن يسبق ذلك تعيين مجموعة من المفاهيم والمواصفات الأساسية والمحددة التي يمكن من خلالها تصور طبيعة الاقتصاد المنشود وقدراته ومستوى أدائه. كما ينبغي أن يوضع هذا التصور لطبيعة الاقتصاد ضمن تصور أوسع للدولة المستقبلية المتوقع قيامها على الأرض، بحدودها وبنيتها الديموغرافية، وبنسقتها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبعلاقتها مع دول محيطها، وبأهدافها الاقتصادية الاجتماعية - الى ما هنالك من خصوصيات تميز هذه الدولة.

وبمزيد من التمعن يتبين أن المواصفات والخصوصيات تنقسم الى نوعين: أولهما موضوعي أو خارجي، بمعنى انه يتصل بمعطيات تخضع للقياس الى مدى بعيد، تميز الدولة واقتصادها (كمساحة الدولة ومواردها وحجمها السكاني ومستوى أداء الاقتصاد كمنطلق)، والآخر ذاتي أو معياري<sup>4</sup>، ينطلق من مواقف وتصورات مقرها ومصدرها توجهات واضعي التصورات وصانعي القرارات ذات الصلة بالدولة المعنية واقتصادها، وإرادتهم، وطموحاتهم، والأهداف التي ينشدون في مستقبل يقصر أو يطول. ومع التأكيد على التمايز بين النوع الموضوعي أو الخارجي من المواصفات والخصوصيات، والنوع الذاتي أو المعياري، وإمكان الفصل بينهما مفهوماً أو تحليلياً، إلا أنهما يتفاعلان ويتبادلان التأثير بحيث يصعب التمييز عملياً بينهما في بعض الحالات بسبب تداخل سمات بعض عناصرهما الحديثة.

تشكل مجموعة المفاهيم والمواصفات التي أشير إليها في الفقرتين السابقتين والتي سيتناولها الفصل الحالي بتحديد وتفصيل، الإطار المرجعي للدراسة، لأنها تشكل دليلاً يُسترشد به

---

<sup>4</sup> Normative بمعنى

لمواصفات وخصوصيات الدولة العتيدة التي تدور الدراسة حول مقوماتها الاقتصادية، وتعطي لهذه الدولة أبعادا وملامح تتقلها من مفهوم عائم وغائم الى مفهوم محدد يسهل تصور مواصفاته المختلفة كما لو كانت واقعا يمكن مشاهدته أو تلمسه ويمكن إخضاع معظم مواصفاته للقياس.

من هنا أهمية وضرورة تخصيص الفصل الأول في الدراسة لرسم حدود الإطار المرجعي والتعريف بعناصره، مع الاضطرار حيث ينبغي لاستخدام فرضيات لغرض تعيين الحدود والتعريف بعناصره، مع الاضطرار حيث ينبغي لاستخدام فرضيات لغرض تعيين الحدود والتعريف بالعناصر. أو الاضطرار لاختيار مواصفات معينة للدولة والاقتصاد دون سواها من بدائل مرشحة للاختيار، على أساس ما يمكن تبريره في ضوء المتاح من المعلومات والمعطيات، وما يحسن توقعه و/أو استهدافه في ضوء موقف قيمي أو معياري، سواء أكان هذا الموقف ذا منطلق خلقي أو سياسي أو اجتماعي، ما دام يعبر عن "الضمير المجتمعي" للشعب الفلسطيني وعن حد مقبول من تطلعاته الوطنية.

## 2. المدى الجغرافي المقترض للدولة الفلسطينية العتيدة

يفترض في هذه الدراسة أن تشمل الدولة الفلسطينية المستقلة المستهدفة تلك المساحة من فلسطين التي احتلتها إسرائيل في حرب حزيران/يونيو عام 1967. وهي تتألف مما يعرف باسم "الضفة الغربية لنهر الأردن" بما فيها القدس الشرقية، وقطاع غزة. وينبغي أن يشار هنا الى أن قطاعا صغيرا في مساحته يقع جنوب شرقي بحيرة طبرية، هو منطقة الحمة، ثم أيضا احتلاله عام 1967 (وظل منذ قيام إسرائيل تحت الإدارة السورية إذ لم تحتله إسرائيل عام 1948 بين ما احتلته من أراضي فلسطينية في تلك الجولة من الحرب). على أن منطقة الحمة غير مشمولة بالدراسة الحالية أي بنطاق الدولة المستقلة العتيدة، لأنها تبعد كثيرا عن الضفة (الغربية) والقطاع والقدس الشرقية مما لا يسمح عمليا باتصالها مع بقية الأراضي الأخرى المحتلة عام 1967 عبر ممر بري، كما يمكن أن يقوم بين الضفة والقطاع - بل لا بد من أن يصار الى إقامته إذا كان للدولة العتيدة أن تشكل وحدة متكاملة ذات دورة حياة اقتصادية واجتماعية وسياسية غير منقطعة.



تغطي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 التي تعني هذه الدراسة بها مساحة تبلغ نحو 22 بالمئة من مساحة فلسطين الإجمالية أي نحو 587,500 هكتارا (تعادل 5,875 كيلو مترا مربعا)، يقطنها في عام 1990 نحو 1,73 مليون عربي فلسطيني وهو عدد يشمل نحو 150,000 في القدس الشرقية<sup>5</sup>. وينبغي التوقف هنا عند مسألة المساحة التي يفترض أن تقع في نطاق الدولة الفلسطينية المستقلة. وتتصل هذه المسألة بثلاثة اعتبارات.

الاعتبار الأول أن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في الأراضي المحتلة عام 1967 بعد زوال الاحتلال الإسرائيلي عنها تشكل "مطلب الحد الأدنى" الذي يصر عليه الفلسطينيون، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) ممثلهم الشرعي والوحيد. إذ ينبغي أن يظل ماثلا في الأذهان أن الشعب الفلسطيني يعتبر فلسطين بأكملها - أي بمساحتها البالغة 26,325 كيلو مترا مربعا "بين النهر والبحر" تراثا طبيعيا له تؤكد خلال تواصل تاريخي يمتد في الماضي الى ما هو ابعد من التاريخ المكتوب. وانه إذا اضطر هذا الشعب للقبول بما هو دون ذلك كجزء من تسوية سياسية لا يستطيع الحصول حاليا على ما هو أفضل منها، في ضوء موازين القوى الإقليمية والدولية الحاكمة، فذلك لا يعني خضوع هذا الحد الأدنى لمزيد من المساومة والتنازلات. فاذا نظرنا الى التاريخ الحديث، لوجدنا أن هناك شرعية دولية تعود الى أكثر من أربعة عقود من الزمن تُرتب للفلسطينيين الحق بدولة فلسطينية عربية في مساحة تبلغ 43 بالمئة من جملة مساحة فلسطين. هذه الشرعية عبّر عنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 181 في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947، وهو قرار حظي بأصوات أكثرية أعضاء الأمم المتحدة وبينهم الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وفرنسا، غير أن بريطانيا والصين امتنعتا عن الإدلاء بصوتهما. من هنا يبرز مبرر تسمية الإصرار على استعادة جميع الأراضي المحتلة عام 1967 على انه مطلب الحد الأدنى، بالنسبة لمساحة الأراضي المعنية.

الاعتبار الثاني أن إصرار أربعة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي (أي باستثناء الصين الشعبية التي تدعم الفلسطينيين في مطالب ابعد مدى) على أن يكون قرار

<sup>5</sup> معظم الإحصاءات الواردة في هذه الدراسة ترد في الجداول المثبتة في صلب الدراسة أو تلك الواردة في الملحق (2). أما الباقي فهو إما يشكل جزءا من المعلومات العامة المعروفة، أو يشار الى مصدره مستقلا.

مجلس الأمن الدولي رقم 242 الصادر في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1967 (وقرار رقم 338 الصادر في 22 تشرين الأول/أكتوبر 1973 المكمل لقرار 242) أساسا ومنطلقا لأية تسوية سياسية لقضية فلسطين، وقبول الدول العربية (صراحة ورسميا، أو بالصمت) لهذين القرارين، وكذلك قبول إسرائيل بهما، جعل من الضروري أن تقبل منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) بهما في القسم الأخير من عام 1988 لاعتبارات واقعية لم يكن بالإمكان تجاهلها، مع الرغبة في الوصول الى تسوية سياسية. وقد تبين أن هذه التسوية أصبحت ذات إلحاح بالغ بعد قيام الفلسطينيين تحت احتلال عام 1967 بالانتفاضة الشعبية الباسلة في 9 كانون الأول/ديسمبر 1987 واستمرار هذه الانتفاضة حتى نشر هذه الدراسة في النصف الثاني من عام 1990، بما رافق الانتفاضة من معاناة قاسية أصبح لا يجوز تجاهلها دون إطلاق م.ت.ف. لدينامية التسوية. وقد جاء قبول م.ت.ف. بالقرارين المشار إليهما، في سياق قبولها بمجموع قرارات الأمم المتحدة بدءا بقرار 181 عام 1947 وقرار 194 عام 1948، أساسا ومنطلقا للتسوية، مضافا الى ذلك إصرار م.ت.ف. على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وتمت موافقة الأكثرية الساحقة من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني على القبول بقرارات الأمم المتحدة في دورة المجلس التاسعة عشرة، أي "دورة الانتفاضة"، المنعقدة في الجزائر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1988. وتجسد القبول في البيان السياسي الصادر عن الدورة الأخيرة لهذا المجلس. أما إعلان الدولة الفلسطينية الذي تم في لحظة تاريخية في نهاية الدورة، فقد جاء تنويجا لنضال فلسطيني طويل مثلت الانتفاضة ظاهرة فذة فيه، كما جاء تجسيدا لإصرار م.ت.ف. على ممارسة حق تقرير المصير (وليس فقط الإصرار عليه لفظيا) وهو حق أيدته قرارات متعددة للجمعية العامة للأمم المتحدة، بموازاة قراري مجلس الأمن رقم 242 و338. وترى م.ت.ف. أن تأييد هذا الحق لا ينفصل عن مضمون قراري مجلس الأمن المشار إليهما.

الاعتبار الثالث الذي يعكسه الإصرار على كون كامل مساحة الأراضي المحتلة عام 1967 يشكل المدى الجغرافي الحيوي للدولة الفلسطينية المستقلة العتيدة، أن هذه الدولة ينبغي أن تشمل القدس الشرقية على الرغم من إعلان إسرائيل عن ضمها إليها لتشكل، مع القسم الآخر من مدينة القدس "عاصمة إسرائيل الموحدة والأبدية" - حسبما تصرح إسرائيل في جميع المناسبات المتصلة بمصير القدس في أيه تسوية مطروحة. مقابل ذلك أصر المجلس الوطني الفلسطيني

على ان تكون القدس عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة، منطلقا من دلالة القدس للشعب العربي الفلسطيني تاريخيا ودينيا وثقافيا - الى جانب دلالتها السياسية - ومعتمدا على نص قرار مجلس الأمن رقم 242 كما جاء بالعربية وبالفرنسية، إذ جاء في النص وجوب انسحاب إسرائيل من "الأراضي المحتلة"<sup>6</sup> لا من "أراضي محتلة"<sup>7</sup> كما جاء في النص بالإنكليزية. وإذن فالعرب جميعا، والفلسطينيون خاصة، يعتبرون أن القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الأراضي التي احتلت عام 1967 والتي ينبغي على إسرائيل الانسحاب منها. والجدير بالذكر في هذا السياق أن الدول الخمس الكبرى الدائمة العضوية في الأمم المتحدة، والأكثرية الساحقة من أعضاء الجمعية العامة في الأمم المتحدة، لا تعترف بشرعية ضم إسرائيل للقدس الشرقية ووضعتها تحت سيادتها، وبالتالي ترفض نقل مقر سفارتها الى القدس.

من هنا، إذن، سلامة الافتراض بأن م.ت.ف. تعتبر أن سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة عند قيامها "على الأرض" ينبغي أن تشمل الأراضي المحتلة بأكملها - بما فيها وعلى رأسها القدس الشرقية، وبالتالي سلامة الافتراض أننا عندما نبحث في المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة فنحن إنما نعني دولة تشمل كل شبر من الأراضي التي جرى احتلالها عام 1967.

على أن الموقف الفلسطيني سيصطدم فورا بأربع عقبات رئيسية لا بد من التهيؤ للتغلب عليها وتخطيها. العقبة الأولى، أن إسرائيل ستصر كما يستدل من تصريحات مسؤوليها الرسمية المتعددة، وتصريحات الأكثرية الساحقة من قياداتها الفكرية والعسكرية خارج المؤسسة السياسية، مهما تباينت المواقف الأيديولوجية والانتماءات الحزبية للمسؤولين والقيادات، على التمسك بقسم ما من الأراضي المحتلة. ويمتد هذا القسم أو يضيق تبعا للمبررات التي تعطى لهذا التمسك، من أيديولوجية، ودينية/تاريخية، وأمنية/عسكرية، واقتصادية، وديموغرافية، وبرغاماتية عملية، وسواء اخذ المسؤولون والقياديون بالاعتبار أو لم يأخذوا جدلية التحدي الفلسطيني الاحتمالي، أو التحدي العربي الاحتمالي في ظل موازين القوى كما قد تتبدل في المستقبل. ويتسع طيف حدود التمسك بالأرض الفلسطينية ليمتد من التمسك بجميع الأراضي المحتلة في القطب

6 أي Les territoires occupés بالفرنسية

7 أي Occupied territories

المتطرف (أي قطب الحركات والأحزاب الدينية الأصولية وتجمع الليكود) نزولا حتى التمسك بالقدس الشرقية فقط في القطب الآخر (أي قطب بعض الحركات والأحزاب اليسارية وبعض الليبراليين)، مروراً بالفائلين بالتمسك بما هو أكثر من القدس الشرقية، ولكن أقل من الأراضي المحتلة بأكملها (وهنا نجد موقع بعض سياسيي تجمع المعراخ الذي يشمل حزب العمل). أما كيفية التصدي لهذه العقبة الأولى والتغلب عليها، فمع أنها مسألة ذات أهمية مصيرية للشعب الفلسطيني إلا أنها لن تبحث في الدراسة الحالية لأن هذه الدراسة ليست المكان الملائم لبحثها.

العقبة الثانية، ويصح اعتبارها فرعا للأولى، هي وجود عدد كبير من المستعمرات اليهودية في الأراضي المحتلة بما في ذلك ما هو مقام ضمن حدود القدس الكبرى والمدن الأخرى. (وقد بلغ مجموعها 192 مستعمرة وسكانها نحو 200 ألف مستوطن يهودي في منتصف عام 1987).<sup>8</sup> ومعظم السكان استوطنوا مستعمرات تقع ضمن حدود القدس الكبرى حسبما تعرّفها إسرائيل، وعدد أصغر داخل بعض مدن الضفة والقطاع خلافاً للوجود اليهودي في المستعمرات. ومع أن الإحصاءات غير متاحة للفترة الممتدة بين أيار 1987 وأيار 1990، إلا أنه يجوز تقدير عدد المستوطنين الحالي (في منتصف 1990) بحوالي 225 ألفاً، منهم 12 ألفاً هم يهود سوفيات هاجروا إلى فلسطين خلال النصف الأول من عام 1990 واستوطنوا في القدس الشرقية، حسبما يستدل من تقارير صحيفة مختلفة جديرة بالثقة. ومن الواضح أن مسألة وجود المستعمرات اليهودية في الأراضي الفلسطينية المحتلة تقع في حيز موضوع المدى الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقلة المنشودة من حيث شمولية سيادة هذه الدولة، وعملياً من حيث دلالة وجود المستعمرات بالنسبة للأراضي المتاحة لاستخدام مواطني الدولة واختراق مواقع المستعمرات لوحدت الأرض الفلسطينية. ولكن المسألة كذلك تقع في حيز موضوع التكوين الديموغرافي لهذه الدولة الذي سيتناوله المبحث التالي.

منشأ العقبة التي نحن بصدددها أن إسرائيل كررت مرات متعددة أنها لن تقتلع أو "تفكك" أياً من مستعمراتها القائمة في الأراضي المحتلة خارج حدود "القدس الكبرى" وإن القدس الكبرى ليست

<sup>8</sup> بموجب مذكرة أعدتها وزارة شؤون الأرض المحتلة، الأردن، تحت عنوان "الأوضاع القانونية في الأراضي العربية المحتلة" وتغطي الإحصاءات للفترة الممتدة من كانون الثاني 1986 إلى نهاية أيار 1987. وعدد السكان المبين مشار إليه في ص 13 من المذكرة.

مجالاً للمناقشة والمساومة لأنها - كما ذكرنا قبلاً - "عاصمة إسرائيل الأبدية الموحدة". وإن، ففي رأي إسرائيل بجميع أحزابها وحركاتها ذات الشأن، لن تسمح أيه تسوية جغرافية<sup>9</sup> تقبل بها إسرائيل بأن تشمل التخلي عن الأراضي العربية التي صادرتها في الضفة والقطاع وإعادتها لأصحابها الشرعيين، أو بأن تشمل التخلي عن المستوطنين اليهود في المستعمرات القائمة على الأراضي المصادرة، إذ يظل هؤلاء ومستعمراتهم مشمولين بالسيادة الإسرائيلية بقطع النظر عن هوية السيادة "الجديدة: التي ستغطي الوحدة الجغرافية - السياسة التي تقوم المستعمرات في قلبها. ويشدد الإسرائيليون في هذا السياق على الألم الذي "اعتصر مجتمعهم" بسبب اضطرابهم لتفكيك المستعمرات القليلة التي كانت قد أقيمت في سيناء بعد 1967، عند تنفيذ بنود معاهدة كامب ديفيد مع مصر.

وهنا أيضاً، كما في العقبة الأولى، فلن نحاول استكشاف إمكانية التصدي للعقبة التي يشكلها وجود المستعمرات ولا كيفية التصدي أن كان ممكناً، لأن ذلك يدخلنا في تحليل سياسي ليست الدراسة الحالية مكانه الملائم. وهكذا سننطلق من الافتراض بأن الأراضي التي جرى احتلالها عام 1967 (عدا منطقة الحمة) ستشكل بكاملها وبدون أي اقتطاع المدى الجغرافي للدولة الفلسطينية المستقلة المستهدفة ومدى سيادة هذه الدولة. ومع تسجيل هذا الافتراض ينبغي أن نشدد على أن الدولة الفلسطينية المستقلة لا يمكنها أن تسمح ببقاء المستعمرات تحت سيادة إسرائيل لأن ذلك يقطع دورة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في دولته. غير أن من الممكن التفكير بالسماح شريطة دخول عدد ذي شأن من الفلسطينيين إلى منطقة احتلال عام 1948 يعادل - نسبياً - عدد سكان المستعمرات مقارنة بمجموع السكان العرب في الضفة والقطاع والقدس الشرقية، وأن تكون المستعمرات - أن بقيت - تحت السيادة الفلسطينية. وسنعود إلى هذه النقطة لاحقاً عند بحث التكوين الديموغرافي للدولة.

العقبة الثالثة بالنسبة لتكوين الدولة الجغرافي ومساحتها هي دعم الولايات المتحدة الأمريكية لنص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 على اعتبار أنه يتكلم عن الانسحاب من "أراضٍ محتلة" وليس من "الأراضي المحتلة"، وهذه صيغة النص كما تفهمه إسرائيل أيضاً. ولكن في

---

<sup>9</sup> بمعنى Territorial settlement

حين أن الولايات المتحدة تشير تلميحا في العادة الى تعديلات ما في حدود الأراضي المحتلة التي ينبغي إعادتها مقابل حصول إسرائيل على السلام. بشكل يُفهم منه أنها تعديلات لن تكون بالضرورة رئيسية، فإن الأحزاب والحركات الإسرائيلية التي تقبل بفكرة "مبادلة الأرض بالسلام"، تتحدث في العادة عن اقتطاعات رئيسية في التكوين الجغرافي للأراضي المحتلة التي على إسرائيل أن تعيدها. ونُدكر هنا بالرأي الإسرائيلي الغالب الذي يرفض مبدأ التخلي عن أي جزء من هذه الأراضي كم أشرنا، كما يرفض أن ينشأ أي تكوين سياسي فلسطيني مستقل وذي سيادة، مصراً كحد أقصى على وجوب حصول الفلسطينيين على حكم ذاتي (كذلك الذي تتضمنه معاهدة كامب ديفد مع مصر بموجب التفسير الإسرائيلي لنص المعاهدة)، وعلى صيرورة كيانهم المستقبلي جزءا من دولة أردنية.

وهنا أيضا فإن الولايات المتحدة بدورها - حتى موعد نشر هذه الدراسة - كانت لا تزال تصرح رسميا برفضها قيام دولة فلسطينية مستقلة، متمسكة بصيغة معاهدة كامب ديفد على أنها النموذج الصالح والملائم لمستقبل الأراضي المحتلة. والعقبة التي نحن بصدددها هي أيضا على "جدول أعمال" محادثات م.ت.ف. مع الولايات المتحدة، التي تتأثر بدورها بزخم وأداء الانتفاضة الشعبية في الأراضي المحتلة وبما تحدثه من تخلخل في موقف كل من الولايات المتحدة وإسرائيل. ومن تعاطف عالمي مع الشعب الفلسطيني دون أن يبلغ هذا التأثير بالضرورة درجة حاسمة في تأييد الموقف الفلسطيني.

أما العقبة الرابعة والأخيرة في السياق الحالي المتصل بسلامة افتراضنا ومنطلقنا في أن الدولة المنشودة تضم جميع الأراضي التي جرى احتلالها في عام 1967، فهي أن تمسك م.ت.ف. والدول العربية المعنية بعقد مؤتمر دولي للسلام، أي للتسوية (وكذلك مطالبة الدول العظمى عدا الولايات المتحدة الى جانب عدد كبير آخر من الدول المؤثرة سياسيا، بمؤتمر كهذا) يُخضع التكوين الجغرافي للدولة المنشودة لتساؤل خطير. فالمؤتمر الدولي، كأى مؤتمر يجمع أطرافا متضادين حول مائدة مفاوضات، لن يأخذ بموقف أحد الأطراف في إعلانه موقفه المسبق من قضية رئيسية من قضايا النزاع على أنه موقف نهائي لا يخضع للمساومة. فالمؤتمر آلية مساومة وأخذ وعطاء في الدرجة الأولى. وقدرة الأطراف المعنية على المساومة محكومة بوزنها السياسي

والعسكري النسبي، أي بموقعها في ميزان القوى الحاكم. وإسرائيل والى جانبها الولايات المتحدة ستكون حتماً (على ما يستدل بوضوح حتى الآن) أقوى بكثير من م.ت.ف. مع من سيكون الى جانبها، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي.

ولئن كنا لن نتناول في هذه الدراسة قضية ميزان القوى الجديد بعد قيام الانتفاضة، بتبدله وحدود هذا التبدل، إلا أننا نؤكد على الاعتقاد بأن م.ت.ف. ستجابه هنا عقبة صلبة. يبقى أن نضيف أننا نؤكد على الاعتقاد بأن م.ت.ف. ستجابه هنا عقبة صلبة. يبقى أن نضيف أننا - مع ذلك - سنتمسك بمنطلقنا في أن المدى الجغرافي المعتمد أساساً للدولة التي تبحث هذه الدراسة في مقوماتها الاقتصادية، يتألف من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية دون أي اقتطاع من أراضيها، إن على أطرافها أو في داخلها. (وقد تستطيع م.ت.ف. في المؤتمر الدولي المتوقع أن تساوم بمبادلة منطقة الحمة بالحصول على ممر بري يربط قطاع غزة بالضفة والقدس الشرقية - وهو ممر لا بد من الحصول عليه لكي لا تنقطع دورة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني كما أشير قبلاً). بعبارة أخرى، فإن الافتراض الذي تنطلق الدراسة منه هو أن هذه الأراضي التي جرى احتلالها عام 1967 تشكل مطلب الحد الأدنى جغرافياً بالنسبة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

غير أن ما هو أكثر دلالة من صياغة فرضية استباقية، هو أن مساحة الدولة الفلسطينية المنشودة، في الحدود التي بيناها، تكاد تكون الحجم الأصغر القادر على العيش، أو المدى الحيوي الجغرافي الأصغر الذي يمكن أن تقوم ضمنه دولة ما - وحتى مع هذا التحفظ، حسبما سنرى لاحقاً، فإن دولة بهذا الحجم المتواضع والمعطيات الاقتصادية المحدودة جداً، ستضطر الى اللجوء الى دعم اقتصادي خارجي ضخم لتستطيع البقاء على مستوى متواضع (ولكن مقبول) من المعيشة، حسبما يشير التحليل الذي توفره هذه الدراسة.

أخيراً بالنسبة للمدى الجغرافي المفترض للدولة المنشودة، من الضروري أن نؤكد أن مساحة دولة ما كأحد مقوماتها الاقتصادية ينبغي ألا ينظر إليها نظرة سكونية إلا في المدى القصير جداً. ففي المدى الطويل تصبح النظرة السليمة الى المساحة نظرة دينامية، بمعنى أن الموارد/المقومات

التي تتوفر في لحظة تاريخية ما (من بشرية ومعرفية/تقانية ومادية ومالية) يمكن أن تتبدل طبيعتها وتتطور قدرتها الإنتاجية في المدى المتوسط الى الطويل، بحيث تصبح المساحة التي كانت ضئيلة في وقت سابق عمليا ومن حيث الأداء الاقتصادي العام للموارد، أكثر اتساعا ورحابة بكثير لمختلف الأغراض والمهام الاقتصادية للشعب الذي يقيم عليها ويحكم أداءها.

### 3. التكوين الديموغرافي للدولة

ننتقل الآن الى تناول الموضوع الديموغرافي، من حيث الحجم والتكوين السكاني المفترض عند قيام الدولة وفي السنوات الأولى من حياتها - ولنقل خلال المدى المتوسط في حدود سنوات خمس، مع إيضاح وتبرير الفرضية المقدمة.

نبدأ بالإيضاح أن تصوراتنا بالنسبة للمقوم السكاني ولبقية المتغيرات التالية التي تتضمنها المقومات، مبنية على الفرضية بأن يكون عام 1992 السنة الأولى في عمر الدولة المستقلة. وقد يعترض على هذه الفرضية أولا بالقول إنها غير واقعية ومفرطة في التفاؤل إذ أن الدراسة الحالية للمقومات تصدر في عام 1990، والدلائل لا تشير إطلاقا الى إمكان حلول الاستقلال خلال عامين. وثانيا، بالقول أن من الحكمة أن يفترض وجود فترة انتقالية قد تمتد من ثلاث الى خمس سنوات تفصل بين حالة الاحتلال الحالي وبين حالة الاستقلال والسيادة المنشودة. والاعتراضان وجيهان ولهما ما يبررهما. على أننا في الدراسة الحالية مع أننا لا نستطيع التنبؤ بموعد ممارسة الاستقلال والسيادة بأي قدر من التأكيد. ولا باحتمال وجوب مرور فلسطيني الأراضي المحتلة بفترة انتقال تمهد لولوجهم حيز الاستقلال والسيادة، إلا أن علينا أن ننطلق من اعتماد سنة محددة كنقطة ابتداء لحالة الاستقلال والسيادة، لكي نستطيع وضع عدد كبير من الفرضيات وإجراء بعض الاحتمالات المتعلقة بالحجم السكاني ومن ثم بالمقومات التي يتناولها الفصل الثاني بتفصيل. ويصبح وضع الفرضيات وإجراء الاحتمالات أكثر صعوبة كلما طالت الفترة الزمنية التي تفصلنا عن السنة الأولى المفترضة لقيام حالة الاستقلال والسيادة. لهذا اعتمدنا عام 1992 على انه السنة الأولى من عمر الدولة المستقلة، مع التأكيد أن التعديلات الكمية الضرورية يمكن إدخالها على الدراسة في المستقبل عندما يصبح الموعد الأكيد لقيام الدولة أكثر احتمالا وقابلية للتنبؤ، فيكون إجراء التعديلات مسألة تقنية سهلة عندئذ.



بعد التوضيح السابق بصدد اعتماد عام 1992 كسنة الاستقلال الأولى، ننتقل الآن الى تناول الحجم السكاني الذي سيكون على اقتصاد الدولة العتيدة أن يتحمله وينهض بمتطلباته عشية قيام الدولة - أي بنهاية عام 1991. ونسجل في هذا السياق عددا من الاعتبارات والافتراضات على النحو التالي:

(أ) أن الحجم السكاني للأراضي المحتلة في نهاية عام 1988 (والتقديرات المسجلة هنا هي أحدث ما هو متاح في الإحصاءات الصادرة لعام 1989) كان 1,63 مليون نسمة، وهو يتزايد بمعدل 3 بالمئة سنويا كمعدل وسطي صاف بحيث يصل الى 1,78 مليون في نهاية 1991، وذلك قبل استقبال الفلسطينيين القادمين من الخارج. والأرقام المقدمة هنا تنطلق من اعتماد معدل تزايد صاف نتيجة النمو الطبيعي وصافي تحركات الهجرة في الاتجاهين مما تسمح باعتماده المعطيات الديموغرافية الفلسطينية عبر العقد المنصرم.

(ب) أن سكان المستعمرات اليهودية في الضفة والقطاع مع اليهود القاطنين في مستعمرات قائمة داخل حدود "القدس الكبرى" وعددهم الإجمالي نحو 225 ألفا (بما في ذلك المستوطنون الجدد في القدس من مهاجري الاتحاد السوفياتي خلال الأشهر الأولى من عام 1990)، سيخلون مواقعهم بحلول الاستقلال المفترض في مطلع عام 1992. وهذا مما يتيح مجالا جغرافيا إضافيا لسكن الفلسطينيين. أما إذا تم الاتفاق في المؤتمر الدولي للتسوية المتوقع انعقاده على بقاء السكان اليهود ضمن حدود الدولة المستقلة، فالافتراض هو أن يخضع هذا الترتيب لعدد من الاشتراطات السيادية سنتناولها لاحقا. لكن يعيننا هنا الاشتراط بأن يتاح لعدد من الفلسطينيين يبلغ نحو 500 ألف بالمقابل بالعودة والعيش في الأراضي المحتلة عام 1948. واختيار العدد الأخير يقوم على أساس كون نسبة 500 ألف الى إجمالي السكان اليهود في إسرائيل تعادل نسبة 225 ألفا هم يهود المستعمرات الى مجموع السكان العرب في الأراضي المحتلة بمنتصف عام 1990. ويمكن الاستناد عند بحث هذا الموضوع الشائك جدا، الى مبدأ "التعامل بالمثل" ومبدأ "التناسق النسبي".<sup>10</sup>

<sup>10</sup> بمعنى Reciprocity للمصطلح الأول و Symmetry للثاني.

ج) إذ ننتقل الى تناول العنصر الأساسي الآخر خلاف الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المحتلة حاليا في بحث التكوين الديموغرافي للدولة الفلسطينية المستقلة، وذلك عند فتح أبواب هذه الدولة أمام النازحين فور قيامها وممارستها لسيادتها، ينبغي تسجيل الموقف التالي الثابت، دون تحفظ أو تردد. هذا الموقف هو أن حق العودة الى أرض فلسطين لجميع النازحين المقيمين حاليا خارج فلسطين - سواء أكانوا يعتبرون "لاجئين" مسجلين في لوائح "وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين - انروا" لم يكونوا - هو حق طبيعي مقدس غير قابل للتصرف. وبالتالي فإن التكوين السكاني للدولة الفلسطينية العتيدة يتألف طبيعيا وقانونيا من جميع الفلسطينيين الراغبين في الإقامة في الوطن الفلسطيني المستقل، من مقيمين منذ ما قبل الاستقلال وعائدين بعد الاستقلال. على انه يترتب على عودة النازحين وإسكانهم وتوفير فرص عمل لهم وكذلك توفير ما يحتاجون إليه من بنى تحتية، كما يترتب على استيعاب لاجئي الأراضي المحتلة الحاليين المقيمين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة في الاقتصاد الوطني للدولة المستقلة، مسؤولية سياسية واجتماعية واقتصادية ضخمة لا بد من أخذها بالاعتبار والتهيؤ لها منذ ما قبل الاستقلال.

بما انه لا يمكن التنبؤ مسبقا بعدد العائدين خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة 1992-1996، وهي فترة التأسيس في تنظيم الدولة السياسي والإداري والاقتصادي، وإقامة البنى التحتية والانطلاق بالبرامج الاستثمارية والإسكانية والإنتاجية، (وستكون هذه الفترة محط تركيزنا في بحث المقومات لاحقا)، فإن من الضروري أن يكون لدينا قياس نمطي للتكلفة الاقتصادية التي تترتب على استقبال النازحين العائدين خلال السنوات 1992-1996 وإسكانهم وتوفير فرص عمل لهم وإقامة ما يحتاجون إليه من بنى تحتية. بعبارة أخرى، من الضروري أن نوضح بفضل القيام باحتساب يتناول مختلف عناصر الاستقبال والاستيعاب وما يترتب عليها من واجبات وأكلاف بالنسبة لعدد ما من العائدين، تكلفة استيعاب وحدة نمطية أو قياسية ما.

يمكن بالتأكيد في هذا السياق تصور عدد من المشاهد الافتراضية (السيناريوهات) حول وحدات مختلفة، إحداها - مثلا - لربع مليون عائد، والأخرى لنصف مليون، والثالثة... لمليون عائد، وهكذا صعودا حتى اكتمال العدد الإجمالي للنازحين الفلسطينيين في الخارج. ويمكن إجراء

الاحتساب لكلفة استقبال واستيعاب العدد الذي يتضمنه كل مشهد افتراضي بما يقع ضمن هذا الاحتساب من عناصر كلفة (كإقامة المساكن والبنى التحتية اللازمة، وتوسيع الاقتصاد، وخلق فرص العمل الوافية). وفي هذا المجال يبين لنا علم الاقتصاد أن الكلفة بالنسبة لمليون عائد ليست بالضرورة أربعة أضعاف الكلفة لربع مليون، لأن هناك "فورات قياس" تتحقق مع تزايد عدد العائدين على اعتبار أن بعض عناصر الكلفة ذات العلاقة لا تتزايد حجما تماما كتزايد عدد العائدين وإنما تنخفض. كما أن هناك بالمقابل عناصر أخرى قد تتصاعد كلفتها مع تزايد عدد العائدين المراد استيعابهم بسبب تناقص مردود بعض المدخلات المستخدمة في الاستيعاب بعد حد معين من الاستخدام. أن هذه الملاحظات ضرورية لنتبين مسبقا درجة التعقيد في الاحتساب.

على أننا لن نتبنى مقارنة تضع عدة مشاهد افتراضية إذ يصبح الاحتساب عندئذ عملية تتكرر دون فائدة إضافية. وكفيها للتدليل على حجم المهمة وكلفتها أن نأخذ مشهدا افتراضيا واحدا - كمثال ليس ألا - وبفضل ما يوصلنا إليه الاحتساب (كما سنرى في الفصل الثاني) نتبين أبعاد المسؤولية الاقتصادية التي تقع على الدولة المستقلة (بالإضافة للجوانب الاجتماعية والإدارية والتنظيمية المتصلة بالأبعاد الاقتصادية) في حال افتراض عودة ربع مليون نازح (كعدد نمطي) خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة 1992-1996. وبالتالي نتمكن من تصور وتقدير أبعاد المسؤولية في حال عودة نصف مليون أو مليون... إلى آخره. بعبارة أخرى، من الضروري أن يضع التحليل المسؤول أمام صانعي القرار الفلسطيني أبعاد احتساب الكلفة الاقتصادية في استيعاب العائدين، لعدد نمطي فقط للاستدلال، بالإضافة إلى الأبعاد الأخرى ذات العلاقة، وبرزها: توق النازحين للعودة للوطن وما يشكله ذلك من ضغوط مبررة على قياديي الدولة، ومعاناة النازحين في الشتات - خاصة سكان المخيمات وبقية اللاجئين الذين يعتمدون إلى حد ما على ما توفره لهم وكالة الغوث (أنروا) من خدمات متواضعة، والرغبة الجامحة لدى فلسطينيي الشتات جميعا لإعطاء هويتهم الفلسطينية تجسيدا ملموسا بالعيش على أرض الوطن وممارسة حقوقهم السياسية في دولة تحمل اسمهم ويحملون اسمها وكذلك تطلعاتها وهمومها.

وستكون قيادة الدولة في وضع شديد الصعوبة بين ضغط عوامل الجذب هذه التي تشد بالنازحين جميعا الى العودة، وبين ضغط حقائق عملية الاستيعاب بما تتضمنه العملية من عناصر كلفة شديدة العبء الى حد أن الدولة لن تقدر على حملها منفردة دون اللجوء للدعم الاقتصادي الخارجي الكثيف لسنوات عديدة. على أن الكلفة المالية ليست العامل الوحيد في عبء الاستيعاب، إذ تلازمها عوامل أخرى أبرزها ضرورة توفر المهارات البشرية والقدرات الريادية لرجال الأعمال، والالتزام المجتمعي بالجهد التنموي، وسلوكية السلطة السياسية ورشادها، وأداء الإدارة العامة، والتجهيزات المادية في البنية التحتية العامة ولدى المؤسسات الاقتصادية الخاصة اللازمة لبرامج الإسكان وتوسيع الاقتصاد... الى ما هنالك من عوامل واعتبارات تشكل مدخلات في أداء الاقتصاد وقدرته على خلق فرص عمل جديدة وتوليد دخل إضافي، وبالتالي إتاحة مستوى مقبول من المعيشة للمواطنين جميعا.

وفي ضوء ما تقدم من بحث في التكوين الديموغرافي للدولة المستقلة العتيدة وما يتصل بحجم هذا التكوين الإجمالي من أسئلة واعتبارات، نقدم في الجدول رقم 1 عدد السكان بدءا بعام 1988 حتى عام 1996، وذلك على أساس افتراض معدل سنوي صاف معين للزيادة السكانية حتى نهاية عام 1991، وبعد ذلك على افتراض إضافة 50 ألف عائد سنويا لكل من السنوات الخمس 1992-1996 (أي إضافة ربع مليون عائد خلال السنوات الخمس) فوق الزيادة السنوي الطبيعي. ونذكر مرة أخرى بأن افتراض عودة ربع مليون فقط لا يتضمن إطلاقا توصية أو اقتراحا بذلك العدد المحدود أو برمجة لعودته، وإنما هو مجرد اختيار مشهد افتراضي (سيناريو) واحد سنستخدمه في الفصل الثاني كمثال على عملية احتساب كلفة استقبال واستيعاب عدد محدد من العائدين، وهو مثال يمكن استخدامه لتبين كلفة استقبال واستيعاب أعداد أضخم ضمن السيناريوهات الأخرى الممكنة.

## جدول رقم 1

السكان في الأراضي المحتلة عام 1988 والتقديرات حتى عام 1996

السنة	أعداد الفلسطينيين العائدين من الخارج بالإضافة الى تزايدهم الطبيعي	عدد السكان الفعلي لعام 1988، واحتساب عددهم بعد ذلك
1988	--	1,634,000 (أ)
1989	--	1,683,20 (ب)
1990	--	1,733,510
1991	--	1,785,516
1992 (ج)	50,000 = 50,000	1,889,081 (د)
1993	101,500 = 50,000 + 51,500	1,995,753
1994	154,545 = 50,000 + 104,545	1,105,626
1995	209,181 = 50,000 + 159,181	2,218,795
1996	265,457 = 50,000 + 215,457	2,335,358

### ملاحظات:

- (أ) كان سكان الضفة (بدون القدس) والقطاع معا 1,484,000 في عام 1988، وكان سكان القدس الشرقية العرب 150,000 (المجموع 1,634,000).
- (ب) بدءا بعام 1989 تتضمن جميع التقديرات زيادة طبيعية صافية معدلها 3% سنويا. وقد كان المعدل لهذه الزيادة للأعوام 1987-1980 يساوي 3,4% في الضفة و4% في القطاع (أو 2,6% في الضفة و3,1% في القطاع بعد اخذ تحركات الهجرة بالحسبان).
- (ج) عام 1992 هو السنة الأولى المفترضة في عمر الدولة الفلسطينية المستقلة وممارستها لسيادتها على أرضها.
- (د) بدءا بعام 1992 وحتى 1996 تحكم المعادلة التالية تزايد السكان بسبب النمو الطبيعي وعودة 50,000 من النازحين سنويا:

$$\text{سكان 1992} = \text{سكان 1991} + (1,03) \times 50,000$$

$$\text{سكان 1993} = \text{سكان 1992} + (1,03) \times 50,000 \text{ الى آخره.}$$

#### 4. العناصر الأساسية في استيعاب عرض العمل

رغبة في مزيد من التحديد بالنظر لأهمية موضوع استقبال الدولة الفلسطينية للعائدين من الخارج واستيعابهم، الى جانب استيعاب التزايد السكاني الطبيعي، نسجل فيما يلي الموجبات الرئيسية المحددة لحجم المسؤولية الاقتصادية التي تترتب على سياسة استيعاب العمالة خلال السنوات 1992-1996. ونبدأ بتقدير حجم العمالة الإضافية (الجديدة) الواجب توليدها لكي تتوفر فرص العمل الوافية لعرض العمل الإضافي ويتم استيعابه.

قبل التعرف الى عناصر عرض العمل الإضافي ينبغي إلقاء نظرة عامة على عرض العمل النظري الكلي خلال الفترة 1992-1996. ونشير هنا إلى أن عرض العمل يتوقف على الهيكل العمري للسكان وعلى التعريف المعتمد لمن يصح اعتبارهم مؤهلين لدخول سوق العمل على أساس العمر. غير أن مقارنة كهذه للموضوع توصلنا الى حجم متضخم جدا لعرض العمل في فلسطين، ذلك أن الفلسطينيين يتميزون بوجود نسبة مرتفعة جدا من السكان بين 15 عاما ونهاية 64 عاما من العمر - وهما الحدان المعتمدان عادة لتعريف من هم مؤهلون بموجب عمرهم لان يشملهم مصطلح "عرض العمل" - إذ بلغت نسبة من سنهم بين 15 و64 عاما لدى الفلسطينيين في عام 1987 49,1 بالمئة من مجموع السكان. على أننا لا نعثر على مثل هذه النسبة في قوة العمل الفعلية في أي قطر عربي، في حين أننا نعثر على ما يقاربها في بلدان أوروبا الغربية مثلا. ما تبينه لنا الإحصاءات العربية الرسمية هو أن قوة العمل العربية الفعلية تبلغ نحو 25 أو 26 بالمئة فقط من مجموع السكان. وهكذا تكون نسبة ذات شأن من عرض العمل العربي عامة إما في حالة بطالة كلية أو جزئية أو مقنعة - هذا مع الاعتراف بأن الإحصاءات عادة لا تشمل النساء العاملات في منازلهن أو في الحقول أو الرعاية، مما يخلق "تحيزا إحصائيا" يخفض نسبة قوة العمل الفعلية الى مجموع السكان الى مدى ملموس.

والأمر أشد خطورة بكثير لدى فلسطيني الأراضي المحتلة عام 1967، فموجب الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية لعام 1988، كانت قوة العمل الفعلية في هذه الأراضي (والقدس مستثناءة من الإحصاءات المذكورة) 282 ألفا (منهم 109 آلاف يعملون في إسرائيل)، في حين كان مجموع السكان 1,484,000. وبهذا كانت نسبة قوة العمل الفعلية في الضفة والقطاع (باستثناء القدس)

الى مجموع سكانهما 19 بالمئة فقط. وسنفترض أن نفس النسبة تنطبق على حجم العمالة بين سكان القدس الشرقية وهم 150 ألفا، أي أن قوة العمل الفعلية في القدس الشرقية تبلغ 29 ألفا. وبهذا تكون قوة العمل الفعلية بين مجموع سكان الأراضي المحتلة بما فيها القدس 311 ألفا (282 + 29). ومن الواضح أن نسبة 19 بالمئة المذكورة أعلاه منخفضة جدا حتى بالمقارنة مع النسبة الوسطية في المنطقة العربية أي 25 بالمئة. ويبقى أن نضيف أن نسبة العاملين في الاقتصاد الفلسطيني (دون الإسرائيلي) الى مجموع السكان، وعدد هؤلاء العاملين 173 ألفا في الضفة والقطاع باستثناء القدس، تبلغ 11,7 بالمئة. ومرة أخرى نفترض أن نفس النسبة تتحسب على القدس الشرقية، على أساس أن القسم الأكبر من قوة العمل فيها (نحو 18 ألفا) يعمل في القدس الغربية. وقد اضطررنا لهذا الافتراض لان الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية لا تسجل أرقاما حول العمالة في القدس الشرقية وتوزعها.

من شأن النسبة المنخفضة جدا للعمالة في الأراضي المحتلة بأكملها أن تخلق صعوبة في تقدير عدد فرص العمل الواجب إيجادها لاستيعاب العمل المتوفر عشية قيام الدولة زائدا العمل الإضافي كما سنحدده لاحقا، وان تخلق صعوبة بالغة في خلق فرص العمل الوافية لترتفع نسبة العمالة الى مستوى مرض. فمع اعتبار أساس تقدير عرض العمل على انه يشكل 25 بالمئة من مجموع السكان، كان هناك عرض عمل مقداره 409 آلاف بعام 1988. بالمقابل كانت قوة العمل الفعلية العاملة في اقتصاد الأراضي المحتلة 191 ألفا (173 ألفا بدون القدس ونحو 18 ألفا في القدس). أي أن البطالة كانت 218 ألفا وهي تعادل 13,4 بالمئة عام 1988 من مجموع السكان، و53,3 بالمئة من مجموع عرض العمل على اعتبار أن هذا الأخير يشكل ربع مجموع السكان.

بالطبع، فمن الممكن الالتفاف حول المشكلة باعتماد نسبة دون 25 بالمئة على أنها تمثل عرض العمل لكي لا يظهر وجود نسبة بطالة مرتفعة. لكن هذا التحايل القائم على تجاهل المشكلة بالتقليل الاصطناعي من حجمها الإحصائي سيؤدي في النهاية الى مزيد من المعاناة عندما تتفصح الأبعاد الحقيقية للمشكلة فتفرض نفسها بقسوة.

ننتقل الآن الى التحديد الكمي للعنصر الأول من مهمة الاستيعاب وهو تقييم عرض العمل كما حددناه قبلا وهو يتألف مما يلي:

(أ) استيعاب العمال الذين كانوا يعملون أثناء الاحتلال في الاقتصاد الإسرائيلي، وقد كان عددهم نحو 109 ألف عامل في عام 1988، وذلك بخلق فرص عمل لهم في الاقتصاد الوطني على اعتبار أنه لا يجوز أن يستمروا بالعمل في إسرائيل لاعتبارات مبدئية/وطنية وسياسية واجتماعية واقتصادية.

(ب) استيعاب حوالي 62 ألف عامل بين كل 250 ألفا من العائدين من الخارج خلال الفترة 1992-1996 (وهو العدد الذي اخترناه أساسا للحساب كعدد نمطي لا كتوصية أو اقتراح أو تحبيذ، بين مجموعة من السيناريوهات الممكنة كما بيّنا قبلًا).

(ج) استيعاب حوالي 113 ألفا من العمال الداخليين حديثا الى سوق العمل بسبب التزايد السكاني في الأراضي المحتلة بين نهاية 1988 ونهاية 1996 (وحجم التزايد التراكمي يبلغ 451 ألفا 25 بالمئة فهم يشكلون عرض عمل جديدا).

وهكذا يشكل مجموع فئات عرض العمل الإضافية التي يتوجب استيعابها في الاقتصاد الوطني خلال السنوات الخمس 1992-1996 نحو 284 ألفا. (انظر الفقرات (أ) - (ج) السابقة، وجدول رقم 2 لاحقا). ولا ننسى أن هذا العدد يضاف الى قوة العمل الأصلية الفعلية وتقدرها الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية بحوالي 282 ألفا في عام 1988، منهم 173 ألفا يعملون في الاقتصاد الفلسطيني والباقون - أي 109 آلاف - في الاقتصاد الإسرائيلي. وبهذا يكون إجمالي المجموعتين 457 ألفا.



## جدول رقم 2

تقديرات عرض العمل المتوقع بنهاية عام 1996 الواجب استيعابه  
في الاقتصاد الوطني الفلسطيني (أ) (بالآلاف)

عدد العمال بنهاية 1996 (بالآلاف)	المجموعة العمالية المعنية
109	1- العاملون في الاقتصاد الإسرائيلي بعام 1988
62	2- قوة العمل بين العائدين 1992-1996
173	3- قوة العمل الأصلية (أي كما في عام 1988 بعد خصم 109 آلاف يعملون في إسرائيل (كما في البند أعلاه)
113	4- قوة العمل التي ستضاف إلى عرض العمل بسبب التزايد السكاني بين نهاية 1988 ونهاية 1996 (ب)
457	المجموع
127	يضاف: تعديل البندين 1 و3 أعلاه بحيث يمثلان معا 25 بالمئة من السكان بعام 1988 بدلا من 19 بالمئة كما يبدو من الإحصاءات السكانية
584	المجموع بعد التعديل

### ملاحظات:

- (أ) عرض العمل المبين في الجدول بالنسبة للبندين 2 و4 أعلاه هو على أساس التقدير المتواضع لنسبة العرض للسكان - أي 25 بالمئة. وقد أجري تعديل على البندين 1 و3 في نهاية هذا الجدول ليتسقا مع 2 و4.
- (ب) بافتراض تزايد سكاني طبيعي معدله 3 بالمئة سنويا.

المصدر: الملاحظات والفرضيات والاحتسابات في الفقرات السابقة الواردة في المبحث الحالي.

لا ريب أن استمرار تأمين فرص عمل بعد الاستقلال لأفراد قوة العمل الأصلية العاملة في الأراضي المحتلة قبل الاستقلال، وخلق فرص عمل جديدة لأفراد قوة العمل الإضافية (المتولدة من الرغبة في استيعاب العاملين قبلا في إسرائيل، زائدا من هم في سن العمل بين العائدين الى الوطن، زائدا أولئك الذين يدخلون سوق العمل بفضل التزايد السكاني الطبيعي) - إن خلق فرص عمل جديدة لهذه الفئات معا سيشكل عبئا ثقيلًا جدا، خاصة إذا كان طموح المسؤولين في الدولة الفتية هو توفير العمل لربع السكان، بل انه سيكون عبئا ثقيلًا جدا حتى لو اقتصر الأمر على توفير العمل لنسبة تقل عن ذلك - مثلا 15 بالمئة من السكان. ففي الحالة الأخيرة يكون مجموع فرص العمل المطلوبة 350 ألفا. وحقيقة العبء تتضح من احتساب نسبة العاملين في الاقتصاد الفلسطيني عام 1988 الى السكان في ذلك العام (أي 191 ألفا منسوبة الى 1,634 ألفا)، إذ كانت هذه النسبة عندئذ مجرد 11,7 بالمئة من السكان. وإذن فإن ارتفاعها الى 19 بالمئة إنما تحقق بسبب إضافة عدد العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي في ذلك العام).

نسوق هذه الاحتمالات لنوضح ضخامة مهمة استيعاب عرض العمل - حتى على افتراض قبول المجتمع لنسبة عمالة لا تتعدى 15 بالمئة من السكان، فكيف بنا والحاجة ستكون ملحة جدا لاستهداف عمالة تبلغ 25 بالمئة وتحاشي وجود نسبة بطالة مرتفعة، من سافرة ومقنعة؟ ثم أن الاحتمالات التي مرت تقوم جميعها على أساس عودة ربع مليون فلسطيني من النزوح الى الوطن، فكيف بنا لو بلغ عدد العائدين نصف مليون، أو مليونًا خلال السنوات الخمس قيد البحث؟ (ففي حال عودة مليون، ينبغي أن يضاف الى قوة العمل نحو 200 ألف فوق العدد الإضافي الذي تضمنه الجدول رقم 2، أي 584 ألفا، حيث يقوم الاحتساب على عودة ربع مليون من الخارج).

إن ضخامة عبء الاستيعاب تظهر بمزيد من الوضوح متى ذكرنا، أنه في حين أن الاستيعاب يعني توفير فرص عمل، إلا أن هذا بدوره يعني توجيه استثمارات ضخمة جدا الى الاقتصاد ليس من السهل إطلاقا (وإن كان ممكنا بجهد جبار) استيعابها إلا إذا تصرفت الدولة والمجتمع والمواطنون برشاد وحسن إدارة وفاعلية، هذا بالطبع إذا افترضنا توفر الموارد المالية اللازمة لتمويل الاستثمارات. (ونشير بأن الاستثمارات التي ستكون مطلوبة خلال السنوات 1992-

1996 للنهوض بالاحتياجات والمطالب الإنمائية والمعيشية تبلغ 9 مليارات دولار على الأقل بأسعار عام 1990 كما يرد في البحث رقم 9 في الفصل الثاني، على أساس عودة ربع مليون نازح فقط، فكيف إذا بلغ عدد العائدين مليوناً مثلاً، بل ونصف مليون؟).

غير أن عملية الاستيعاب تتعدى الاستثمار المادي في قطاعات الاقتصاد وأنشطة الإنتاجية ذات المردود المباشر والسريع نسبياً الذي يولد ناتجاً محلياً ملموساً ويرفع الناتج أو الدخل الفردي القابل للتصرف وبالتالي مستوى المعيشة. فالعملية تتطلب كذلك استثماراً ضخماً في مجالين، هما: أولاً، برامج الإسكان لتوفير مساكن لسكان المخيمات في الضفة والقطاع ثم للعائدين، وسيكون المطلوب بناء عشرات الألوف من الوحدات السكنية الجديدة، وثانياً، برامج توسيع وتحسين البنية التحتية من اقتصادية واجتماعية. ودون الدخول في تفصيل ما سيكون مطلوباً في هذين المجالين بشكل أكثر تحديداً، مما يجده القارئ في المبحث رقم 9 في الفصل الثاني، يكفي أن نبيّن هنا أن هذين المجالين سيتمتصان باستثمارات بعدة مليارات من الدولارات.

يبقى أخيراً أن عملية الاستيعاب، على تعقيدها وصعوبة النهوض بها، ستكون بالنتيجة، أكثر يسراً وسهولة في المجال الذي يبدو للوهلة الأولى أنه الأكثر تعقيداً وصلابة: ونعني بذلك توفير فرص العمل. فإنها لمفارقة تدعو إلى الارتياح أن ضخامة عملية الاستثمار وتشعبها في مجالات وبرامج متعددة ستؤد في ذاتها مئات ألوف فرص العمل - شريطة أن تتحرك مسيرة التنمية والاستثمار بكفاءة ضمن تصور وتوجه سليمين، وإن تنطلق على جبهات متعددة. ومع أننا لسنا في مجال تحديد هذه الجبهات هنا، والتصور والتوجه المطلوبين، إلا أن من الضروري التشديد على الأهمية - المركزية القصوى لأن تنطلق عملية التنمية - بما تتطلبه من استثمارات ضخمة - وفق مبادئ واستراتيجيات وسياسات واضحة ورشيدة، مستهدفة تحقيق تنمية سليمة بأغراض مجتمعية تجمع النمو والتنوع الاقتصادي والكفاءة إلى جانب المعايير والمرغوبات الاجتماعية.

على أن مساهمة برامج الإسكان الكبيرة وتوسيع البنى التحتية وتجديد الاقتصاد الجاري وتحسينه إلى جانب توسيعه وتنويعه كلها معاً، في استيعاب مئات ألوف العمال ستحد منها بعض العوامل الحاكمة. أول هذه العوامل المحددة هو أن الاقتصاد الوطني في ظل الاستقلال سيحتاج إلى

عدد من السنوات - يقل أو يكثر بالتناسق مع رشاد السياسات والمؤسسات والجهود الحكومية والمنشآت الخاصة وأنشطة رجال الأعمال ومدى التصميم الشعبي بشكل عام - ريثما يبلغ الاقتصاد الوطني هذا مستوى من الحيوية والنشاط يصح الاطمئنان الى تواصله وتلمس آثاره في الناتج المحلي الإجمالي ومستوى المعيشة. فلا بد أن تعترض المسيرة الاقتصادية في خطواتها الأولى بعد الاستقلال عقبات واختناقات - برية ومؤسسية وعادية - تدعو الى القلق وتهدد بخلق حالة من الإحباط. وهكذا ينبغي التحسب لذلك الاحتمال والتهيؤ له ومن ثم مجابهته بفضل السياسات والأدوات والإجراءات، وجهود التوعية الملائمة، كيما يأخذ المجتمع بالصبر والتحمل والانضباط وهو يستمر في جهده التتموي الى أن ينشط الاقتصاد بشكل متواصل ويبلغ مستوى واعداء ومشجعا من الفاعلية والحيوية.

أما العامل المحدد الثاني فيتصل بالقطاع الأول في الاقتصاد بالنسبة لحجم العمالة فيه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ونعني القطاع الزراعي. وهنا تصطدم عملية الاستيعاب في هذا القطاع أولا بمحدودية مساحة الأراضي الزراعية المتاحة (وبالتأكيد فإن برامج الإسكان والتصنيع ستحتل مساحة من الأرض لا يجوز التقليل من شأنها) - حتى مع افتراض الاسترداد الكامل للأراضي التي اغتصبها إسرائيل خلال سنوات الاحتلال، وهو افتراض طبيعي ومنطقي في ظل سيادة الدولة الفلسطينية. وتصطدم العملية ثانيا بضيق الرقعة الزراعية ذات الخصوبة الجيدة، وثالثا بمحدودية كمية المياه و/أو الكلفة المرتفعة للجوء الى الري على نطاق واسع، مما يضطر معه المزارعون بشكل متزايد الى اللجوء للأراضي "الحديثة"، حيث تصل كلفة استزراع دونم من الأرض الى مستوى مردود ذلك الدونم فلا يبقى فائض للمزارع.

وبالنسبة للمياه نبيّن انه حتى مع إيقاف إسرائيل عن اغتصاب معظم المياه المتاحة للضفة الغربية (وهو ما تفعله الآن كدولة محتلة) فإن المياه "المستردة" وهي تقدر بنحو 475 مليون متر مكعب سنويا، لن تكون جميعها متاحة للري إذ لا بد أن يوجه قسم منها لسد العجز في ميزان المياه في قطاع غزة (وهو ما سيبحث في الفصل الثاني بتفصيل). ولا بد كذلك أن يوجه قسم كبير آخر للاستخدامات المنزلية المتزايدة جدا بسبب تزايد السكان (انظر جدول رقم 1) من جهة وتزايد الطلب الفردي من جهة أخرى. وأخيرا سترتفع حصة الصناعة والبناء والخدمات (من

سياحة وفندقة وسواها) من المياه بالضرورة ارتفاعا كبيرا. ولعل جملة الاستخدامات المتسعة للمياه التي ذُكرت في الأسطر الأخيرة قد تمتص حوالي نصف كمية المياه المتوقع أن تصبح متاحة للدولة بع إيقاف إسرائيل عن الاستيلاء عليها. وهكذا يصبح جائزا ومبررا توقع أن تصبح المساحة المروية من الأراضي المنزرعة أربعة أضعاف ما هي عليه الآن، خاصة إذا عمل المزارعون على ترشيد استخدام مياه الري باللجوء للتقنيات المتطورة الملائمة كالري بالرش أو بالتنقيط وما إليها. غير أن التوسع في الري، في ذاته، سيتطلب أولا استصلاحا و"تديجا"<sup>11</sup> للأراضي يستغرق ما لا يقل عن سنتين في الغالب، وكلفة مالية لا يجوز تجاهلها.

فإذا تمعنا بأوضاع قطاع الصناعة التحويلية وإمكاناته المستقبلية، من حيث توطين مزيد من الصناعات والتقدم في مجال التقنية الصناعية (دون تحويل النظر عن الصناعات الكثيفة الاستخدام للعمالة)، نجد أن هنالك مجالا للتطور لا يستهان باتساعه، ولكن هذا المجال ستحدده ثلاثة عوامل، هي: أولا، التمويل الاستثماري المتاح، وثانيا، القدرة التقنية والمهارات المتاحة لدى رجال الأعمال وقوة العمل الماهرة ومحدودية توسيع الأخيرة وتحسين مستواها التقني في المدى الزمني القصير (أي خلال السنوات الخمس 1992-1996)، وثالثا، محدودية إمكانيات التسويق الداخلي والخارجي.

بالمقابل، فإن قطاع التشييد والبناء بشقيه: الإسكاني والصناعي/التجاري، يمكنه أن ينشط بسرعة بسبب وجود معظم المهارات والخبرة اللازمة، بحيث يفي بحاجات الحجم السكاني المتزايد خاصة إذا تم اعتماد التقنيات الحديثة في البناء التي تقتصد بالوقت اللازم لإنشاء الوحدات السكنية وتجهيزها بالتمديدات الصحية والكهربائية وما إلى ذلك. كما أن هذا القطاع قادر على توفير فرص عمل كثيرة حتى مع اللجوء إلى تقنيات بناء حديثة. على أن هذا النشاط بمجمله بدوره يلقي عبئا تمويليا ثقيلا على الاقتصاد الوطني ويؤدي إلى إيجاد تنافس شديد بين القطاعات على الموارد والمدخلات المادية، إلى جانب الموارد المالية المتاحة.

---

<sup>11</sup> بمعنى Terracing

وفي ختام المبحث الحالي ننقل الى برامج توسيع البنية التحتية، من اقتصادية (كالطرق والمرافئ والمطارات ووسائل النقل، والاتصالات، وأنظمة الري والصرف، والمجاري، وشبكات المياه والكهرباء)، واجتماعية (كخدمات الصحة والتعليم والتدريب والبحث والإرشاد الزراعي، والترويج والرعاية الاجتماعية والرياضة)، بحيث تتمكن هذه البنية بشقيها من تلبية احتياجات السكان ومتطلباتهم من اقتصادية واجتماعية، مع توسيع في طيف هذه التلبية وتحسين في مستواها. وهنا أيضا فإن توسيع البنية التحتية يتطلب استثمارات ضخمة لكنه أيضا يسهم في استيعاب عمالة كبيرة في مختلف التخصصات وعلى مختلف المستويات الإدارية والتقنية، في القطاعين الحكومي والخاص على السواء.

وكمحصلة نهائية يجوز بقدر كبير من الثقة توقع استيعاب عرض العمل المشار إليه في جدول رقم 2 بفضل برامج الإسكان وتوسيع البنية التحتية وتطوير الاقتصاد القائم التي يتوقع أن تنطلق على نطاق كبير مع حلول عهد الاستقلال - شريطة أن تتوفر لها الموارد الاستثمارية والتشغيلية، والسياسات والجهود اللازمة.

## 5. المدى الزمني المعتمد لامتحان قدرة المقومات

من البديهي أن تعين هوية المقومات الاقتصادية الرئيسية لدولة فلسطينية مستقلة قبل قيام هذه الدولة، وبحث موعد انطلاق حركة وفعل المقومات إنما يتم هنا بصيغة استباقية، وان التجربة التي تتوفر بعد قيام الدولة هي التي تقدم تحديدا أفضل لهوية المقومات، ولكيفية تحركها، وفعلها وتأثيرها. إذن فمن الضروري طرح التساؤل عن المدى الزمني الملائم بعد قيام الدولة، لامتحان قدرة المقومات على توفير القاعدة الاقتصادية التي تتيح التحرك صوب بلوغ الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية التي توضع المقومات في خدمة السعي لتحقيقها. على انه ينبغي الاعتراف أن طبيعة الإجابة عن التساؤل لا تنفصل عن مضمون الأهداف المنشودة من جهة وقدرة القاعدة الاقتصادية على خدمة السعي لتحقيق الأهداف، من جهة أخرى. كما أنها لا تنفصل عن حقيقة أن المقومات - التي تتعتها الدراسة "بالاقتصادية" - هي أوسع من هذا النعت لأنها تشمل كذلك عناصر سياسية ومؤسسية واجتماعية ونفسية وثقافية وإدارية. وإذا كان الأمر كذلك بالنسبة لتنوع أصول المقومات وطبيعتها، فإن تحرك المقومات المختلفة وتأثيرها

يتطلب مددا زمنية تتفاوت بين مقوم وآخر بسبب طبيعته والفترة اللازمة لنضوجه. ولعل المقومات الاقتصادية بالتحديد هي أكثر المقومات سرعة في التحرك والفعل وقبولا لمحاولات التكيف والتبديل، بالمقارنة مع المقومات الأخرى، خاصة الاجتماعية والثقافية منها. ولكن مهما يكن من أمر يظل من الضروري تناول مسألة المدى الزمني المعتمد لامتحان قدرة المقومات على الفعل والتأثير.

أشير في المبحث السابق الى فترة خمس سنوات من عمر الدولة (بدءا بعام 1982 وانتهاء بعام 1996)، وهي تعتبر ضمن المدى المتوسط، على أنها فترة ملائمة لتركيز سكان الأراضي المحتلة عام 1967، ومئات ألوف العائدين من الخارج، في أنماط توزع سكاني يمكن أن تدنو تدريجيا من "النمط الأمثل"<sup>12</sup> بالمعايير الاقتصادية المتصلة بالموارد المتاحة ومساحة مواقع السكان وتوفر فرص العمل. وهي كذلك فترة ملائمة لإنجاز القسم الأكبر من عملية استيعاب العائدين من خارج فلسطين اقتصاديا واجتماعيا. ونرى أن المدى الزمني المشار إليه يلائم كذلك أغراض المبحث الحالي، كمدى وسطي قد يتضح انه قصير بالنسبة لبعض المقومات التي تحتاج لفترة أطول قبل أن ينضج أثرها (كتبدل القيم الثقافية المؤثرة في الحوافز والسلوك الاجتماعي، مثلا)، وانه طويل بالنسبة لمقومات أخرى تظهر آثارها بسرعة (كالقدرة على تعبئة الموارد الاستثمارية، وتوسيع عدد من البنى التحتية، وتهيئة العمال المهرة وأشباه المهرة، مثلا). ويتضح التمييز الذي نحن بصده من مراجعة المقومات التي ستبحث في الفصل الثاني من الدراسة.

تكم دلالة المبحث الحالي في انه يستدرج الاهتمام بكيفية توفير المقومات المنتقاة وبالتركيز على برمجة العمل على توفيرها، طبقا لما تستدعيه طبيعتها وأدوارها ودرجة الإلحاح في تأمينها بالقدر وبالنوعية الضروريين للاقتصاد الوطني المستقل، وفي الموعد الملائم. ويتضح من مراجعة المقومات التي يتناولها الفصل الثاني بالبحث انه ينبغي التفكير فيها جميعا منذ الآن، على الرغم من أنها ليست جميعا مما يمكن التأثير في مدى توفره ونوعيته مسبقا قبل قيام الدولة الفعلي. والجدير بالذكر أن وضع التصورات التحليلية لكل منها ضروري وممكن منذ الآن، وأنه

<sup>12</sup> بمعنى Optimal، ومصطلح "الأمثل" يختلف عن مصطلح "المثالي" بمعنى Ideal

يمكن ويجب إعداد الدراسات المفصلة حول كل منها بحيث تشكل هذه الدراسات مخططاً أو تصميمًا (وإن مرنا أو تأشيرياً) لما ينبغي عمله بالنسبة لتوفير المقومات، كل في حينه، بحيث لا تتجأ السلطة السياسية والاقتصادية بانها ليست على استعداد للأمر حين تتسلم زمام إدارة الاقتصاد وتصبح مسؤولة عن تدبر أموره ومقوماته ومدخلاته.

ومن أجل جعل التركيز الذي نشير إليه أكثر وضوحاً، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ثلاثة مقومات ينبغي إعداد تصميم ملائم لها قبل قيام الدولة الفعلي: عرض الموارد البشرية والقوى العاملة والمهارات التي ستكون ضرورية، بل أساسية لنهوض القوى العاملة، على مختلف مستوياتها، بمهامها الاقتصادية والإدارية والتقنية والعلمية، الإدارة العامة من حيث بنيتها وتنظيمها ومواصفاتها ومبادئ عملها وضوابطه، العمق القومي للدولة وصيغ علاقة الدولة بمحيطها العربي سياسياً واقتصادياً. فإذا انتقلنا إلى مزيد من التحديد يتضح أن من الضروري كذلك إعداد تصميم أو مخطط لتطوير كل قطاع اقتصادي بمفرده وتحديد دور كل من القطاع العام والخاص (وإن بشكل تقريبي) في ملكية أدوات الإنتاج في القطاع الاقتصادي المعني وإدارة أنشطته. وأخيراً لا ريب أن ... المتوقعة منذ قيام الدولة وكيفية تدبر أمر فجوة الموارد الداخلية أو الذاتية (بالنسبة لنقص الادخار في مواجهة حاجات الاستثمار) وفجوة الموارد الخارجية (بالنسبة لعجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وهو ما يتوقع بما يشبه اليقين).

إن الشعب الفلسطيني غني بكفاءات بنيه مما لا يسمح بالاعتذار عن عدم الإعداد الضروري لكيفية توفير المقومات قبل حلول ساعة استخدام هذه المقومات ووضعها في مجرى حركة الاقتصاد الوطني. ويستطيع الأخصائون الفلسطينيون وذوو الخبرة وضع التصاميم والمخططات لمواجهة حاجة الاقتصاد إلى المقومات التي نحن بصدد البدء بذلك دون أبطاء، لكي تكون جاهزة أمام صانعي القرار الفلسطيني حين يسكون بهذا القرار تحت سقف السلطة السادية للدولة.<sup>13</sup>

<sup>13</sup> هناك تصور متكامل لدى واضع الدراسة الحالية، حول طبيعة التصميمات والمخططات ومضمونها وكيفية قيام فرق عمل متخصصة بإعدادها. وقد أقرت "دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط" في م.ت.ف. مشروع إعداد برنامج إنمائي للاقتصاد الوطني. والبرنامج الآن في طور التنفيذ.



بالعودة الى التساؤل حول المدى الزمني المعتمد هنا لامتحان قدرة المقومات على توفير القاعدة الاقتصادية للدولة، الضرورية لتحقيق أهدافها، يمكن الخروج بعد النقاط التي تم تناولها في هذا المبحث بالإجابة التالية: أن مدى متوسطا، أي نحو خمس سنوات، يتيح فترة ملائمة للحكم على مدى المواءمة بين المتاح من المقومات وحجم الحاجة إليها. فلا هي فترة أقصر من أن تسمح بظهور ما يكفي من مؤشرات للتدليل على وضع "ميزان المقومات" (أي محصلة المقارنة بين ما هو مطلوب وما هو متاح)، ولا هي أطول مما يجب بحيث تترك أي خلل خطير في ميزان المقومات دون تصحيح أو محاولة تصحيح في موعد ملائم مبكر. وينبغي أن نذكر كذلك، بالنسبة لاختيار مهلة السنوات الخمس كفترة امتحان لفاعلية المقومات، أنها جميعا تحتاج الى فترة نضوج<sup>14</sup> لن تقل لاي من المقومات عن سنتين أو ثلاث سنوات، وقد تمتد الى ما هو أطول من سنوات خمس (كإقامة قاعدة عملية وبحثية وتقانية ملائمة، وبناء تنظيم اقتصادي واجتماعي مؤسسي فعال ومنسجم مع تراث المجتمع وثقافته وتطلعاته، وتوفير التدريب الرفيع للأطباء والمهندسين والعلماء).

على أن تحديد الفترة الزمنية ينبغي أن ينظر إليه باستمرار بمرونة فلا يؤخذ كأنه سنة لا سبيل لتبديلها - ذلك أن دينامية المجتمع (أو على العكس ركوده)، وتجاوبه مع تحديات الاستقلال (أو على العكس تخاذله) ودرجة فاعلية شبكة القيادة الواسعة التي تضم رجال السياسة والقيادات الحزبية والنقابية والتربوية والمهنية والإعلامية والاقتصادية، من شأنها معا أن تحدد في فعلها وتفاعلها فيما إذا كانت فترة الامتحان ملائمة للغرض أو أنه ينبغي تعديلها لتصبح أكثر وفاء بغرضها.

## 6. الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية التي توظف المقومات من أجل بلوغها

لا بد أن تتفق الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية للدولة الفلسطينية المستقبلية بشكل عام مع الأهداف التي تتوخاها الدول النامية الأخرى، وذلك بالنسبة للنمو وللتتمية، ولتحسين أداء الاقتصاد ورفع الدخل الوطني وتمكينه من تأمين مستوى من المعيشة مرضٍ وقادر على الارتفاع

<sup>14</sup> وهو ما يعبر عنه في الاقتصاد بمصطلح Gestation period.

كما ونوعا، وتوسيع فرص العمل، وتحقيق التوازنات الاقتصادية والاجتماعية التي تتشدها البلدان النامية. على أن هناك أهدافا ذات خصوصية وتميز ينبغي أن تسعى الدولة الفلسطينية لتحقيقها، تتبثق عن خصوصية الوضع الذي سترثه هذه الدولة بعد حوالي ربع قرن من الاحتلال الإسرائيلي.

ومع أن الدراسة الحالية لن تستعرض الأوضاع البالغة السوء التي خلفها وعمقها الاحتلال متعمدا، إلا أن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي ينبغي أن توظف المقومات من أجل بلوغها، والتي سيتناولها هذا المبحث، ستبرز خصوصية أوضاع الدولة وما توجيه هذه من أهداف اقتصادية واجتماعية ليست بنفس الحدة في بلدان نامية أخرى تعيش ظروفًا طبيعية. على أن تسلسل الأهداف المسجلة فيما يلي لا يعني بالضرورة تراتبية في الأهمية أو تسلسلا في توقيت الاهتمام بها أو التركيز عليها، وذلك بسبب التداخل والتشابك فيما بينها وكونها جميعا ذات صفة ملحة. وهذا من شأنه أن يوجب الكثير من التزامن بينها، مع أن التزامن في ذاته يخلق صعوبة كبرى، لأنه يعني اضطراب الدولة للنهوض في الوقت نفسه بعدة مهام ثقيلة ذات متطلبات مرهقة على صعد الإدارة الحكومية، والقدرات والمهارات البشرية، والموارد المالية والمدخلات الاستثمارية الأخرى، والمؤسسات التنموية، والبنى التحتية. أما الأهداف فهي:

أ) استيعاب سكان المخيمات في الأراضي المحتلة واندماجهم التام بالاقتصاد الوطني. ويتطلب هذا الاستيعاب برمجة تأخذ بالاعتبار - فيما تأخذ - توفر المساكن والخدمات الأساسية وفرص العمل (مما سنشير إليه لاحق كأهداف منشودة بدورها). ويتضح من هذا التحديد الموجز للهدف انه يتطلب قدرة خاصة على ضبط الأمور لدى الحكومة، والانضباط لدى السكان الذين ستشطر برامج الاستيعاب المختلفة في خدمتهم، والا وقعت عملية الاستيعاب في فوضى عارمة.

ب) استيعاب الفلسطينيين العائدين الى الوطن من الخارج، والأرجح أن النسبة الكبرى بينهم ستكون من سكان المخيمات في بلدان اللجوء المعنية. وهنا أيضا فالاستيعاب سيتطلب برمجة وتوفيرا للمساكن والخدمات الأساسية وفرص العمل، كما يستوجب الضبط والانضباط اللذين أشير إليهما في الفقرة السابقة.

ج) توفير المساكن بوتيرة توازي وتيرة تدفق العائدين من الخارج وانتقال سكان المخيمات الى وحدات سكنية ملائمة، الى جانب التزايد السكاني العام. وهذا الهدف بدوره يتطلب تأمين المدخلات الضرورية لإقامة المساكن اللازمة (وقد تكون مجمعات سكنية)، من قوة عمل ملائمة وتمويل ومواد بناء وتجهيزات على أنواعها، وما تحتاجه البرامج والمشروعات الإسكانية من مخططات تنظيم مدني وريفي ومن مياه وإنارة ومجارٍ، وكذلك من خدمات اجتماعية، ومن وسائل نقل ومواصلات، ومدارس ومستوصفات، ومخازن تموين... الخ.

د) توسيع ونشر الخدمات الاجتماعية الأساسية لتفي بالحاجات المتزايدة. ويعني ذلك توفير المدارس بمختلف مستوياتها، ومعاهد التدريب، والمستوصفات والمستشفيات، وتوفير المدخلات اللازمة لتشييد الأبنية المخصصة للأغراض التربوية والتدريبية والصحية، وكذلك توفير تجهيزات المؤسسات التي تخدم هذه الأغراض. وبديهي أن تهيئة الكوادر اللازمة للمؤسسات المشار إليها، بمختلف مهاراتها ومستوياتها، مُدخل أساسي - على أننا سنتناول هذا المُدخل فورا كهدف اقتصادي/اجتماعي قائم بذاته.

هـ) تطوير القدرات البشرية والعلمية والتقانية، خاصة تلك ذات الطابع الملح جدا لإنها تتصل بتهيئة قوة العمل اللازمة للنهوض بمهام تحقيق الأهداف التي نحن بصدددها. ونعدد - على سبيل المثال - إعداد المعلمين والمدربين المهنيين، والفنيين الصحيين والمرمضات والممرضين والأطباء (والفئة الأخيرة ينبغي حشد الأعداد الإضافية اللازمة منها من خارج الدولة أي من صفوف الأطباء الفلسطينيين في الشتات) - هذا بالإضافة الى فئات أخرى كالمهندسين في بعض حقول الاختصاص المعقدة، والعمال المهرة في شؤون التمديدات الصحية والكهرباء والمنجور والأنابيب والبلاط... الخ. وتتطلب تهيئة و/أو تدريب و/أو استخدام هذه الفئات المتعددة، بدورها، جهودا مكثفة جدا وتسهيلات ومنشآت متخصصة وتمويلا وافيا، في مدى زمني قصير، لان توفير القوى البشرية المطلوبة ينبغي أن يتواءم زمنيا ونوعيا مع توفير المباني والتجهيزات الضرورية. ويبقى أن الاهتمام بالتطوير العلمي والبحثي والمهني والتقاني - على مركزيته في أولويات مجتمع يسعى للتطور السريع والبروز حضاريا بين البلدان النامية - يظل أقل إلحاحا وأصعب منالا في السنوات الأولى من عمر الدولة، حين ينبغي أن تعطى الأولوية بشكل خاص للحاجات الملحة لمئات الألوف من

المواطنين الذين يتوجب استيعابهم بالسرعة الممكنة ولو كان ذلك على مستوى متواضع من المعيشة - كنقطة انطلاق فحسب.

(و) خلق فرص عمل جديدة بعشرات الألوف سنويا لمجابهة عدة استحقاقات، أكثرها إلحاحا التالية (وقد سبق ذكرها: استيعاب الاقتصاد الوطني للعمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل أثناء الاحتلال؛ استيعاب عرض العمل الناجم عن تفريغ مخيمات اللاجئين ودمج سكانها بالاقتصاد الوطني بمختلف قطاعاته وأنشطته؛ واستيعاب عرض العمل بين الفلسطينيين القادمين من خارج الدولة - هذا كله بالإضافة الى خلق فرص عمل تستوعب التزايد الطبيعي الصافي في السكان وما ينجم عنه من تزايد طبيعي في عدد من يصبحون في سن العمل، وكذلك رفع نسبة مساهمة السكان في قوة العمل الفعلية لترتفع من مستواها الحالي المنخفض جدا فنقترب تدريجيا من النسبة التي اشرنا إليها قبالا وهي 25 بالمئة. وبديهي أن خلق فرص العمل يتطلب تسريع التنمية عبر توسيع الاقتصاد وإقامة أعداد كبيرة من المنشآت في مختلف القطاعات، مع تركيز على المنشآت والأنشطة الكثيفة الاستخدام للعمالة. ويتطلب الأمر مدخلات متنوعة بأحجام كبيرة سواء للأغراض الصناعية أو الزراعية أو لمختلف الأنشطة الخدمية. وتجدر الإشارة هنا الى أهمية قطاع البناء والإسكان (من منزلي وتجاري/صناعي) لأنه في حين هو يوسع طاقة الإسكان التي تشكل هدفا في ذاتها، فإنه كذلك يمتص أعدادا ذات شان من العمال لأنه كثيف الاستخدام للعمالة. وكذلك فإن توسيع البنية التحتية، كما سبقت الإشارة، يوفر فرصا كثيرة للعمل.

(ز) تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد الجاري (القائم) بحيث يستطيع توليد ناتج محلي إجمالي مرض ونمو ذي قابلية للارتفاع المتصل\* وهو هدف إنمائي مشترك بين البلدان النامية جميعها. ولئن أدرجناه في السياق الحالي مع أننا نركز على خصوصية أهداف الدولة العتيدة فذلك لان مستوى الناتج المحلي الإجمالي المرضي، ونمط توزيعه الملائم، يشكل "دالة" أساسية بالنسبة لعدة مطلوبات هي: تأمين مستوى معيشة لائق نسبيا والى جانبه مستوى من الادخار يسمح بقسم ذي شأن من الاستثمارات الضرورية خاصة تلك التي تم التركيز عليها عبر الأهداف السابقة الذكر، والاهتمام العملي الفاعل بقضايا استيعاب المواطنين من الشرائح التي تتطلب رعاية خاصة (مما ذكر في الفقرات السابقة في المبحث

\* نغني بالنمو المتصل ما يعرف بالإنكليزية بمصطلح Sustained growth.

الحالي). وتسريع رفع القدرة على خلق فرص العمل الجديدة، وتطوير مهارات القوى العاملة التي هي الأداة، بل المحرك الأساسي للجهد الاقتصادي - وفي الوقت نفسه الغرض النهائي لهذا الجهد.

يتطلب بحث الهدف الحالي مزيدا من التحديد. فالاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال استطاع خلال عام 1987 أن يولد ناتجا محليا إجماليا بلغ في الضفة والقطاع (أي باستثناء القدس العربية) نحو 1,748 مليون دولار بسعر السوق. (انظر الجدول رقم 17 في الفصل الثاني). غير أن هذا الأداء كان ممكنا الى مدى بعيد بفضل قدرة الشعب على تمويل استثمارات مرتفعة نسبيا تعادل نحو 30,3 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها وردت جميعها ليس من الادخار المحلي وإنما من مصادر خارجية هي: أولا، أجور العاملين في إسرائيل، وثانيا، صافي عائداته عناصر الإنتاج في الخارج المحولة للداخل وبالإضافة هناك تقديرات ومساعدات من مصادر خاصة ورسمية، أجنبية وعربية (فلسطينية وغير فلسطينية). ولولا هذه التدفقات لكان حجم الاستثمار أكثر تواضعا بكثير. وتكمن دلالة إثارة هذه المسألة في وجوب الحذر من التفاؤل غير الواقعي بقدرة الاقتصاد على توليد الموارد الاستثمارية على المستوى الذي تبرزه التقديرات الضخمة التي نكرنا أنها تبلغ عدة مليارات من الدولارات. بل إن الواجب هو مجابهة قضية الاستثمار الوافي بقدر كبير من التهيّب لأن المصدرين الأولين من مصادر تمويل الاستثمار تحت الاحتلال يتعرضان حاليا لانخفاض شديد. فأولهما سيجف تماما مع توقف العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل، والثاني انخفض كثيرا منذ تقاوم أزمة النفط العربي في منتصف الثمانينات. إذن فمن الضروري استكشاف وسائل تمويل مختلفة تلائم الأوضاع المستقبلية في إطار الدولة المستقبلية، بحيث يستطيع الاقتصاد توليد ناتج محلي للفرد يظل مقبولا ومعقولا وان انخفض في السنوات القليلة الأولى عما كان عليه في عام 1987. أما بحث مسألة الاستثمار وتكوين رأس المال الثابت فسيتم تناولها بمزيد من التفصيل في الفصل الثاني.

(ح) العمل على تحقيق توازنات اقتصادية واجتماعية الى مدى ملموس، ونعني بذلك وجوب الحذر الشديد من أن تتسع فجوة توزيع الدخل والثروة اتساعا يهدد النشاط الاقتصادي والأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي. وهناك توازنات اقتصادية سيصعب كثيرا - إن لم يستحل كليا - تحقيقها، ولكنها يجب أن تستهدف الى المدى الممكن، ومن اجل ذلك الهدف العملي

ينبغي بذل جهود مكثفة لكي لا تكون الفجوة المخلة بالتوازن واسعة جدا. أما هذه التوازنات الأخيرة فتشمل ميزان المدفوعات، بالنسبة للمقبوضات والمدفوعات، والحسابات الوطنية بالنسبة لمكونات تدفقات الناتج القومي والإنفاق منه، حيث أن الإنفاق اللازم لخدمة الأهداف الاقتصادية الاجتماعية سيكون أكبر حجما بكثير دون ريب من التدفقات الذاتية التي يولدها الناتج المحلي الإجمالي - وبالتالي فلا بد من دعم اقتصادي خارجي ذي شأن، في مرحلة انطلاق الدولة على الأقل. وسنعود الى قضية الموارد الاستثمارية لاحقا في الفصل التالي. على أن ما يعنينا هنا هو أن الخلل في التوازنين المشار إليهما الآن بالاسم سيحد من قدرة المجتمع والاقتصاد على الانطلاق بسعيه صوب الأهداف المبنية سابقا، وستكون النتيجة إما خفض سقف الأهداف (وهو ما تترتب عليه آثار سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة وسيعني هذا الخيار بالتالي عمليا تمديد فترة السنوات الخمس ريثما يمكن بلوغ الأهداف الأصلية)، أو الحفاظ على الأهداف، ولكن العمل بطريقة ما على رفع سقف الموارد المتاحة، (وهناك عودة لكيفية رفع سقف الموارد)، أو مزيجا من الاثنين.

(ط) العمل على رفع قابلية المجتمع والاقتصاد للاعتماد على النفس في جهده الاقتصادي، وتدبر الموارد اللازمة لأهدافه كجزء من هذه القابلية. ومع أن إشارات متعددة قد وردت حتى الآن الى ضرورة الحصول على دعم اقتصادي خارجي، وذلك انطلاقا من ضغط الظروف القاسية المتوقعة، فإن اللجوء الى هذا الدعم ينبغي أن يظل في نطاق الحد الأدنى الذي لا غنى عنه. يضاف الى هذا أن الدعم المتوقع سيكون على الأرجح من مصادر عربية في قسم كبير منه، ولذلك فإن تدفقه يكون من داخل العمق العربي القومي لفلسطين، فلا يشكل اختراقا خطيرا لموجبات الاعتماد القومي على النفس. يبقى أن مبادئ الاعتماد على النفس وديناميته وآلياته، جميعها بحاجة لان تكون موضع تأمل ودراسة (ولعل التصور المفصل لمشروع "برمجة" تنمية الاقتصاد الذي أشير إليه في الهامش الأول في صفحة 33 يكون المكان الملائم لتناول قضية الاعتماد على النفس على أساس أنها استراتيجية مفضلة للعملية الإنمائية، مع التشديد أن هذه الاستراتيجية لا تعني الانغلاق على النفس).

## 7. النسق<sup>15</sup> السياسي/الاجتماعي/الاقتصادي المفترض

ليس غرض المبحث تبشيريا بمعنى الدعوة لنسق معين يقوم على عقائدية أو أيديولوجية معينة. إنه محاولة لتصور ذلك النسق الذي سيكون له الحظ الأوفر بالتبلور بعد قيام الدولة الفعلي، والذي في الوقت نفسه يلائم فيما نعتقد تراث الشعب الفلسطيني وتاريخ نضاله الحديث، وتطلعاته المستقبلية، وينسجم مع توجهه القومي الأصيل والمستمر. وأخيرا فإنه يُعتقد - أو على الأقل يُؤمل - أن يجمع النسق المفترض تبلوره، بين القيم الروحية التي يوحى بها التراث والأصالة، والحدثة في التنظيم المجتمعي بأنشطته السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

النسق الذي يتمتع بهذه المواصفات على ما يشير إليه التأمل والتحليل النظري المسبق، واستقراء تاريخ الشعب الفلسطيني وتجاربه، هو نسق قومي لناحية توجهه السياسي العام وان تميز بإصرار على كيان وطني في انطلاقة الدولة. وهو تقدمي لناحية توجهه الاجتماعي والاقتصادي بمعنى التأكيد على تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتوفير الخدمات الأساسية وانتهاج مسار مستقل، وكذلك بمعنى عدم الوقوع في إسار نموذج اقتصادي أيديولوجي مترمت، سواء أكان هذا اشتراكيا يقول بمركزية التخطيط وشموليته، أو رأسماليا يقول بسيادة "اقتصاد السوق" وسيطرة آلياته بمعزل عن الاعتبار القيمة الهادفة للخير العام في شؤون الإنتاج والتوزيع.

إن نسقا كهذا الذي نفترض أن يميز الدولة والمجتمع، من شأنه - في جانبه الاقتصادي - أن يفسح مجالا رحبا للقطاع الخاص وديناميته ومبادراته، ولكن مع إفساح المجال أيضا للقطاع العام ضمن حدود معينة، من اجل الاستفادة من اهتمامه بتلبية الحاجات الأساسية للشعب. ومن شأنه كذلك أن يضع تأكيدا خاصا على التنمية السليمة الهادفة للخير العام، وان يعتمد التخطيط الملزم بالنسبة للقطاع العام، والتأشيرى/المعتمد في الأساس على السياسات التشجيعية بالنسبة للقطاع الخاص، بحيث تظل لقوى السوق حرية الحركة ضمن إطار عام ومرن من المبادئ والضوابط والأولويات. وبسبب ظروف نشأة الدولة والحرمان القاسي تحت الاحتلال، فمن المتوقع أن تمارس الدولة تشديدا واضحا في النطاق الاجتماعي على دورها في توفير خدمات الإسكان

<sup>15</sup> يستخدم مصطلح نسق (أي System) للتمييز عن نظام، لان الأول يوحي باعتبارات فكرية وآليات دينامية ملائمة لسياق البحث، ولان الثاني يرتبط أكثر مما نرغب فيه هنا بفكرة نظام حكم من جهة، أو نظام مؤسسي صغير من جهة أخرى.

والنقل العام والتربية والصحة والرعاية الاجتماعية، وأن تمارس تشديدا واضحا في النطاق السياسي على إتاحة المجال للمشاركة السياسية والديموقراطية الصادقة للشعب، وعلى صيانة حقوق الإنسان وحياته الأساسية، ممارسة تنطلق من معاناة الشعب الفلسطيني بسبب فقدان الديمقراطية والحقوق والحريات تحت الانتداب البريطاني، ومن ثم وبشكل أشد شراسة تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ عام 1948 بالنسبة للمناطق المحتلة حينئذ ولاحقا منذ عام 1967 حين اكتمل احتلال فلسطين بأكملها.

## 8. طبيعة العلاقات الخارجية واتجاهاتها بالنسبة للمقومات

يستعمل مصطلح "العلاقات الخارجية" في هذا المبحث ليشمل العلاقات مع الدول (والمجموعات) العربية الأخرى، أي العلاقات داخل الإطار القومي (التي لا تعتبر "خارجية" ضمن المنظور القومي الملتزم والدقيق)، الى جانب العلاقات مع دول (ومجموعات) غير عربية. أما مبرر وضعه ضمن عناصر الإطار المرجعي للدراسة، فمرده إلى ضرورة تصور طبيعة هذه العلاقات واتجاهاتها ومضمونها، وكذلك تصور تفاعل الدولة بالنسبة للمقومات مع محيطها القومي والإقليمي عامة، ثم مع محيطها الدولي، وأثر كل ذلك في توفر المقومات وتأثيرها في الاقتصاد.

تتبعي الإشارة، بادئ ذي بدء، أن الدراسة الحالية تحدد التكوين السياسي المعني والمعتمد منطلقا للبحث بأنه دولة مستقلة ذات سيادة. على أن هذا المنطلق لا يشكل بالضرورة خيارا نهائيا مفضلا لأسباب ذاتية و/أو موضوعية تتبثق عن التحليل الذي تتضمنه الدراسة، وإنما هو قرار وخيار معطى للدراسة. وستترك للفصل الثاني مهمة التدليل على قدرة الدولة المستقلة على تدبير المقومات كما ونوعا اللازمة لنشاطها الاقتصادي من أجل السعي صوب أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، أو على العكس عجز الدولة عن تدبير هذه المقومات. وعندئذ ستتضح أمام سلطة صنع القرار موجبات اختيار صيغة التكوين السياسي الذي تراه مناسبة لأهدافها ومعطياتها، سواء أكان ينبغي الاحتفاظ بصيغة دولة مستقلة، أو السعي لصيغة وحدوية اندماجية مع قطر عربي آخر أو أكثر بعد تحقق الاستقلال وممارسته، أو لصيغة اتحادية (فدرالية)، أو أخيرا لصيغة كونفدرالية. وهذا كله في الجانب السياسي من العلاقات القومية.



أما بالنسبة للعلاقات الاقتصادية القومية الخارجية، فإن الدولة ستجد نفسها أمام عدة خيارات قائمة ومتاحة تستطيع انتقاء ما تراه الأكثر ملائمة منها لمصالحها وأهدافها. ودون الدخول في تفصيل هذه الخيارات نبين أنها تقع في ثلاث زمر: الأولى تتألف من اتفاقيات ومواثيق ومعاهدات بين الحكومات في إطار جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وتمتد عبر معظم أوجه النشاط الاقتصادي والمالي والتجاري والتقني/الفني والثقافي (والسياسي/الأمني). وستكون جميعها مفتوحة أمام الدولة الفلسطينية المستقلة للانضمام إليها. تبعا لعضويتها في جامعة الدول العربية وفي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

الزمرة الثانية تتألف من مؤسسات ومنظمات قومية واتحادية نوعية متخصصة قطاعيا أو وظائفيا - تعد بالعشرات وتشمل فيما تشمل الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي - وكذلك تتألف من عدد ضخم من المشروعات والبرامج المشتركة. ومعظم هذه الهيئات تقع تحت المضلة الواسعة لجامعة الدول العربية أو لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية - وإن كان عدد منها لا يتسم بالطبيعة الرسمية وإنما هو أقرب إلى أن يكون هيئات مستقلة. وهناك أخيرا الزمرة الثالثة وهي تتألف من ثلاثة تجمعات "إقليمية" هي مجلس تعاون دول الخليج العربية الست (الذي أنشئ في شباط/فبراير عام 1981). والاتحاد المغاربي الذي يضم دول المغرب العربي الخمس، ومجلس التعاون العربي الذي يضم أربع دول هي مصر، الأردن، اليمن<sup>16</sup> والعراق، وقد أنشئ التجمعات الأخيران في منتصف شباط/فبراير 1989. ومع أن النظام الأساسي لكل من هذه التجمعات الثلاثة يضع في مقدمة أولوياته التعاون والتنسيق الاقتصاديين ويتضمن التطلع الى صيغ تقارب مؤسسي وثيق، إلا أن ما سيعني الدولة الفلسطينية منها هو مجلس التعاون العربي لأنه الوحيد الذي تستطيع هذه الدولة الانضمام إليه بحكم موقعها الجغرافي، الذي لا يتيح لها العضوية في الاتحاد المغاربي أو في مجلس تعاون دول الخليج.

تقتضى الدراسة الحالية أن الدولة الفلسطينية المستقلة ستسعى فور قيامها فعليا إلى الانضمام إلى الدول الموقعة على الاتفاقيات والمواثيق والمعاهدات التي وضعتها الدول العربية الأعضاء

<sup>16</sup> كانت الجمهورية العربية اليمنية (اليمن الشمالي) عضوا مؤسسا في الاتحاد. على انه بعد إقامة الوحدة بينها وبين اليمن الجنوبي في أيار/مايو 1990 حلت جمهورية اليمن الجديدة (الموحدة) محل اليمن الشمالي.

في جامعة الدول العربية وفي مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. وستعمل على الاستفادة الاقتصادية والتجارية والمالية والإنمائية - وسائر أوجه الاستفادة الأخرى في مجالات الصناعة والزراعة والعمل والمواصلات والسياحة والتقانة... الخ - من الانضمام للزمرة الأولى من الموثيق والاتفاقيات والمعاهدات، وللتكوينات المؤسسية المنبثقة عنها (كالمسوق العربية المشتركة مثلا)، ومن الانضمام كذلك الى الزمرة الثانية من المؤسسات لما يمكن أن ينجم عنها من عون مادي وفني ومن تبادل في الخبرات. كذلك تفترض الدراسة أن الدولة المستقلة ستسعى فور قيامها الى الانضمام الى مجلس التعاون العربي، حيث ستكون الفائدة كبيرة جدا بفضل ما سيسمح به هذا الانضمام من تسهيل لانتقال البضائع الى الأردن، ثم عبره الى الأقطار العربية الأخرى والى بلدان غير عربية، وبفضل ما سيسمح به الانضمام من تسهيلات لتنتقل القوى العاملة الفلسطينية داخل أقطار المجلس، وكذلك داخل مجموعة الدول العربية ككل. ونضيف أن الفائدة ستشمل كذلك جوانب أخرى خلاف التبادل التجاري الميسر والتحرك العمالي، في مجالات الاقتصاد المتنوعة. وبديهي أن الفائدة ستتسع كلما ازداد عدد الأقطار المنضمة الى مجلس التعاون العربي، ولعله ليس من الإفراط في التفاؤل التوقع بأن ينتهي الأمر بانضمام سورية ولبنان إليه كذلك.

ويسمح المنطق الاقتصادي أيضا بتوقع قيام تعاون وثيق وفعال بين مجلس التعاون العربي ومجلس التعاون الخليجي، بفضل تباين المعطيات البشرية والمالية والطبيعية بينهما (مع بعض الاستثناءات منها أن العراق يشترك في معطياته بالنسبة للموارد الطبيعية مع دول الخليج، وفي معطياته البشرية ومستوى أدائه الاقتصادي مع دول مجلس التعاون خاصة مصر والأردن، ولاحقا سورية ولبنان إذا تحقق انضمامها). ومن شأن التباين في المعطيات المشار إليه أن ييسر قيام تكامل مثمر بين مجلسي التعاون تستفيد منه الدول الأعضاء دون ريب. وإن تباينت درجات ومواقع الاستفادة.

أما بالنسبة للنطاق الدولي، فإن الدراسة تتوقع أن تظهر الدولة المستقلة دينامية نشيطة في إقامة علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية (ناهيك عن العلاقات السياسية) وثيقة وفاعلة مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومع عدد كبير

من بلدان العالم التي يتوقع أن تتيح العلاقات معها تغطية العجز في إتاحة المقومات للاقتصاد الوطني الفلسطيني، وإفساح المجال أمام عدد من صادرات هذا الاقتصاد. ويؤيد هذه التوقعات المتفائلة نشاط م.ت.ف.، حتى قبل قيام الدولة، في إقامة وتوثيق علاقات اقتصادية وتقانية مثمرة مع منظمات ووكالات الأمم المتحدة، والأسرة الاقتصادية الأوروبية، ومع عدد من الدول الأجنبية المنفردة، مما أدى الى تدفقات ملموسة من الدعم المالي والتقاني - ناهيك عن الدعم السياسي والدبلوماسي.

في ختام المبحث الحالي الذي يدور حول 'طبيعة العلاقات الخارجية واتجاهاتها بالنسبة للمقومات' لا بد من تناول مسألة أصبحت شائكة بعد أن غدت مادة للاستغلال وللتحايل من قبل مؤسسات وحلقات فكرية في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، وكذلك من قبل أكاديميين ورجال سياسة وإعلاميين غربيين. هذه المسألة هي التعاون الاقتصادي بين إسرائيل وفلسطيني الأراضي المحتلة عام 1967 بعد أن يصبح لهؤلاء "كيان"، (وهو المصطلح الذي يستعمله المفكرون الصهيونيون خارج إسرائيل، وكذلك مفكرو الداخل، كترجمة لكلمة Entity). إذ تعقد الندوات وتكتب البحوث والمقالات منذ إعلان الدولة الفلسطينية لإبراز الفائدة التي سيجنيها "الكيان" الفلسطيني فيما إذا دخل في شبكة علاقات اقتصادية وتقانية وعلمية مع إسرائيل. ويبرز من خلال هذا "الجهد التبشيري" بفضائل التعاون ثلاثة أمور في غاية الأهمية نشير إليها دون الدخول في مناقشتها: الأول أن النتائج الفكرية للجهد التبشيري المشار إليه لا يستخدم مصطلح "دولة" فلسطين وإنما "الكيان الفلسطيني". والثاني أن هذا النتائج يستعمل مصطلح "تعاون" في حين هو يعني "استغلال الكيان"، إذ يقوم التعاون الذي هو مادة التبشير على استيلاء إسرائيل على موارد دولة فلسطين عبر "المشاركة في المياه" مثلا من أجل تحقيق "استخدام أمثل لها"، أو إقناع "الكيان" منذ الآن بعدم ضرورة الاستثمار في عدة قطاعات (كالنقل والمواصلات والكهرباء وتكرير الطاقة) وفي عدد من الخدمات الفنية والتقانية والمهنية، لأن إسرائيل تمتلك قطاعات ومؤسسات ذات اقتدار في مجال عمل القطاعات والخدمات التي هي موضوع النصيحة. والثالث أن النتائج يتجاهل أولوية تعاون الفلسطينيين في ظل الاستقلال مع اقتصادات الدول العربية الشقيقة على أي تعاون مع فريق آخر. ومن المؤسف أن هذه الدعاوة الصهيونية - الإسرائيلية المنشأ والهوية نجحت في التغرير حتى ببعض المفكرين والمسؤولين العرب فجعلتهم

يعتقدون بصدق النوايا وراء الدعاوة ويقولون بالمشاركة في الحوار حول نشرها والتمهيد لها، مما أفقدهم الرؤية الواضحة لعنصر التغيير الذي تتضمنه.

غير أن ما يعيننا من الموضوع في السياق الحالي هو تأكيد ثلاثة مبادئ عامة. الأول، هو أن التركيز الأساسي في مجال التعاون مع اقتصادات أخرى ينبغي أن يكون على التعاون ضمن الوطن العربي، حيث يشكل هذا الوطن العمق الاقتصادي الاستراتيجي لكل من الأقطار العربية. المبدأ الثاني هو رفض أي "تعاون" يفرض مسبقاً على الدولة الفلسطينية من قبل إسرائيل كأحد اشتراطاتها في الانطلاق بمسيرة التسوية مع م.ت.ف.، وبالتالي ضرورة أن يقر أي تعاون يقوم في المستقبل بين دولة فلسطين ودولة إسرائيل عبر ممارسة كل منها لسيادتها وحرية قرارها المستقل. أما المبدأ الثالث فهو أن يكون التعاون مفيداً للجانبين لا أن يشكل استغلالاً من قبل أحدهما للآخر، وبالتالي أن يتم تفحص أوجه التعاون بالدرجة القصوى من التدقيق وان تمتحن هذه الأوجه بواسطة معايير وطنية وقومية وامنیه الى جانب المعايير الاقتصادية أو التقنية، وان يتم الامتحان ضمن أفق مستقبلي يتخطى الإغراءات المادية الآنية.

## الفصل الثاني

### المقومات الاقتصادية للدولة المستقلة

#### 1. مقدمة: كيف يفهم مصطلح "المقومات" في هذه الدراسة

يقصد بمصطلح "المقومات" في الدراسة الحالية - كما في الاستعمال العام - الركائز أو الدعائم، ويقدر اقل من الرمزية وقدر أكبر من الوظيفية يقصد به المعطيات والموارد التي ينهض أو يقوم الاقتصاد الوطني عليها وبفضلها يتحرك وينشط وينطلق (أو يحاول الانطلاق) في عملية التنمية. ولكيلا يختلط الأمر بين مصطلحي "النمو" (أو النماء) و"التنمية" (أو الإنماء)، تؤكد الدراسة أن الغرض المنشود من استكشاف المقومات هو الوعي بدورها في التنمية ذات الأهداف التي جرى تناولها في المبحث السادس في الفصل السابق. (لن ندخل هنا في بحث مفهومي ونظري لموضوع التنمية ومضمونه، وهو ما يجد مكانه اللائق والرحب في الأدبيات المتخصصة باقتصاديات التنمية).

على أن التعريف الاستهلاكي الذي تقدمه الفقرة السابقة لا يكفي بذاته لتوفير فهم محدد لمصطلح المقومات يسمح بالتعرف الى هوية ومواصفات المقومات، ذات العلاقة بغرض تمكين الدولة الفلسطينية العتيدة من البقاء اقتصاديا ومن ثم الانطلاق بعملية التنمية المتشقة مع الأغراض المجتمعية للدولة. فمن اجل التعرف، الوافي لأغراضنا، لا بد من تسجيل عدد من التوضيحات التي تميز المقومات التي نحن بصددنا وتزيدها تحديدا وشفافية. ذلك أن استخدام عبارة "المقومات الاقتصادية" دون استدراك أو توضيح من شأنه على الأرجح أن يبرز صورة لهذه المقومات تعوزها الدقة.

التوضيح والاستدراك الأول الضروري هو أن نعت المقومات بالاقتصادية لا يعني إطلاقا أن جميع المقومات ذات الصلة الاقتصادية الهوية أو الطبيعة. فالمقومات التي يتناولها الفصل الحالي ذات أصول متنوعة، فمنها الثقافي والاجتماعي والسياسي، الى جانب الاقتصادي. وهي كذلك ذات طبيعة متباينة، فمنها ما هو حسي وملمس كالموارد والبنى التحتية، أو معنوي وذاتي كالمهارات والروح الريادية والحوافز، أو مؤسسي كالإدارة المدنية والسلطات المحلية والأطر

القانونية. أما نعت المقومات بالاقتصادية فإنه يعود أساسا الى أثر المقومات أو الغرض المستهدف من وجودها وفعالها وتفاعلها أي البقاء الاقتصادي والتنمية، وهو أثر أو غرض اقتصادي في جوهره، ولا يعود بالضرورة الى أصل كل من المقومات وهويته وصيغته.

التوضيح الثاني هو أن من الضروري النظر الى المقومات كعوامل (أو قوى) متحركة، أو كعوامل تفعل في إطار حركي (دينامي) لا كمعطى ساكن غير متغير. فحتى المقومات المادية كالموارد الطبيعية ونظم الري وشبكات المواصلات تخضع لعملية تبدل وتغيير، سواء أكان ذلك بسبب التقدم التكنولوجي والرغبة في التعويض عنه أو بسبب التزايد السكاني أو تبدل الحاجات الاجتماعية والاقتصادية، أو كان ذلك بسبب اعتماد المجتمع والاقتصاد منحنى إنمائيا إراديا لبلوغ أهداف معينة تتطلب التبدل والتغيير النشطين. ونضيف أن أي تبدل وتغيير ذي شأن في المقومات التي عددنا بعضها قبل أسطر قليلة من شأنه بدوره أن يحدث تبدلات وتغيرات في النشاط الاقتصادي والمسار الإنمائي، وفي العوامل الممتدة تحت النشاط والمسار المذكورين. وما يصح في المقومات المادية يصح بالأولى في حال المقومات غير الملموسة كالعامل الثقافي، والحوافز المحركة للرواد الاقتصاديين، والمؤسسات ذات الموقع الحرج في النشاط الاقتصادي العادي الرتيب، ولكن بصورة أخص في الجهد الإنمائي النشط.

يتوجب إذا أن يظل مائلا في الأذهان عند تفحص موازين المقومات - أي مقارنة ما هو ضروري من كل منها بما هو متاح كما نوعا - أن كلا من جانبي كل ميزان إنما يعود الى نقطة (أو فترة) زمنية معينة، وإن تقدير ما هو ضروري وما هو متاح من المقومات لا بد أن يتسم بمرونة متزايدة كلما طال المدى الزمني المعتمد. بل حتى في المدى المتوسط الذي نعتمده في هذه الدراسة كجزء من الإطار المرجعي - وهو خمس سنوات - فإن التبدلات الأكيدة من كمية ونوعية في عدد كبير من المقومات ستفرض قدرا من التبدل في تقدير الموازين في جانب كل منها. ولئن تناولنا الموازين في صيغة سكونية فإنما ذلك يعود الى أننا لسنا في صدد وضع نموذج حركي لهذه الموازين في فعالها وتفاعلها فيما بينها، بل في صدد التقاط صورة غير متحركة للمقومات في هنيهة زمنية محددة، في الدراسة الحالية. على انه يظل من الواجب، مع ذلك، إجراء التعديلات الضرورية مع تبدل الظروف في تقدير الضروري والمتاح من كل من المقومات لكيلا تسبق الحقيقة بكثير تصور صانعي القرار الاقتصادي ومنفذه للمقومات التي

يتطلبها النشاط الاقتصادي الإنمائي في المجتمع، في قطاعاته المختلفة، فتصبح عناصر إطار النشاط الاقتصادي عاجزة عن توفير ما يلزم لهذا النشاط من مقومات ملائمة في مقاديرها ونوعياتها. واستطرادا مما سبق، فإنه إذا ثبت أن السنة الأولى في عمر الدولة كما جرى افتراضها في الفصل السابق، وهي سنة 1992، لم تكن واقعية وجاءت سابقة لأوانها بعد سنوات، توجب عندئذ إجراء تقديرات جديدة لموازن المقومات التي تتناسب مع السنة الأولى المعدلة.

ينبثق عن التوضيحين السابقين اللذين كنا بصدد تسجيلهما وتبريرهما، التوضيح الثالث الذي يتصل بدلالة ما قيل في الفقرات السابقة بالنسبة لطبيعة الدراسة الحالية والمنهجية المعتمدة فيها. لقد أصبح جليا ان دراسة تناول المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية المستقلة القائمة على أرضها ليست في طبيعتها إنمائية عملانية ولا هي دليل عمل للتنمية. أنها كما أشارت الفقرة الأولى في الفصل الحالي، دراسة حول المقومات التي تشكل القوى القادرة على تحريك الاقتصاد، في نشاطه العادي الرتيب وفي إطلاقه الإنمائي الحركي. هذا التمييز المفهومي والوظيفي معا يفسر طبيعة المنهجية المعتمدة. فلقد أصبح واضحا أن دراسة المقومات تتطلب تمازجا من التأمل والاستفادة من الأدبيات ذات العلاقة، ومن التحليل والبحث الكمي من استقرائي (يستند الى معاملات<sup>17</sup>، ودالات<sup>18</sup> تاريخية أو تتمتع بمصادقية تجريبية)، وتوقعي مستقبلي على أساس فرضيات معينة. وبسبب السمات التي تميز الدراسة الحالية وتلائم طبيعتها، لم يكن من الملائم منهجيا وضع الدراسة في صيغة نموذج رياضي حركي، أو نموذج يتضمن سلسلة من "المشاهد" (السيناريوهات) الساكنة المتتالية، المعبر عنها بكثير من الترقيم والتكمية. وإنما كان أسلوب الصياغة الملائم المفضل هو من النوع المعروف لدى المعنيين بالقضايا المنهجية بأسلوب النقاش حسب نمط عبارة "إذا... فإن" أي إذا حدث كذا أو كذا، أو افترضنا كذا وكذا، فالمرجح أن يحدث كيت وكيت". ونضيف أن هذا الاستدراك يستدعيه اعتماد بعض الدراسات الموضوعية في الماضي<sup>19</sup> حول قدرة دولة فلسطينية مستقلة على البقاء اقتصاديا في حدود الأراضي التي جرى احتلالها عام 1967 على الكثير من التكمية مع تجاهل الاعتبارات السياسية والاجتماعية والقيمية الجوهرية ذات العلاقة بالموضوع.

17 بالمعنى التقني. Coefficients

18 أي Functions حسب المصطلح الرياضي.

19 راجع الملحقين 1 و3 في نهاية الدراسة المتضمنين ثبوتا لهذه الدراسات.

التوضيح الرابع والأخير الواجب تسجيله قبل المباشرة بتناول المقومات واحدا فواحدا أن من الضروري عند التفكير بإشكالية إبقاء المقومات الأساسية، أن يظل ماثلا في الذهن الغرض المركزي العام من دراسة المقومات الاقتصادية للدولة المستقلة العتيدة. هذا الغرض هو النظر الى الفجوات الأربع الكبرى التي تعترض مسار الاقتصاد ومسار التنمية، وهي

(أ) الفجوة بين الادخار المحلي المتاح، الاستثمار المرغوب فيه، أو، بشكل أكثر تعميما، هي فجوة الموارد المحلية أو فجوة الناتج المحلي بين الإتاحة من جهة والاستخدامات الأساسية المرغوبة من جهة أخرى.

(ب) فجوة الموارد الخارجية أي في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات، وهي الفجوة بين مقبوضات ومدفوعات العملات الأجنبية نتيجة حركة السلع والخدمات مع العالم الخارجي، ويتم تجسيرها عبر حساب رأس المال في ميزان المدفوعات بشكل أو بآخر (والاستدانة من الخارج أحد الأشكال ذات الخطورة الفائقة بسبب إمكانية الانزلاق الى حالة من الاستدانة المفرطة التي تكبل الاقتصاد المستقبلي - أو الى الاستدانة "بشروط ميسرة" التي تنتهي الى تبعية متزايدة).

(ج) فجوة موارد القوى العاملة الماهرة، أي الفجوة بين عرض المهارات الضرورية الفعلي، والطلب الضروري على المهارات.

(د) الفجوة بين التطلعات من جهة والقدرة على تلبية التطلعات من جهة أخرى. ولعل هذه الفجوة تشكل محصلة الفجوات الثلاث الأولى، وهي تتصل بالتطلعات الاستهلاكية والاستثمارية على السواء، وبالتوقعات الشعبية لتوسيع فرص العمل المجزي، وارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة، وتوفر الخدمات الاجتماعية العامة، ووقاية خدمات المرافق كالإنارة والمياه والمواصلات، والتمتع بالأمن وحكم القانون. ولعله لا يوجد بلد في العالم لا يشكو شعبه من وجود فجوة بين تطلعاته من جهة وإمكانات إرضائها من جهة أخرى. غير أن حجم الفجوة يختلف بين بلد وآخر وبالتالي تختلف خطورة الفجوة ومدلولاتها.

بعد التوضيحات المارة الذكر التي يعتقد أنها تجعل مفهوم المقومات ومضمونها أكثر شفافية وتجعل تناول المقومات أكثر دلالة، يمكننا بمزيد من الاطمئنان الانتقال فورا الى تعيين هوية المقومات المنتقاة وبحث طبيعتها وتقدير موازيتها.



## 2. السلطة الوطنية السيادية، والعمق القومي للدولة

قد يثير عنوان هذا المبحث تساؤلاً مشروعاً عن مبرر وضع السلطة السيادية - وهي تعبير عن سمة مميزة للدولة الوطنية القطرية - مع العمق القومي للدولة، وهو تعبير عن ارتباط جميع الأقطار العربية في إطار عربي واسع، ضمن مقوم واحد ومبحث واحد. إذ يبدو وكأن مقولة السلطة السيادية الوطنية تتناقض مع القول بعمق قومي تترتب بسببه حقوق لكل قطر أو لكل دولة وطنية ذات سيادة داخل الإطار القومي، ولكن تترتب بسببه أيضاً واجبات ومسؤوليات على كل قطر أو دولة وطنية ذات سيادة.

غير أن ما يربط الوجود الوطني لدولة عربية ما بالوجود القومي، أو يجعل من الوجود الوطني جزءاً عضوياً من الوجود القومي دون أن تنشأ مع ذلك حالة من الازدواجية أو التناقض، هو العلاقة العضوية المميزة بين مجموعة الأقطار العربية، بسبب وحدة التاريخ والثقافة والمعتقد واللغة، والتطلعات المشتركة والمصير المستقبلي المشترك في وجه التحديات المشتركة. ولئن تعثرت المحاولات المعاصرة لإيجاد صيغة مؤسسية ملائمة تربط الأقطار العربية معاً عضوياً دون أن تطمس الخصوصيات المميزة لكل منها كتعبير عن الثراء الحضاري الكامن في التعدد، فذلك لا ينفي استمرار التوق العربي إلى تجسيد الوجود العربي القومي في هيكلية عضوية متماسكة إلى جانب الحفاظ على الخصوصيات القطرية التي لا يتعارض التمسك بها مع الاندماج في هيكلية قومية.

لهذه الملاحظات التمهيدية صلة وثيقة بما نحن بصده من إبراز دلالة أول مقومات النشاط الاقتصادي والجهود الإنمائي للدولة الفلسطينية العتيدة. وستتضح هذه الصلة في هذه الفقرة والفقرات القليلة التالية. فلعلنا لسنا بحاجة للتأكيد أن مجتمعاً يزرع تحت الاحتلال، كائناً ما كان شكل هذا الاحتلال ودرجة سيطرته وتعسفه، لا يستطيع أن يمسك بسلطة قراره الاقتصادي بشكل إرادي توجهه غاية إنمائية تستهدف خدمة المجتمع بأكمله. فالمسالك بالقرار الاقتصادي لا يكون ممكناً دون الإمساك بالقرار السياسي - أي بالسلطة السيادية. وحتى حينما يتحقق الاستقلال السياسي يظل الخطر كبيراً وحقيقياً في أن يستمر خضوع القرار الاقتصادي بالفعل لسيطرة اقتصادات الدول الصناعية الكبرى التي تفرض في الواقع تبعية اقتصادات الأقطار الصغيرة

والحديثية الاستقلال لها بالنسبة لنمط التصنيع، وتركيب التجارة الخارجية، وشروط توفير التمويل الإنمائي - ناهيك عن توجه السياسة الخارجية.

إذن، فالسلطة السيادية، أي السلطة المنبثقة عن امتلاك الدولة الفلسطينية لاستقلالها وممارستها له بفاعلية، وضمن جو من الاستقرار الطوعي، مقوم مركزي وشرط ضروري كل الضرورة - وإن يكن غير كاف بمفرده - لتمكن الدولة من تعبئة المقومات الأخرى واستخدامها في النهوض باقتصادها وتنشيطه والانطلاق بعملية إنمائه. وبدون السلطة السيادية الوطنية يظل الجهد الإنمائي مبعثراً حكماً، إذ تُخضع سلطات الاحتلال - كما فعلت الحكومة الإسرائيلية طيلة احتلالها للأرض الفلسطينية في أعقاب حرب حزيران / يونيو 1967 - جميع القرارات الاقتصادية لمصالحها الذاتية مهما أضر ذلك بمصالح الشعب الفلسطيني، إخضاعاً لم يكن أبداً وليد الصدفة أو نتيجة خطأ غير متعمد وإنما وليد توجه مقصود وسياسات هادفة. أما عند الاستقلال واكتساب السلطة السيادية فتتحرر القرارات الاقتصادية الفلسطينية من قيود سلطات الاحتلال التي كانت تكبلها، ويصبح رشاد هذه القرارات في إطار الاستقلال، أو شططها، مسؤولية الدولة المستقلة. وبما أن السلطة السيادية تتيح للدولة المستقلة القدرة على تحريك المقومات المختلفة الفاعلة في الاقتصاد، إن لجهة مواقعها أو نمط تخصيصها أو صيغة تمازجها أو كيفية تطويرها، تكون السلطة السيادية مرشحة بحق لأن تعتبر من أبرز المقومات وأكثرها تأثيراً بالنظر لطاقتها الكامنة.

وليس من حاجة للتدليل على استحالة قيام مجتمع أو قطر يزرع تحت الاحتلال بوضع خطة إنمائية أو برنامج إنمائي ملازم حتى للقطاع العام، وإن يتمكن من تنفيذ الخطة أو البرنامج. بل أن الخطط أو البرامج التأثيرية نفسها تظل عاجزة عن التحقق الفعلي. وكل ما يستطاع عمله هو إنشاء عدد قليل من المشروعات المتناثرة التي تسمح بها سلطات الاحتلال بعد تباطؤ وتعقيد.

على أن دولة فلسطينية مستقلة بالمواصفات المتوقعة أو التي تم افتراضها في الفصل السابق الذي رسم حدود عناصر الإطار المرجعي للدراسة، خاصة بالنسبة لمساحة هذه الدولة وحجمها السكاني ومواردها الطبيعية والمالية ومستوى أدائها الاقتصادي الموروث من فترة الاحتلال،

وكذلك بالنسبة لارتباطها العضوي بالأسرة العربية على امتداد الوطن العربي - ستكون هذه الدولة مدعوة لأن تستفيد من عمقها القومي لسد كثير من الثغرات ولعلاج كثير من نقاط الضعف التي كشفتها المواصفات المتوقعة و/أو المفترضة. وكما أشير في المبحث الثامن في الفصل السابق فإن هناك شبكة مؤسسية عربية كثيرة الاتساع تعنى بمختلف الأنشطة الاقتصادية القطاعية أو الأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد، وتقدم خدمات متنوعة للدول الأعضاء، كما أن هناك مؤسسات وتجمعات اقتصادية متعددة تعمل في خدمة قطاع رجال الأعمال، وستكون عضوية جميع المؤسسات المشار إليها مفتوحة أمام الدولة الفلسطينية المستقلة - وهي مفتوحة أمام منظمة التحرير الفلسطينية حتى منذ ما قبل إعلان الدولة.

ومن أجل مزيد من التحديد وان اقتصرنا على أمثلة قليلة فإن الدولة الفلسطينية التي ستعاني من نقاط ضعف ملموسة في بناها الزراعية والصناعية، وفي قدرتها على الاتصال بشقيقاتها العربيات، ومن محدودية ضاغطة في حجم سوقها الداخلية، ومن شح في الموارد المالية الضرورية للاستثمار، ومن فائض في عرض العمل المتواضع المهارات بخاصة في سنوات الاستقلال الأولى، ومن نقص في عدد من المهارات العالية التي يتطلبها التصنيع المتقدم - أن هذه الدولة ستجد في عمقها القومي ما ييسر لها التعويض عن نقاط الضعف في مجالات النقانة والتمويل والتسويق وفرص العمل.

وستجد الدولة كذلك أن هناك أمامها مجالاً طبيعياً للتكامل مع الأقطار العربية الأخرى، ضمن نمط من التكامل يختلف مضمونه ومداه بالنسبة لاختلاف الأقطار المعنية بمعطياتها المتنوعة. ولن تكون الدولة الفلسطينية المستقلة في موقع المتلقي فقط وإنما ستكون كذلك في وضع يسمح لها بأن تقدم لبعض الأقطار الأخرى خدمات وسلعا تشكل مساهمة لا يستهان بها في التطور والإثراء وفي تلبية حاجات الاستهلاك. ولعل أبرز ما تتمتع به الدولة الفلسطينية العتيدة من مزايا نسبية هو موردها البشري الذي يمتلك قسم مرموق منه خبرة ذات شأن أثبتت التجربة فاعليتها ومساهماتها الملموسة في مجالات الإدارة العامة والمهن الحرة وعدد من المهارات في قطاعات الصيرفة والزراعة والبناء، وفي خدمات التعليم بمستوياته الثلاثة. وقد برزت هذه الفاعلية والمساهمات في الأقطار النفطية العربية بشكل خاص لكنها لم تكن غير جديرة بالذكر في اقطار أخرى.

يجدر التذكير في هذا السياق بالأعداد الكبيرة جدا - التي تقدر بمئات الآلاف - من الفلسطينيين (بين طلبة جامعيين وخريجين) في المغتربات خاصة أمريكا الشمالية واللاتينية وأوروبا الغربية والأقطار العربية من فئة "قوة العمل ذات المستوى العالي"<sup>20</sup> ويتوزع أفراد هذه الفئة في أنشطة التدريس الجامعي والطب والهندسة، وفي حقول العلوم الطبيعية والاقتصاد والاجتماع والإنسانيات، وفي أنشطة البحث العلمي. ويبدو منطقيا أن تتمكن الدولة العتيدة من اجتذاب نسبة ذات شأن من أفراد هذه الفئة للعمل داخل حدودها وكذلك لتقديم خدماتهم لأقطار عربية شقيقة ضمن ترتيبات حكومية ثنائية.

لعله صار واضحا أن امتلاك الدولة للسلطة السيادية لا يتعارض مع تمتعها بعمق قومي عربي - على العكس، فإن العمق القومي يعطي للسيادة الوطنية مضمونا وركيزة، فلا تظل السيادة مكتسبا لفظيا مجردا من القدرة على تجسيد حرية القرار الاقتصادي بسبب حاجة الدولة المستقلة لاستكمال عدد من المقومات من خارج حدودها القطرية. وبما أن "العالم الخارجي" المرشح لان يكون المصدر الأساسي لما ينقص من مقومات هو العمق العربي، فإن الاعتماد عليه لا يشكل تبعية مذلة، وإنما تفاعلا تكامليا تقيده منه وعبره الدولة الفلسطينية كما تقيده منه وعبره الدول العربية الأخرى التي تتعامل معها.

\* \* \*

في ضوء ما جرى تناوله ويحثه من أفكار تتصل بدور السلطة السيادية كمقوم مركزي حيوي، واقتران هذه السلطة بإقامة الدولة الفلسطينية الممكنة والمتوقعة من عمق فلسطين القومي، وفي ضوء تجربة الفلسطينيين القاسية تحت الاحتلال الإسرائيلي وما تولد عنها من تبدلات اجتماعية وثقافية ونفسية، نستطيع أن نخرج بالاستنتاجات الثلاثة التالية:

---

<sup>20</sup> يعبر عن هذه الفئة بعبارة High-level manpower. من اجل تقديرات لحجم الفئة المذكورة من ذوي المهارات الرفيعة المستوى، انظر بحوث أو دراسات نبيل شعث، أنطوان وروزماري زحلان، إبراهيم أبو لغد، محسن يوسف... الخ المسجلة في ثبت المراجع في الملحق رقم 3 بنهاية هذه الدراسة.

(أ) إن قيام دولة مستقلة وتمسكها بسيادتها وممارستها لهذه السيادة عبر اتخاذها للقرارات الاقتصادية سواء منها الرتيبة أو الإنمائية، وإصرارها على استقلالية القرار بعد أن عانت ما عانت تحت الاحتلال من قيد على حرية القرار السياسي والاقتصادي - أن هذا كله يجعل من امتلاك السلطة السيادية داخل الحدود الوطنية مقوماً يتوفر بالقدر الوافي داخل الدولة مما يتيح لها (عبر القطاعات العام والخاص والمشارك) أن تسهم بقوة في النشاط الاقتصادي عامة والإنمائي منه خاصة. ويستطيع هذا الإسهام - بحرية - أن يتخذ عدة أشكال وينطلق عبر عدة مسالك نعدد أبرزها في السياق الفلسطيني تحديداً:

- رسم وتطبيق سياسات عامة واستراتيجيات وإجراءات ملائمة لم تكن متاحة قبل امتلاك السلطة السيادية. وتتصل هذه القدرة الاحتمالية بالتخطيط والبرمجة الإنمائيين، خاصة بالنسبة للقطاع الحكومي والعام، وبوضع نظام من الحوافز (والروداع) بالنسبة لنشاط القطاع الخاص حيث لا تستطيع الدولة أن تفرض الزامية تنفيذ التخطيط، وبإقامة اطار من التشريعات وحكم القانون والأمن الداخلي، ومن وسائل البحث والتدريب، ومن مؤسسات التمويل، ... الخ، ملائم لتشجيع ودعم النشاط الاقتصادي والانتماي، وبالععمل على تحقيق نمط من توزيع الموارد البشرية والتقنية والمادية والمالية قادر على خدمة الانطلاق الإنمائي بما يتضمنه من تطلعات وأهداف مجتمعية.
- تطوير قطاع الزراعة بحيث يتم تشجيع نمط الزراعات التي يبررها المنطق الاقتصادي وحساب الكلفة والمردود أكثر من النمط الذي كان مفروضاً أثناء الاحتلال. وتستطيع الدولة عبر هذا التطوير توفير المحاصيل الزراعية التي تتمتع بطلب وافر داخليا وبإمكانات تسويق خارجية - سواء كانت هذه الأسواق عربية أو أجنبية.
- تحرير المدى الكمي لاستخدام الأرض، أولاً بفضل استرداد الأراضي التي كانت سلطات الاحتلال الإسرائيلي قد استولت عليها (وتحسن هنا العودة الى ما أوردناه بالنسبة لهذه الأراضي في المبحث الثاني في الفصل السابق)، وهي تشكل نسبة تربو قليلا عن نصف مجموع مساحة الأراضي المحتلة عام 1967، وثانياً بفضل حرية اختيار الزراعات المرغوبة المستعادة مما يشكل تحريراً نوعياً، بعد زوال القيود التي كان يفرضها الاحتلال في خدمة مصالح المجتمع الإسرائيلي الاقتصادية مهما كانت هذه القيود مضرّة بمصالح المجتمع الفلسطيني ومتصادمة مع إراداته.

- تحرير استخدام المياه التي تملكها الدولة المستقلة كجزء من ميراثها المادي، بعد رفع يد سلطات الاحتلال عن المورد المائي حيث اغتصبت هذه السلطات، أولاً، نسبة كبيرة من المورد المائي المتاح (خاصة من المخزون الجوفي) كما سيتضح لاحقاً في المبحث الثامن في الفصل الحالي. وثانياً، حيث خنقت إسرائيل رغبة الفلسطينيين في تطوير موارد المياه الجوفية (عبر مزيد من الحفر والتنقيب والاستغلال)، وفي حجز مياه الأمطار والسيول وتخزينها والتحكم بها وباستخداماتها، وقدرتهم على القيام بالعمليات الهندسية التي يتطلبها التطوير والحجز والتحكم مما سبقت الإشارة إليه.
- تحرير عملية التصنيع من القيود الإسرائيلية التي حكمت عليها بما يقرب من الشلل، فلم تتح المجال لقيام المنشآت الكبيرة ولتطوير فروع صناعية جديدة يمتلك المجتمع والاقتصاد الفلسطينيان قدرة احتمالية كامنة لتطويرها - بخاصة تلك التي لها قابلية مرتفعة لاستخدام عمالة ماهرة بكثافة تفوق كثافة رأس المال اللازم. وقد كانت القيود الإسرائيلية تمتد الى أكثر من التحكم الصارم بالترخيص لتشمل تضيق مجالات التصدير وبالمقابل لتفرض عملياً المنتجات الصناعية الإسرائيلية على السوق الفلسطينية. وكذلك شملت هذه القيود فرض سقف منخفض على عملية تدريب القوى العاملة المراد توجيهها صوب نشاط الصناعة التحويلية، سواء أكان هذا السقف المنخفض يعني رفض الترخيص لعدد من معاهد وكليات التدريب والبحث المراد إنشاؤها (ومنها ما كان يستهدف التدريب الزراعي والحرفي)، أو التحكم بمستوى التدريب المتاح وبما يتيسر له من مختبرات ومن تتسابق وتكامل بين البحث والتدريب من جهة وفرص العمل في المنشآت الإنتاجية من جهة أخرى.
- تحرير القدرة على إقامة مؤسسات مصرفية متخصصة، من تجارية وإنمائية (إسكانية وزراعية وصناعية وتعاونية)، وقدرة المصارف على التعامل بالقطع الأجنبي بالإضافة الى المحلي، وكذلك قدرتها على أن تلعب دورها الطبيعي في النظام المالي والنقدي. وقد كانت سلطات الاحتلال قد منعت المصارف العربية من العمل (فيما عدا استثنائيين سمح بهما بعد تردد وتمنع طويل). وبالتالي غابت ممارسة الوظائف المألوفة في إطار النظام المالي والنقدي بسبب غياب الجهاز المصرفي المتكامل، وتحول معظم الاعتماد في تمويل التجارة والبناء والنشاط الصناعي، وفي عمليات الادخار والائتمان، على

المصارف الإسرائيلية، وعلى الموارد الذاتية المحدودة، هذا مع التضيق الشديد لهذه المصارف على تمويل الإنماء.

- أخيرا - ودون تقديم مزيد من الأمثلة - تحرير قدرة الاقتصاد الفلسطيني على تجهيز نفسه بالمرافق العامة من كهرباء وشبكات مياه ومجارٍ ونظم ري وتصريف، بالإضافة الى تطويع نظام الطرق والمواصلات ليقدم مصلحة المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية وتيسير التواصل ضمن دورة حياة واحدة متكاملة. وقد اغتصبت إسرائيل هذه القدرة أثناء الاحتلال فتحكمت بالمرافق والشبكات والنظم المشار إليها فوضعتها في خدمة أغراضها الأمنية والسياسية والاقتصادية، سواء أكانت هذه المرافق والشبكات والنظم تقع ضمن سلطة البلديات والمجالس المحلية أو كانت على مستوى المجتمع الفلسطيني بمجمله.

(ب) أنه مع توفير الحلقة العليا من السلطة السيادية المتمثلة بالاستقلال وامتلاك الشعب الفلسطيني لزام قراراته العليا من سياسية واقتصادية - بقدر ما يكون ذلك ممكنا في الواقع السياسي لدولة صغيرة - وبالتالي مع إمكان القول بأن المقوم الذي نحن بصدده يتوفر بدرجة وافية، إلا أن الحلقة المجسدة عمليا للسيادة والمنفذة لمتطلبات السيادة أي حلقة السلطة التنفيذية على المستوى الوزاري، لا تتوفر كمقوم على مستوى مرضٍ بمجرد الاستقلال. فممارسة السلطة التنفيذية عبر مجلس الوزراء ستظل تعاني من نقص في الخبرة لان الفلسطينيين لم يتسلموا مسؤولية وضع سياسات الدولة في التاريخ الحديث، لا خلال فترة الانتداب البريطاني ولا خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي. ولئن تمرس عدد صغير منهم بشؤون السياسة على المستوى الوزاري ومستوى المديرين العامين في الضفة الشرقية من المملكة الأردنية، فإن ذلك لا يشكل تعويضا كافيا عن محدودية التجربة السياسية عبر المسؤولية الوزارية. وهذا يشكل تحفظا على الحكم بتوفر المقوم الأول قيد البحث، وإن كان الاختبار الذي سيتيح قيام الدولة وتشكيل مجلس وزاري لها ينهض الفلسطينيون بمهامه سيؤدي في نفسه الى تراكم الخبرة الضرورية لدى الوزراء الفلسطينيين. أما مبرر هذه الثقة فهو القدرة الذاتية لدى الفلسطينيين وسرعة اكتسابهم للمعرفة وديناميتهم، والحافز القومي للنهوض بالمسؤوليات الذي سيولده قيام الدولة المستقلة في ذاته. ونضيف أن تجربة مشاركة عشرات الفلسطينيين بعضوية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ قيامها في

عام 1964، وتوزع مهام العضوية على أساس إدارات متخصصة تشبه التخصص الوزاري، ستساهم في سرعة اكتساب الوزراء الجدد للقدرة على النهوض بالمسؤوليات الوزارية - حتى مع التحفظ في كون إدارات اللجنة التنفيذية لم تتميز بقدر ملموس من الكفاءة التنظيمية والإدارية ولم تكن الحدود الوظيفية بينها واضحة إذ غلب الهم السياسي والتنافس التنظيمي الضيق الأفق على جميع هذه الإدارات.

ج) إن وجود سلطة سيادية فلسطينية يتيح للدولة العتيدة أن تدخل في عملية تكامل اقتصادي وعلمي وتكنولوجي وتواصلية / جغرافي مع الأقطار العربية في مجالس جامعة الدول العربية المتعددة وفي مجلس الوحدة الاقتصادية، وفي مؤسسات ومنظمات الجامعة المتعددة، ومشروعاتها المشتركة. كذلك ستتتيح ذلك للدولة أن تدخل شبكة العلاقات الأجنبية مع الدول غير العربية ثنائيا وفي إطار المنظمات الدولية والإقليمية. وسيكون بمقدور الدولة دخول عملية التكامل العربي وشبكة العلاقات الدولية مدفوعة باعتبارات المصلحة الذاتية للدولة وبموجب إرادة سلطتها، إذ بالمقابل كان الشعب الفلسطيني محروما من هذه الفرصة إلا في أضيق الحدود ومع قيود صارمة عندما كان رازحا تحت الاحتلال الإسرائيلي الخانق.

### 3. الموارد البشرية ومهارات القوى العاملة

في محصلة التحليل تشكل الموارد البشرية والقوى العاملة، بما تملكه من قدرات علمية وتقانية ومهارات/فنية/حرفية/تقنية ومبادرة ريادية المقوم المركزي والحيوي الحرج لنهوض الاقتصاد - أي اقتصاد. ومع الاعتراف بالدور الأساسي للسلطة السيادية، وللموارد الطبيعية، ولتكوين رأس المال والتمويل، وللتنظيم المؤسسي كمقومات، يظل الإنسان في النهاية محرك النشاط الاقتصادي وصانع التنمية الذي لا غنى عنه ولا تمكن مبادلته بأي مقوم آخر، كما يظل هدف النشاط الاقتصادي والتنمية على السواء. إذن يبرز التساؤل المبرر هنا: ماذا ستكون حالة هذا المقوم في الدولة الفلسطينية عندما تقوم؟ وكيف سيكون ميزان المقوم أي ناتج مقارنة الضروري منه بالمتاح؟



نستعيد الى الأذهان هنا ما ورد في الجدول رقم 1 المثبت في الفصل الأول من هذه الدراسة، بالنسبة لمجموع سكان الضفة والقطاع والقدس الشرقية بنهاية عام 1988 (وهو آخر إحصائية متاحة)، وما قد يضاف إليه من أعداد بفضل فرضيات وتقديرات تتصل بعودة أعداد كبيرة من الفلسطينيين من خارج فلسطين وبالتزايد الطبيعي الصافي للسكان من قدامى وقادمين. وقد خرج الجدول بتقدير إجمالي هو نحو 1,89 مليون نسمة في 1992 أي السنة الأولى من عمر الدولة ونحو 2,33 مليون في 1996 أي نهاية السنة الخامسة من فترة التأسيس التي اعتبرناها فترة صالحة للسماح لآثار معظم المقومات في أن تتضح. أما عدد السكان في نهاية عام 1988 حسبما تسجله المراجع الإسرائيلية الرسمية فقد كان 1,63 مليون منهم 895,000 في الضفة الغربية عدا القدس (يشملون 392,013 أو 43,8% مسجلين كلاجئين) و589,000 في قطاع غزة (يشملون 464,230 أو 78,8 مسجلين كلاجئين)، و150,000 في القدس الشرقية.<sup>21</sup> وبهذا يكون مجموع اللاجئين 856,243 يشكلون 57,7% من المجموع العام للسكان.

لا ريب أن هناك عددا من السمات الديموغرافية ذات العلاقة الوثيقة بقدرة السكان على النهوض بما يتطلبه النشاط الاقتصادي والإئمائي من جهد وتنظيم، أولها طبعاً العدد الإجمالي للسكان ثم حالتهم الصحية والتعليمية، وتنوع مهاراتهم ومستواها، وتحسبهم بالحوافز، وتوفير البنى التحتية التي تخدم نشاطهم، ورأس المال الذي يستطيعون استخدامه... الخ. على أن المبحث الحالي يقتصر على بحث عدد من السمات هي: توزع السكان العمري، والتعليمي والقطاعي (أي بالنسبة للقطاعات التي يعملون فيها). والعملية (أي أنواع الأعمال التي يقومون بها مما يعكس المهارات التي يمتلكونها الى حد ما. أما السمات والمواصفات الأخرى ذات الصلة بحالة المجتمع وسكانه فإن معظمها يجري تناوله تحت مقومات أخرى يتم بحثها في الفصل الحالي.

وستقتصر الإحصاءات التي سنسجلها بالنسبة للسكان (أي للموارد البشرية) في الأراضي المحتلة عام 1967 على معلومات تتصل بعام 1988 ولن نحاول تمديدها لعام 1992 - أي العام الأول من عمر الدولة كما تفترض الدراسة - لسببين: أولاً لان تقدير التوزيع المتوقع لعام 1992

<sup>21</sup> انظر الجدول رقم م 2 في ملحق رقم 2 في نهاية الدراسة بالنسبة للتوزيع العام لجميع اللاجئين. وتجدر الإشارة أن الأرقام في الجدول تغطي حتى نهاية حزيران 1989، في حين أن الأرقام الواردة أعلاه هي لنهاية كانون الأول 1988 (بفارق صغير قدره 1,6% يمثل التزايد السكاني الصافي خلال 6 شهور بين نهاية 1988 ومنتصف 1989).

على أساس الفئات العمرية وفئات سنوات الدراسة، وكذلك توزيع أفراد قوة العمل بالنسبة للقطاعات الاقتصادية ولنوع الأعمال التي يتعاطاها هؤلاء الأفراد - سينطوي على متاعب ناجمة عن اعتبارات منهجية وأخرى تتصل بالافتراضات المعتمدة، وهي متاعب لا تبررها النتائج. وثانياً، لأن أنماط التوزيع المشار إليها لن يعترها تبدل يذكر خلال السنوات 1988 إلى 1992، استناداً إلى ما هو معروف بالنسبة لبطء التبدل في المعطيات الديموغرافية عامة، وبخاصة استناداً إلى تجربة السنوات الخمس السابقة كما تعكسها الإحصاءات المتاحة. ولعل تبدلاً ملموساً سيكون بالإمكان توقعه في السنوات الخمس اللاحقة للاستقلال بسبب السياسات التي ينتظر أن تعتمد عليها الدولة في جوانب حياة المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي ستترك بصماتها على الأرجح في أوضاع التكوين الديموغرافي العام ومستويات التعليم وحجم قوة العمل ومهاراتها. وسنتناول فيما يلي، أولاً، الموارد البشرية الفلسطينية، ثم قوة العمل من نظرية وفعالية - ومهاراتها. وأخيراً سنستخلص الاستنتاجات الرئيسية حول المقوم.

(أ) الموارد البشرية: الاعتبار الأول الجدير بالاهتمام هو الحجم السكاني العام، إذ أن هناك عدداً من الأسباب التي تجعل معظم الاقتصاديين المعنيين بالإنماء يعتقد بوجود "حجم أدنى حرج للسكان"<sup>22</sup> ينبغي توافره ليتاح لدولة صغيرة أن تنهض بفضلها بأعباء ومتطلبات التنمية الاقتصادية - هذا ناهيك عن اشتراطات أخرى تتصل بالموارد الطبيعية وتكوين رأس المال الثابت وما إلى ذلك. وقد استأثر موضوع الحجم باهتمام عدد من الاقتصاديين المعروفين أبرزهم سايمون كزننتس<sup>23</sup> (الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد). وهناك اقتصادي عربي من لبنان تناول الموضوع أيضاً - هو نديم خلف<sup>24</sup> - وخرج باستنتاجات ذات دلالة بالنسبة للسياق الحالي، وقد دار تحليله حول صلة وإمكانات النمو بصغر الحجم السكاني، واستخدم لبنان كمثال لما رغب في بحثه. وقد خرج من تحليله بالاستنتاجات التالية، نسجلها كما وردت في كتابه:

22 بمعنى A critical minimum size of population

23 انظر إشارة إلى بعض ما كتبه حول الموضوع في ثبث المراجع في الملحق رقم 3.

24 انظر خلف، في ثبث المراجع. ونشير هنا إلى أن توما (في مقاله في مجلة الدراسات الفلسطينية - انظر ثبث المراجع) يتفق مع تحليل خلف واستنتاجاته ويعتبر أنها توفر دعماً لموقف توما القائل بأن دولة فلسطينية مستقلة على صغر حجمها السكاني، قادرة على البقاء.

أولاً: أن ليس هناك اقتران ذو شأن<sup>25</sup> بين الحجم ومعدلات نمو الناتج القومي الإجمالي،  
أو بين الحجم وازدياد الناتج القومي الإجمالي للفرد ...  
ثانياً: أن ليس هناك اقتران ذو شأن بين الحجم السكاني والناتج المحلي الإجمالي للفرد...

وبسبب أهمية موضوع حجم الدولة (مساحةً ومعطياتٍ طبيعية) وعدد سكانها، فسيكون موضع بحث أكثر تفصيلاً في الفصل الثالث من هذه الدراسة بسبب صلته بفكرة قدرة دولة ما على البقاء الاقتصادي، وبسبب مفهوم "القدرة على البقاء أو على الحياة" في الأساس. ونكتفي في الموقع الحالي بأن نقول إن الدولة الفلسطينية العتيدة ستكون بين الدول الصغيرة جداً ولكنها لن تكون من فصيلة الدول التي تقتصر عملها على مدينة واحدة (الدولة - المدينة) أو على جزيرة صغيرة ويقل سكانها عن مليون أو مليون ونصف. ثم إن ما يرد لاحقاً من مباحث حول مختلف المقومات ودرجة توفرها سيوضح أن مسألة قدرة الدولة الفلسطينية على البقاء أو الحياة اقتصادياً ليست مسألة يكتنفها التشكيك المخيف والتهديد الخطير. وإن ارتبطت قدرتها على البقاء بشروط معينة. وعلى أي حال فلن نستبق الاستنتاجات التي ستخلص إليها الدراسة في فصلها الثاني والثالث، مكتفين بالقول هنا إن الحجم السكاني المرتقب سيكون وافياً بحاجة اقتصاد الدولة للتحرك النشط خاصة في ضوء ما يتاح لهؤلاء السكان من مستوى تعليم لائق وتدريب مقبول وقدرات ريادية متوثبة - بالإضافة إلى المعطيات الأخرى الضرورية. لكننا نسارع فنضيف أن هناك كذلك نقاط ضعف في المعطيات تجعل بعض موازين المقومات سالبة في محصلة التحليل. ونكتفي الآن بهذا القدر من التعليق على الحجم السكاني.

بعد مسألة الحجم السكاني ترد مسألة التوزيع العمري للسكان. والجدير بالذكر هنا أن الشعب الفلسطيني شعب فتّي، كما يستدل من تركيب فئات الأعمار. وهكذا يتضح من الإحصاءات العائدة لعام 1987 أن من يزيد عمرهم عن 14 عاماً ويقل عن 65 عاماً في الأراضي المحتلة عام 1967 بلغ 49% من المجموع (منهم 50,0% من الإناث 47,8% من الذكور). أما من هم دون 15 سنة من العمر كفئة لوحدها فقد شكلوا 47,8% من

25 من أجل الدقة نشير إلى العبارة بالإنجليزية وهي: there is no significant association... والاقتران من كتاب خلف ص 231.

مجموع السكان. فإذا أخذنا من هم دون 25 سنة من العمر بالاعتبار لبلغت نسبتهم 68,2% من مجموع السكان<sup>26</sup>، وهي نسبة مرتفعة جدا حسب المقاييس العالمية، وتدلل على وجود نسبة عالية جدا من الفتيان والشبان.

فإذا انتقلنا الى توزيع السكان حسب سنوات الدراسة كما كان الوضع في العام الدراسي 88/1987 لوجدنا أن 567,2 ألفا أو 76,8 بالمئة من مجموع السكان في الفئات العمرية فوق سن 15 عاما حصلوا على سنوات دراسية تتراوح بين سنة واحدة وما يزيد على 13 سنة (أي ما يزيد عن التعليم الثانوي). ومقابل هذا العدد الذي يشكل "المخزون" السكاني الحاصل على عدد من السنوات الدراسية، كان عدد الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم دون الجامعية بعام 89/1988 488,5 ألفا (انظر جدول رقم 4)، مقابل 479,1 بعام 88/1987. على أن المعلومات الواردة في الجدول رقم 3 اللاحق التي تشير الى "المخزون" السكاني الحاصل على عدد من السنوات الدراسية لا تقدم كل الحقيقة لأنها تشمل السكان فوق 15 عاما لكنها لا تشمل من هم دون هذا السن. ومن المعلوم أن الدراسة الابتدائية تبدأ غالبا بالعام السادس من العمر أو ما هو دون ذلك. وعليه فإن "المخزون" الحقيقي للسكان الحاصلين على سنوات دراسية ما يفوق بكثير العدد المشار إليه أعلاه (567,2 ألفا). أما نسبة السكان المتعلمين فوق 15 عاما من العمر من مجموع السكان فأنها تبلغ حوالي 40 بالمئة فقط. لكن من المرجح أنها تفوق النسبة المشار إليها بكثير إذا أخذنا بالاعتبار حقيقة أن الأكثرية العظمى من الطلبة المسجلين بالمدارس (ومجموعهم 488,5 ألفا لعام 89/1988 كما يظهر من جدول رقم 4) هم في الصفوف الابتدائية ومعظمهم دون 15 عاما من العمر. وبالنتيجة، في ضوء هذا التعديل الواجب إجراؤه تكون نسبة الأمية اقل بكثير من 60% من مجموع السكان، وهذه الأخيرة هي ما يتبين من احتساب نسبة جميع الحاصلين على سنوات دراسية (أي 567,2 ألفا) الى مجموع السكان المشمولين بالاحتساب (أي سكان الأراضي المحتلة عام 1967 باستثناء القدس التي لا تتضمنها الإحصاءات الرسمية). فإذا أجرينا تعديلا يأخذ بالاعتبار طلبة المرحلة الابتدائية من التعليم

26 راجع الجدول رقم م 3 في الملحق 2، من اجل تفصيل الهرم العمري للسكان.

ممن يقل عمرهم عن 15 عاما، ترتفع نسبة المتعلمين الى مجموع السكان من 40 بالمئة الى نحو 55 بالمئة.

ومن الملائم هنا أن نبين أن ميزة الشعب الفلسطيني البارزة في مجال التعليم تنعكس في نسبة الحاصلين على تعليم جامعي بينهم بالمقارنة مع الشعوب العربية الأخرى، ومع بلدان العالم الثالث وبعض البلدان الصناعية المتقدمة. فالفلسطينيون يجيئون في المرتبة الأولى بين الشعوب العربية بنسبة 11,2% طالبا جامعيًا لكل ألف من السكان، يليهم الجزائريون بنسبة 7 طلاب فاللبنانيون والسوريون بنسبة 6 طلاب لكل منهما- بموجب دراسة نشرت في عام 1975.<sup>27</sup> ولا نخال موقع الفلسطينيين تخلف في مركزه منذ ذلك الحين بالرغم من أن نسب الالتحاق بالجامعات لدى معظم الشعوب العربية الأخرى قد ارتفعت. والجدير بالذكر أن نسبة التحاق الفرنسيين بالجامعات كانت 9 والإنجليز 8 بين كل ألف من السكان، بموجب الدراسة التي تقتبس الإحصائية السابقة عنها. وندرج فيما يلي جدولًا يبين توزيع سنوات الدراسة:

### جدول رقم 3

توزيع السكان فوق 15 عاما حسب سنوات الدراسة لسنة 1987 (%)

سنوات الدراسة	الضفة الغربية <sup>(1)</sup>	قطاع غزة	فلسطين المحتلة
1967 <sup>(2)</sup>			
صفر	23,8	22,2	23,2
1 - 6	24,2	20,2	22,7
7 - 8	12,6	9,0	11,2
9 - 12	29,1	38,4	32,7
13 فما فوق	<u>10,2</u>	<u>10,2</u>	<u>10,2</u>
المجموع	100,0	100,0	100,0
المجموع (بالآلاف)	455,8	282,6	738,4

<sup>27</sup> انظر: أنطوان زحلان، مصدر مسجل في ثبت المراجع.

### تابع جدول رقم 3

#### ملاحظات لمؤلف الدراسة:

- (1) التسمية في المصدر هي "يهودا والسامرة" وسنستمر في اعتماد تسميتنا بدلا من اعتماد التسمية الصهيونية.
- (2) التسمية لا ترد هكذا في المصدر. والقدس الشرقية غير مشمولة.

#### المصدر:

Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1989, Table XXVII/47, (Hereafter referred to as CBS, 1989).

إذا كان الجدول رقم 3 أعلاه يتضمن معلومات عن المخزون السكاني الحاصل على عدد من السنوات الدراسية، فمن الضروري كذلك التعرف الى حجم "التدفق السنوي" بالنسبة للتحصيل العلمي. ولهذا الغرض نسجل في الجدول رقم 4 أدناه عدد الطلبة في العام الدراسي 89/1988، أي حجم التدفق في العام المذكور. وبالطبع فإن ما يتضمنه الجدول من معلومات يعطي القارئ فكرة عن مدى الإقدام على التعليم في المراحل دون الجامعية، إذ يتبين من الإحصاءات أن المجموع العام للطلبة دون الجامعيين في الضفة والقطاع (دون القدس الشرقية) بلغ 488,493 أو 32,9% من مجموع سكان الضفة والقطاع. وهي نسبة مرتفعة بالمعايير التي تصلح للمقارنة.

جدول رقم 4

المؤسسات التعليمية دون المستوى الجامعي لسنة 1988/1989

فلسطين المحتلة	قطاع غزة	الضفة الغربية		
1967				
*1,505	331	1,174	المؤسسات	المجموع العام:
13,655	4,429	9,226	الصفوف	
488,493	185,410	303,083	الطلبة	
*940	*113	827	المؤسسات	حكومية:
8,935	2,057	6,878	الصفوف	
319,664	84,433	235,231	الطلبة	
*262	162	100	المؤسسات	وكالة الغوث:
3,265	2,084	1,181	الصفوف	
132,904	93,262	39,642	الطلبة	
*303	*56	247	المؤسسات	خاصة:
1,455	288	1,167	الصفوف	
35,925	7,715	28,210	الطلبة	

\* أرقام مقدرة وتشمل خطأ المعاينة (أو الاستتار) أي Sampling error

المصدر: CBS, 1989, Table XXVII/48

أخيراً، كيما تكتمل الصورة الكمية للنشاط التعليمي في الضفة والقطاع، وقبل تحليل المعطيات الكمية ودلالاتها، نسجل الآن بعض المعلومات حول المؤسسات التعليمية العالية - أي المستوى الجامعي (الحلقة الثالثة) - للعام 86/1985. وتشمل هذه المؤسسات ست جامعات مجموع طلابها 14,933، هي:

2,404	جامعة بيرزيت وطلابها
3,509	جامعة النجاح (نابلس)

1,284	جامعة بيت لحم
1,420	جامعة القدس
1,746	جامعة الخليل
4,570	الجامعة الإسلامية (غزة)

ويضاف الى الجامعات المعهد الهندسي في الخليل (طلابه 943) والمعاهد الشرعية (طلابها 238). وجميع هذه المؤسسات تتبع مجلس التعليم العالي. وتتألف هيئتها التعليمية والإدارية من 1470 من حملة الشهادات الجامعية (352 دكتوراه، 459 ماجستير، 659 بكالوريوس).<sup>28</sup> وللأسف، لا يتوفر مزيد من التفاصيل بالنسبة لتوزيع الطلبة حول مواضيع التخصص على المستوى الجامعي. كذلك لا تتوفر تفاصيل حول عدد الطلاب على المستوى دون الجامعي الذين يقصدون معاهد ومدارس التدريب المهني (أي يتجهون صوب "قناة" التدريب المهني) على المستوى المتوسط والثانوي. ولكن دراسات تعود الى أواخر السبعينات بينت أن نسبة هؤلاء متدنية حتى بالمقارنة مع نظيرتها في أقطار الجوار العربية، حيث كانت النسبة في الأراضي المحتلة عام 1967 نحو 10% على الأكثر من جميع من هم في الدراسة الثانوية عند بدء الاحتلال، مقارنة بنحو 15,5% في سورية و33% في مصر.<sup>29</sup> والمفارقة الكمية التي تبرز - والتي تمتد تحتها اعتبارات نفسية وثقافية/اجتماعية، وتبررها توقعات اقتصادية - هي ارتفاع نسبة الطلبة الجامعيين بين الفلسطينيين (مما سبقت الإشارة إليه) مقابل انخفاض الساعين الى التدريب المهني. وذلك يعود الى النظرة المتعالية التي تنتجها الشهادة الجامعية لحاملها إزاء النجار والحداد أو الكهربائي، والتطلعات التي ترافق الدراسة الجامعية، خاصة فيما يتصل بدراسة الحقوق والاقتصاد وما تعد به من فرص في تسلك السلم الاجتماعي والاقتصادي - بل والسياسي والوظيفي في الإدارة العامة وترافق دراسة الهندسة أو الطب وما تعد به من دخل مرموق والانخراط في عداد "النخبة".

(ب) دلالة قطاع التعليم بالنسبة لدور التعليم كمقوم: ليس البحث الحالي إطاراً لبرنامج أو خطة عمل لوضع التعليم على المستوى دون الجامعي والمستوى الجامعي في "مسار صحيح"

<sup>28</sup> ستقدم معلومات أكثر اتساعاً لاحقاً في المبحث رقم 4، "العلم والتكنولوجيا".

<sup>29</sup> أنظر يوسف، مصدر مسجل في ثبت المراجع، ص 82 و83.



أفضل من المسار الحالي. والأخير يتميز بضعف التخطيط والتنسيق فيما بين المؤسسات التربوية - من مدارس ومعاهد وجامعات في الأراضي المحتلة. ولا نرمي في هذا البحث الى تقديم دليل عمل تسترشد به السلطة السيادية لاحقا في وضعها لسياسات التعليم وبرامجه. غير أن المهمة الأكثر تواضعا لبحثنا، هي تقييم بنية قطاع التعليم ودلالة ما يتضح من خلال التقييم بالنسبة لدور التعليم كمقوم أساسي حرج، كما بينا في الفقرة الأولى من المبحث. وهكذا سنسجل ملاحظات عامة حول عدد من الأوجه حيث تلح الحاجة الى تصحيح بنية قطاع التعليم وتصويب مساره، إذا كان له أن يؤدي دوره المرتقب كمقدم أساسي في الدولة العتيدة.

- أولى الملاحظات أن هناك ضرورة ماسة وملحة لإجراء أربع تصحيحات في نمط التركيز السائد حاليا في القطاع، من أجل أن يتمكن المجتمع من أن يستوعب التكنولوجيا المتطورة الملائمة وينقل الاقتصاد الى درجة متقدمة من التحديث، خاصة بالنسبة للصناعة والخدمات الفنية والمهنية المتطورة. هذه التصحيحات هي: محاولة محو الأمية بسرعة اكبر بكثير من السرعة المشاهدة حاليا؛ توسيع مجال التدريب المهني بشكل ملموس بحيث يستهدف تحول ثلث طلبة المستوى الثانوي الى التدريب المهني والتقني وهذا التحول يتم جزئيا على حساب التوجه "الأكاديمي" الحالي، وجزئيا باجتذاب نسبة اكبر من خريجي الحلقة المتوسطة صوب التدريب المهني على المستوى الثانوي؛ إعادة توجيه التعليم الجامعي بحيث لا يظل يحتكر البريق الاجتماعي والإغراء الاقتصادي كما يفعل حاليا، وبحيث تخف حدة الازدراء الحالي للأعمال اليدوية المرتبطة بالتخصص الذي يوفره التدريب المهني؛ توزيع التركيز على حقول التخصص الجامعي بحيث تتلاءم افضل مع حاجات المجتمع الجديد، خاصة من حيث تكثيف الروح العلمية (بدل الغيبية) وتنشيط الاهتمام بالبحث وبشكل عام التركيز على نوعية التعليم وجودته بدلا من الانبهار بمجرد الحصول على الشهادة الجامعية.
- لكي يمكن تحقيق التصحيحات الأربعة المارة الذكر، يتطلب الأمر وجود حالة متقدمة من التنسيق فيما بين مؤسسات ومعاهد التعليم العالي مع قدر من التخطيط المستقبلي.

- وسيتضح على الأرجح وجوب القبول بقدر من التخصص في أوساط المؤسسات والمعاهد الجامعية المستوى بحيث تقل الازدواجية والتكرار في الأنشطة.
- مراعاة أهمية التعليم للتمكن من بناء المؤسسات الفاعلة في الدولة العتيدة، وهذا بدوره يتطلب تأصيل روح التعاون والرغبة في العمل الجماعي والقدرة على تقسيم العمل ضمن إطار مبدأ "فرق العمل".
- توجيه اهتمام أكبر لتضمين برامج التعليم والتدريب ما يوفر للطلبة القدرة على المشاركة في البحث في حقول متعددة كالصحة العامة والإدارة العامة والمحلية، والعلاقات بين العمل والإدارة، والخدمات الاجتماعية - هذا كله بالإضافة للبحث العلمي من نظري وتطبيقي. ويتطلب الأمر كذلك إبقاء المجال مفتوحا لتمكين الطلبة من القدرة على امتلاك المعرفة العلمية والمهارة التقنية اللازمتين من أجل ولوج أنشطة جديدة يؤمل أن يتوجه الاقتصاد صوبها في حقول الصناعة والزراعة والخدمات من مالية وسواها.
- وجوب الالتفات المستمر الى مشكلة التناقض بين الرغبة في توفير قدر متزايد من التعليم الثانوي والجامعي وتخرج أعداد كبيرة من ذوي الاختصاص، وهي رغبة لها ما يبررها في ضوء طموحات الفلسطينيين والدروس المستفادة من تاريخهم الحديث، من جهة، ومن جهة أخرى الخطر المرتفع الاحتمال في أن لا يتمكن المجتمع من توفير فرص العمل الكافية للأعداد الكبيرة من حملة الشهادات. فإذا اضطر قسم يذكر من هؤلاء للهجرة سعيا وراء فرص العمل، فإنهم سيجدون أنفسهم أمام سوق عمل عربية تتميز بضيق متزايد في فرص العمل، خاصة المجزي أو اللائق منه، وسيجدون منافسة شديدة من مواطني الأقطار العربية الذين اتسعت كفاءاتهم العملية والعلمية كثيرا في العقود الأخيرة. ومن جهة أخرى تشكل الهجرة الى أوروبا والأميركتين نزيفا خطيرا لأنها في الغالب تشكل اقتلاعا لا غيايا مؤقتا، مما يعني أن موارد ذات أهمية يوجهها المجتمع لتعليم أبنائه تضيع وتستفيد منها المواطن الجديدة التي يتجه المهاجرون إليها.
- الملاحظة الأخيرة تتصل بضرورة توخي نوعين من العدالة في فرص التعليم: الأول، أن تكون الفرص متاحة لذوي الدخل المحدود بفضل المؤسسات الرسمية المجانية والمنح في المؤسسات الخاصة. والثاني أن تكون الفرص متاحة أمام الإناث اللواتي لا

تزال نسبة الالتحاق بالمؤسسات التربوية بينهن دون نظيرتها بين الذكور، برغم التحسن الملموس في هذا المجال.

أخيرا، بالنسبة لأوضاع التعليم السائدة في المجتمع الفلسطيني والقضايا المتصلة بتصحيحها حيث يجب، من أجل أن تكون الموارد البشرية قادرة على أداء دورها المركزي كمقوم اقتصادي، يتطلب الاعتراف بالواقع أن نسجل أن الفلسطينيين حققوا مستوى لائقا من التعليم بمستوياته المختلفة، بالرغم من اختلاف التوازن بين الجانب الأكاديمي منه الشديد الجاذبية والجانب المهني الضعيف الجاذبية. لكن الدولة المستقلة ستحتاج الى تسجيل إنجاز أكثر بروزا وإجراء تصحيحات بنوية في قطاع التعليم. ذلك أن قدرات الشعب والمهارات التي يمتلكها ستكون العنصر الأهم والأكثر فاعلية في ثروته الوطنية وفي دوره القومي على السواء.

(ج) القوى العاملة ومهاراتها: تعاني الإحصاءات المتاحة المتصلة بحجم قوة العمل الكلية (أي حجم عرض العمل) ونسبة العاملين فعلا من أصل عرض العمل، بعض المآخذ من تعريفية أو تقديرية. فالإحصاءات الإسرائيلية الرسمية (انظر الجدول رقم 5 فيما يلي) تتبنى تعريفا يفيد بأن قوة أو عرض العمل تتألف ممن تربو أعمارهم على 15 عاما، باستثناء الطلاب والمسنين والمعاقين. وتبلغ نسبة قوة العمل الى مجموع من سنهم يتعدى 15 عاما 38,5%، على أن قوة العمل الفعلية، أي أعداد العاملين فعلا تعادل 97,8% من مجموع قوة العمل أو عرض العمل. وهناك ملاحظة أساسية على الرقم الأخير، هي انه مفرط جدا في المبالغة لان ما هو موضوع اطلاع عام في الأراضي المحتلة وتكرر الإشارة إليه في الوثائق والدراسات المتصلة بالعمالة، وكذلك ما بيّناه في التحليل في المبحث الثالث في الفصل السابق، هو أن هناك أعدادا كبيرة جدا من العاطلين عن العمل كليا أو جزئيا، بالرغم من توجه نحو 109 ألف للعمل في إسرائيل في الظروف العادية. ولهذا تبدو نسبة 97,8% غير معقولة ولا يمكن تبريرها، بل لا يمكن تفسيرها. ويخشى أن تكون قد "أوحت بها" اعتبارات أو دوافع سياسية ترمي الى إظهار نجاح إسرائيل في خلق فرص عمل في اقتصادها وفي الأراضي المحتلة تستوعب تقريبا جميع أفراد قوة العمل - في حين يبين

الواقع المعاش أن هناك بالفعل بطالة ذات شأن تتخطى نصف عرض العمل، وهي تخلق ضغطاً على العاطلين عن العمل للهجرة إذا اتاحت لهم فرصة العمل المجزي في الخارج. ثم أن أعداد العاطلين عن العمل تتضمن نسبة لا يمكن تجاهلها من حملة الشهادات الجامعية ومن خريجي المدارس الثانوية (المسار الأكاديمي لا المهني)، ويقدر عدد الآلاف. ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لا يرغبون في قبول العمل في إسرائيل في أعمال متدنية غير مرضية (كالخدمة في المطاعم والفنادق أو في العمل اليدوي غير الماهر أو غير المتخصص في الصناعة التحويلية أو البناء أو الزراعة) من حيث موقع هذه الأعمال الاجتماعي المنخفض ومردودها المالي المحدود على السواء.

#### جدول رقم 5

عدد السكان وقوة العمل فوق 15 عاماً في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنة 1987  
(بالآلاف)

الضفة الغربية (عدا القدس)	قطاع غزة	فلسطين المحتلة 1967	
455,8	282,6	738,4	عدد السكان فوق 15 عاماً
273,6	180,8	454,4	خارج قوة العمل
182,2	101,7	284,0	قوة العمل
			نسبة قوة العمل من عدد
40,0	36,0	38,0	السكان فوق 15 عاماً (%)
97,5	*98,4	97,8	نسبة العاملين في قوة العمل (%)

\* أرقام مقدرّة وتشمل خطأ المعاينة (أو الأسيار) أي Sample error

المصدر: CBS. 1989K Tables XXVII/17 & XXVII/18

للتأكيد على وجود بطالة فعلية ظاهرة ذات شأن، بالإضافة إلى ما يعبر عنه بمصطلح "بطالة مستترة أو مقنعة" وجزئية كبيرة، دلالة مهمة بالنسبة لاستيعاب قوة العمل في عمالة فعلية في المستقبل عند قيام الدولة. وتزداد مسألة الاستيعاب إلحاحاً وخطورة عندما يؤخذ بالاعتبار: استيعاب الإضافة الجديدة لقوة أو عرض العمل الناجمة عن التزايد السكاني الطبيعي، وتوقف

معاونات وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين (الأونروا) مما سيدفع بآلاف كثيرة من اللاجئين لطلب العمل، وسحب العمال الفلسطينيين من العمل في الاقتصاد الإسرائيلي لاعتبارات سياسية ووطنية وخلقية، وقدوم أعداد كبيرة من فلسطينيي الخارج، حتى لو افترضنا أن يبلغوا فقط ربع مليون نسمة خلال السنوات 1992-1996 يتضممون نحو 62 ألفا من طالبي العمل. أن استيعابا بهذه الحدود يعني خلق فرص عمل جديدة بأعداد ضخمة قدرناها للسنوات 1992-1996 في المبحث رقم 3 في الفصل الأول بحوالي 411 ألفا (انظر الجدول رقم 2). ولا نحتاج للتذكير مرة أخرى أن الاستيعاب لا يعني فقط خلق فرص عمل جديدة في قطاعات الاقتصاد الجاري أو العامل، وإنما كذلك توسيع البنية التحتية من اقتصادية واجتماعية بمؤسساتها وتسهيلات وقدراتها وخدماتها، وتوفير المساكن اللازمة لسكن العدد الجديد من السكان. أما كلفة كل ذلك في السنوات 1992-1996، فسنتناولها بتوسع في المبحث رقم 9 لاحقا في الفصل الحالي. ويكفي أن نبين هنا أنها تبلغ عدة مليارات من الدولارات توجه الى استثمارات ملحة خلال سنوات خمس.

على أن من الضروري أن نشير إلى جانب آخر من التكلفة هو "التكلفة البشرية الاجتماعية" الذي يرجح جدا أن ينشأ فيما لو ازداد الحجم السكاني العام وبالتالي عرض العمل - زيادة كبيرة فوق مستوى فرضياتنا في الدراسة الحالية بكثير. فذلك معناه أن فتح الأبواب دون قيود وقدوم أعداد ضخمة من خارج الدولة تزيد كثيرا عما افترضناه سيخلق حالة يفرض فيها عرض العمل بشكل أوسع بكثير من قدرة الاقتصاد على توليد الطلب على العمل. ومن الواضح أن حالة كهذه تعني معاناة طويلة المدى للمجتمع والاقتصاد - معاناة تتعدى تدني الدخل الفردي والضيق المالي وانخفاض مستوى المعيشة لتتضمن اضطرابا وقلقا نفسيا وخلخلة اجتماعية وتلملا سياسيا، بسبب وجود بطالة قد تبلغ نسبة ذات ارتفاع مأساوي في عرض العمل وضيق فرص العمل في الخارج والقيود المتزايدة على الهجرة الى الأقطار العربية.

بالعودة الى حجم العمالة الفعلية وتوزيعها القطاعي والجغرافي، نجد أن الإحصاءات الإسرائيلية بعد أن حددت هذا الحجم بما مجموعه 281,9 ألفا (كما يتبين من الجدول رقم 2)، وزعته على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول رقم 6

توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 1988

فلسطين					
المجموع	إسرائيل	المحتلة 1967	قطاع غزة	الضفة الغربية	
281,9	109,4	172,5	53,5	119,0	المجموع بالآلاف
	100,0	100,0	100,0	100,0	المجموع (%)
	15,3	27,3	18,6	31,2	زراعة
	15,4	16,0	16,3	15,9	صناعة
	49,5	10,0	8,4	10,7	بناس وتشبيد
	19,8	46,7	56,7	42,2	أخرى

ملاحظة لمؤلف الدراسة: أضفنا "المجموع" وهو 281,9 للتذكير بجملة أفراد قوة العمل العاملين فعلا كما تسجلهم الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية، مع التحفظ الوارد في التحليل بالنسبة لارتفاع العدد كثيرا في ضوء ما هو معروف عن وجود بطالة ذات شأن بين السكان في الضفة والقطاع.

المصدر: CBS, 1989, Table XXVII/23

يلاحظ مما يرد في الجدول رقم 6 أعلاه، أولاً أن نسبة العاملين في الاقتصاد الإسرائيلي الى مجموع العمالة تبلغ 38,8%، وتبلغ 63,4 بالمئة من العاملين في الضفة والقطاع معا. وهاتان النسبتان تظهران بوضوح مدى الاعتماد في مجال العمالة على الاقتصاد الإسرائيلي. فإذا أضيف الى الاعتماد الكمي (أي ارتفاع نسبته) عدد من الاعتبارات الجوهرية الأخرى اتضحت ضرورة التأكيد على سحب العمل الفلسطيني من الاقتصاد الإسرائيلي وإعادته الى موقعه - الذي سيكون لاحقاً دولة فلسطين واقتصادها الوطني. أما الاعتبارات الجوهرية الحاكمة فهي في رأينا ما يلي:

- أولاً، أن عددا كبيرا من العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي كانوا قبلاً أصحاب حرف، أو مزارعين، أو مالكي محلات بقالة، أو طلبة لم ينهوا دراستهم الثانوية، أو عمالا ميومين في قطاعات الزراعة والبناء والصناعة. ويهمننا أن نبين أن أفراد الفئات الثلاث

الأولى تحولوا من مالكين لمنشآت خاصة الى بروليتاريا - لكنها بروليتاريا لا تملك قوة سياسية أو حقوقا نقابية، ولا تقوم بأعمال مريحة نفسيا أو باعثة على رفع مستوى التدريب والمهارة.

- إن الدولة الفلسطينية التي يهدف الفلسطينيون من إقامتها فيما يهدفون الى استرداد كرامتهم الوطنية، سترتكب خطأ خطيرا إن هي سمحت بأن تظل نسبة من قوة العمل لديها في حالة اعتماد خطير على الاقتصاد الإسرائيلي. فذلك يضعف الالتزام الوطني ويظهر الدولة كأنما هي معنية بشعائر ورموز الاستقلال المظهرية أكثر مما هي معنية بجوهر الاستقلال والاعتماد على النفس. ولا ريب أن مسار الاعتماد على النفس والإصرار على الاستقلال الحقيقي. يترتب عليه صياغة سياسات ملائمة له، وسنعود الى ذلك في الفصل الثالث والأخير من الدراسة.

- إن استسهال السماح لعدد كبير من العمال الفلسطينيين بالعمل في إسرائيل يشكل وهما في الرؤية الاقتصادية، لأن هذا السماح لن يشكل سوى حل آني محفوف بالمخاطر والمآخذ. وينبغي لذلك منذ البدء بلورة تصور إنمائي من شأنه تعبئة قوى الإنتاج الفلسطينية كلها - من عمل (ويشمل الإدارة والريادة) وموارد طبيعية ورأس مال ثابت وتنظيم مؤسسي - في مشروع وطني كبير غرضه تنشيط المجتمع والاقتصاد بدنامية وتحديثهما وتمكينهما من الاستيعاب المنتج لكل قواهما. ولئن بدا هذا الخيار الثاني أصعب منالأ من خيار الاستسهال - وهو دون ريب كذلك - إلا انه يظل الخيار الرشيد والسليم، وفي المدى الطويل الخيار الأكثر سلامة وجدوى والأقل كلفة اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

تناولنا موضوع العمالة الفلسطينية في إسرائيل عدديا، ومررنا بتوزيعها القطاعي دون تعليق لأن الأرقام تفصح عن توجه أكثر من نصف العمال الى قطاع البناء والتشييد حيث يتمتع الفلسطينيون بخبرة تفوق خبرة الإسرائيليين بالنسبة لتكنولوجيا البناء التقليدية، وبالإضافة يرضون بالقيام بأعمال يدوية مرهقة لقاء أجور تقل كثيرا عما يرضى به الإسرائيليون الذين قد يقومون بنفس الأعمال. ومنتقل الآن الى تناول التوزيع القطاعي للعاملين في الضفة والقطاع. ويلاحظ هنا النسبة المرتفعة للعاملين في الزراعة في الضفة مقارنة بالقطاع، وذلك بسبب المعطيات من ارض ومياه وطبيعة المحاصيل، وكون سكان قطاع غزة يتضمنون نسبة من اللاجئيين اعلى بكثير من نظيرتها في الضفة. فإذا نظرنا الى التوزيع القطاعي العام في فلسطين المحتلة عام

1967 وجدنا إن القطاعات الخدمية تستوعب نحو نصف مجموع العاملين، وتلك ظاهرة مألوفة في بلدان العالم الثالث، بل أن الخدمات كمجموعة تستوعب حوالي ثلثي قوة العمل في بعض البلدان النامية. على أن اللافت للانتباه هو ارتفاع نسبة العاملين في القطاع الصناعي الى 16 بالمئة. وهذا المستوى يبلغ ضعفي نظيره كمتوسط عام للبلدان العربية. والأرجح ان تفسير هذا الارتفاع مع أن الصناعة غير متقدمة في الأراضي المحتلة هو أن التعريف الإحصائي المعتمد للمنشأة الصناعية مفرط في التساهل، بحيث تحصى المشاغل الصغيرة أو "الكراجات" ذات بعض المعدات الآلية أو محلات "الحدادة" والنجارة أيضا ذات بعض المعدات الآلية بين المنشآت الصناعية بالرغم من أن عدد العاملين فيها يقل عن 5 أفراد والكثافة الآلية فيها منخفضة جدا.

خلاصة ما نرمي إليه بالنسبة للتوزيع القطاعي للعاملين هو أن نمط التوزيع لا يتميز بسمات خاصة. يصح إذن عند هذه النقطة الانتقال الى موضوع مهارات الفلسطينيين العملية والتساؤل حول قدرتهم على تشغيل وتطوير اقتصاد حديث طموح ودينامي بفضل المهارات والتحصيل العلمي الذي يمتلكون. وقبل مناقشة هذا التساؤل نقدم جدولاً يوفر بعض المعلومات حول توزيع العاملين حسب مهامهم أو مسؤولياتهم أو نوع أعمالهم في مختلف القطاعات التي يعملون فيها. لكن قبل تقديم الجدول نستدرك بالإشارة الى أن الأعمال التي يمارسها أفراد قوة العمل لا تعكس دائماً المهارات التي يحسنون استخدامها، إذ قد يضطر العاملون الى قبول أعمال لا يجيدونها تماماً أو لا تتناسب مع تدريبهم العلمي والمهني. ونستدرك كذلك أن المعلومات التي يتيحها الجدول لعل عنصر التقدير فيها يغلب على الإحصاء الدقيق وقد يكون عنصر الخطأ فيها كبيراً.



جدول رقم 7

توزيع العاملين (1) حسب نوع العمل لسنة 1988

قطاع غزة	الضفة الغربية	نوع العمل
89,9	183	المجموع (بالآلاف)
100,0	100,0	المجموع (%) موزع كما يلي
1,9 (2)	2,0	العلميون والأكاديميون
5,1	5,3	تقنيون
0,9 (2)	0,9	إداريون
2,1	2,3	كتابة (أعمال كتابية)
11,2	9,6	بائعون
7,6	7,4	عاملون في الخدمات
20,1	24,1	عاملون زراعيون
28,9	25,6	عمال مهرة (في الصناعة، الخ)
22,2	22,8	عمال غير مهرة

ملاحظات:

- (1) الأرقام تشمل العاملين في إسرائيل من الضفة والقطاع.  
(2) أرقام مبنية على تقديرات لذلك فهي تتضمن خطأ المعاينة.

المصدر: CBS. 1989. Table XXVII/24

توحي التفاصيل الواردة في الجدول أعلاه بعدد من الملاحظات نسجلها فيما يلي وهي ذات دلالة بالنسبة للمتاح من المهارات ضمن المقوم الذي نحن بصده:

- أولاً ضآلة نسبة العاملين في "القطاع العلمي" (من نظري وتطبيقي) والأكاديميين، ولعل النقص الواضح هو في أعداد العاملين في مؤسسات البحوث والدراسات. ويرجح أن صفة "الأكاديميين" تطلق على الأساتذة الجامعيين لا المدرسين في المؤسسات التربوية دون

الجامعية، والا لكانت النسبة اعلى بكثير مما هي في الجدول. فاذا كان ترجيحنا سليما، يثار التساؤل عن الموقع الذي وضع فيه معلمو ومعلمات المدارس. فاذا كان تحت بند "عاملون في الخدمات" نظرا لان التعليم والصحة قطاعان خديمان، تصبح النسبة المبينة في الجدول (7,4 بالمئة للضفة و7,6 للقطاع) منخفضة جدا لان الخدمات تشمل كذلك النقل والمواصلات والعمل الاجتماعي والأعمال المصرفية وأعمال المطاعم والفنادق والسياحة... الخ، الى جانب المعلمين والمعلمات والممرضين والممرضات. وتوحي الملاحظات السلبية السابقة بوجود الاحتفاظ بقدر وافر من الشك العلمي بسلامة الإحصاءات المعنية.

- كذلك تلاحظ ضآلة نسبة التقنيين أي ذوي التدريب المهني والتقني. وهي تعكس محدودية الإقبال على التدريب المهني كما رأينا قبالا عند بحث المستوى التعليمي.
- بسبب الغموض الذي يلف بعض النسب مما أشرنا إليه في الملاحظة الأولى، يجوز لنا أولا أن نعتبر الجدول إنما يقدم محاولة أولية تقريبية لتوزيع العاملين حسب الأعمال التي يمارسون، وثانيا أن هناك مهارات وقدرات خارج نطاق عملية الإحصاء/التقدير التي يجسد الجدول نتائجها.
- هناك احتمال كبير في أن فئة "العاملين الزراعيين: تشمل الفلاحين العاملين في أراضي يملكونها وليس بالأجرة فحسب.
- الملاحظة الأخيرة أن هناك احتمالا كبيرا في أن فئة "عمال مهرة" تشمل ليس فقط العاملين في الصناعة والمشاغل الصغيرة، بل كذلك العاملين في البناء والصيانة والإصلاحات.

(د) استنتاجات حول درجة توفر المقوم: انبثق عدد من الاستنتاجات الجزئية عن البحث فيما سبق بالنسبة للحجم السكاني المتوقع للدولة ومستويات التحصيل العلمي للسكان، وحجم قوة العمل (أي عرض العمل) وحجم قوة العمل الفعلية أي بعد اقتطاع نسبة البطالة من عرض العمل، وتوزع العاملين حسب القطاعات وحسب أنواع العمل التي يمارسونها. فلا حاجة بنا الآن إلا لتسجيل بعض الاستنتاجات أو المؤشرات العامة المتصلة بتقدير درجة توفر المقوم الذي هو موضوع المبحث الحالي. ومن اجل أن تكون المؤشرات ذات دلالة، سنعمد الى إجراء بعض المقارنات العامة مع أقطار الجوار العربي بالنسبة للمؤشرات

المعتمدة. غير أن ما سنقدمه سيسجل بإيجاز بالنظر لما تكشفته عنه أقسام هذا المبحث من استنتاجات جزئية حتى الآن:

- الحجم السكاني المتوقع، مع انه صغير، إلا انه يفى بأغراض قيام اقتصاد وطني - طبعاً مع افتراض توفر المقومات الأخرى. كذلك فإن نسبة من هم في سن العمل (15-65 عاماً) من مجموع السكان مرتفعة مما يعني وجود قوة عمل (أو عرض عمل) واف.
- المستوى التعليمي العام جيد بالمقارنة مع الأقطار العربية الأخرى.
- هذا إذا أخذنا بالاعتبار نسبة الأمية المنخفضة بين السكان وعدد الذين حصلوا على سنوات دراسية تمتد من سنة واحدة الى نهاية الدراسة الثانوية، وعدد المنتسبين للمؤسسات التربوية في حلقات التعليم الثلاث. إلا أن المقارنة مع دول الجوار العربي، خاصة الأردن وسورية، ومع بعض الدول العربية الأخرى مثل الكويت والجزائر والعراق وتونس، تُظهر أن هذه الدول حققت قفزات سريعة جداً في معدلات الانتساب بين 1965 و1985 تفوق ما حققه الفلسطينيون في الأراضي المحتلة بين نفس العامين. (يستثنى من هذا التقييم نمو معدل الانتساب للجامعات في الجزائر والعراق حيث هو أكثر انخفاضاً من الأقطار الأخرى التي عدناها).<sup>30</sup>
- في حين سجل الفلسطينيون عامة تقدماً ملموساً في التحصيل الأكاديمي على المستويات الابتدائي والمتوسط ثم الثانوي، فانهم سجلوا تقدماً بخطوات أوسع في التحصيل الجامعي - والأخير هو نقطة القوة الأساسية في التحصيل العلمي في المجتمع الفلسطيني عامة، بما في ذلك سكان الأراضي المحتلة عام 1967، بالمقارنة ليس فقط مع الأقطار العربية، بل كذلك مع كثير من بلدان العالم. إلا أن نقطة الضعف الأساسية هي في محدودية التدريب المهني / التقني إذ لا تزال نسبة الانتساب الى المدارس والمعاهد التي توفر هذا التدريب متدنية بالمقارنة مع دول الجوار العربي وبعض الدول الأخرى مثل العراق والجزائر وتونس ومصر.

<sup>30</sup> لا توجد إحصاءات عن لبنان في المصدر. المعلومات مستخلصة من الإحصاءات الواردة في:

World Bank, World Development Report 1989, Table 29 in "World Development Indicators".

- يمكن القول نتيجة لما مرّ أن المهارات العلمية/الأكاديمية والى حد ما المهنية التقنية لدى سكان الأراضي المحتلة ملائمة للمستوى الذي يقف الاقتصاد الفلسطيني عنده اليوم. ولكنها لن تكون وافية لأغراض التوسع والتحديث والنجاح في إحراز نقلة نوعية بالنسبة للعلم والتكنولوجيا والمهارات التقنية والتدريبية، في إطار الدولة المستقلة. على أن نقطة الضعف هذه تسهل معالجتها في مدى زمني مقبول، أولاً بفضل توسيع مجال التعليم والتدريب ورفع مستواه وتوفير التسهيلات اللازمة له. وثانياً - كإجراء إنفاذي سريع - بفضل استقدام فلسطينيين ذوي قدرات ومهارات وخبرات ذات أولوية من الخارج عبر سياسات تشجيعية ملائمة.
- إذا استثنينا العاملين في إسرائيل، تكون نسبة العاملين في اقتصاد الضفة والقطاع منخفضة جداً (لا تتعدى 19 بالمئة من مجموع من هم في الشرائح العمرية الملائمة للعمل أو 11,7 بالمئة من مجموع السكان). ويفسر هذه الظاهرة ثلاثة عوامل: عدم القدرة على توسيع فرص العمل الى مدى ملحوظ بسبب ضعف المدخرات والاستثمارات المحلية، كون معظم من يهاجرون هم من الفئات العمرية المؤهلة لان تكون في قوة العمل الحائزون على مهارات عملية تطبيقية تمكنهم من العثور على عمل مجزٍ في الخارج، انخفاض نسبة مشاركة المرأة في العمل - وحتى حين تشارك فإنها لا تدخل دائماً في الإحصاءات خاصة عندما تكون مشاركتها موسمية و/أو في القطاع الزراعي.<sup>31</sup>
- الملاحظة الأخيرة تبدو متشائمة بعد الاستنتاجات التفصيلية والعامّة الإيجابية في معظمها التي سجلت حتى الآن في هذا المبحث. هذه الملاحظة مفادها أن حسن الاستفادة من الموارد البشرية والقوى العاملة بما تملكه وتخزينه من تحصيل علمي ومهارات تقنية وقدرة ريادية وتحسس بالحوافز الاقتصادية، لن يكون ممكناً في الدولة العتيقة بالنسبة لحجمها السكاني المتزايد وتطلعات مجتمعا الاقتصادية والاجتماعية - إلا بفضل توجيه استثمارات ضخمة صوب البنية التحتية (من اقتصادية واجتماعية)، وتوسيع الاقتصاد بجميع قطاعاته، وتوفير المساكن الوافية لمئات الألوف من السكان

<sup>31</sup> من أجل دراسة كمية ونموذج رياضي حول "فرص العمل والتعليم والتنمية"، انظر بحث قبرصي في العبد، مصدر مسجل في ثبت المراجع.

الساعين للعثور على مساكن ملائمة. هذه الاستثمارات - كما سيتضح من التحليل في المبحث رقم 9 لاحقاً - قدرت منذ سنوات بنحو 9،7 مليارات دولار بأسعار 1975. وهذا الحجم الضخم من الاستثمارات الذي يصل الى 19 مليارات بالأسعار الجارية على الأقل بعد اخذ التضخم العالمي بالحسبان، يفوق التوقعات المعقولة التي يبررها التقييم العقلاني، وبالتالي فإن شرط قيام المقوم البشري بدور فاعل ضمن الأبعاد التي ستنشأ مع قيام الدولة الفلسطينية مرهون بحل "الفجوة التمويلية" بشكل أو بآخر، كما سنرى.

#### 4. العلم والتقانة<sup>32</sup>

تحتل قاعدة العلم والتقانة المتوفرة في أي بلد موقعا هاما جدا في تعيين مستوى الأداء الاقتصادي وفاعلية الجهد الإنمائي<sup>33</sup> وتزايد الأهمية بشكل متسارع مع اتساع القاعدة وتقدم العلم والتقانة والمهارات والوسائل التقنية. وتصح هذه المقولة بالأولى مع ولوج البلد المعني ساحة ما أصبح يعرف باسم "الثورة الصناعية الثالثة". غير أن أهمية القاعدة تتفاوت بين بلد وآخر تفاوتاً كبيراً بسبب ارتفاعها أو انخفاضها، ومدى قدرتها على حل المشكلات الاقتصادية والتقنية. وإنّ السؤال ذو العلاقة ببحثنا ليس: هل ستكون قاعدة كهذه متاحة للمجتمع الفلسطيني في دولته العتيدة؟ فالإتاحة المطلقة بقطع النظر عن المستوى امر بديهي، إذ أن أكثر المجتمعات بدائية وتخلفا تحكّم نمط إنتاجها تقانة ما. لكنّ السؤال ذا الدلالة والعلاقة هو: ماذا سيكون مستوى القاعدة واتساعها التي ستكون متاحة ومدى استيعابها في المجتمع، وماذا سيكون أثرها العلمي كأحد المقومات الرئيسية لانطلاق الاقتصاد والإنماء؟

<sup>32</sup> هذا هو المصطلح العربي الجديد المعتمد بدل "تكنولوجيا".

<sup>33</sup> يُبرز و. و. روستو دور العلم والتقانة الإنمائي الهام في التنمية حين يعدد سنة "دوافع إنسانية" أو "ميول إنسانية" (Human Propensities) ذات أهمية في نظره للتنمية الاقتصادية، وهي:

1. الميل لتطوير العلوم الأساسية (الطبيعة والاجتماعية)
2. الميل لتطبيق العلم في أغراض اقتصادية
3. الميل للقبول بالابتكارات (Innovations)
4. الميل للسعي نحو التقدم المادي
5. الميل للاستهلاك (كحافز على الإنتاج)
6. الميل للتوالد (كحافز للاهتمام بالأقربين)

انظر . W.W. Rostow, The Process of Economic Growth (New York, 1952) P. 13/14.

بسبب غياب المعلومات والإحصاءات ذات الصلة، ليس من السهل المسح الكمي لعناصر قاعدة العلم والتقانة في المجتمع الفلسطيني، وهي تشمل الجامعات أو المعاهد الجامعية وبشكل خاص الكليات والمؤسسات المخصصة لدراسة العلوم الطبيعية من نظرية وتطبيقية (مثل الكيمياء والفيزياء وعلم الحياة والصيدلة، ومثل الطب والهندسة بفروعها المتعددة)، ودور البحث والنتاج الفكري النظري والتطبيقي لهذه المؤسسات، والتطبيقات العلمية والهندسية المتجسدة في الاختراعات والتحسينات في الآلات والمعدات والجاهزة والنظم. وينبغي أن نضمّن القاعدة معاهد التدريب التقني والمهني (الحرفي) على المستوى المتوسط والثانوي. على أننا نتاولنا التدريب التقني والمهني كجزء من المبحث الثالث في هذا الفصل لأنه يلتصق بشكل وثيق وعملي ومباشر بمقوم القوى العاملة ومهاراتها.

تشمل القاعدة كذلك في جميع الحالات إعداد العاملين في المؤسسات والأنشطة التي تكوّن القاعدة، ومستوياتهم العلمية. لكننا نستدرك هنا. فصحیح انه يجب الاعتراف بأن قاعدة العلم والتقانة لا تفصل عن معيّناتها أو خزانها البشري في القوى العاملة، لان القدرات العلمية والتقانية المكتسبة على المستوى الجامعي - مثل المهارات التقنية التطبيقية العملية التي تكتسب على مستوى الدراسة المتوسطة أو الثانوية - هي قدرات ومهارات يمتلكها أفراد القوى العاملة وهذا يجعل تقصي المتاح من القدرات والمهارات موضوعا واحدا تصعب (أو لا تجوز) تجزئته كما فعلنا في تخصيص مبحث سابق لمهارات قوة العمل التقنية والحرفية وآخر وهو الحالي للقدرات العلمية والتقانية الجامعية المستوى. إلا أننا أجرينا تجزئة الموضوع مع الإدراك للمأخذ التي قد تثار، وذلك توخيا لإبراز أهمية العلم والتقانة في ذاتها في المقام الأول، وفي المقام الثاني للتذكير بأن التقانة المعروفة بـ "الصلبة" تتجسد في معدات وآلات وأجهزة تتراوح بين المعول أو المحراث البدائي صعودا الى الكمبيوتر المعقد والمعدات الإلكترونية الشديدة الحساسية - بالإضافة الى بعض أوجه التقانة "الطرية" المتصلة بالمعرفة التي يختزنها الإنسان، والى قدرة الإنسان على السيطرة على نتاج التقانة.

ثمة أربعة أمور جديرة بالتسجيل قبل المغامرة بتقييم ما يتوفر للمجتمع الفلسطيني من عناصر العلم والتقانة. وبتقديم ملاحظات تعين على تلمس إمكانات تطوير هذه العناصر. الأول هو

صعوبة إجراء مسح للعناصر، الناجمة عن اعتبارات منهجية ومفهومية تتصل بتعيين العناصر المؤهلة لأن يشملها المسح، وبتقييم مستوى تطورها وأدائها، خاصة لأن ميدان العلم والتقانة بشكل عام دينامي جدا وسريع التبدل، وهو يتسع لكثير من المضامين. أما الأمر الثاني فهو أن الحكم على القدرات العلمية والتقانية، والتجسيديات التقانية المتطورة، التي يمتلكها المجتمع الفلسطيني حاليا والتي ستشكل نقطة انطلاق له عند تحقيق استقلاله، من شأنه أن يشوه الحقيقة: ذلك لأن المتاح حاليا من هذه القدرات وما يمكن اكتسابه منها لإغناء ما هو متاح تحد منه سياسات سلطات الاحتلال وقيودها الصارمة على سعي الفلسطينيين لامتلاك المزيد من هذه القدرات والتجسيديات.

الأمر الثالث انه لا يجوز محاولة تقييم مدى توفر القاعدة العلمية والتقانية القادرة على المساهمة الفعالة في دفع الجهد الاقتصادي والإنمائي الى الأمام دون تعيين مرجعية للمقارنة. فهل يقمّ المتاح بالمقارنة مع نظيره في السويد، أو نيكارغوا، أو أوغندا مثلا؟ لا ريب أن نتائج التقييم ستختلف اختلافا واسعا بتبدل المرجعية المعتمدة. لذلك نرى أن من الضروري اعتبار المنطقة العربية المرجعية الصالحة الملائمة للمقارنة. خاصة بلدان المحيط أي مصر ولبنان وسورية والأردن، ويمكن توسيع نطاق المرجعية ليشمل العراق والكويت والسعودية. وسيختم هذا المبحث بتسجيل ملاحظات تقييمية كاستخلاص عام يسمح به التقصي البحثي وبعض العمل الميداني، وسنضع الملاحظات والاستخلاص لا في صيغة الإطلاق وإنما في سياق نسبي مقارن قدر الإمكان.

الأمر الرابع والأخير أن القاعدة العلمية والتقانية المتوفرة والمتوقع أن تكون نقطة الانطلاق (وسيشار الى بعض عناصرها في الجدول رقم 8 الوارد لاحقا في هذا المبحث) ليست معطى جامدا لا يمكن تخطيه. أما مدى النجاح في تخطي المستوى الراهن المتاح فتحده أربعة عوامل:

أ) مستوى نقطة الانطلاق بما تمثله من مؤسسات أكاديمية وبحثية والنتاج العلمي كمواد التدريس والمؤلفات والبحوث، وأجهزة البحث والاختبار الملحقة بقطاعات الاقتصاد، ونتائج الاختبار، والتجسيديات التقانية، وقدرات العاملين في المؤسسات والمسهمين في النتاج، والمصممين والمنتجين للتجسيديات.

ب) حيوية المجتمع وقابليته لاكتساب القدرة التقنية<sup>34</sup> بدءا بالاقتناس والتوطين، وانتقالا الى التكيف وانتهاء بالتجديد والاستحداث والمساهمة الخلاقة، في فروع العلم النظرية والتطبيقية والتجسيديات التقنية. ويشمل هذا العامل دينامية المؤسسات الأكاديمية والبحثية والاختبارية، وأجهزة البحث في القطاعات الاقتصادية واستعداد العاملين فيها لقبول التبدل التقني ومن ثم لحفزه ولتشجيع نزعة حب الاستطلاع واستشرف آفاق العلم والتقانة. ويلزم لهذا القبول والحفز والتشجيع قدر من التواضع، لان الغرور والتباهي القائمين على أرضية رقيقة من الإنجاز كثيرا ما يلجمان الرغبة في الاستزادة والتعمق والاستعداد الدائم للتعلم والاختبار والتأمل، وبالتالي يعيقان التطوير والتقدم.

ج) تجاوب الاقتصاد بمؤسساته ومسؤوليه مع أي جهد لإغناء عناصر قاعدة العلم والتقانة وذلك بالوعي بأهمية هذا المقوم في تنشيط الاقتصاد وتنويعه ورفع مستوى أدائه، وفي تكثيف مسيرة الإنماء. والسمة الغالبة في اقتصادات بلدان العالم الثالث (حتى مع الاعتراف باستثناءات مرموقة) هي نوع من الشعور بالاكتماء الذاتي لدى مسؤولي المؤسسات الاقتصادية ومراكز صنع القرار الاقتصادي بالنسبة للاستخدامات التطبيقية للعلم والتقانة. وينجم هذا الشعور في معظمه عن الظن بأن العلماء والباحثين هم عادة أسرى "أبراجهم العاجية" لا تربطهم بعمليات الإنتاج ومستلزماتها صلة سببية مباشرة. ولا تشكل هذه العمليات بما تفرزه من مشكلات وأسئلة حافزا يشجعهم على توجيه جهودهم وبحوثهم صوب التفطيش عن حلول ملائمة تقنيا ومبررة اقتصاديا في آن واحد. كما يسود الاعتقاد أن النتائج الفكرية للعلماء والباحثين يظل ترفا لا يقدر ممارسو العمل الاقتصادي على التمتع به لأنهم غارقون في مشكلاتهم العملية. وهذا التباعد بين الفريقين يمكن تصحيحه وتضييق فجوته بجهود كلا الجانبين، إذ يمكن للعاملين في مجالات العلم والتقانة تطوير مواقفهم ونتائجهم ومؤسساتهم بحيث تصبح هذه جميعا أكثر التصاقا بحاجات الاقتصاد العملية وبحل مشكلاته وتيسير انطلاقه. وكذلك يمكن لمسؤولي الاقتصاد أن يطوروا نظرتهم الى العلماء

<sup>34</sup> من اجل بحث مدى قبول الوطن العربي بشكل عام للعلم والتقانة ولوضعها في خدمة التنمية - وبخاصة مدى قبول التبدل التقني والعناصر المحركة للتبدل - انظر: يوسف صايغ: مقرررات التنمية الاقتصادية العربية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985) ص 196-212. هذا الكتاب وضع أصلا بالإنجليزية بعنوان:

The Determinants of Arab Economic Development (Groom Helm, Publishers, London, PP. 116-124.



والمساهمين في حقل التقنية ومواقفهم منهم، وأن يحاولوا الانفتاح عليهم ليروا كم يمكن للتفاعل بين الفريقين أن يكون مفيدا لتطور الاقتصاد من جهة وكذلك لتطور العلم والتقانة من جهة أخرى. فالنغذية العكسية ليست مفيدة وضرورية فحسب، بل وممكنة أيضا.

(د) وضع السياسات العامة الملائمة الهادفة الى توسيع وتوطيد قاعدة العلم والتقانة. وتقع هذه السياسات في المجالات المتصلة مباشرة بعناصر القاعدة كالمؤسسات العملية والبحثية من حيث إقامتها ودعمها، ودعم الطلبة اللامعين، وتجهيز دور البحث والاختبار... الخ)، وفي مجال الحفز والتشجيع للمساهمين في التقدم العلمي والتقاني ماديا وكذلك بخلق المناخات الفكرية الحرة الملائمة. وتتصل قضية المناخات هذه بضرورة أن يجد العلماء والباحثون في الوطن عامل جذب يشد بهم للبقاء والمساهمة في حياته العلمية، بدل اللجوء الى الاغتراب والهجرة الى البلدان الصناعية المتقدمة ذات الفرص الرحبة للعلم والعمل. كذلك تتصل قضية توفير المناخات المشجعة لاجتذاب العلماء في مختلف الاختصاصات النظرية والتطبيقية من بلدان الاغتراب الى الدولة الفتية، ولو كان ذلك لفترة سنوات قليلة - باعتبار العودة نوعا من "خدمة العلم" يؤديها العلماء العائدون. وفي السياق العربي الذي يشكل العمق الاستراتيجي لدولة فلسطين المستقلة، لا بد أن تعكس السياسات العامة ضرورة أن يكون الجهد لتطوير العلم والتقانة وتوسيع قاعدتها وتوطينها جهدا قوميا الى جانب كونه جهدا قطريا، إذ لن يتمكن أي قطر بمفرده مهما توفر له من قدرات بشرية أو موارد مالية، من إقامة قاعدة وافية مع ما يتطلبه ذلك من أعباء مالية مرهقة، وقدرات بشرية متعددة الاختصاص ووافية العدد. وبالإضافة فإن الجهد القومي المشترك من شأنه أن يخفض درجة التكرار والازدواجية في الاندفاق العام والخاص على تطوير القاعدة على مستوى قطري. ولقضية التمويل أهمية قصوى في القدرة على توسيع وتعميق القاعدة - بالإضافة الى العوامل المارة الذكر. وأخيرا فإن المقاربة القومية تتيح الاعتماد على سوق قومية واسعة تبرر حجمها الاستثمارات الضخمة الضرورية.

جدول رقم 8

مجموع العاملين والطلبة في مؤسسات مجلس التعليم العالي في فلسطين المحتلة للعام الجامعي 1986/1985

مستويات العاملين العلمية

المؤسسة	عدد الطلبة	مجموع العاملين	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس <sup>(1)</sup>	دراسة متوسطة	ثانوية	آخرون
جامعة بيرزيت	2,404	528	102	105	97	102	19	103
جامعة النجاح	3,509	411	97	87	103	52	13	59
جامعة بيت لحم	1,284	193	34	85	69	---	4	28
جامعة القدس	1,420	351	51	68	98	31	23	80
جامعة الخليل	1,746	120	23	34	31	8	4	20
الجامعة الإسلامية غزة	4,570	344	45	66	151	26	14	42
المعهد الهندسي الخليل	943	247	---	38	94	72	9	34
المعاهد الشرعية	238	39	---	3	16	---	6	14
المجموع	16,114	2,233	352	459	659	291	92	380

(1) يضم حاملي شهادة البكالوريوس والبيكالوريوس + دبلوم

المصدر: اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، مؤشرات إحصائية أساسية حول فلسطين المحتلة،

الجدول 5/2 ص 85.

نستطيع الآن، بفضل ما توحى به الملاحظات (أ إلى د)، وما يستشف من الجدول الذي يتضمنه هذا المبحث، وما أمكن العثور عليه من مراجع تتناول - وإن جزئياً - موضوع العلم والتقانة في فلسطين، وما يستفاد من بعض المقابلات مع أساتذة وعلماء وباحثين من سكان الأراضي المحتلة عام 1967 خلال عمل ميداني، وما يتبين بفضل التأمل في وظيفة العلم والتقانة ودورها التاريخي، خاصة في العقود القليلة الماضية - أن نستخلص الاستنتاجات المبررة وإن نسجل الاشتراطات ذات الصلة حول مدى توفر المقوم الذي نحن بصدده. على أنه يجب الاعتراف بأن هذه الاستنتاجات والاشتراطات تظل تقريبية ولا تعدو إن تكون محاولة للإجابة لا إجابة قاطعة. ويمكن تسجيل النقاط التالية:

أ) أن المجتمع الفلسطيني في المناطق المحتلة عام 1967، بتكوينه الحالي، لا يتميز من حيث قدراته العلمية والتقانية بالمقارنة مع مصر ولبنان، بل وسورية والأردن كذلك. كما أن العراق يتمتع بقدرات متفوقة في هذا الصدد. على أن من الضروري أن نستدرك هنا فنقول أن مواقع التقدم العلمي والتقاني في كل هذه البلدان (عدا لبنان) تشكل جيوباً تكبر وتصغر، ولكنها لا تشكل انتشاراً شعبياً واسعاً بقدر ما تفعل في فلسطين. أما الكويت والسعودية فمتخلفان بالمقارنة مع المجتمع الفلسطيني إذا كان أساس المقارنة القدرات الوطنية لا الوافدة. وللإنصاف تنبغي الإشارة أن الوطن العربي جميعه متخلف في العلم والتقانة بالمقارنة مع عدد من بلدان العالم الثالث مثل الهند والصين وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ في شرقي اسيا، وتركيا في شمال غربي آسيا، وبالمقارنة مع بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل البرازيل والأرجنتين والمكسيك<sup>35</sup>. والمؤلم في هذه المقارنة أن العرب ينطلقون من قاعدة من التراث العلمي اللامع الذي وُلدته حضارتهم المزدهرة وحيويتهم المتفجرة النازعة نحو الاستطلاع الفكري والاستنباط خلال قرون الانحطاط الأوروبي.

ب) أن المؤسسات العلمية والبحثية القائمة في المجتمع الفلسطيني تحت احتلال عام 1967، وبرزها في السياق الحالي جامعتا بيرزيت والنجاح في نابلس (هذا مع استثناء بعض مؤسسات البحوث والدراسات الاجتماعية خارج الجامعتين المشار إليهما وبعض مؤسسات البحث المتصل بالإرشاد الزراعي وبإجراء التجارب حول البذور المحسنة والمبيدات

<sup>35</sup> جميع البلدان التي جرى تعدادها تعتبر مشمولة بمصطلح "العالم الثالث".

الملائمة، وما الى ذلك)، لا تزال أنشطتها العلمية المتصلة بالعلوم الطبيعية النظرية والتطبيقية ذات مستوى متواضع ولا يزال تركيزها على النقل والتكرار وشيء من التوطين مع القدر الأقل من الابتكار والتكيف والتطوير، وإذا كان لا بد من إجراء مقارنة فيما بين مختلف القطاعات لتبين لنا أن قطاعات الصناعة التحويلية والإنشاء والحرف البيئية شهدت من التطبيقات التقنية المتطورة قدرا اقل مما شهدته قطاعات الزراعة - مع أن هذا الأخير لا يزال يشكو محدودية في استخدام العلم والتقانة المتطورة في أساليب إنتاجه وتصنيعه. ويتصل بالتقييم الحالي الملاحظة في أن هنالك شحا مؤلما في عدد العلماء في حقول الطبيعيات والتقانيين المتمكنين من القدرات المتميزة في التحكم بالتقانة الصلبة والمساهمة في تطوير التقانة الطرية، بل وفي امتلاك الخبرات المتصلة بالأخيرة.

(ج) أن بين الفلسطينيين الذين لا يزالون في فلسطين، سواء أولئك المقيمين في المناطق التي جرى احتلالها عام 1948 أو تلك المحتلة عام 1967، عددا من رجال الأعمال الذين يبدون انفتاحا على قدرات العلم والتقانة المتطورة ووعيا بضرورة الإفاضة من هذه القدرات. غير أن هذه الظاهرة تشكل الاستثناء لا القاعدة، لان رجال الأعمال الفلسطينيين في مناطق 1967 بشكل عام تقليديو التوجه ولا يبدون في تصرفاتهم وأنماط استثماراتهم الانفتاح والوعي اللازمين أو التشجيع للمؤسسات والجهات التي تستطيع، بفضل قدراتها على نقل وتوطين العلم والتقانة المتطورين والمساهمة في تطوير المنشآت الاقتصادية خاصة في قطاعات الصناعة التحويلية والخدمات الفنية ووسائط الاتصال وخدمات البحث التطبيقي ذي التوجه الاقتصادي المباشر.

(د) انطلاقا من الفقرة (ج) السابقة، إن هناك ضرورة لإحداث أو قيام تفاعل وتكامل بين القدرات الريادية لدى رجال الأعمال المجددين من جهة، والمؤسسات التي تشكل أنشطتها وجهود العاملين فيها من العلماء والتقانيين عناصر وإسهاما في خلق أو توسيع قاعدة العلم والتقانة من جهة أخرى. من شأن هذين التفاعل والتكامل أن ينشأ الزيادة الاقتصادية ويفتحا مجالات متسعة للتجديد في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته ولتحاشي التقليد والرتابة، وان يخفضا مدى الخوف من مخاطر الاستثمار، ويتيحان ربحية تحفز رجال الأعمال، من ناحية، ومن الناحية الأخرى أن يشجعا مكونات قاعدة العلم والتقانة على

المثابرة والصمود بالرغم من ضيق مجالات العمل ورتابة النشاط السائد ومحدودية المردود الفكري والمالي، وان يحفز العلماء والتقانيين على بذل المزيد من الجهد بفضل الشعور بأن هذا الجهد لا يذهب عبثا بل يجد تجاوبا مرضيا. ومن الضروري أن نضيف أن التفاعل والتكامل المشار إليهما أكثر ضرورة في بلد صغير بسكانه وموارده وحجم اقتصاده منهما في بلد يحظى بما هو أكثر سخاء من هذه المعطيات. من هنا أيضا تبرز أهمية العمل العربي المشترك في إقامة قاعدة علمية وتقانية متسعة قومية الأبعاد، لأنها تستطيع الاعتماد على موارد الوطن العربي البشرية والمالية، وعلى السوق العربية الممتدة بالنسبة لحجمها البشري وقدرتها الشرائية، وبالتالي لأنها توفر مجالا أرحب للتفاعل والتكامل بين قطاع الأعمال من جهة وقطاع العلم والتقانة من جهة أخرى.

(هـ) أن "نقل التقانة" ينبغي أن يفهم على حقيقته، وذلك انه لا يعني مجرد استيراد الآلات والمعدات لإقامة مصانع جديدة أو نظم إنشاء وبناء جديدة أو استيراد ناظمت (كمبيوتر) متقدمة أو استخدام برامج معقدة للناظمت يتم تصميمها في الخارج، وانمار هو يعني القدرة على اختيار ما "ينقل" بحكم ملاءمته وفهم طبيعته ما ينقل ودوره وإسائه العلمي، وفوق هذا أن يشكل هذا الفهم توطينا للتقانة المستقدمة على أمل أن يصبح ممكنا فيما بعد تكييف التقانة الصلبة والطرية المستقدمة لتصبح ملائمة لأوضاع المجتمع الفلسطيني ومعطياته وحاجاته، ولعناصر الإنتاج المتاحة له من بشرية ومادية ومالية. كذلك ينبغي أن يكون الحرص شديدا في إن يدرك القيمون على توسيع وتوطين قاعدة العلم والتقانة إن التقانة الحديثة التي تثبت جدواها التقنية والاقتصادية في بلد ما ليست بالضرورة أفضل ما ينبغي استخدامه في بلد آخر أو في مرحلة تقانية مختلفة كثيرا. فقد تنجم آثار سلبية عن الاستخدام في غير موطنه أو موعده، وقد يهمل مشجعو هذا الاستخدام الآثار الضارة الأبعد مدى للاستخدام الخاطئ على التربة أو المحاصيل الأخرى أو فرص التسويق أو الأشعار (بالنسبة للزراعة)، وعلى الأدوات وفرص التسويق ومدى اتساق تدفق المدخلات الضرورية وقدرات ومهارات قوة العمل... الخ (بالنسبة للصناعة التحويلية)<sup>36</sup>.

<sup>36</sup> كمثال على عدم التبصر بالآثار اللاحقة في الضفة الغربية، انظر دراسة الكس بولوك، "المجتمع والتغير في شمال وادي الأردن"، في العبد مصدر سبق ذكره، ص 249-253، وكذلك الهوامش 12-18 في تلك الدراسة.

و) أن التقييم المتحفظ لمدى توفر مقوم العلم والتقانة بالقدر والنوعية الوافيين لدفع الاقتصاد الفلسطيني الى الأمام، في ضوء المحدودية الصارمة لما هو متاح من عناصر هذا المقوم. لا يشكل إلا مدخلا للتقييم في الحقيقة. ذلك أن المجتمع الفلسطيني خارج فلسطين يمتلك قدرات كبيرة الحجم ومرتفعة المستوى في مجال العلم والتقانة. ومع صعوبة تقدير حجمها، إلا أن بعض التقديرات التي لا تبرز الكثير من التشكيك تتحدث عن ثلاثين ألفا أو يزيد من العلماء والتقانيين الفلسطينيين ذوي القدرة المتميزة في أقطار النزوح - وليس في هذا التقدير من غرابة فخرىجامع الجامعات الفلسطينية يشكلون أعلى نسبة مئوية بين مجموع السكان في الأقطار العربية (ولعلها 3 بالمئة)، وهي نسبة تعادل نظيرتها في إسرائيل. على أن المشكلة المعقدة في هذا السياق هي تعبئة عدد واف من هؤلاء الفلسطينيين تتطلبه حاجات الدولة العتيدة والنجاح في استقدامهم للعمل - للخدمة - في وطنهم الأصيل.

ز) أن ثمة عاملا إيجابيات آخر ييسر القدرة على "نقل التقانة" بالمعنى المعتمد في فقرة سابقة. هذا العامل هو أن هناك "ثروة" عالمية ضخمة من التقانة - من صلابة وطرية - وإن الوصول إليها سهل ومتيسر، وإن هذا مما يسمح لبلد صغير مثل فلسطين المستقلة بالمرونة اللازمة لكي يضع "في الخدمة" تمازجات مختلفة من عناصر الإنتاج بموجب منطق الحساب الاقتصادي ومتطلبات التسويق والتسعير الملائم. ولعل سهولة الوصول الى أنماط مختلفة من التقانة تعوض البلد الصغير عن صغر حجمه ومحدودية موارده وعدم قدرته على امتلاك تقانة متنوعة الأنماط. على أن صغر الحجم بدوره يجعل من المتعذر على البلد الصغير أن يمول إقامة قاعدة علمية وتقانية عالية القدرة ومتنوعة الأنماط وذلك بسبب عدم تمكن بلد كهذه بسوقه المحدودة من الاستفادة من وفورات الحجم التي تسهم في حفز تطوير صيغ تقانية ملائمة. من هنا فإن بلدا كفلسطين مدعو لأن يمارس قدرا من التواضع في طموحه العلمي والتقاني حتى ولو نجح في حشد عدد من العلماء والتقانيين الفلسطينيين المقيمين خارج فلسطين واجتذابهم الى وطنهم الأم، على إن تتسع آفاق الطموح كلما وضع هذا الطموح في سياق قومي متسارع التطور والاتساع.

ح) ختاماً، إن المقوم الذي يتناوله هذا المبحث لن يتوفر بقدر واف عند قيام الدولة بحيث يشكل محركاً قوياً للتجديد والتوسع والتنويع الملموس في الاقتصاد. ولن تعالج هذه

المحدودية إلا مع مرور عدد من السنوات والنجاح في اجتذاب علماء وتقنيين فلسطينيين بارزين من بلدان الاغتراب، وفي إقامة مؤسسات التعليم العالي والبحث اللازمة، وبفضل اعتماد سياسات وخطط جادة لتوفير تسهيلات العلم والبحث للاختبار لأعداد متزايدة من مواطني الدولة. وحتى مع ذلك يظل من الضروري أن يقارب المجتمع الفلسطيني قضية التزود بقدرة وافية في مجال العلم والتقانة مقارنة قومية، أي بالتعاون مع الأقطار العربية الأخرى في إطار العمل المشترك، إذا كان لهذا المجتمع إن يمتلك ويوطن قدرة علمية وتقنية فعالة. بهذا (بالإضافة الى إتاحة المقومات الحرجة الأخرى) يمكن أن يصبح المقوم الذي نبحث شؤونه وافيا لأغراض اقتصاد يطمح لتنمية سليمة ومتسعة ووطيدة الأساس وقادرة على التجدد الذاتي.

## 5. الإدارة العامة المركزية والسلطات المحلية

يقصد بالإدارة العامة المركزية الحلقة التنفيذية التي تلي المستوى الوزاري في هرم السلطة الحكومية. وهذه الإدارة تتميز بالاستمرارية بشكل عام بالرغم من التبدلات السريعة نسبيا في تكوين مجالس الوزراء. وكثيرا ما تعتبر الاستمرارية مقرونة بحصانة الموظفين سببا من أسباب البيروقراطية وبطء الروتين الحكومي في الوطن العربي. كذلك كثيرا ما يقترن إدراك الجمهور لنقل يد البيروقراطية وبطنها بالرغبة المنطقية في تسريع عمل الإدارة العامة بواسطة الرشاوي واستغلال صلات القربى و"الواسطة". ويعكس تصرف الجمهور هذا أهمية دور الإدارة العامة المركزية في الحياة الاقتصادية. فهذا الدور حيوي خاصة حين يفسح النسق الاقتصادي - الاجتماعي المسيطر مجالا واسعا للقطاع العام وللتدخل الحكومي في مسيرة الاقتصاد عبر التخطيط المركزي وتملك الحكومة لصناعات ومنشآت إنتاجية وتشغيلها المباشر. غير أن الدور حيوي كذلك في حال سيطرة نسق "اقتصاد السوق" بعيدا عن التخطيط المركزي والقطاع العام. فبالإضافة الى وظائف الإدارة العامة المتصلة بتطبيق القوانين وتنفيذ الإجراءات ذات الطابع الاقتصادي المباشر - وهي تمتد عبر جميع القطاعات الإنتاجية والتوزيعية والتمويلية، وعبر شبكات البنى التحتية والمرافق العامة - هناك طيف واسع من الوظائف المتصلة بقوانين وإجراءات ومؤسسات تؤثر في الاقتصاد بشكل فاعل وان يكن غير مباشر. وعلى سبيل المثال

لا الحصر نشير الى مؤسسات وأنشطة التدريب، خدمات التعليم والصحة ومؤسساتها، معاهد البحث على أنواعها، الحفاظ على الأمن والاستقرار، ونشاط الجهاز القضائي... الخ.

أما السلطات المحلية فتشكل جسرا بين الإدارة العامة المركزية من جهة وتجمعات المواطنين في القرى أو البلدات والمدن من جهة أخرى. وهذه السلطات تجد مستقرها في المجالس المحلية (أو مجالس القرى) في الريف، والمجالس البلدية في البلدات والمدن، لكن وظائفها لا تشكل صورة محلية لوظائف الإدارة العامة. ذلك أن السلطات المحلية تعني بشكل عام (وان تباينت الوظائف بين بلد وآخر) بالمرافق المملوكة محليا كوسائل النقل داخل المدينة، وشبكات المياه المحلية وشبكات المجاري وإنارة الشوارع وبتنظيم المدن والقرى والترخيص بالبناء... وما الى ذلك. على أن حسن أداء هذه السلطات لوظائفها يشكل عاملا مؤثرا في تحرك النشاط الاقتصادي وان كان هذا العامل اقل تأثيرا في النشاط من الإدارة العامة المركزية.

يتضح مما سبق ذكره بالنسبة للإدارة العامة المركزية والسلطات المحلية انهما يشكلان معا أحد المقومات الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة. فكيف يمكن تقييم ما هو متاح للشعب الفلسطيني في الدولة العتيدة من قدرة على تأمين إدارة عامة مركزية وسلطات محلية فعالة تستطيع دفع مسار النشاط الاقتصادي والإنمائي؟ يمكن القول بشكل عام أن الشعب الفلسطيني يتمتع بخبرة متراكمة ذات مستوى مرض في مجال أداء الإدارة العامة المركزية والسلطات المحلية. فقد تميز الفلسطينيون العرب في الإدارة العامة لفلسطين تحت الانتداب البريطاني بكفاءة مرموقة وبزاهة واضحة وبسرعة في الأداء بالمقارنة مع الإدارة العامة في البلدان العربية المجاورة (مصر، لبنان، سورية، شرق الأردن) حيث كانت الإدارة في هذه البلدان (ولا تزال بدرجات متفاوتة) تشكو من بيروقراطية مفرطة وبطيئة الأداء و/أو من مستوى متدن من الأداء و/أو تغلغل ممارسات الرشوة والارتشاء. أما أعضاء مجالس القرى والمجالس البلدية فقد تمرسوا بمهامهم بشكل مرض طيلة فترة الانتداب، وان ظلت مهام هذه المجالس محدودة بمحدودية الموازنات المتاحة لها. وبالنسبة لفترة الاحتلال الإسرائيلي، فإن المجالس المحلية ظلت دوما تشكو نقصا فادحا في التمويل وقيودا صارمة على التنفيذ وليس ادل على شح التمويل من الأرقام الواردة في الجدول رقم م 4 في الملحق رقم 2، حيث يتبين أن مجموع الإيراد العادي السنوي للبلديات خلال الفترة



1978/79 الى 1987/88 لم يتعد في أقصاه مبلغ 79,7 مليون دولار لعام 1987/88 منها 37,3 مليون جاءت من الضرائب والرسوم في حين قدمت الإدارة الإسرائيلية مبلغ 22,9 مليون دولار من القروض والمنح في العام نفسه - أي أن جملة الإيرادات بلغت 102,6 مليون دولار. وهذا مبلغ ضئيل، بل تافه إذا أخذنا بالاعتبار أنه يمثل إيراد جميع بلديات الضفة والقطاع، وقد كان مجموعها 25 في الضفة عام 1987 و4 في القطاع عام 1986 - هذا عدا مجالس القرى<sup>37</sup>. أما إنفاق البلديات (حسب الجدول رقم م5 في الملحق رقم 2) فكان مجموعها لعام 1987/88 مبلغ 101,1 مليون دولارا منها 73,4 مليون دولارا لمصروفات جارية و27,7 مليون للإنفاق الترسلي. وتتضح بشكل فاضح محدودية تجديد المرافق واستحالة توسيعها في ضوء هذه المعلومات حول الأوضاع المالية للبلديات.

وبفضل تجربة الفلسطينيين وخبرتهم المرضية المتراكمة خلال عملهم في الجهاز الحكومي وفي مؤسسات السلطات المحلية حتى عام 1948، سهل امتصاص أعداد كبيرة منهم في الأجهزة الحكومية في شرق الأردن وفي بلدان الخليج العربي النفطية (خاصة الكويت وقطر وأبو ظبي ودبي والسعودية والى مدى محدود جدا في سورية) بعد النزوح إثر اغتصاب فلسطين في عام 1948. وبمرور سنوات عديدة من اكتساب الخبرة المتزايدة والمتسعة بالنسبة لتنوع الاختصاصات، أصبح الفلسطينيون المقيمون خارج فلسطين يمتلكون قدرة إدارية مرموقة وان يكن تمرسهم بإدارة أنشطة السلطات المحلية لم يتطور بشكل مواز. ونضيف هنا أن إدارات منظمة التحرير الفلسطينية المتعددة الاختصاصات شكلت عبر السنين فرصة لأعداد كبيرة من الفلسطينيين للتمرس بمسؤوليات تشبه تلك التي يتطلبها العمل في الإدارة العامة - هذا مع الاعتراف بأن مستوى الكفاءة والانضباط في أجهزة م. ت. ف. كثيرا ما يوجه إليه النقد لأنه دون المطلوب والممكن.

غير أن سكان الأراضي التي جرى احتلالها عام 1967، وهم المعنيون في الدرجة الأولى بتقييم مدى توفر المقوم الذي نحن بصدد، أتاحت لهم فرصة متميزة للتمرس بأعمال الإدارة العامة والسلطات المحلية، وقد جاء التميز من خلال المعاناة القاسية في إطار التعسف الإسرائيلي

<sup>37</sup> بموجب جدول في بنفستني وخياط، ص 112 و57 على التوالي. (المصدر مسجل في ثبت المراجع).

التقيل الوطأة والصارم في تقييده لصلاحيات ومهام الإدارة العامة ضمن النطاق الضيق الذي سمح له بأن يظل في أيدي الفلسطينيين. فقد احتفظت سلطات الاحتلال بالمراكز الحساسة في الإدارة العامة بأيدي ضباطها وموظفيها الإسرائيليين. أما المراكز التي تسلم الفلسطينيون مسؤولية إدارتها فقد ظلت محكومة بحدود ضيقة ومنحت صلاحيات متواضعة - والاستثناء الأكبر هو بالنسبة للمدرسين والممرضين.

بالمقابل، لقد حاول الفلسطينيون تحت الاحتلال، خاصة في السنوات القليلة الماضية وبشكل أخص منذ انطلاق الانتفاضة/الثورة الشعبية في كانون الأول/ديسمبر 1987، إقامة ما تصح تسميته بـ "إدارة عامة موازية"، أي إدارة تعوض عن تلك التي يسيطر الإسرائيليون عليها والتي قاطعها الفلسطينيون الى المدى المستطاع. فإذا أُضيف الى ذلك إن السلطات المحلية التي كان يسيطر عليها فلسطينيون سبق أن قامت إسرائيل بتعيينهم في مراكزهم جمدت عمليا (إما بتهميشها من قبل القوى الشعبية المنتفضة أو بإرغام مسؤوليها على الاستقالة)، وإن السلطات المحلية الأخرى التي تسيطر عليها عناصر ذات ولاء وطني واضح أصبح متاحا لها أن تمارس مزيدا من المسؤولية تحت ظروف الانتفاضة والرغبة الجامحة في الاعتماد على النفس - اذا وضعت هذه العوامل معا اتضح أن الفلسطينيين يمتلكون خبرة تراكمية لا يستهان بها تمكنهم من النهوض بمسؤوليات الإدارة العامة المركزية والسلطات المحلية في الدولة العتيدة، بكفاءة مرضية واندفاع إيجابي الأثر. وينبغي ألا يغيب عن البال أن قيام الدولة المستقلة في ذاته سيشكل حافزا قويا للأجهزة الحكومية المركزية وللسلطات المحلية لأن تتقدم بأفضل أداء تقدر عليه في خدمة النشاط الاقتصادي والإنماء.

بقي أن نقول، مع ذلك، أنه في الحالات التي يتضح فيها وجود نقص في الخبرات والمهارات المتاحة، وذلك لأن مستوى الإدارة العامة كما عهدتها الفلسطينيون يتطور دون ريب ويتطلب خبرات ومهارات جديدة وأكثر تنوعا لا تتوفر جميعها، أو لأن الدولة الجديدة ستعتمد الى إنشاء وزارات وإدارات وأجهزة جديدة مما لم يكن قائما في فلسطين خلال فترة الانتداب أو تحت الاحتلال الإسرائيلي (مما يتصل مثلا بالتخطيط المركزي، والبحث العلمي من نظري وتطبيقي، والقضاء، وإدارة الموارد المائية وشؤون الأراضي، والعلاقات الدولية... الخ) فسيكون بمقدور الدولة الجديدة

دون صعوبة تذكر أن تستقطب فلسطينيين من بلدان الاغتراب يمتلكون المهارات والخبرات المطلوبة، وان تتيح مجال الخبرة والممارسة للأعداد اللازمة من المواطنين.

نستطيع الاستنتاج إذن أن المقوم الذي نحن بصددده في المبحث الحالي يتوفر الى مدى مقبول لدى سكان الأراضي المحتلة عام 1967 ولدى أشقائهم في بلدان النزوح، إما بشكل فوري أو بعد ممارسة إدارية معقولة المدى. وانه يمكن إذن حشد الجهاز الوافي للنهوض بمسؤوليات الإدارة العامة المركزية والسلطات المحلية، بما في ذلك تدبر أعداد المعلمين والمرمضين (من ذكور وإناث) وفنيي الخدمات الاجتماعية كافة الذين يتطلبهم تزايد السكان ورفع مستوى المهارات على السواء. وهكذا يصح توقع تحقق قدر كبير من التوازن المرضي بين المطلوب والمتاح، ونضيف أن العدد متاح سيكون على مستوى من الكفاءة والالتزام بالواجب والقدرة على الأداء لا يتوفر في عدد كبير من الأقطار العربية ومن بلدان العالم الثالث الأخرى.

غير أن من الإنصاف إدراج تحفظ على الاستنتاج الإيجابي الذي تم تسجيله في الفقرة السابقة. هذا التحفظ ينشأ من الاحتمال المرتفع جدا لانتقال إدارات وأجهزة منظمة التحرير الفلسطينية الى الدولة الجديدة، وصيرورتها النواة الأساسية في الإدارة العامة المركزية، دون مرور موظفي الإدارات والأجهزة المذكورة عبر عملية تمحيص وانتقاء متشدد على أساس الكفاءة والقدرة على الأداء المتميز والالتزام بالانضباط المسلكي. والخطر هنا أن تسيطر اعتبارات الانتماء التنظيمي و "الواسطة". فإذا حدث ذلك فسيؤدي أولا الى نفور الإدارة العامة الموجودة أصلا في الأراضي المحتلة قبل قيام الدولة وبالتالي الى هبوط المستوى العام للولاء للدولة وللمسؤوليات والمهام المناطة بالمواطنين وتفتت هذا الولاء الى ولاءات جزئية ومن ثم الى هبوط مستوى أداء الإدارة العامة. وهذا سيعني تدني درجة وفاء المقوم الذي نحن بصددده، بالمساهمة المتوقعة منه في النشاط الاقتصادي والإنمائي. وتترتب في هذا السياق المسؤولية على من هم في أعلى هرم السلطة في منظمة التحرير الفلسطينية، لكي يمارسوا أقصى درجات التشدد لانتقاء الخطر الذي تشير إليه الفقرة الحالية. وسيكون من الظلم للدولة الناشئة أن تكون الإدارة العامة فيها دون ما نستطيع أن تكون عليه ولاء ومستوى واندفاعا وأداء، ودون التجربة والخبرة الفلسطينية التي تشكل إرثا ثمينيا في مجال الإدارة العامة.

## 6. الريادة<sup>38</sup> الاقتصادية وحوافز الإنجاز

سواء تميز النسق الاقتصادي المسيطر بالتخطيط المركزي وبإيلاء دور اقتصادي كبير للحكومة والقطاع العام، أو تميز باعتماده فلسفة وآليات "اقتصاد السوق" وغلبة القطاع الخاص في الساحة الاقتصادية، أو بالتعاون بين القطاعين عبر قطاع مشترك، فمما لا ريب فيه أن زخم النشاط الاقتصادي والإيماني يتأثر مباشرة وإلى مدى بعيد بحيوية الرواد (إي المجددين) الاقتصاديين وقدرتهم الخلاقة على التجديد والتوسع والاستنباط، أو على التكيف على الأقل. وهو يتأثر كذلك باتساع الفرص المتاحة لحوافز الإنجاز لكي تفعل في تحريك المنشآت الاقتصادية ومسؤوليها وفي رهافة تحسس صانعي القرار الاقتصادي بالحوافز واستجابتهم لها.

ففي اقتصاد التخطيط المركزي المترافق مع قطاع عام مترامي الأطراف يعجز الاقتصاد عن إبداء الدينامية والحيوية الضرورية للتوسع والازدهار والإينماء إذا لم تتوفر موارد ريادية وافية بين مسؤولي ومحركي القطاع العام، وإذا لم تطور السلطات الاقتصادية مجموعة من الحوافز المشجعة على الإنجاز المرموق، وإذا لم يتسم مسؤولو القطاع العام بقدره مرهفة على التحسس بهذه الحوافز والاستجابة الفعالة لها. وكثيرا ما تتسم مواقف وتصرفات هؤلاء المسؤولين بضعف الحيوية وضعف التحسس بدلالة مؤشرات الأسعار، وبالإهتمام الأكبر بالحفاظ على المركز وإنجاز ما تطلبه منهم الخطة الإنمائية دون التأكد من القدرة على تسويق إنتاج مؤسساتهم. وتصح المقولات كذلك، المتصلة بامتلاك الروح الريادية وسرعة التحسس بالحوافز والتنبه لفرص التجديد، بالنسبة لصانعي القرار الاقتصادي في القطاع الخاص. وإن فلا مناص من التشديد على أن الريادة الاقتصادية وحوافز الإنجاز تشكل معا مقوما آخر من المقومات الرئيسية التي تتناولها هذه الدراسة. وينبغي أن تعبر الروح الريادية المجددة عن نفسها بالرغبة في الاستثمار ومجابهة المخاطر المحسوبة، خاصة في قطاع الصناعة والخدمات الفنية المتطورة ذات الدور الفاعل في خدمة النشاط الاقتصادي. وفي هذا السياق تتضح الصلة الوثيقة والتفاعل بين وجود

<sup>38</sup> نعتد هذا المصطلح ترجمة لكلمة Entrepreneurship بالإنجليزية. ويجدر التنبيه أن كلمة Entrepreneur بالفرنسية تعني المقال، لا المجدد أو الرائد الاقتصادي كما تعني بالإنجليزية.

روح ريادية لدى فريق من رجال الأعمال من جهة، وتقبلهم لما يكشفه العلم والتكنولوجيا من فرص اقتصادية جديدة، من جهة أخرى.

إذا كان الأمر كذلك، توجب تقييم مدى توفر المقوم الذي هو قيد البحث لدى الشعب الفلسطيني، الذي يشكل "الخان العام" للريادة الفلسطينية سواء أكان هذا الشعب يقيم على أرضه أو في مواقع الاغتراب. فما هي العوامل الفاعلة في المجتمع الفلسطيني التي تؤثر في تعيين مدى توفر روح الريادة الاقتصادية ومدى التحسس بحوافز الإنجاز وبالفرص الاستثمارية التي تكشفها التكنولوجيا المقدمة؟

بنتيجة دراسات ميدانية ومكتبية، متعمقة ومفصلة، لموضوع الريادة ودلالاتها، ولنمط توزيع الموارد الريادية بين صانعي القرار الاقتصادي<sup>39</sup> يتبين أن عدة عوامل تتصافر لتضع الشعب الفلسطيني بين مجموعة صغيرة من الشعوب العربية التي تتمتع بطاقة ريادية وافرة وبقبول سريع لدور التكنولوجيا المتطورة في التفاعل مع الريادة، مما يسمح باعتبار الريادة مقوما فاعلا متوافرا. وإذ لا يجوز اعتبار هذه المقولة أكثر من فرضية بحاجة للبرهان، فسنعمد الى تقديم العوامل التي تدل على صحة المقولة في السياق الفلسطيني لنخرج في النهاية في محصلة البحث باستنتاج يتمتع بمصادقية ومقبولية بالنسبة لمدى توفر المقوم الذي نحن بصده.

ظهر بفضل دراسة ميدانية أجراها الكاتب الحالي في فترة 1958-1960 للمورد الريادي في لبنان، شاملة جميع الذين تتلاءم مواصفاتهم وأنشطتهم مع التحديد الموضوع للرائد في مختلف القطاعات بقطع النظر عن جنسيتهم عند إجراء الدراسة، أن هناك عددا ذا شأن من الرواد البارزين الفلسطينيين الأصل، يتوزعون على القطاعات الصناعية والمصرفية والفندقية والإنشائية (المقاولات الكبرى)، وكذلك في أنشطة الخدمات الفنية - هذا باستثناء قطاع التجارة الخارجية.

<sup>39</sup> من أجل تحليل متسع لموضوع الريادة الاقتصادية انظر الفصل الثاني في المرجع التالي:

Yusif A. Sayigh, Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business leader in a Developing Economy (Harvard University Press, Cambridge, Ass., 1962.

وبالنسبة للريادة الاقتصادية بين الفلسطينيين ومواطني اثني عشر بلدا عربيا في المشرق والمغرب العربيين، انظر:

Yusif Ad. Sayigh, The Determinants of Arab Economic Development (Croom Helm, Publishers, London, 1978), 67-72.

والكتاب الثاني مترجم الى العربية بعنوان مقررات التنمية الاقتصادية العربية (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1985) ص

وكذلك ظهر من مراجعة الاستثمارات التي ملئت خلال مقابلات مطولة أن هؤلاء الرواد الفلسطينيين شديداً التحسب بحوافز الإنجاز ويستجيبون لها بدينامية. ومنذ ظهور نتائج الدراسة المذكورة ونشرها، توفرت مجموعة من المؤشرات الإضافية تؤيد هذه النتائج وتقدم تفسيراً منطقياً لها<sup>40</sup>.

لعل أول هذه المؤشرات من حيث الدلالة على شدة التحسب بالحوافز والتهيؤ لاقتناص فرص التطور، هو الاهتمام الفلسطيني الحاد بتوفير فرص التعليم والتدريب للبنين والبنات حتى أعلى المستويات الأكاديمية الممكنة. ومن أكثر مظاهر هذا الاهتمام إثارة استعداد العائلات لتحمل أقصى التضحيات المعيشية والمالية، والبحث عن شتى إمكانات التمويل، من أجل تدبير الموازنات المطلوبة لتأمين دراسة وتدريب أبنائها. من هنا يمكن فهم الإحصاءات التي جمعتها ونسقتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (يونسكو) وكذلك المكتب العربي الإقليمي لليونسكو الذي كان مقره في لبنان حتى أوائل الثمانينات، وتبين بنتيجتها أن نسبة الفلسطينيين المسجلين في دورتي التعليم الأولى والثانية إلى مجموع من هم في الفئات العمرية المقابلة لهاتين الدورتين، تقع بين النسب الثلاثة أو الأربعة العليا بين الأقطار العربية. كما تبين من بعض الدراسات التي يمكن الركون إليها<sup>41</sup> أن عدد الجامعيين الفلسطينيين (أي في دورة التعليم العالي أو الدورة الثالثة) مقارناً بعدد أفراد الشعب الفلسطيني يشكل نسبة مئوية مرتفعة جداً قدرت بنحو 20 بالألف هي الأولى في الأقطار العربية جميعها (ولا تماثلها إلا نظيرتها للبنان).

من المهم أن يشار هنا إلى أن هذا الاهتمام الفلسطيني بالتعليم ليس ظاهرة جديدة فحسب أنتجتها مأساة ضياع الوطن والممتلكات الفردية لأكثرية الشعب الفلسطيني، وإنما كان هذا الاهتمام قد شكل توقفاً عميقاً وقويماً لدى الفلسطينيين في فترة الانتداب البريطاني. ولئن لم ينعكس هذا الاهتمام بكامل ثقله في إحصاءات الانتساب للمدارس حينئذٍ فذلك لأن سلطات الانتداب بخلت على

<sup>40</sup> يخرج الخالدي وهارولد دك في دراستيهما في العبد - مصدر مسجل في ثبت المراجع - باستنتاجات تؤيد ما يرد اعتلاء بالنسبة للعرب الفلسطينيين في المناطق المحتلة عام 1948 وكذلك في عام 1967.

<sup>41</sup> من هذه الدراسات حول أعداد وتخصصات الجامعيين ما قام به نبيل شعث، وأنطوان وروزماري زحان، فيليب ديفيس، محسن يوسف، محمد حلاج، نبيل بدران، اللجنة التنفيذية لمجلس التعليم العالي، وعاطف قبرصي، وكذلك دراسة فريق عمل مؤسسة TEAM، وفريق عمل اليونسكو برئاسة إبراهيم أبو لغد الذي قام "بدراسات جدوى" عرضها تبين حاجة الفلسطينيين لجامعة مفتوحة والقدرة على إنشائها. انظر التفاصيل الجغرافية في ثبت المراجع.

الفلسطينيين بالمدارس أشد البخل. حتى عندما كان سكان القرى أو البلديات يبدون الاستعداد للتبرع بالأرض وبالعمل لبناء المدارس.

على أن الظاهرة ازدادت بروزا وتأكيدا بعد النكبة، والتفسير الأقوى والأكثر إقناعا لذلك البروز هو أن التعليم أصبح يشكل تعويضا نفسيا وعمليا لشعب فقد وطنه وموارده رزقه فأرى في التحصيل العلمي ما يرد له الاعتبار نفسيا ويعوضه عن خسارته المادية وما يفتح أمامه فرص العمل والإنجاز وبالتالي الشعور بالكرامة والقدرة على المنافسة في مواقع وجوده خارج وطنه. وهكذا يصح اعتبار نظر الفلسطينيين إلى مسألتهم الوطنية كتحد يتصدون له بقوة عاملا ثانيا من العوامل التي حفزت الروح الريادية لديهم. وقد عبر التصدي عن نفسه بتحسس قوي بحوافز الإنجاز وباستجابة سريعة وفاعلة لهذه الحوافز<sup>42</sup>. وينعكس التحسس والاستجابة في النتائج الأكاديمية الواضحة الجودة للطلاب الفلسطينيين في دورات التعليم الثلاث، وخاصة عندما يكونون في مؤسسات تعليمية تضم طلابا عربا آخرين، إذ يبرز أداء الفلسطينيين بشكل مميز. وتتكرر الظاهرة في الجامعات الأميركية والأوروبية إذ يحقق الطلبة الفلسطينيون نتائج جيدة بشكل عام، وبخاصة في مجالات الطب والهندسة والفيزياء وسواها، من العلوم.

فإذا انتقلنا إلى المجال الاقتصادي تحديدا، رأينا دلائل الإنجاز (وما يمتد خلفه من روح ريادية) في تفوق عدد كبير من الفلسطينيين بالنسبة لحجم الشعب الفلسطيني في قطاعات المال والمقاولات والنشاط السياحي والفندقي وتدقيق الحسابات والتجارة (وهي كلها قطاعات خدمية). وتشكل هذه الدلائل عاملا ثالثا في تكوين التقييم الإيجابي الذي نحاول إثبات صحته حول توفر قدرات ريادية وافرة واستجابة قوية للحوافز لدى الشعب الفلسطيني يتمكن بفضلها من دفع النشاط الاقتصادي والإثراء قدما متى أُتيحت له فرص استخدام هذه القدرات في اقتصاده الوطني وفي إطار دولته المستقلة، أي متى تخلص من المعيقات والحواجز المفروضة عليه خارج إرادته.

نخرج من هذا العرض بالاستنتاج أن المقولة / الفرضية التي بدأنا بطرحها في مطلع هذا البحث لجهة توفر القدرات الريادية وقوة الاستجابة لحوافز الإنجاز لدى الفلسطينيين، تتمتع بمصادقية

<sup>42</sup> هذا القول صحيح حتى في مجال النشاط الزراعي حيث تسود النزعة التقليدية. انظر دراسة هشام عورتاني، "التنمية والسياسات الزراعية في الضفة الغربية وغزة" في العبد، مصدر مسجل في ثبت المراجع.

لأن الأدلة التي أوردها تؤيدها تماما. وبالتالي فإنه ليس من مبرر كما يبدو لأن يفتقر الاقتصاد الوطني الفلسطيني لموارد ريادية وافرة تستجيب لحوافز الإنجاز. على أنه يظل من الضروري مع ذلك تسجيل أربع تحفظات واشتراطات لكي تتحول هذه القدرات الريادية الكامنة إلى واقع ملموس:

(أ) الاشتراط الأول هو إن ينحو رجال الأعمال الفلسطينيين في القطاع الخاص في الدولة العتيدة، وصانعو القرار الاقتصادي والمتحكمون بتنفيذه في القطاع العام، نحو صيغة العمل المجموعي، أي ضمن فرق عمل كالشركات المساهمة والتعاونيات في القطاع الخاص، وضمن "مجموعات ريادية" تضم القدرات الهندسية التصميمية، والمالية، والتسويقية في القطاع العام كما داخل الشركات المساهمة. فالوظيفة الريادية<sup>43</sup> أصبحت في اقتصاد العالم المعاصر وظيفة مجموعات تضم قدراتها وخبراتها معا في جهد ريادي مشترك - في كل من القطاعين الخاص والعام - أكثر مما هي وظيفة أفراد يتمتعون بقدرات خلاقة فذة ولا يعرفون كيف يتعاونون مع آخرين ضمن مجموعات ريادية.

(ب) ثانيا، أن يقدم رجال الأعمال الرياديون التوجه المقيمون في الخارج على إقامة منشآت جديدة في الاقتصاد الوطني للدولة العتيدة يكون من شأنها تنويع هذا الاقتصاد وتوسيعه، وجعله أكثر تطورا بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة فيه ولتصميم منتجاته وجعل عملية تسويقها أكثر دينامية وإقداما. فهناك خشية من أن يكون رجال الأعمال في الخارج شديدي الحذر فلا يستثمرون جزءا ذا شأن من ثرواتهم في الدولة العتيدة، مفضلين اعتماد سياسة خجولة لعدة سنوات قبل أن ينشطوا اقتصاديا في اقتصادها الوطني. وتبرز هنا الأهمية الحيوية لتقبل رجال الأعمال المجددين، من المواطنين الأساسيين للدولة ومن القادمين حديثا إليها، "المجازفة المالية المحسوبة" والاستثمار في مجالات اقتصادية جديدة (سواء تناولت سلعاً جديدة أو وسائل إنتاج جديدة أو تجسيديات أخرى للتجديد)، خاصة في قطاع الصناعة التحويلية.

---

<sup>43</sup> بمعنى Entrepreneurial function



(ج) ثالثاً، أن تتوفر للاقتصاد الوطني موارد مالية وافية لعمليات التجديد والتنوع والتوسع في مختلف القطاعات والأنشطة. وهذا بدوره يتطلب خلق الألفية المؤسسية اللازمة وأبرزها المصارف الإنمائية، وتطوير قوانين الشركات المساهمة، من أجل حشد الإيداعات والمدخرات وتسهيلات الائتمان، ولتوجيه الموارد عبر الألفية المؤسسية صوب الاستثمار الإنتاجي. فلا يكفي أن يركز الاعتماد على استثمار الأموال الخاصة المكتنزة.

(د) الاشتراط الرابع، أن تستمر الروحية التي ستسود السنوات الأولى لقيام الدولة المتوقع أن تتسم بالدينامية والحماس لإنجاح الاقتصاد الوطني. فإذا خبت هذه الروحية وتراجع وهجها، فسيؤثر ذلك سلباً على الاقتصاد وعلى الدينامية الريادية بالذات. ومما يعين على استمرار توهج الروحية والدينامية الملازمة للسنوات الأولى لإقامة الدولة وتنشيط هذا التوهج لرجال الأعمال ذوي القدرات الريادية، إقامة الدولة لأجهزة متخصصة قطاعياً مهمتها التفتيش عن فرص ومجالات لصناعات ومنشآت وأنشطة جديدة - أي ريادية الطبيعة - فلا يظل رجال الأعمال أسرى أفكارهم القديمة والمألوفة لجهة تكرار أنواع الصناعات والمنشآت والأنشطة القائمة دون تجديد أو استنباط أو توسيع أو تكييف. فالاقتصاد مثل راكب الدراجة، أن لم يندفع إلى الأمام بحيوية يسقط في الركود الآسن. وهذه الصورة الرمزية لا تتعارض مع علم الاقتصاد، فحيث لا ينشط "المسارع"<sup>44</sup> بفضل نشاط الاستثمار واتساعه، ينحسر الناتج الوطني إلى الوراء.

(هـ) خامساً وأخيراً، أن تحتفظ الدولة للقطاع الخاص بموقع مهم ومجال رحب جداً، لتشجيعه على النشاط دون خشية من التأميم أو المصادرة ودون تبديل حدود كل من القطاع العام والقطاع الخاص بخفة وتسرع. فالإقدام على الاستثمار وتجسيد النزعة الريادية واتخاذ القرارات الاقتصادية وبخاصة الإنتاجية في القطاع العام والقطاع الخاص على السواء، لا يتم إذا لم يطمئن كل من القطاعين إلى استمرارية مجالات العمل المتاحة له بقدر كبير من الثقة، في مناخ قانوني وأمني مؤات يبرر توقعات ربحية مرضية.

---

44 بالمعنى التقني Accelerator

## 7. التنظيم المؤسسي من اقتصادي واجتماعي

تقول مبادئ علم الاقتصاد الكلاسيكي منذ بدء تبلور هذا العلم ان هناك أربعة عوامل أو عناصر إنتاج أساسية هي: الأرض (بالمعنى الضيق وكذلك بمعنى الموارد الطبيعية)، العمل (على اختلاف مراتبه اليدوية والحرفية والمهنية والإدارية... الخ)، رأس المال (بالمعنى الحقيقي أي رأس المال المتجسد في آلات ومعدات... الخ، لا بالمعنى المالي)، والتنظيم<sup>45</sup> أما العامل الأخير فيرمز الى صيغة وضع مُدخلات الإنتاج أو عناصره معا وتمكينها من الفعل والتفاعل - أي انه يرمز الى الهيكلية التي تجد هذه المدخلات مكانها داخلها. ويفترض طبعاً أن تؤدي علاقات الترابط والتفاعل فيما بين المدخلات داخل الهيكلية الى إكساب الوحدة الاقتصادية (كمنشأة أو "صناعة" تجمع عددا من المنشآت) قدرة على الإنتاج. وإن هذا المعنى لعامل "التنظيم" ضمن إطار "الاقتصاد الجزئي"<sup>46</sup> فإن كل وحدة اقتصادية منتجة للسلع أو للخدمات، في كل بلد في العالم بقطع النظر عن النسق السياسي/الاجتماعي الاقتصادي المعتمد، تخضع للتنظيم (كمصدر أو صيغة ترابط) أو تشكل تنظيمًا ما (كتجسيد لصيغة الترابط). ويصح اعتبار التنظيم (بأي المعنيين) على أنه تنظيم إنتاجي لعناصر أو مدخلات الإنتاج.

يمكن القول في ضوء التعريف المبين في الفقرة السابقة لمصطلح "التنظيم" أن التنظيم في إطار "الاقتصاد الجزئي" لا يتمتع بخصوصية متميزة تبرر إدخاله بين المقومات التي تتناولها هذه الدراسة لأنه يتوفر في كل وحدات الإنتاج كظاهرة عامة بقطع النظر عن الأنساق الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ولا يتمتع بميزات تجعله مقوما بالمعنى المعتمد هنا. فما هو إذن معنى التنظيم الذي يسمح باعتباره مقوما رئيسيا في النشاط الاقتصادي والإنمائي؟ كمحاولة أولى تعميمية يصح القول أن التنظيم المقصود في المبحث الحالي لا يعبر عن صيغة لترابط عناصر الإنتاج أو مدخلاته، حسبما يعني عامل التنظيم كأحد عوامل الإنتاج الأربعة في مبادئ علم الاقتصاد، وإنما هو يعبر عن صيغة لترابط وحدات متشابهة - ذات تخصص واحد - في هيكلية مؤسسية واحدة أو تجمع واحد، سواء أكان ذلك في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي

<sup>45</sup> "الريادة الاقتصادية" أحيانا في بعض المراجع بدل "التنظيم"، على أننا نعتبر المصطلح الأخير اصق تعبيرا لأنه يرمز الى وظيفة عامة في حين إن الأول يقتصر على وظيفة متميزة ومحدودة الوجود.

<sup>46</sup> بمعنى Micro-economics

استهدافا لخدمة الاقتصاد ككل أو أحد قطاعاته أو أنشطته، لا استهدافا لخدمة أداء وحدة أو منشأة اقتصادية أو "صناعة" ما، وبالتالي لخدمة السعي لتحقيق الربح أو ما الى ذلك من دوافع لنشاط رجل الأعمال أو المؤسسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الجزئي. ومن المفيد الانتقال من هذا التعميم الى قدر من التحديد.

تتوزع حالات التنظيم المؤسسي القادر على تحريك النشاط الاقتصادي وتكثيفه ودفع مسيرة التنمية الى الأمام على الحقلين الاقتصادي والاجتماعي، وفي كثير من الحالات يتبين أن لتنظيم مؤسسي ما صفة اقتصادية واجتماعية مشتركة. ويتبين فيما سنقدمه من أمثلة على التنظيم الاجتماعي أن الحالات المشار إليها ذات أغراض و/أو آثار اقتصادية كذلك. فما هي صيغ التنظيم المؤسسي التي سنعرض لها في هذا المبحث؟ وكيف تؤدي دورا فعالا في النشاط الاقتصادي والإئمائي؟ وما هو مدى توفرها وفعاليتها في المجتمع الفلسطيني في الدولة العتيدة؟ من المناسب تعداد بعض الصيغ الرئيسية في سبيل الإجابة عن الأسئلة المطروحة.

من أبرز الصيغ التنظيمية في القطاع الخاص تجمعات رجال الأعمال عبر الجمعيات والاتحادات المتخصصة التي تهدف الى تنسيق العمل وترشيد النشاط وتطويره، مثل غرف التجارة والصناعة والزراعة، واتحادات المصارف وسواها من اتحادات لمنتجين ينتجون سلعا أو خدمات متشابهة أو متماثلة، والمجالس المحلية والبلدية واتحاداتها، واتحادات الجمعيات التعاونية (من زراعية وتسليفية وإسكانية واستهلاكية)، والنقابات والاتحادات العمالية والمهنية (بحسب الاختصاصات المهنية كالتطب والهندسة والمحاماة)، ومؤسسات التسويق والتصدير التي تجمع مسوقي ومصدري سلع متماثلة أو متشابهة، ودور البحث الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي... الخ. ويلاحظ أن هذه الصيغ التنظيمية تجمع أفرادا أو وحدات مؤسسية، تتماثل أنشطتهم ومصالحهم وأغراضهم وأدوارهم. وبهذه الصفة فإن صيغ التنظيم المذكورة وأغراضها تختلف عن الصيغ والأغراض التي تميز التنظيم كما يتجسد في هيكلية الوحدات والمنشآت الإنتاجية. وهذا الأخير - كما بينا في الفقرة الأولى من المبحث الحالي - هو ما يعنيه مصطلح "التنظيم" في الكتب التي تتناول مبادئ علم الاقتصاد، حيث تختلف عناصر أو مدخلات الإنتاج التي تنظمها معا هيكلية الوحدة أو المنشأة الاقتصادية وتتخصص كل منها بغرض وبدور معين. أما

الأغراض التي تنشأ التجمعات أو التنظيمات المؤسسية المعنية بهذا المبحث من أجلها، والتي سنتناولها لاحقاً، فإنها تشترك في الأغراض والوظائف وتهدف الى مهام غير الربحية كالتسويق والترشيد وخدمة المصالح المشتركة لأعضاء التنظيم.

وتتمثل الصيغ التنظيمية في القطاع العام من النوع المقصود في هذا المبحث بعدد كبير من المؤسسات ذات الوظائف الاقتصادية، بدءاً بمجالس التخطيط ووزارات التخطيط والمالية والاقتصاد وما إليها، والمجالس الاستشارية الاقتصادية - وذلك في قمة هرم التراتبية - وانتهاء بالأجهزة والإدارات ذات المسؤولية المحدودة. ونضيف هنا كذلك دور البحث الاقتصادي وما يتصل بها من مجالات بحث في التكنولوجيا والتسويق... الخ.

أما التنظيم المؤسسي الاجتماعي ذو الصلة الوثيقة بالحياة الاقتصادية فيتمثل بنقابات أو اتحادات العمال والأساتذة والطلبة، وتجمعات مختلف الهيئات والأندية التي تصب أنشطتها في مجرى الحياة الاقتصادية بشكل مباشر أو غير مباشر. ويشمل التنظيم الاجتماعي أيضاً أية تجمعات قروية وحضرية تهدف الى تشجيع انطلاق الاقتصاد على خط استراتيجية الاعتماد على النفس الى المدى الممكن. كذلك يشمل أية تجمعات غرضها خلق وعي بمستلزمات عملية التنمية من فهم لطبيعتها ومعرفة بأعبائها وبمردودها المرتقب، وبكيفية النهوض بالأعباء وتقاسم المردود، وبكيفية تحقيق توافق حول أولويات النشاط الاقتصادي والإنمائي. ومن الواضح أن هذه الأغراض لا يمكن تحقيقها بدون النجاح في الحصول على صيغ تنظيمية تضمن إتاحة المجال للمشاركة السياسية والاقتصادية في أطر من الحرية والديموقراطية واحترام حقوق الإنسان. وفي هذا السياق يشمل التنظيم الأحزاب والحركات السياسية والاجتماعية الى المدى الذي تتميز فيه برامجها بمضمون اقتصادي وتعبئة شعبية في خدمة الإنماء.

يمكن اعتبار كل ما ورد حتى الآن عرضاً نظرياً ينبغي إغناؤه لأغراض الدراسة باستكشاف مدى انطباقه على ما يتوقع أن تكون عليه أوضاع مجتمع الدولة العتيدة بالنسبة للتنظيم المؤسسي. ومن أجل ذلك سنحاول التعرف الى مدى توفر - أو توقع توفر - صيغ التنظيم الاقتصادية والاجتماعية المارة الذكر، خاصة في القطاع الخاص. يتوجب الاعتراف فوراً أنه لا تتوفر للباحث خارج فلسطين معلومات وافية حول حالة التنظيم المؤسسي القائم حالياً عشية إقامة

الدولة فعلياً. لكن هناك دراسات متعددة، لعل أفضلها ما يمكن العثور عليه في بحوث أو في فصول من كتب، تشكل مع مدخلات لا يجوز التقليل من أهميتها في توصيف المتاح من أوجه التنظيم المؤسسي في فلسطين المحتلة عام 1967<sup>47</sup>. كذلك فإن قيام الانتفاضة / الثورة الشعبية قد كشف النقاب عبر وسائل الإعلام والأدبيات ذات العلاقة عن صيغ تنظيمية متعددة جديدة ولدت وتطورت مع تطور الانتفاضة. وباستخدام المعلومات المتاحة - على محدوديتها - نستطيع تقييم الصيغ التنظيمية القائمة، والتي يتوقع أن تظل قائمة فيما عدا ما له صفة مؤقتة أو طارئة منها أوجبه ظروف الانتفاضة وسيزول أو يتكيف على الأرجح عند بلوغ الانتفاضة هدفها في قيام الدولة الفعلي. وسنسل نتائج التقصي البحثي حول التنظيم المؤسسي في المجتمع الفلسطيني بشكل نقاط خمس محددة.

(أ) يمكن القول إن هناك درجة مقبولة من التنظيم المؤسسي الاقتصادي في القطاع الخاص، المتجسد في الصيغ التنظيمية التي عدنا أبرزها في فقرة سابقة، مع التحفظ الأول لجهة محدودية عدد بعض أصناف الصيغ أو عدم تنوع بعض أنواع الإنتاج مما لا يبرر وجود اتحادات أو تجمعات تخصصية معينة للوحدات المعنية. (ونشير هنا مثلاً إلى تجمعات أو اتحادات مؤسسات التسويق والتصدير، اتحادات المصارف حيث لا يبرر عدد المصارف الصغير قيام اتحاد يجمعها، اتحادات الصناعيين على مستوى صناعات مفردة، ودور البحث الاقتصادي والتكنولوجي). وهناك تحفظ ثان بأن دور البحث، بالإضافة إلى قلة، تقوم في الغالب ببحوث على مستوى علمي متواضع إلى متوسط مما يحد من إسهامها في تطوير قطاعات الاقتصاد.

(ب) ثمة مؤسسة اقتصادية ذات أهمية كبيرة لأن دورها يمتد إلى جميع القطاعات والأنشطة. نعني بذلك المصارف كمؤسسات تمويل للتجارة من داخلية وخارجية، وللتسليف التعاوني، والإسكاني والصناعي، الاستثماري عامة. وبسبب تميز هذه المصارف نفرد لها بنداً خاصاً هنا إذ نسجل الآن نتائج تقصي مدى اتساع التنظيم المؤسسي في المجتمع الفلسطيني، مع أن المصارف تشكل جزءاً من مضمون البند السابق. والجدير بالذكر أن القطاع المصرفي

<sup>47</sup> كمثال معبر عما نرمي إليه، انظر إبراهيم الدقاق، "التتمية من الداخل: استراتيجية للبقاء" وهي دراسة يتضمنها العبد، مصدر مسجل في ثبت المراجع.

على أهمية وظيفته المركزية في الاقتصاد، شبه غائب كلياً في الأراضي المحتلة عام 1967 - لا نتيجة خيار متعمد للفلسطينيين وإنما نتيجة حرمان قسري فرضته سلطات الاحتلال على الاقتصاد والمجتمع. ويتبين بسبب ذلك أن القطاع المصرفي (الذي لا يمثله حالياً سوى مصرفين تجاريين تقيد إسرائيل حرية تعاملهما، خاصة بالنقد الأجنبي) يشكل جزءاً مشلولاً وضعيفاً من المقوم الذي نحن بصددده. وهذا يجعل وجوب إنشاء عدد وافٍ من المصارف لخدمة الأغراض المتخصصة للقطاعات والأنشطة المختلفة أمراً في رأس اهتمامات السلطات الاقتصادية في الدولة الفلسطينية العتيدة.

(ج) أما في القطاع العام، فسبب غياب السلطة السيادية وبالتالي عدم وجود حكومة فلسطينية على الأرض الفلسطينية وعدم وجود صيغ تنظيمية مؤسسية وأجهزة كذلك التي عدناها أبرزها فيما سبق، فإن هناك فراغاً تاماً بالنسبة للتنظيم المؤسسي الاقتصادي السيادي الرسمي. وإذن فستكون أولى مهام الدولة المستقبلية إنشاء المؤسسات الاقتصادية على مستويات وضع السياسات الاقتصادية / المالية / التجارية، والتخطيط الكلي والجزئي، والتنفيذ، وجميع ما يتصل بالبيئة الاقتصادية - وهي مؤسسات لا غنى عنها في الإطار الحكومي من أجل تقديم الإسهام المطلوب في رفع النشاط الاقتصادي بتشعباته وفي مختلف قطاعاته إلى الأمام، وفي وضع هذا النشاط في الاتجاهات والمسارات التي تتواءم مع الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع.

(د) وبالنسبة للتنظيم المؤسسي الاجتماعي يمكن القول بأنه يتجسد في عدد وافر من الصيغ إلا أن هذه الصيغ لا تشمل التجمعات الريفية أو الحضرية التي يتمحور اهتمامها حول تنشيط الحياة الاقتصادية في الدرجة الأولى، أو حول خلق الوعي بأهداف التنمية وأولوياتها ومستلزماتها وبضرورة حشد الجهود للنهوض بأعبائها. على أنه ينبغي الاستدراك بأنه، مع انطلاق الانتفاضة، انتظم المجتمع القروي والمجتمع المدني إلى حد ملموس في تجمعات لا تعوزها الفاعلية والدينامية. ولكن الاهتمام المحوري لهذه التجمعات السرية منها والعلنية، سياسي ونضالي في معظمه. ولعل الجانب الاقتصادي الأبرز في اهتمام التجمعات هو السعي لتحقيق القدر المستطاع من الاعتماد على النفس من أجل الاستغناء عن المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية والخدمات المالية الإسرائيلية. وينبغي أن يضاف هنا أن

التجربة النضالية الفذة التي أنتجتها الانتفاضة والتي انعكست في قيام حالة متينة من التماسك الاجتماعي وخلقت أنماطاً جديدة من العلاقات الاجتماعية تنتظم في شبكاتها الطبقات والشرائح المختلفة - أن هذه التجربة ستجعل فلسطينيي الأراضي المحتلة عام 1967 معبين تماماً حين تقوم الدولة للانتظام في تجمعات مؤسسية اجتماعية وسياسية، كالأحزاب والحركات وسواها من تجمعات، غرضها تأكيد المشاركة الشعبية السياسية، وبالتالي المشاركة في تعيين محتوى النشاط الاقتصادي بأهدافه وأولوياته وتوزيع مردوده، وضمان الحرية والديموقراطية وحقوق الإنسان. وينبغي بالتأكيد الوعي بدلالة هذه المطالب لدينامية الجهد الاقتصادي والإنمائي، ولتوجهه صوب الاعتماد على النفس قدر المستطاع، لتطوير القدرات الاقتصادية بأوجهها المختلفة والتكنولوجية والتنظيمية، وتعبئة هذه القدرات بشكل يضمن إلى المدى الممكن استقلالية القرار الاقتصادي وجدواه. وبالنسبة لما ولدته الانتفاضة والنضال المشترك من آثار اجتماعية، تجدر الإشارة إلى أن هذه الآثار ذات المواصفات الجديدة لا بد أن تترك وقعا عميقا في الذاكرة المجتمعية، وان لم تظهر فورا خلال الانتفاضة الآثار الكاملة لاستيعاب عبر التنظيم الاجتماعي الجديد الذي ولدته ظروف النضال المشترك.

هـ) الاستنتاج الخامس والأخير الذي يشير إليه تفصي الحالة التنظيمية المؤسسية القائمة في المجتمع الفلسطيني، والذي يمكن الانطلاق منه إلى توقعات مرجحة حول هذه الحالة بعد قيام الدولة، هو أن الصيغة التنظيمية القائمة، وتلك التي ستنشأ في إطار الدولة وآلياتها الحكومية، وتلك التي سيولدها التفاعل الاجتماعي الجديد، يرجح أن تكون فعالة في أداء دور اقتصادي نشيط، بحيث يمكن اعتبارها تشكل معا عندئذ مقوماً رئيسياً. والسبب في هذا التوقع مزدوج: فالشق الأول منه يستند إلى حيوية الشعب الفلسطيني واهتمامه الشديد بتحسين ظروف معيشته عبر رفع مستوى أداء الاقتصاد في مختلف قطاعاته ووحداته الإنتاجية. فإذا أضيف إلى هذا تحمس الفلسطينيين المرهف بحوافز الإنجاز ورغبتهم في تسريع عملية اللحاق بالاقتصاديات العربية المحيطة بفلسطين والتي كانت قبلاً تتخلف عن فلسطين في مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد<sup>48</sup>، اتضح أن المجتمع الفلسطيني

<sup>48</sup> انظر في هذا الصدد دراسة يوسف صايغ، الاستلاب والإفقار: الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال" في العبد، مصدر مسجل في ثبت المراجع.

سيستخدم التنظيم المؤسسي القائم عندئذ، من اقتصادي واجتماعي، في توفير الإطار المؤات لتوثب الاقتصاد واندفاع المسيرة الإنمائية. ولا يصعب في هذه الحالة تصور كيفية نهوض عامل التنظيم المؤسسي الذي يتناوله هذا المبحث بدوره - هذا الدور الذي يمكن تلخيصه بأنه يتمثل بثلاث نقاط: تعيين الأهداف الجزئية والكلية للنشاط الاقتصادي والإنمائي؛ السعي لأن تصاغ السياسات وتوضع الاستراتيجيات الملائمة، لأغراض القطاعين العام والخاص، من أجل سلامة التحرك صوب هذه الأهداف؛ ترشيد عملية حشد الطاقات والموارد المختلفة، من بشرية وعملية وتكنولوجية ومالية وطبيعية، ووضعها في مسار التحرك في مجالات الإنتاج والتوزيع والتسويق، في مختلف القطاعات السلعية والخدمية.

أما الشق الثاني في تبرير التوقع بأن يكون أداء الصيغ التنظيمية (من قائمة الآن وأخرى لا بد من تكوينها عند قيام الدولة)، فهو أن معاناة الفلسطينيين القاسية تحت الاحتلال وحرمانهم من حرية الانتظام دون عراقيل ومصاعب في صيغ مؤسسية اقتصادية واجتماعية، بغرض تقويت اقتصادهم وشرذمتهم وإضعاف القدرة على ترشيده والحد من زخمه وفعاليته - وذلك عبر استلاب الكثير من الموارد والقدرات الفلسطينية - إن هذه المعاناة ستشكل حافزا رئيسيا لانطلاق مؤسسية نشيطة تتحرك بدينامية قوية فتعوض عن السنوات الحرمان الطويلة. ونضيف أن تجربة الانتفاضة الممتدة منذ كانون الأول/ديسمبر 1987 ستشكل مخزونا ضخما من الممارسة الغنية بالدروس حول صيغ التنظيم المؤسسي وكيفية استخدامها من أجل الدفاع عن أسس الحياة الاقتصادية والعمل على تنشيط الإنتاج وتعزيز محاولة الاعتماد على النفس، ولا ريب أن التماسك القوي الملاحظ حاليا بين عناصر كل صيغ التنظيم المؤسسي من اقتصادي واجتماعي، سيشكل مكسبا ثميناً لن يسقطه الفلسطينيون من مخزونهم التاريخي. وهكذا يصبح للتنظيم الاجتماعي وجه آخر هو تسريع عملية التنظيم الاقتصادي، أي تنظيم علاقات الإنتاج الى جانب تنظيم أسلوب الإنتاج.



## 8- الموارد الطبيعية

(أ) مقدمة: تحتل قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة في أي بلد في العالم مقوما حيويا وحرجا من مقومات النشاط الاقتصادي والتنمية، وذلك لأن النشاط والتنمية يتطلبان في الدرجة الأولى تفاعلا بين القدرات البشرية والموارد الطبيعية المتوفرة. وفي حال كانت الموارد محدودة جدا أو غير ملائمة للاستغلال المجزي اقتصاديا، يصبح النشاط الاقتصادي مبتورا والتنمية شبه متعذرة، لأن "استراد" الموارد الطبيعية بكميات كبيرة ليس أمرا سهلا ولا عمليا من أجل القيام بنشاط اقتصادي على نطاق واسع. غير أنه، من أجل التعويض عن شح الموارد يكون من الضروري أن تكون القدرات البشرية - بالنسبة للعلم والتقانة والمهارات التي تمتلكها قوة العمل - على مستوى رفيع جدا وأن يتم التركيز الإنتاجي بشكل خاص على فروع إنتاجية ذات كثافة رأسمالية و/أو تقانية عالية، وذات كثافة منخفضة جدا من الموارد الطبيعية - وهذا تمازج قلما يتم العثور عليه في تجربة البلدان الراهنة. ولعل سويسرا تمثل أحد البلدان النادرة التي تجسد هذا التمازج، مع التحفظ في أن جبالها وثلوجها ومياهها تشكل موردا طبيعيا لا يجوز تجاهله بالنسبة لقطاع الساحة ومردوده.

ما ترمي إليه الفقرة السابقة هو القول إن القضية ليست وجود أو عدم وجود موارد طبيعية بشكل مطلق - إذ يستحيل وجود بلدان لا تملك أية موارد ذات قيمة تجارية - وإنما القضية هي وفرة الموارد المتاحة ونوعيتها وتنوعها وقابليتها للاستغلال التجاري، من موارد سطحية (كالأرض والمياه والمناخ والطبوغرافيا بما تعنيه بالنسبة للمناظر الجذابة) وموارد باطنية (كالمعادن الصلبة والنفط والمياه الجوفية). وبالنسبة لاستكشاف دلالة مقوم الموارد الطبيعية في فلسطين المحتلة عام 1967 المفترض أن تشكل موارد الدولة الفلسطينية، فإن عملية الاستكشاف لن تتناول سوى الأرض والمياه (من سطحية وجوفية) والطبوغرافيا والمناخ وذلك لأنه لم يُظهر التنقيب والاستكشاف حتى الآن في الأراضي المحتلة عام 1967 أية موارد أخرى في بطن الأرض ذات قيمة تجارية تبرر الاستغلال التجاري. أما البحر الميت، بما يحتويه من ثروة طبيعية متنوعة وقيمة، فلم يؤخذ بالاعتبار في المبحث الحالي بالرغم من أن الجزء الشمالي من القسم الغربي منه ملاصق للجزء الجنوبي الشرقي من الضفة الغربية، وذلك لأن كل الدلائل (من تصريحات وإجراءات) تشير إلى أن الأردن وإسرائيل

يعتبران البحر الميت مورداً بتصرفهما مناصفة دون سواهما. وبالرغم من محدودية الموارد الطبيعية للدولة الفلسطينية العتيدة، فإن المبحث الحالي سيبحثها بالتفصيل بالنظر لأهمية دورها كمقوم اقتصادي، بالتفاعل والتكامل مع قوة العمل الفلسطينية ومع نمط حياة الشعب الفلسطيني ذي التقاليد الريفية والحضارة التي تميزه والنشاط الاقتصادي الذي يقوم به. ولئن بدت بعض فقرات هذا المبحث كأنما هي عرض جغرافي فذلك توجبه طبيعة الموضوع، ويبرره ما سيخلص إليه المبحث في النهاية من استنتاجات وثيقة الصلة بغرض الفصل الحالي.

(ب) الخصائص الجغرافية والطبوغرافية<sup>49</sup>: تبلغ مساحة أراضي الضفة الغربية نحو 5,875 مليون دونم (أي نحو 5,875 كيلومتر مربع) بطول 120 كم وعرض يتراوح بين 48 و50 كم. ويتألف معظم المساحة من جبال مرتفعة ووعرة تتخللها فسحات تتضمن أودية ذات تربة متوسطة الخصوبة. وتؤثر طبوغرافية الأرض بكمية الأمطار وتوزعها، فيتراوح المعدل السنوي لهطول الأمطار بين 600 ملم في شمال غربي الضفة و150 ملم فقط في القسم الغربي من وادي الأردن بمعدل سنوي وسطي قدره 475 ملم. وبسبب موسمية هطول الأمطار وتبدل المناخ بين الموسمين السائدين (أحدهما أيار/مايو إلى تشرين الأول/أكتوبر، والثاني بقية السنة) تحظى المنطقة بموسمين متميزين للمحاصيل الزراعية، صيفي وشتوي، لكل منهما محاصيله الخاصة.

تقسم الضفة الغربية إلى أربع مناطق أو أقاليم زراعية<sup>50</sup>: (1) المنطقة شبه الساحلية، وهي تشمل قضائي جنين وطولكرم وتتميز بمناخها المعتدل والدافئ في الشتاء وبوفرة مياه الري فيها وخصوبة تربتها، مما يجعلها صالحة للزراعة الكثيفة ولتربية الحيوانات. وكذلك فإن اتساع سهولها يؤهلها للزراعة الممكنة المتسعة. (2) المنطقة الجبلية الوسطى، وتمتد من جنين شمالاً إلى الخليل جنوباً، وهي أكبر المناطق مساحة لكنها وعة المسالك فلا تصلح

<sup>49</sup> أعدت مسودة الصيغة للموضوعات (ب) أو (ج) و(د) الباحثة سلفياً ريبز، وقد قام مؤلف الدراسة بإدخال التعديلات اللازمة على تلك الصيغة، إن لجهة المحتوى أو التحرير والتدقيق، كما أعد بنفسه بقية المبحث أي مقدمته (أ) والاستنتاجات المستخلصة منه (هـ).

<sup>50</sup> منظمة التحرير الفلسطينية الدائرة الاقتصادية، خطة التنمية ودعم الصمود في القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة (حزيران 1988) دراسة من إعداد موسى السمان.

للزراعة المتسعة والممكنة. وتهيمن فيها شجرة الزيتون لأنها تتكيف مع جميع أنواع المناخ والتربة تقريباً. (3) المنحدرات الشرقية، وتمتد على طول الجانب الشرقي للضفة، وهي منطقة شبه جافة وصالحة للرعي فقط. وتستغلها إسرائيل حالياً لأغراض أمنية عسكرية بسبب موقعها الاستراتيجي الملائم، مما يفسر إقامة عدد من المستعمرات فيها. (4) منطقة الغور وتقع على امتداد نهر الأردن وبمحاذاته، وهي منخفضة عن سطح البحر وتتمتع بشتاء دافئ ومناخ مداري<sup>51</sup> وبسبب شح المطر الذي تتلقاه فإن إمكانات الزراعة فيها يحددها توفر مياه الري لها.

أما قطاع غزة فتبلغ مساحته الكلية حوالي 365 كم<sup>2</sup>، بطول نحو 45 كم وعرض 8 كم. وهو ذو طوبوغرافية منبسطة إذ تتكون معظم مساحته من سهل ممتد. وتتراوح كمية الأمطار فيه بين 400 ملم في الشمال و150 ملم في الجنوب، مما يحدد نمط الزراعة في القطاع بحيث تزرع في الشمال الحمضيات والخضار المرورية والأعلاف، ومن شأنها أن تسهم في معدل هطول المطر ومخزون المياه الجوفي وخصوبة التربة. وتزرع في الجنوب الحبوب وأشجار اللوز نتيجة شح المياه.

(ج) استغلال الأرض: يتأثر استغلال الأرض في الأراضي المحتلة ليس فقط بالخصائص الطبوغرافية والخصوبة وكمية المياه المتاحة، وإنما في الوضع الخاص الناجم عن الاحتلال، بالعامل السياسي وبالتقانة المستخدمة. والتقانة بدورها تتأثر بالتقليد الزراعي المسيطر من جهة وبالموارد المالية والمهارات المتاحة من جهة أخرى، التي يتوقف على مدى توفرها، إمكانية تبديل الوسائل والتقنيات الزراعية المستخدمة وزيادة كمية المياه للري (إما بواسطة الآبار الارتوازية و/أو تخزين مياه السيول و/أو تحلية مياه البحر في المنطقة الساحلية) على أن أقوى العوامل أثراً في ظروف الاحتلال هو سياسة إسرائيل التي تعتمد الاستيلاء على الأراضي بشتى الوسائل وتحت شتى الذرائع من جهة<sup>53</sup>، وتعتمد تجميد كمية المياه المستخدمة عند الحد الذي كانت عليه في بدء الاحتلال عام 1967، من جهة أخرى.

<sup>51</sup> بمعنى Tropical

<sup>52</sup> بموجب بنفستسي وخياط، مصدر في ثبت المراجع

<sup>53</sup> انظر نقارة، مصدر مسجل في ثبت المراجع، من اجل بحث في الذرائع التي استخدمتها إسرائيل في مصادر معظم الإرادي العربية في منطقة احتلال 1948. وهي ذرائع ارتكزت إليها كذلك في المصادر في مناطق احتلال 1967. وهناك فيض من المراجع الأخرى التي

تصنف مساحة اليابسة الكلية للضفة الغربية حسب قابليتها للزراعة على الشكل المبين في الجدول التالي:

### جدول رقم 9

تصنيف أراضي الضفة الغربية حسب قابليتها للزراعة

النسبة المئوية	المساحة (مليون دونم)	الصنف
36,4	2,000	أراض صالحة للزراعة - المجموع منها:
9,7	0,535	للزراعة المروية
26,7	1,465	للزراعة البعلية
31,8	1,750	أراض للرعي فقط
<u>31,8</u>	<u>1,750</u>	أراض صخرية و غابات
100,00	5,500	

ملاحظة لمؤلف الدراسة الحالية: تتباين مساحة الضفة الغربية بين مرجع وآخر فتقدر في حدها الأعلى بنحو 5,878 مليون دونم (أي 5,878 كم<sup>2</sup>). والرقم الإجمالي أعلاه مدور (الرقم الدقيق لمساحة اليابسة هو 5,515 مليون دونم).

المصدر: بنفنتسي وخطاط، ص 25.

على أن المساحة المستغلة فعلا تظل دون المساحة المعتبرة صالحة للزراعة، وذلك بسبب اعتبارات مختلفة كمنسوب الأمطار وإراحة الأرض من موسم لآخر وعمق التربة ودرجة انحدارها<sup>54</sup>، وما إلى ذلك. (وتتأرجح نسبة المساحة المستغلة فعلا الى مجموع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة حول 80-85% وتعتبر 10% فقط من مجموع مساحة الضفة (535 كم) ذات خصائص طبيعية كيميائية وطوبوغرافية تجعلها قابلة للرعي وتجعل تكاليف

تثبت هذه الحقيقة بما لا يقبل الشك. انظر، مثلا غرابية المسجل في ثبت المراجع، فصل 4 وفصل 9. ومن اجل مرجع إسرائيلي، انظر بنفنتسي وخطاط، ص 60-63 ويُفصل هذا المرجع الأخير الزرائع القانونية والأمنية التي تستخدمها إسرائيل من اجل مصادرة الأراضي والاستيلاء عليها.

<sup>54</sup> يقدم المؤلفان الياس توما وهايم دارن - دراينكن في كتابهما المسجل في ثبت المراجع توزيع الأراضي الصالحة للزراعة حسب عمق التربة ودرجة الانحدار، في المناطق الأربع التي تصنف أراضي الضفة بموجبها.

فلاحتها منخفضة. وبالإضافة هنا 5% فقط من المساحة الكلية الصالحة للزراعة التي تعتبر أرضاً زراعية، ولكن في مرتبة ثانية من الجودة، ويقع معظمها في المناطق الشمالية والوسطى.

أما الاستغلال الفعلي للأراضي الملائمة للري، فإنه يقارب ثلث المساحة الصالحة للري فقط، منها 104 ألف دونم يستثمرها العرب و38 ألف دونم تستثمرها المستعمرات اليهودية. على أن الأراضي المستغلة والمروية في المستعمرات اليهودية تعادل 69% من جملة المساحة الزراعية اليهودية في الأراضي المحتلة، بينما لا يستغل المزارعون العرب سوى نحو 6% فقط من المساحة الكلية المنزرعة (مستخدمين في ذلك نحو 83 م<sup>3</sup> من المياه)<sup>55</sup>. والجدير بالذكر انه لم يحدث أي زيادة في المساحة العربية المروية منذ الاحتلال عام 1967 وحتى 1988 (تاريخ إعداد الدراسة مصدر المعلومات). وفي حين يعود ذلك جزئياً الى عدم الاقتصاد في استخدام المياه للري وبالتالي عدم التمكن من توسيع رقعة المساحة المروية، فإن السبب الأكبر أثراً هو رفض الإسرائيليين لاستخدام الفلسطينيين مزيداً من المياه لأغراض الري. وسنتناول لاحقاً موضوع الموارد المائية المتاحة وجهة استخدامها، مما تستدل معه قسوة القوانين الإسرائيلية الحاكمة لاستخدام الفلسطينيين لمياههم ومدى استيلاء إسرائيل على المياه الفلسطينية.

أخيراً بالنسبة الى المساحة الصالحة للزراعة في الضفة الغربية من الجدير بالذكر أن توزيع الأراضي حسب منسوب سقوط الأمطار فيها، يظهر أن المساحة التي تحظى بكمية من المطر تجعلها مناسبة للاستغلال الزراعي تبلغ 3500 كم<sup>2</sup> أي أكثر بنحو 75% من مساحة الأراضي الصالحة للزراعة على أساس جودة التربة وعمقها ودرجة انحدارها. وهذا يشير الى أن المحددات النوعية للتربة أكبر تأثيراً من محدد إتاحة مياه الأمطار في الضفة.

نتنقل الآن إلى استغلال الأراضي في قطاع غزة، فنجد أن الأراضي تصنف على الشكل التالي بموجب قابليتها للزراعة:

<sup>55</sup> هذه المعلومات مأخوذة عن منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، من جداول مختلفة في عدة مواقع. والجدير بالذكر أن هناك بعض التعارض في الأرقام مما حدا بنا الى اعتماد التقديرات التي لا تتناقض مع ما ورد في المصدر المذكور، ص 39.

## جدول رقم 10

### تصنيف أراضي قطاع غزة حسب قابليتها للزراعة

النسبة المئوية	المساحة كم <sup>2</sup>	الصنف
54	193	أراض صالحة للزراعة - المجموع منها:
29	102	للزراعة المروية
25	91	للزراعة البعلية
46	167	أراض غير قابلة للزراعة - المجموع منها:
11	41	غابات
<u>35</u>	<u>126</u>	إنشاءات ومرافق
100	360	المساحة الكلية للقطاع

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، المدر السابق ذكره ص 28.

لكن من المفيد جدول آخر مصدره إسرائيلي لنمط استخدام الأرض في قطاع غزة، لأن هذا النمط يتضمن تفصيلات بصدد المستعمرات والاستيلاء الإسرائيلي على الأراضي مما سيكون ذا دلالة عند تقييم دور الأرض (كأحد الموارد الطبيعية) كمقوم اقتصادي:

## جدول رقم 11

### ملكية الأراضي في قطاع غزة، ونمط استخدامها (بالدونمات)

النسبة المئوية	المساحة	نوع الملكية
48,9	178,500	خاص (ملك العرب)
		أملاك الدولة <sup>(1)</sup> (مسجلة)
	54,000	مؤجرة لمستوطنين يهود
	36,000	مؤجرة لعرب
	<u>10,000</u>	خالية (غير مستغلة)
27,4	100,000	
19,7	72,000	أراضي بئر السبع (تدّعيها إسرائيل) <sup>(2)</sup>

النسبة المئوية	المساحة	نوع الملكية
2,2	8,000	أراضي "غائبين"
0,4	1,500	أراضي يهودية
1,4	5,000	ملكية غير واضحة
100,0	365,000	المجموع

#### ب) استخدام الأرض

56,500	مساحة مبنية (عربية)
37,000	مستعمرات يهودية (أرض جرى تخصيصها)
	أراضي مزروعة (عربية)
	مرورية
168,000	بعلية
<u>103,500</u>	كثبان رملية وأراضي قاحلة
<u>365,000</u>	المجموع

#### ملاحظات لمؤلف الدراسة الحالية:

- (1) تتيح القوانين الإسرائيلية للدولة اعتبار الأملاك العامة (منذ ما قبل قيام الدولة) ملكا عاما أي ملكا لدولة إسرائيل.
- (2) أراضي بئر السبع المشار إليها تشمل أراضي لفلسطينيين تعتبرهم القوانين الإسرائيلية غائبين لمجرد أنهم لم يكونوا في قراهم عند قيام الدولة، حتى لو كانوا في قرية أخرى حينئذ. أما فئة "أراضي يهودية" فتعني أراضي كانت مشتركة لليهود منذ ما قبل قيام الدولة.

المصدر: بنفستى وخياط، مصدر سبق ذكره، جدول رقم 6 ص 112 و جدول 11 ص

113.

لا تتوفر دراسات تتناول تصنيف التربة في القطاع على أساس الجودة. وهناك تباين بين المصادر الفلسطينية والإسرائيلية في تقدير مساحة الأراضي المستغلة فعلا من جملة الأراضي الصالحة للزراعة وتوزيعها بين المحاصيل المختلفة. لكن ما يمكن قوله بصورة

عامة هو إن المساحة الكلية المنزرعة لم تتبدل منذ 1980 وما يزال أكثر من نصفها مرويا ولم تتحقق أية زيادة في المساحة المروية منذ 1967 وذلك بسبب شح موارد المياه والارتفاع النسبي في درجة ملوحة التربة الناجمة عن الضخ الكثيف لمياه الآبار وقرب الآبار من شاطئ البحر (والآبار مصدر أساسي لمياه الري لمزارع الحمضيات). وهذه الملوحة تجعل إمكانات التوسع الأفقي محدودة جدا. وخلافا لوضع الضفة الغربية فإن المحدد المطري في القطاع أكبر تأثيرا من محدد جودة التربة ومزاياها الأخرى، إذ أن مساحة الأراضي التي تهطل فيها كمية من الأمطار تسمح بزراعة بعلية تبلغ 58 كلم<sup>2</sup>، بينما تبلغ مساحة الأراضي المزروعة فعلا 168 كم<sup>2</sup> كما يظهر في الجدول السابق. لكن هناك فجوة واسعة بين الضفة والقطاع لصالح الأخير من حيث مردود الزراعة للوحدة من الأرض المزروعة والسبب الأبرز في ذلك يكمن في توفر إمكانات الري لكل منهما. فبينما تبلغ نسبة الأراضي المروية الى مجموع الأراضي المنزرعة في الضفة 6% فقط، فإنها تتجاوز 50% في القطاع.

(د) الموارد المائية: تقدر كمية المياه المتاحة للضفة الغربية في ضوء المعطيات العملية والتقنية الحالية بحوالي 850 م<sup>3</sup>، منها نحو 600 م<sup>3</sup> من المياه الجوفية ونحو 250 م<sup>3</sup> من المياه السطحية من وديان وأنهار تتولد بفضل الأمطار. وتختلف كمية المياه الجوفية باختلاف معدل هطول الأمطار وطبوغرافية الأرض.

تستغل معظم المياه الجوفية بواسطة حفر الآبار الارتوازية والباقي بواسطة الينابيع، وتتوزع المياه في الطبقات الصخرية بين ثلاثة أحواض في الغرب والشمال الشرقي والشرق<sup>56</sup> وتستخدم إسرائيل حوالي 70% من كمية المياه الجوفية لأغراضها الزراعية تسحب معظمها من الحوضين الغربي والشمالي الشرقي اللذين يغذيان احتياطي إسرائيل المائي مباشرة ويشكلان بذلك محورا من محاور الصراع العربي-الإسرائيلي حول الموارد. أما المياه السطحية فإنها تتكون من تدفق نهر الأردن وروافده (200 م<sup>3</sup>) وتسحب إسرائيل 10 م<sup>3</sup> من النهر مباشرة كما إنها تسحب أكثر من نصف المياه الجارية في الروافد والأودية، لاستخدام المستعمرات اليهودية.

<sup>56</sup> UNCTAD, "Review of the Economic Conditions of the Palestinian People" (Geneva, 28 August 1985).



يستخدم مواطنو الضفة جزءاً صغيراً فقط من كمية المياه المتاحة للضفة، إذ تسحب إسرائيل حوالي 470 م<sup>3</sup> سنوياً من الضفة، وهذه الكمية تعادل نحو ربع حاجة إسرائيل السنوية للمياه. أما الفلسطينيون فإنهم يستخدمون حوالي 100-120 م<sup>3</sup> سنوياً، معظمها من الحوض الشرقي (منها 90-100 م<sup>3</sup> للقطاع الزراعي والباقي للحاجات المنزلية). وعلى سبيل المقارنة يبلغ استخدام الفلسطينيين السنوي للمياه حوالي 100-120 م<sup>3</sup> للفرد الواحد (انظر جدول رقم 14)، بينما يبلغ 440 م<sup>3</sup> للفرد الواحد في إسرائيل<sup>57</sup>. هذا ويقدر استهلاك المستعمرات اليهودية في الضفة بحوالي 40% من الاستهلاك الكلي لمواطني الضفة العرب - وهو بالإضافة إلى ما تسحبه إسرائيل لتضيفه إلى احتياطها المائي. والجدير بالذكر أن عدداً "كبيراً" من الآبار الارتوازية الفلسطينية قد جف منذ عام 1967<sup>58</sup> بسبب سحب إسرائيل الكثيف لمياهه، وكذلك فإن هذا الاستغلال المفرط للمياه قد أدى إلى تغيير نوعية المياه وارتفاع نسبة الملوحة فيها.

#### جدول رقم 12

الموازنة المائية السطحية والجوفية في الضفة والقطاع والمتاح منها للضفة  
(مليون متر مكعب م<sup>3</sup>)

			أ) المياه الجوفية
<u>المتاح للضفة</u>	<u>استخدام</u>	<u>مجموع الكمية</u>	
	<u>إسرائيل</u>	<u>المتاحة للتصرف</u>	
80	320	400	الحوض الغربي
90	110	200	الأحواض الأخرى
170	430	600	المجموع

<sup>57</sup> UNCTAD, "Israel's Policy on the West Bank Water Resources" (Geneva, 1980).  
وتختلف المصادر حول استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه إذ تشير تقديرات أخرى إلى 519 م<sup>3</sup>، وكذلك تختلف المصادر بالنسبة لاستهلاك الفرد الفلسطيني.

<sup>58</sup> Hisham Awartani, "West Bank Agriculture - Ad New Outlook".

(ب) المياه السطحية

<u>المتاح للضفة</u>	<u>استخدام</u>	<u>مجموع الكمية</u>	
	<u>إسرائيل</u>	<u>المتاحة للتصرف</u>	
<u>20</u>	<u>30</u>	<u>50</u>	الوديان الغربية والشرقية
<u>210</u>	<u>40</u>	<u>250</u>	المجموع
(1) 380	470	850	إجمالي المياه السطحية والجوفية
315	65		مخططات إسرائيلية للضخ
105		210	مياه مالحة استخراجها غير اقتصادي
100 منها:			المياه المستغلة حاليا في الضفة
38 آبار			
62 ينابيع			

ملاحظة لمؤلف الدراسة الحالية:

(1) كمية 380 م<sup>3</sup> المفترض توفرها للضفة تشمل 66 م<sup>3</sup> تخطط إسرائيل للاستيلاء عليها واستعمالها و210 م<sup>3</sup> مالحة أو استخراجها غير اقتصادي، مما يبقى للضفة في النهاية فقط 105 م<sup>3</sup>.

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 39.

أما بالنسبة لقطاع غزة فالمياه الجوفية فيه تشكل المصدر الوحيد تقريبا للموارد المائية، بسبب شح الأمطار. وقد قدرت وزارة الزراعة الإسرائيلية مجموع كمية المياه المتجددة في القطاع بحوالي 80 م<sup>3</sup>. وتتكون هذه المياه من أمطار متسربة، وتدفقات من الضفة الغربية، وتسرب مياه الري داخل التربة. لكن مجموع المياه المستخرجة يفوق المدخل الطبيعي للمياه بحوالي 30-60 م<sup>3</sup> (إذ إن المستخرج يبلغ حوالي 110-140 م<sup>3</sup> مقابل 80 م<sup>3</sup> من الموارد المتجددة)<sup>59</sup>. وهذا يعني وجود عجز سنوي خطير في الموازنة المائية للقطاع. ونسجل فيما بعد جدولاً مفصلاً بعناصر هذا الميزان.

<sup>59</sup> بنفسني وخياط، مصدر سبق ذكره، يشير (ص 113) إلى 140 م<sup>3</sup> كحد أعلى لاستخراج المياه، مما يجعل العجز يبلغ 60 م<sup>3</sup>.

جدول رقم 13  
الموازنة المائية لقطاع غزة

الكمية (م <sup>3</sup> )	مصادر المياه
40	مياه جوفية مصدرها الأمطار
20	مياه جوفية متسرية من أحواض الضفة
20	مياه فائضة عن استخدام الري أو متسرية للأرض
80	مجموع المياه المتجددة
110	مجموع المياه المستخرجة
30	العجز المائي

المصدر: سبق ذكره في الجدول السابق.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود المستوطنين الإسرائيليين في المستعمرات المقامة في قطاع غزة، على قلتهم، يسهم في تكوين العجز المائي المبين في الجدول، والناجم عن الضخ فوق ما تسمح به الموارد المتجددة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى المياه الجوفية وارتفاع نسبة الملوحة في مياه الآبار.

ختاماً لبحث موضوع الموارد المائية نسجل كشفاً إجمالياً لاستخداماتها تحت الاحتلال، ومنه يتضح الوضع الخطير لاستيلاء إسرائيل (الدولة زاندا المستعمرات في الضفة والقطاع) على نصيب كبير من الموارد المائية للأراضي المحتلة عام 1967. فإذا أضيف هذا الاستيلاء إلى المساحة الواسعة من الأراضي التي صادرتها إسرائيل، مما ستسجله في قسم (هـ) لاحقاً، تتضح ضخامة العوائق التي تقيدها إسرائيل عبر سياسة الاستيلاء والإفقار التي تمارسها وكيف تحد هذه السياسة من فرص تقدم الاقتصاد الفلسطيني<sup>60</sup>، وبالمقابل تتضح الفرص المتوقع استعادتها عند قيام الدولة الفلسطينية المستقلة في مجالي الأرض والمياه.

<sup>60</sup> بالنسبة للاستلاب والإفقار، انظر يوسف صايغ، بحث في العبد، مصدر مسجل في ثبت المراجع.

## جدول رقم 14

### استعمالات المياه المقارنة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإسرائيل

إسرائيل م <sup>3</sup>	القطاع م <sup>3</sup>	الضفة م <sup>3</sup>	
1750	110	100	أ) إجمالي الاستعمال
1415	100	83	منه للري
335	10	17	وللاستخدام المنزلي
519	279	138	ب) معدل استعمال الفرد سنويا (م <sup>3</sup> )
95	24	25	منه للاستخدام المنزلي
			ج) مقارنة استخدام الأراضي المروية للمياه
1415	100	83	كمية المياه المتاحة للري (م <sup>3</sup> )
1,960,000	94,000	80,000	المساحة المروية (دونم)
722	1063	1037	المياه المستخدمة لري الدونم (م <sup>3</sup> )

ملاحظة لمؤلف الدراسة الحالية: تشير الأرقام الواردة في (ج) أعلاه الى تدني الكفاءة في استخدام مياه الري في الضفة والقطاع بالمقارنة مع إسرائيل. ولكنها تشير كذلك الى فرصة توسيع رقعة المساحة المروية عند رفع مستوى الكفاءة بعد قيام الدولة وتحرير القرار الاقتصادي الفلسطيني، بالنسبة لاسترداد الأراضي المصادرة واستغلالها حسبما توحى مصلحة الدولة، ولإيقاف إسرائيل عن الاستمرار بالاستيلاء على مياه الضفة.

المصدر: منظمة التحرير الفلسطينية، مصدر سبق ذكره، ص 40 و 41.

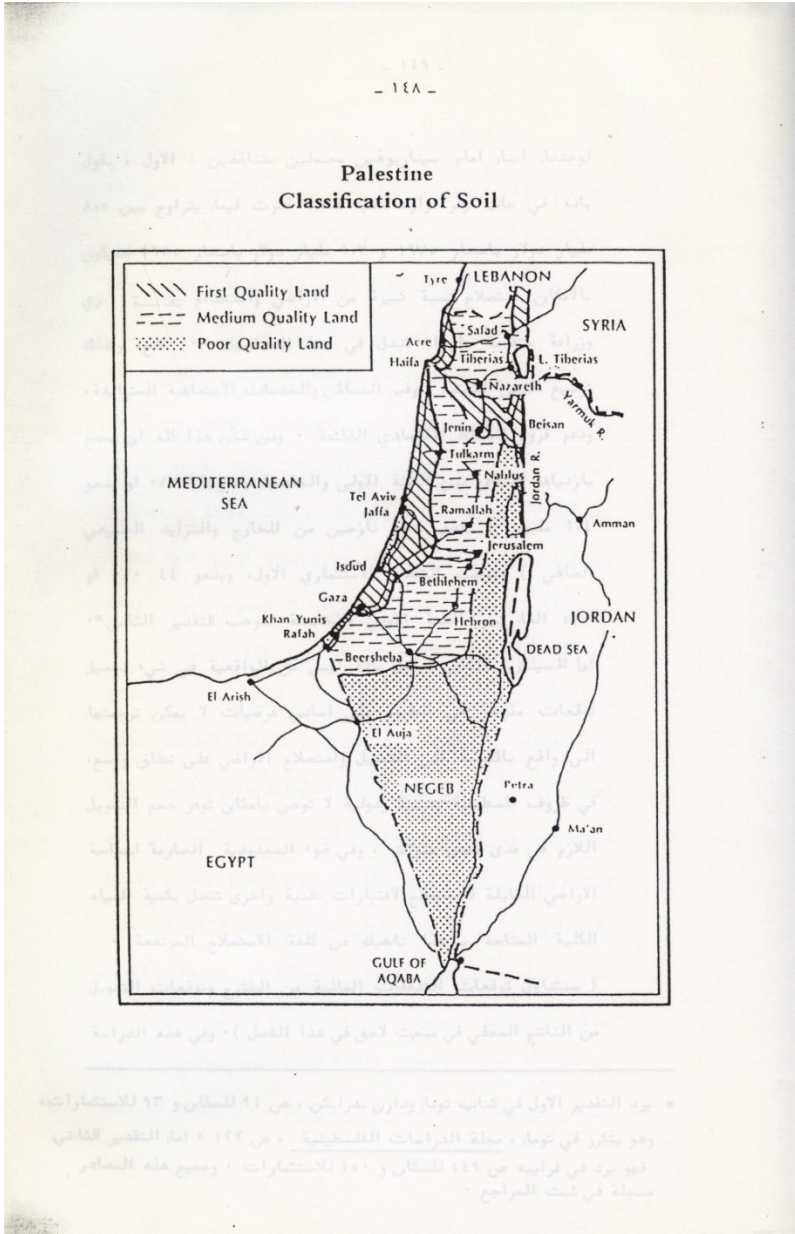
هـ) تقييم دور الموارد الطبيعية كمقوم: يستدل من البحث في الأقسام (ب) و(ج) و(د) السابقة أن الدولة الفلسطينية المستقلة لن تكون غنية بمواردها الطبيعية مثل دول الجوار العربي كالعراق ولبنان وسورية ومصر والدول المغربية، وإن هذه الموارد تقتصر على الأرض والمياه المتوفرين بمساحة وكمية لا تسمحان بتوسع كبير إن في الزراعة المطرية أو المروية. غير أن هذا الانطباع الأول يستدعي تعديلا أساسيا عندما يؤخذ بالاعتبار تبدل المعطيات الاقتصادية الناجم عن زوال الاحتلال وتسلم الدولة لمواردها كاملة ولحرية اتخاذ القرار الاقتصادي الذي يلائمها ويخدم مصلحة شعبها. ولعل الاستنتاجات المتصلة بدور

الأرض والمياه كمقوم في النشاط الاقتصادي والإئمائي قد أفرزتها مدلولات البحث السابق. ويبقى من الضروري أن نسلها مفصلة وبمزيد من التحديد في هذا القسم الأخير من المبحث الحالي بحيث تتبلور صورة ميزان الموارد الطبيعية المتاحة في جانبي المتاح والمطلوب. ومن الضروري كذلك أن نقرن صورة ميزان الموارد الطبيعية بالحجم السكاني الذي ينسجم مع كمية الموارد ونوعيتها. ونسجل الاستنتاجات في النقاط التالية:

- الاعتبار الأول في تقييم دور المقوم الذي نحن بصده (ونقصه الآن على الأرض والمياه على أن نتناول المناخ والعوامل التي تشجع السياحة لاحقاً كنقطة مستقلة)، هو أن هذا التقييم لا يمكن أن يكون مقنعا إلا إذ ارتبط بالحجم السكاني المتوقع أو المقترح في الدولة المستقلة. فبالنسبة إلى المساحة الصالحة للزراعة، والمقدرة بنحو 2,000 كم<sup>2</sup> (أي مليوني دونم)، يتضح أن قدرة هذه المساحة على الوفاء بحاجات شعب أكبر بكثير من ذلك المتوقع بعام 1996 من المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية للاستخدام كمدخلات صناعية، هي قدرة محدودة، بل ضئيلة، إذا انطلقنا من توقعات معقولة بالنسبة لما هو متاح من مياه وموارد مالية وقدرات تكنولوجية للشعب الفلسطيني في المدى الزمني المعني. فإذا رُوي أن يصار إلى استصلاح مزيد من الأراضي فستحد من ذلك محدودية كمية الأمطار والمياه الجوفية المتاحة وسيدده أيضاً نوعية التربة وعمقها ودرجة انحدار المواقع المراد استصلاحها. بالمقابل، ستكون هناك فرص واضحة للتوسع في الزراعة البعلية بفضل استعادة الأراضي التي استولت عليها إسرائيل أثناء الاحتلال، وفي الزراعة المروية أيضاً بفضل "استعادة" كمية المياه التي كانت إسرائيل تستولي عليها أثناء الاحتلال. وبالنسبة لنوعية التربة من المفيد التأمل في الخريطة المثبتة لاحقاً وهي تظهر توزيع مناطق فلسطين التاريخية حسب جودة الأراضي وقابليتها الزراعية<sup>61</sup>. ويتضح من هذه الخريطة أن أراضي الضفة لا تتمتع إلا بجودة متوسطة في المناطق الغربية، إلى متدنية في المنحدرات الشرقية بمحاذاة نهر الأردن، في حين أن القسم الشمالي من أراضي القطاع ذو جودة أفضل، ولكن المساحة المعنية في القطاع ضيقة جداً، وعلى أي حال فإنها مستغلة حالياً بشكل كثيف.

<sup>61</sup> الخريطة مقتبسة من كتاب هداوي، مصدر مسجل في ثبت المراجع صفحة 200. والمؤلف الحالي مدين لسامي هداوي الذي نقلت الخريطة عن كتابه.

- إذا تجاوزنا نوعية الأراضي الزراعية وانتقلنا الى الحجم السكاني الذي يمكن لأرض الدولة المستقلة أن تفي بحاجاته الزراعية،



لوجدنا أننا أمام سيناريوهين محتملين متناقضين: الأول، يقول بأنه في حال توفر موارد مالية ضخمة قدرت فيما يتراوح بين 8,5 مليار دولار بأسعار 1975 و9,7 مليار دولار بأسعار 1985 فيكون بالإمكان استصلاح نسبة كبيرة من الأراضي واستخدام تقانة ري وزراعة متقدمة وإجراء تبدل في نمط المحاصيل... الخ، وكذلك توسيع البنى التحتية وتوفير المساكن والخدمات الاجتماعية المتزايدة، ودعم فروع النشاط الاقتصادي القائمة. ومن شأن هذا كله أن يسمح بازدياد السكان بين السنة الأولى والخامسة بنحو 92% أو بنحو 1,4 مليون (بفضل قدوم نازحين من الخارج والتزايد الطبيعي الصافي) بموجب التقدير الاستثماري الأول، وبنحو 44% أو 580 ألفاً بين السنة الأولى والخامسة بموجب التقدير الثاني<sup>62</sup>. أما السيناريو الثاني فيقول بأنه ليس من الواقعية في شيء تسجيل توقعات مفرطة في الطموح على أساس فرضيات لا يمكن ترجمتها الى واقع بالنسبة الى التمويل واستصلاح الأراضي على نطاق واسع، في ظروف فلسطينية وعربية ودولية لا توحى بإمكان توفر حجم التمويل اللازم في مدى خمس سنوات، وفي ضوء المحدودية الصارمة لمساحة الأراضي القابلة للاستصلاح لاعتبارات تقنية وأخرى تتصل بكمية المياه الكلية المتاحة - هذا ناهيك عن كلفة الاستصلاح المرتفعة. (سنتناول توقعات التدفقات المالية من الخارج وتوقعات التمويل من الناتج المحلي في مبحث لاحق في هذا الفصل). وفي هذه الدراسة نميل الى الأخذ بسيناريو متحفظ يفسح في المجال لحجم سكاني يبلغ نحو مليونين وثلث مليون مواطن في نهاية عام 1996 (انظر الجدول رقم 1 في الفصل الأول من الدراسة) - ومع تقاؤل محسوب نستطيع أن نتخيل حجماً سكانياً في العام المذكور أكبر قليلاً قدره بين 2,5 و2,75 مليون. ولا يفيد في شيء وضع تخيلات مفرطة في التقاؤل (كما يفعل بعض الذين تناولوا القدرة الاستيعابية للسكان في الدولة المستقلة فتكهنوا بقدرة الدولة على استيعاب ضعف سكانها الأصليين). والمبرر للتحفظ بشأن التقديرات المبينة على فرضيات مفرطة في التقاؤل هو أنها: تصطدم مع عدد من العوائق الضخمة، أبرزها أنها تتطلب استثمارات بمليارات الدولارات متوسطها السنوي بأسعار 1985 نحو

<sup>62</sup> يرد التقدير الأول في كتاب توما ودارن-درايكن، ص 91 للسكان و93 للاستثمارات، وهو يتكرر في توما، مجلة الدراسات الفلسطينية، ص 122. أما التقدير الثاني فهو يرد في غرايبيه ص 149 للسكان و150 للاستثمارات. وجميع هذه المصادر مسجلة في ثبت المراجع.

مليارين ونصف وبأسعار التسعينيات قد يصبح ثلاث مليارات، وذلك على امتداد سنوات خمس، من أجل استصلاح الأراضي، والبنى التحتية من اجتماعية واقتصادية، وللمساكن ولتشغيل الاقتصاد القائم أصلاً. وحتى لو توفرت هذه الكتلة التمويلية بفضل "هبوط" ثروة غير متوقعة على الدولة الجديدة، فقوة العمل لن تكون قادرة على استثمار واستيعاب وتشغيل آلة اقتصادية ضخمة تتعدى تكلفتها الاستثمارية 10-12 مليار دولار بقفزة مفاجئة لا تتعدى سنوات خمس، ناهيك عن شبه استحالة الحصول على المدخلات الأخرى للإنشاء والتجهيز، واستخدامها في المدى الزمني المبين. إذن ترى هذه الدراسة أن المنطق الاقتصادي والاجتماعي والنفسي السليم المرتكز على القاعدة/المنطلق التي سيرتها اقتصاد الدولة المستقلة بمؤسسات هذه القاعدة ومواردها وقدرات قوة العمل فيها، يوحي بأن حجماً سكانياً يتراوح بين 2,5 و 2,75 مليون نسمة يشكل حجماً يمكن تبريره اقتصادياً وإنمائياً تستطيع الموارد الطبيعية وقدرات الإنتاج والتعمير أن تتحملة (الى جانب ما تستطيع الأنشطة غير الزراعية تحمله) والذي يستطيع تدبر التمويل اللازم له.

- فإذا كان الهدف تطوير موردي الأرض والماء بحيث يوفران ما يلزم من أغذية ومحاصيل صناعية لحجم سكاني يتراوح بين 2,5 مليون و 2,75 مليون، وجب علينا تقصي قدرة الموردين المذكورين على إنجاز كهذا. هنا وعلى أساس ما نعتبره توقعات معقولة نستطيع القول بأن مساحة الأرض الصالحة للزراعة حالياً وما سيضاف إليها، أولاً، باسترداد الدولة للأراضي التي استولت عليها إسرائيل خلال الاحتلال، و**ثانياً**، باستصلاح مزيد من الأراضي وصيرورتها صالحة للزراعة بفضل توسيع نطاق الري، سيجعل من الميسور للدولة استيعاب الحجم السكاني الذي نعتبره معقولاً. ولا بد من الإشارة هنا أن كمية المياه التي ستكون متاحة للدولة بعد الاستقلال وبالتالي بعد توقف استيلاء إسرائيل والمستعمرات في مناطق احتلال 1967 على معظم الموارد المائية للأراضي المحتلة، ستتيح إمكانية توسيع الرقعة المروية ارتفاعاً ملموساً. ولا ننسى أن إسرائيل تستولي حالياً على 470 م<sup>3</sup> من مياه الضفة، وأن المستعمرات في الضفة والقطاع تستولي على ما يقدر على الأقل بنحو 45 م<sup>3</sup>، في حين أن رصيد كمية المياه التي تظل متاحة للضفة والقطاع لا يتعدى 180-200 م<sup>3</sup> (كما أشارت الجداول



السابقة ذات العلاقة). أي أن كمية المياه المتاحة للدولة ستكون (حتى دون التقييد عن آبار جديدة ودون إقامة سدود لخزن مياه الأودية والسيول) نحو ثلاثة أضعاف الكمية المتاحة تحت الاحتلال. وهكذا يشكل موردا الأرض والمياه للدولة المستقلة مقوما ذا ميزان إيجابي جدا عند مقارنة المتاح منه بالمطلوب بموجب تقديرات مقنعة بالنسبة لحاجة المواطن الواحد سنويا من المياه ومن الأرض. ونضيف هنا بالنسبة للأرض أن المساحة التي استولت عليها إسرائيل بذريعة أو بأخرى بلغت (حسبما يرد في مصدر إسرائيلي منشور في عام 1988) 3 ملايين دونم (3,000 كم<sup>2</sup>) أو 51% من المساحة الإجمالية للضفة والقطاع. ولأن قضية الاستيلاء على الأراضي العربية ذات دلالة كبرى لمستقبل الدولة المستقلة، ... ندرج أدناه جدولاً إسرائيلي المصدر يبين الصيغ التي اعتمدها إسرائيل حتى الآن في "تبرير" الاستيلاء والمساحة المستولى عليها بموجب كل من الصيغ:

#### جدول رقم 15

الصيغ المعتمدة لاستيلاء إسرائيل على الأراضي العربية في الضفة والقطاع (حتى أوائل 1985)

<u>المساحة المستولى عليها (دونم)</u>	<u>الصيغة المعتمدة</u>
1,800,000	- إعلان مساحات على أنها "أملك للدولة"
150,000	- مصادرة مساحات "لأغراض عامة"
1,000,000	- "تسييج" (1) مناطق (اعتبارها مناطق مغلقة)
<u>50,000</u>	- وضع يد (2) ("لأغراض عسكرية")
3,000,000	المجموع

ملاحظات لمؤلف الدراسة الحالية:

(1) المصطلح بالإنكليزية هو Closed areas

(2) المصطلح بالإنكليزية هو Requisitioned areas

المصدر: التفاصيل الواردة في بنفنتي وخياط، مصدر سبق ذكره، في قسم معنون "الاستيلاء على الأرض" ص 60-63، وضعناها هنا بشكل مجدول.

وفي ختام النقطة التي نحن بصدددها، تنبغي الإشارة الى أن موردي الأرض والمياه اللذين سيكونان متاحين لدولة مستقلة على أساس فرضية السيادة وحرية القرار الاقتصادي، قادران على توفير ما يلزم من إنتاج زراعي ومياه للري والصناعة والاستخدامات المنزلية لشعب سكانه فوق الحجم الذي افترضناه أي 2،5-2،75 مليون بقليل لكن الاقتصار على حجم سكاني كهذا يببره أولاً، ضخامة الاستثمارات الضرورية خارج القطاع الزراعي - أي في مجالات البنى التحتية من اجتماعية واقتصادية، والمساكن، وكل ما يتصل من استثمارات تلزم للاقتصاد القائم ومن ثم للتوسع فيه، وهي استثمارات لا نستطيع توقع القدرة على تمويلها من موارد ذاتية وأخرى خارجية المنشأ بسهولة. والواقعية إذن تفرض تقنين الطموح على النحو الذي التزمنا به. ويبرر الحجم السكاني المفترض. ثانياً، عامل القدرة التقانية المتاحة لقوة العمل الزراعية في خلال السنوات 1992-1996.

- أخيراً، هناك موردان طبيعيان آخران هما المناخ والمناظر الطبيعية، وتبرر الإشارة إليهما إمكانية مساهمتها في إعطاء القطاع السياحي زخماً مرضياً. يتوجب الاعتراف في هذا السياق أن الإغراء الأساسي لسياح قادمين من الخارج مصدره التراث الديني الذي تكتنزه مدينة القدس للمسلمين والمسيحيين، ومدينة بيت لحم للمسيحيين. أما المناخ والمناظر الطبيعية، فمع أنهما يمتلكان جاذبية لا بأس بها، إلا أنهما بمفردهما لن يكونا قادرين على اجتذاب دخل سياحي ذي شأن، كذلك الذي يتولد في أقطار مثل المملكة المغربية ومصر وتونس ولبنان (في الظروف الطبيعية). وهكذا يمكن القول إن الدولة المستقلة ستكون قادرة على الإفادة من حركة سياحية نشطة تجذبها دلالة الأماكن المقدسة في هذه الدولة، أكثر بكثير مما يجتذبها المناخ والمناظر الطبيعية كمقوم اقتصادي.

ختاماً، لهذا البحث، نخلص الى التأكيد بأن الموارد الطبيعية - وأساساً الأرض والمياه يستطيعان أن يشكلوا مقوماً يسهم بقوة في النشاط الاقتصادي والإنمائي في الدولة الفلسطينية المستقلة، إذا روعيت فرضيات معقولة ومبررة بالنسبة لحجم السكان الذي توضع الأرض والمياه في خدمته.

## 9. تكوين رأس المال الثابت، ومؤسسات التمويل

(أ) مقدمة: هذا المبحث يتسم بأهمية خاصة في مجال بحث المقومات التي ينهض الاقتصاد - أي اقتصاد - بفضلها وينشط في مجال التنمية بفضلها. فبالرغم من كون الموارد البشرية والقوى العاملة تحتل موقعا مركزيا حرجا وحيويا بين المقومات الرئيسية لأن من البدهة القول إن لا تنمية بل لا نشاط اقتصادي أو أي نوع من النشاط بدون الإنسان، ولا مجتمع بدون الإنسان، إلا أن الإنسان وهو يبدأ تفاعله الإنتاجي مع الموارد الطبيعية في أدنى حالات البدائية وأشد أنماط (أو وسائل) الإنتاج بساطة باستخدام يديه وجهده البدني، سرعان ما يبدأ بصنع أدوات إنتاج تخفف أعباء جهده البدني وتوفر له إنتاجية أفضل. وعندها يبدأ الإنسان بتكوين رأس المال وهو - تعريفا - مدخل (بضم الميم) لا يهتك خلال سنة واحدة بل يظل قابلا لخدمة العملية الإنتاجية لفترات أطول. ونضيف أن رأس المال بمعنى سلع الإنتاج وأدواته - من آلات ومعدات وقطع غيار، وجميعها ملموسة - هو ما يوصف "بالحقيقي" في المصطلح الاقتصادي الرسمي.

بالمقابل، فإن المال الموظف في منشأة ما والذي يطلق عليه اسم "رأس المال" هو رأس مال مالي، فينبغي ألا يحصل التباس أو اختلاط بينه وهو رأس مال بالمعنى التجاري أو المحاسبي والمالي من جهة، وبين رأس المال الحقيقي والثابت من جهة أخرى، وهو ما أشرنا إليه قبالا في الفقرة السابقة. غير أننا نستدرك فنضيف أن رأس المال المالي يسمح بالحصول على رأس المال الثابت إما باستيراده من الخارج أو بتكوينه (بصنعه وتراكمه) في الاقتصاد المحلي أو الوطني. وفي محصلة التحليل فإن تكوين رأس المال الثابت أو الحقيقي ينتج عن الادخار، أي عن عدم استهلاك الناتج المحلي (أو القومي) بالكامل وإنما ادخار قسم منه وتحويل هذا القسم إلى رأس مال حقيقي - أي إلى آلات ومعدات، وهي تدعى سلعا إنتاجية أو رأسمالية أو ترسملية.

هذا التمييز بين نوعي رأس المال ضروري بشكل عام، وبخاصة لأننا نتناول في المبحث الحالي نفسه رأس المال المالي أو التجاري الذي يستخدم كرأس مال عامل<sup>63</sup> لمجابهة أكلاف

<sup>63</sup> بمعنى Working capital

الإنتاج والدعاية والتسويق والنقل... الخ، بالإضافة الى رأس المال الثابت أو الحقيقي. وسيتم تناولنا لرأس المال المالي أو العامل لاحقاً من خلال بحث مؤسسات التمويل كالصارف المتخصصة بأغراض تجارية، أو استثمارية في مجالات تمويل قطاعات الإسكان والبناء والزراعة، والصناعة، والسياحة، والتعاونيات. أما بحث هذه المؤسسات فغرضه لن يكون تقدير ما تحتاج إليه المؤسسات من رؤوس أموال لأغراض تشغيل المنشآت أو استيراد مستلزماتها، وإنما لتفحص ميزان المتاح للاقتصاد الفلسطيني مستقبلاً من هذه المؤسسات مقابل ما هو مطلوب، وبالتالي استكشاف ما ينبغي عمله في حال وجود عجز في الميزان.

وسيتضمن المبحث الحالي على التوالي، أولاً، تقييماً لحجم تكوين رأس المال الثابت كما هو الآن قبل قيام الدولة مباشرة، ولتوزيعه بين القطاعات الاقتصادية وبين القطاع العام والقطاع الخاص وكذلك بين المصادر الداخلية من جهة والخارجية من جهة أخرى (أي بالنسبة لمصدره أو لمنشئه)، وأخيراً لدلالة الوضع الحالي لتكوين رأس المال الثابت بالنسبة للنمو والتنمية. وثانياً، سيتضمن المبحث محاولة لمناقشة الحجم المطلوب من رأس المال الثابت (أي الاستثمارات المطلوبة) للأغراض الأساسية للاقتصاد الوطني في ظل الظروف المستقبلية المتوقعة من حيث توسيع البنى التحتية بأنواعها، وتوفير المساكن لعدد السكان المتزايد، وتوسيع الآلة الإنتاجية بمختلف قطاعاتها لرفع مستوى الناتج المحلي ولاستيعاب قوة العمل المتنامية بسرعة بفضل خلق فرص عمل جديدة ووفرة. ولا بد في مقابل محاولة استكشاف الحاجات الاستثمارية، من القيام بمحاولة استكشاف كيفية مجابهة هذه الحاجات، أي كيفية توفير الموارد المالية اللازمة التي سيتوجب توجيهها صوب الاستثمار، ومن ثم استكشاف مدى القدرة على تلك المجابهة دون أن يكون ميزان الاستثمارات في عجز ذي شأن. ونذكر بأن ما أسميناه قبلاً "فجوة الموارد المحلية" أو الفجوة بين الموارد التي يتيحها الناتج المحلي الإجمالي والاستخدامات المطلوبة لهذه الموارد هي إحدى فجوات أربع رئيسية مقلقة ينبغي منذ الآن أن تستأثر باهتمام صانعي القرار الفلسطيني. وأخيراً بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت، سنسجل الاستنتاجات/التوقعات الرئيسية التي يوصلنا التحليل/الاستشراف إليها.

أما موضوعة مؤسسات التمويل، ويتناولها المبحث في قسمه الأخير، فستتضمن بحث المؤسسات القائمة (أو الغائبة فعلا والتي يتوجب إقامتها)، وعرضا موجزا للتعامل بالعملية تحت الاحتلال ولحركة الأسعار والتضخم الذي تعاني منه الأراضي المحتلة عام 1967. أما غرض هذا العرض فهو أولا لإظهار حجم المعاناة الاقتصادية في القطاع المالي الناجمة عن الاحتلال، وضرورة علاج هذه المعاناة بالسرعة والفاعلية الممكنة، وثانيا لإظهار مدى التعاون والتفاعل الممكن بين تكوين رأس المال الثابت ونشاط مؤسسات التمويل.

ب) تكوين رأس المال الثابت - تركيبه ودلالته: يتكون رأس المال الثابت أو الحقيقي بفضل توجيه قسم من الموارد المتاحة للاقتصاد صوب الاستثمار. وما يوجهه عادة عن وجود فائض من الموارد التي تشكل الناتج المحلي الإجمالي بعد تلبية حاجات الاستهلاك من خاص وعام (حكومي) وهو فائض يعبر عنه بمصطلح "الادخار". وفي عدد من الحالات - ومنها حالة الأراضي المحتلة عام 1967 - تتجه موارد الناتج المحلي الإجمالي كلها صوب الاستهلاك بشقيه، دون أن تتوفر مدخرات يمكن توجيهها للاستثمار المحلي. وبالنسبة للأراضي المحتلة تحديدا، يتم الاستثمار بفضل استعمال ما، يصل الاقتصاد من مدفوعات من الخارج - أي من دخل لعوامل الإنتاج التي تنشط في الخارج وتحول جزءا مما يردها من مدفوعات للأراضي المحتلة، أو استعمال ما يصل الاقتصاد من تبرعات وما يشبهها من تحويلات تسمى "تحويلات دون مقابل". وبإضافة دخل عوامل الإنتاج في الخارج للناتج المحلي الإجمالي يتكون الناتج القومي الإجمالي. وأخيرا، فقد يتم لجوء بلد ما الى الاقتراض من الخارج من أجل القيام بالاستثمار المحلي.

أما الاقتصاد الفلسطيني فإنه أساسا يعتمد على دخل عوامل الإنتاج العاملة في الخارج زائدا التحويلات، ليتمكن من الاستثمار أي من تكوين رأس المال الثابت. أما حجم هذا الاعتماد وخطورته فسيتضحان بعد تقديم الجدولين التاليين. ونكتفي الآن بما مر من إيضاح لمفهوم الاستثمار أو تكوين رأس المال الثابت، على أن نضعه في السياق العام للمؤشرات الاقتصادية الأساسية للأراضي المحتلة عام 1967 في الجدول رقم 16 ثم نتوسع بعرض استخدامات الناتج المحلي الإجمالي (والناتج القومي الإجمالي) بالنسبة للاستهلاك (من خاص وعام) والادخار، ولتكوين رأس المال الثابت، وذلك في الجدول رقم 17.

جدول رقم 16

بعض المؤشرات الاقتصادية الأساسية (بسعر التكلفة) لسنة 1987 (1) ملايين الدولارات (2)

البند	الضفة	القطاع	فلسطين المحتلة
			1967
الناتج المحلي الإجمالي	1252	436	1688
صافي دخل عوامل الإنتاج في الخارج	406	313	719
الناتج القومي الإجمالي	1658	749	2408 <sup>(3)</sup>
صافي التحويلات من الحكومة والسلطات المحلية، والضرائب والتحويلات للحكومة	46-	26-	72-
الدخل الإجمالي الخاص المتاح للتصرف (من مصادر داخلية)	1612	723	2336
التحويلات الخارجية للقطاع الخاص	40	50	89
الدخل الإجمالي الخاص المتاح للتصرف من جميع المصادر	1652	773 <sup>(4)</sup>	2425

ملاحظات لمؤلف الدراسة:

- (1) هذا الجدول هو ملخص للجدول المبين في المصدر أدناه. أما النص الكامل للجدول كما في المصدر فسيُسجل لاحقاً في المبحث رقم 11 بالنظر لأهميته عند استعراض وضع اقتصاد الأراضي المحتلة كمنطلق للاقتصاد الوطني عند الاستقلال.
- (2) المبالغ كما ترد في المصدر مسجلة "بالشاقل الإسرائيلي الجديد" وقد كان دولار واحد يعادل 1،5945 شاقل جديد لعام 1987 حسب الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية. واقرينا التحويل للدولار على أساس هذا السعر.
- (3) هناك فرق صغير بسبب التدوير.
- (4) هنالك خطأ في المصدر في هذا الرقم الذي لم يشمل التحويلات الخاصة، وقد جرى تصحيحه.

المصدر: CBS, 1989, Table XXVVI/9

بعد الصورة الإجمالية التي تضمنها الجدول السابق نسجل فيما يلي صورة إجمالية للموارد واستخداماتها بالأسعار الجارية لسنة 1987. وننبه القارئ الى وجود تباين في حجم الناتج المحلي الإجمالي بين الجدول السابق (حيث بلغ هذا الناتج 1688 مليون دولار) والجدول التالي (حيث بلغ 1748 مليون دولار). أما هذا التباين فيعود الى كون الرقم الأول هو بسعر الكلفة (أي بسعر عناصر الإنتاج) قبل إن تضاف إليه أية ضرائب ورسوم كما هو الحال بالنسبة للرقم الثاني الذي هو أكبر للسبب الذي بيناه.

### جدول رقم 17

الموارد واستخداماتها بالأسعار الجارية لسنة 1987 (ملايين الدولارات)

<u>الموارد</u>	<u>الضفة</u>	<u>القطاع</u>	<u>فلسطين المحتلة</u>
الناتج المحلي الإجمالي	1295	453	1748
الواردات	855	554	1409
المجموع	2150	1007	3157
<u>الاستخدامات</u>			
الاستهلاك الخاص	1387	613	2000
الاستهلاك الحكومي	135	61	196
تكوين رأس المال	372	158	530
الصادرات	265	175	431
المجموع	2150	1007	3157

#### ملاحظة لمؤلف الدراسة:

هذه صيغة ملخصة للجدول كما يرد في المصدر المبين أدناه.

المصدر: CBS, 1989, Table XXVII/5

ننتقل الآن الى تحديد ملامح صورة استخدام الموارد المحلية (الناتج المحلي الإجمالي) والقومية (بمعنى الناتج القومي الإجمالي) بين الاستهلاك والاستثمار بشكل تتضح معه فجوة الموارد -

أي الفجوة بين الموارد التي يتيحها الناتج المحلي الإجمالي من جهة واستخداماتها من جهة أخرى. ومن ثم سنسجل الناتج القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح للتصرف، بعد أن يؤخذ بالاعتبار ضمنا دخل عوامل الإنتاج في الخارج ثم التحويلات من الخارج (مما سبقت الإشارة إليه).

### جدول رقم 18

الاستهلاك والادخار والاستثمار بسعر السوق لعام 1987 (ملايين الدولارات)

<u>فلسطين المحتلة</u>	<u>القطاع</u>	<u>الضفة</u>	<u>البند</u>
1967			
1748	453	1295	الناتج المحلي الإجمالي
2000	613	1387	الاستهلاك الخاص
196	61	135	الاستهلاك الحكومي
2196	674	1522	مجموع الاستهلاك
			الادخار المحلي الإجمالي أو
448-	221-	227-	الثغرة الاستهلاكية (-)
2468	767	1701	الناتج القومي الإجمالي
2196	674	1522	مجموع الاستهلاك
272	93	179	الادخار القومي الإجمالي (+)
2598	824	1774	الدخل القومي المتاح للتصرف
2196	674	1522	مجموع الاستهلاك
402	150	252	الادخار القومي المتاح للتصرف
554	158	396	تكوين رأس المال الثابت

المصدر: هذا الجدول ناتج تلخيص ودمج ثلاثة جداول في المصدر على النحو التالي: 6 & 8  
CBS, 1989, Tables XXVII/5



للجدول السابق، أي رقم 18، أهمية خاصة لأنه يكشف عن عجز الموارد المحلية (عبر الناتج المحلي الإجمالي) ليس فقط عن توفير مدخرات توجه للاستثمار وإنما عن توفير موارد تفي بأغراض الاستهلاك الخاص والعام معا. معنى هذا أنه لولا الموارد الخارجية التي أتاحت سد ثغرة الاستهلاك، والادخار السالب (448 مليون دولار) والقيام بالاستثمار الضروري (554 مليون دولار) لكانت الأراضي المحتلة مضطرة لخفض مستوى معيشتها الى مدى ملموس، أي إلى المدى الذي تستطيع معه توفير ما تحتاجه للاستهلاك أولاً، وللاستثمار الضروري والملح ثانياً. ونستطيع أن نتصور مدى المعاناة التي كانت ستتشأ لو خفض سقف الاستهلاك وخفضت الاستثمارات الى الحد الأدنى الممكن، لتتم مواجهة لوازم الاستهلاك والادخار (الاستثمار) جميعها من الناتج المحلي الإجمالي. وكان كل من الضفة والقطاع سيعاني كثيرا، لأن الفجوة الاستهلاكية في الضفة بلغت 227 مليون دولار ونظيرتها في القطاع بلغت 221 مليون دولار لعام 1987 (في حين كان الفجوة في القطاع أكثر اتساعا في السابق).

بقي علينا الآن أن نتناول بنية تكوين رأس المال الثابت، أي توزيعه بالنسبة للقطاعات الاقتصادية الى المدى الذي تسمح به المعلومات المتاحة - وهي محدودة جدا - وبالنسبة للجهة التي تقوم بالاستثمار. ويسجل الجدول التالي نمط التوزيع.

#### جدول رقم 19

توزيع تكوين رأس المال الثابت (حسب القطاعات ونوع الموجودات والجهة القائمة بالاستثمار)  
بالأسعار الجارية لعام 1987 (بالنسبة المئوية)

<u>فلسطين المحتلة</u>	<u>قطاع غزة</u>	<u>الضفة الغربية</u>	
1967			
82,8	83,3	82,6	القطاع الخاص
65,0	64,3	65,3	بناء وتشيد
17,8	19,0	17,3	معدات ومواصلات
17,2	16,7	17,4	القطاع الحكومي
100,0	100,0	100,0	تكوين رأس المال الثابت (%)
554	158	396	بملايين الدولارات

المصدر: CBS, 1989, Table XXVII/8

تثير فجوة الموارد (أي الفارق بين الموارد الداخلية من جهة وضرورات الاستهلاك والادخار/الاستثمار من جهة أخرى) قلقا كبيرا ومبّررا وذلك في ضوء تزايد قوة المؤشرات على الاحتمال العالي لتضاؤل حجم التدفقات المالية من الخارج حتى مع افتراض بقاء الضرورات ذات الأولوية بالنسبة للاستهلاك والاستثمار على حالها. ويصبح القلق أشد وأعمق عندما يتحول الاهتمام الى الضرورات المتزايدة كثيرا التي سيجملها المستقبل معه عند قيام الدولة المستقلة. فبالعودة الى احتمالات تضاؤل التدفقات المالية من الخارج ينبغي توقع استمرار هبوط عدد العمال الفلسطينيين الذين يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي وبالتالي هبوط الدخل الذي يجنونه، وتدفق العمال المنقطعين عن العمل في إسرائيل للتناقص على فرص العمل المحدودة في الضفة والقطاع. ومن جهة أخرى فإن تحويلات الفلسطينيين العاملين في الأقطار النفطية في الخليج العربي لذويهم في الأراضي المحتلة، أو لحسابهم شخصيا للاستعمال لاحقا عندما يعودون أو لبناء المساكن... الخ، كانت قد أخذت بالانحسار منذ أوائل الثمانينات وهي مهددة بمزيد من الانحسار. ومرد هذا التطور ليس فقط الى هبوط العائدات النفطية هبوطا شديدا الانحسار، وإنما كذلك الى تزايد عدد الحاصلين على تعليم ثانوي وجامعي من أبناء أقطار الخليج العربي الذين يضغطون للحلول محل الموظفين والمدرسين والفنيين والأطباء والمهندسين من "الوافدين" الذي يشكل الفلسطينيون بينهم نسبة ذات شأن. أما فرص العمل التي لا تبرز حولها منافسة تذكر فهي في مجالات تحتاج الى عمالة شبه ماهرة أو غير ماهرة كليا تعتمد في الأساس على الجهد البدني، أو في مجال الأعمال التي لا تجذب أبناء الخليج كقيادة الشاحنات و"السمكرة" و"الحدادة" والحلاقة...

سنحاول لاحقا استكشاف حجم مشكلة فجوة الموارد بمزيد من التحديد، وذلك عند تناول الحاجات الملحة للاستثمار الجديد والواسع النطاق عند قيام الدولة. أما الآن فنكتفي بالإشارة الى الدلالة الإنمائية للاستثمار بحجمه الحالي، ولا ننسى أن جميع الموارد المخصصة للاستثمار ترد من خارج الناتج المحلي الإجمالي أي من التدفقات المالية من الخارج. ولولا هذه التدفقات ما كان ليكون هناك استثمار أو تكوين لرأس المال الثابت حتى للتعويض عن الاهتلاك والتقاعد<sup>64</sup> هذا لو ظل الاستهلاك من خاص وعام على مستواه (وهو افتراض غير معقول طبعا). بعبارة أخرى،

---

64 Depreciation and obsolescence بمعنى

لولا التدفقات المشار إليها لكان المجتمع مضطرا للقبول بهبوط في مستوى معيشتته من أجل ضغط حجم الاستهلاك وكان حجم التكوين الرأسمالي دون ما هو عليه بكثير. والنتيجة الحتمية لذلك هي هبوط في الناتج المحلي الإجمالي الذي تتولد الموارد بفضلها وبالتالي هبوط في مستوى المعيشة؛ ففي حين لا يمول الناتج المحلي الإجمالي أي استثمار حاليا - بل هو يعجز عن تلبية الحاجات الاستهلاكية بأكملها - يأتي التمويل من الناتج القومي الإجمالي والدخل الإجمالي المتاح للتصرف بفضل التدفقات، مما يسمح بأن تكون نسبة الاستثمار أي تكوين رأس المال الثابت الى الناتج القومي حوالي 22% لعام 1987 وهي نسبة مرضية لكنها نسبة تخفي واقعا خطيراً لأنها كانت ستكون صفراً (بل قيمة سالبة) لو كانت ستمول من الناتج المحلي الإجمالي.

قبل أن ننقل الى بحث مسألة تكوين رأس المال الثابت عند قيام الدولة المستقلة، نشير الى القطاعات التي يتوزع الاستثمار أو تكوين رأس المال بينها بقدر ما هو متاح لنا من تفصيلات في الجدول رقم 19. ونبين هنا أن التفصيلات التي توفرها الإحصاءات الرسمية ضئيلة جدا، فكل ما نعرفه هو أن البناء والتشييد يمتص 65,3% من جملة استثمارات القطاع الخاص في الضفة الغربية، و64,3% في قطاع غزة - أي 65,0% في الأراضي المحتلة عام 1967 ككل. وبما أن مجموع استثمار القطاع الخاص في الأراضي المحتلة يشكل 82,2% من الاستثمار بمجمله (أي الخاص والعام على السواء) فإن قطاع البناء والتشييد يمتص 53,8% من مجمل الاستثمار لعام 1987 - وهي نسبة مرتفعة جدا وتعكس اهتمام الفلسطينيين بتأمين المساكن لأنفسهم والمباني الأخرى لأغراض اقتصادية.

فيما عدا هذه المعلومة، لا تتوفر تفصيلات حول الاستثمار قطاعا فقطاعا، وما تسجله الإحصاءات الرسمية يجمع الاستثمار الخاص الباقي (وهو 17,8%) تحت بند واحد هو "الآت، مواصلات ومعدات أخرى"، وهكذا تختلط مخصصات الاستثمار في الكهرباء والمياه والزراعة والصناعة والسياحة والمواصلات والاتصالات وقطاعات الخدمات الاجتماعية جميعها ضمن البند الواحد المشار إليه. وجل ما نستطيع قوله هو الاستنتاج بأن نصيب الصناعة التحويلية لا بد أن يكون ضئيلا جدا لأنه يشكل عنصرا بين عدد كبير من العناصر التي توجه المخصصات الاستثمارية القليلة إليها (خارج قطاع البناء).

أما ما هو أشد خطورة فهو أن القطاع الحكومي لم يقدم سوى 17,2% من جملة الاستثمارات في الأراضي المحتلة (أي 95,2 مليون دولار - ونذكر بأن الإنفاق الحكومي كله من جار واستثماري تتراوح بين 250 و280 مليون دولار سنويا بين 1984 و1987<sup>65</sup> في حين بلغت الإيرادات الحكومية الناشئة في الأراضي المحتلة ما يربو على ذلك بكثير، حسبما يرد في دراسة لمرجع إسرائيلي معروف هو ميرون بنفستي، فهو يذكر أن "المناطق المحتلة لم تشكل أبدا عبئا ماليا على الخزينة الإسرائيلية، على العكس، فإن السكان الفلسطينيين أسهموا بمبالغ كبيرة للاستهلاك العام الإسرائيلية<sup>66</sup>. وإذا قصرنا الإشارة على الاستثمارات التي قامت بها إسرائيل خلال 1986 بموجب بنفستي، فقد بلغت 82 مليون دولار للضفة والقطاع معا - وهو مبلغ يعادل أكثر من ضعفي متوسط الاستثمار الحكومي السنوي للسنوات الثلاث 1983-1985. غير أن قفزة 1986 تزيد عما يرد في الإحصاءات الرسمية بمبلغ 21 مليون دولار لعام 1986، حيث كانت نسبة الاستثمار الحكومي 14,3% من جملة الاستثمار البالغ 426 مليون. على أن هذه "القفزة" لم تتكرر في الموازنة التقديرية لعام 1987 (بموجب دراسة بنفستي)، حيث هبطت المخصصات من 82 مليون بعام 1986 إلى 44,9 مليون دولار لعام 1987. على أن ما يرد في الإحصاءات الرسمية يبين أن الاستثمار الحكومي بعام 1987 بلغ 95 مليون دولار أو 17,2 بالمئة من جملة الاستثمار (انظر جدول 19). ولكن مع ذلك يظل المبلغ زهيدا، خاصة إذا علمنا أن الأراضي المحتلة دفعت للخزينة الإسرائيلية من الضرائب والرسوم ما يفوق الإنفاق الإسرائيلي كله من جارٍ وترسملي (استثماري) معا، وان الفائض ظل في الخزينة الإسرائيلية كما يرد في بنفستي الذي نقتبس عنه. أخيرا بهذا الصدد، يقول بنفستي أن الإنفاق الاستثماري خلال عشرين عام من الاحتلال 1967-1987 بلغ 400 مليون دولار، أي بمتوسط سنوي قدره 20 مليون دولار فقط<sup>67</sup>. ونضيف نحن أن هذا الاستثمار المنسوب إلى سلطات الاحتلال موله بالفعل الشعب الواقع تحت الاحتلال، غير أن إسرائيل تدعي الفضل لنفسها.

<sup>65</sup> انظر جدول رقم م 7 في الملحق رقم 2 حول الاستثمار الحكومي للسنوات 1983-1987 مفصلا

<sup>66</sup> بنفستي تقرير عام 1987 المعنون: 1987، التطورات الديموغرافية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية، ص 30 (بالإنجليزية). أما المعلومات الواردة بعد الاقتباس حول الإنفاق الاستثماري والترسملي الحكومي في فلسطين المحتلة فترد في جدول رقم 12 في المرجع نفسه ص 29.

<sup>67</sup> المصدر السابق، ص 32.

ج) تكوين رأس المال الثابت عند قيام الدولة المستقلة: من الضروري أن يظل مضمون التقييم القائم لمنشأ فجوة الموارد وحجمها ماثلا في الأذهان بقوة عند الانتقال للتكبير بالمهام المستقبلية للدولة بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت في الاقتصاد الوطني المستقل. عند هذه النقطة نسارع الى القول أن الدراسة الحالية، بسبب طبيعتها والمنهجية المعتمدة فيها مما تناوله المبحث الأول في الفصل الحالي، لن تدخل في تفصيلات واحتسابات دقيقة لكلفة توسيع وتحديث الاقتصاد الوطني المرتقب، على أساس فرضيات تتصل بما يحتاجه المواطن الواحد من أمتار مربعة للسكن ودونمات من الأرض للغذاء وأمتار مكعبة من المياه للاستعمالات الزراعية والصناعية والمنزلية، وما يحتاجه استيعاب عامل جديد واحد من استثمار في كل قطاع، وما يحتاجه استيعاب اللاجئ الواحد القادم من مخيم من كلفة تتصل بتوفير المسكن والبنية التحتية والتوسع الاقتصادي... الخ. صحيح أن كل هذه تشكل اعتبارات في غاية الأهمية وقد درسها بعض المؤلفين، أبرزهم وأكثرهم اهتماما بالتفصيلات ودقة في الاحتساب كان المؤلفان الياس توما وحاييم دارن-درايكن اللذان وضعنا كتابا حول "القضية الاقتصادية لفلسطين" - وهو يشكل مرافعة مليئة بالأرقام ترمي الى إثبات قدرة الاقتصاد الفلسطيني في دولة مستقلة على القيام والبقاء أو الحياة.

غير أن الكتاب المشار إليه، وهو الأبرز بين عدد من الدراسات يراجعها وقيّمها الاقتصادي الذي أعد الملحق رقم 1 في نهاية الدراسة الحالية، امتلأ بالاقتصاد الى حد أن لم يبق أمام مؤلفيه الوقت الكافي ليفكر بواقعية وتدقيق في جوانب أخرى تتصل بقيام الاقتصاد الوطني وبقائه ولا نقل أهمية عن هذا الغرض: أبرزها عدم الإصرار بوضوح على وجوب استغناء قوة العمل عن الاستمرار بالعمل في الاقتصاد الإسرائيلي بما لذلك من دلالات سلبية خلقيا وسياسيا واجتماعيا ووطنيا، بل واقتصاديا كذلك. ثم أن المؤلفين أسرفا في تقدير قوة الاقتصاد على استيعاب حجم سكاني كبير معتمدين على توافر مليارات عديدة من الدولارات خلال خمس سنوات من عمر الدولة، قدرها المؤلفان بنحو 9،7 مليار دولار بأسعار عام 1975 أو بنحو 13 مليارا بعام 1978 وهو السنة الأولى من عمر الدولة في تقديرهما الأصلي. واعتمد المؤلفان بالمقابل على تدفقات مالية موازية لكلفة الاستثمارات، دون قلق كبير بالنسبة لسلامة التوقعات المتصلة بتحقيق هذه التدفقات. ونكتفي هنا بهذا القدر من الإشارة الى مؤلف توما ودارن-درايكن، الذي سيحتل موقعا هاما في الملحق رقم 1، كما

أننا لن نتناول كتابات أخرى لكل من الكاتبتين منفردا في الموضوع نفسه ودراسات متعددة لمؤلفين آخرين، مما سيجد مكانه أيضا في الملحق رقم 1.

إننا نحاذر الدخول في "لعبة" الأرقام المفصلة والدقيقة المستخدمة في بناء حجة أو مرافعة اقتصادية فنية تبدو أنيقة لكنها تظل معرضة للانهايار المأساوي، إذا انهارت فرضيات أساسية منها و/أو إذا اعترضت الاعتبارات السياسية والوطنية مسار المرافعة.<sup>68</sup> مع ذلك فإننا لن نتردد في محاولة تقديم تصور لما يعنيه الالتزام بأهداف ديموغرافية معينة وبتأمين مستوى معين من الدخل والمعيشة والخدمات العامة والمساكن الوافية والعمالة اللائقة. وهذا يتطلب منا أن نطرح أحيانا كلية تقريبية للاستثمار<sup>69</sup> نراها ضرورية، وأن نحاول التوفيق بينها وبين تقديرات توما ودارن-درايكن. وأملنا في النهاية أن نخرج باستنتاجات بفضل هذا الطرح حول "حالة" ميزان الموارد المتاحة للاستثمار في محصلة التحليل، ودرجة قدرة المقوم الذي نحن بصده في هذا المبحث على النهوض بدوره المركزي في تحقيق الأغراض المستهدفة. وهناك فرق ملموس طبعا بين منهجية تعتمد التكمية المفرطة ضمن أسرار اقتصادي حديدي، وأخرى تضع فرضيات مرنة وتستخدمها بحذر ومرونة، فلا يغيب عنها أثر الاعتبارات التي يفرضها التحليل ضمن رحاب "الاقتصاد السياسي والاجتماعي" التي لا يمكن إعطاؤها كلها ودوما قيما رقمية محددة كما يحاول المحللون في نطاق الاقتصاد التقني المتشدد أن يفعلوا<sup>70</sup>.

هناك مهام محددة سيكون على المجتمع الفلسطيني واقتصاده الوطني أن يسعى للنهوض بها في إطار الدولة المستقلة. وهذه المهام ليست مما كان صانعو القرار سيختارون طوعا وتلقائيا لو كانت خلفيات قيام الدولة وأوضاعها عادية وطبيعية. فالاستيعاب السريع - بل المفاجئ - لمئات آلاف اللاجئين الموجودين أصلا في مخيمات الضفة والقطاع، وإيجاد فرص عمل للعمال الذين كانوا يعملون في الاقتصاد الإسرائيلي وبالإضافة لعشرات الألوف

68 ما نخشاه ونحذر منه يعرف في المنطق بمصطلح Misplaced concreteness أي الدقة المفرطة في غير موضعها، وكثيرا ما يفعل ذلك بناء النماذج الاقتصادية الكمية.

69 المقصود هنا بالأحجام الكلية هو: Broad orders of magnitude

70 (أي المحللون الذين يعتمدون ما يسمى بال "Economism")

من العمال الوافدين من الخارج، ولعشرات ألوف أخرى من العمال الذين يضعهم في عرض العمل التزايد الطبيعي للسكان - مما يفصله الجدول رقم 2 في الفصل الأول؛ والنهوض ببرامج إسكان عام ضخمة نقدرها (لاحقاً) بنحو 182 ألف وحدة سكنية؛ وتوسيع البنى التحتية توسيعاً كبيراً في جوانبها الاقتصادية والاجتماعية؛ وكذلك توسيع وتحديث آلة الإنتاج الوطني القائم بمختلف قطاعاتها وأنشطتها وعلى مختلف المستويات التقانية الملائمة؛ وزيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية وبالتالي الحفاظ على مستوى الدخل الفردي والمعيشة على الأقل كما كان عشية الاستقلال (أن لم يكن بالإمكان تحسين هذا المستوى) - كلها معا تشكل مهام ملحة وضاغطة ومبررة تتطلب استثمارات هائلة تقدر بمليارات عديدة من الدولارات، كما سنرى لاحقاً. والخطر الأكبر هنا هو في كون التطلعات الشعبية والسياسات الإنمائية دوماً تسبق مدى توفر وتطور القدرات والموارد الذاتية المتاحة للاستجابة للتطلعات. وفي حالة الدولة الفلسطينية فإن التطلعات ستسبق الموارد الذاتية بمدى واسع جداً لا يجوز القفز فوقه.

لتسهيل التحليل سنتحول عن مجرد تعداد المهام بتفصيلاتها الى محاولة تجميعها في زمر، ليكون من المتيسر تصور أحجام الضرورات الاستثمارية التي ستتشأ منها. ونرى هنا أن زمراً أربع تكفي للإحاطة بجميع المفردات التي عدناها، وسواها، مما لم نسجله هنا "هذه الزمر هي التالية<sup>71</sup>:

- الإسكان.
- البنى التحتية من اقتصادية واجتماعية.
- تنشيط حركة الاقتصاد "الجاري" القائم أصلاً في مختلف قطاعاته، وتوسيعه وتحديثه.
- استيعاب قوة العمل الجديدة الداخلية وتلك العائدة من الخارج.

وسنتناول هذه الزمر واحدة واحدة فيما يلي. غير أن من الضروري الإيضاح إن الزمر الثلاث الأولى (وهي التي يعتمد عليها غرايبه في كتابه المشار إليه في الهامش السابق، في

<sup>71</sup> يعدد غرايبه (مصدر مسجل في ثبث المراجع) ثلاث زمر هي: البنى التحتية، المساكن، وتنشيط حركة الاقتصاد في مختلف قطاعاته. أما توما (في بحثه في مجلة الدراسات الفلسطينية لعام 1978 المسجل في ثبث المراجع) وتوما ودارن-درايكن في كتابهما (سبق ذكره) فيعددان القطاعات والأنشطة التي سيلزم الاستثمار فيها بكثافة، كل منها بشكل منفرد.

الواقع يؤدي الاستثمار الواسع فيها الى تحقيق الزمرة الرابعة، ذلك أن حركة بناء المساكن على نطاق واسع، وتحديث وتوسيع البنى التحتية، ومد القطاعات المختلفة باستثمارات ضخمة من أجل تنشيط المنشآت القائمة والإضافة إليها مع تحسين في مستوى التقانة المستخدمة - أن كل ذلك معا من شأنه أن يخلق عشرات الألاف من فرص العمل الجديدة مما يحقق هدف "استيعاب قوة العمل الجديدة" - في قسم كبير منه على الأقل.

- الإسكان: بالنسبة لبناء مساكن تقي بمجموع حاجات التزايد السكاني الطبيعي، ثم بحاجة اللاجئين المطلوب إخراجهم من المخيمات في الأراضي المحتلة واستغناؤهم عن الإغاثة الدولية وبالتالي استيعابهم في الاقتصاد، وأخيرا بناء مساكن تقي بحاجة العائدين من خارج فلسطين، يتوقع أن يبلغ عدد الوحدات السكنية الجديدة المطلوبة خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة المستقلة حوالي 182 ألف وحدة سكنية. وقد تم التوصل الى هذا العدد من خلال الاحتساب التالي على أساس فرضيات الفصل الأول والجداول رقم 1 فيه:

- ازدياد السكان من أول 1992 لنهاية 1996 بفضل التزايد الطبيعي ثم عودة 250

ألفا من خارج فلسطين مع تزايد العائدين الطبيعي، نحو 550 ألف نسمة

- انتقال جميع سكان مخيمات الضفة والقطاع الى وحدات سكنية لاستيعابهم في الاقتصاد الوطني، نحو 359 ألف

المجموع 909 ألف

- عدد الوحدات السكنية الجديدة الضرورية على أساس 5 أفراد للوحدة كمتوسط، نحو 182 ألف وحدة.

- بافتراض 20,000 دولار كلفة كل وحدة (مع الأدوات الصحية والتمديدات الداخلية

للمياه والكهرباء) - وهو مبلغ يقل بنحو 1000 دولار عما كانت اللجنة الأردنية

الفلسطينية المشتركة تخصصه الواحدة حتى 1987 وأقل من كلفة الإسكان العام

في الأردن المقدرة بنحو 14500 دولار للوحدة بأسعار عام 1975<sup>72</sup>، تبلغ الكلفة

الإجمالية للإسكان خلال السنوات 1992-1996 (مع اختلاف وتيرة البناء من

<sup>72</sup> انظر غرايبة، مصدر سبق ذكره، ص 149 من اجل كلفة الوحدة في الأردن. أما تقديراتنا فهي بأسعار 1990.



عام لآخر)، نحو 3,640 مليون دولار (غرابيه يقدر الكلفة بنحو 5,5 مليار دولار بما في ذلك عناصر البنى التحتية المتصلة ببرنامج الإسكان العام<sup>73</sup>. أما توما ودارن-درايكن فيقدران أن الكلفة بنحو 3,85 مليار بأسعار 1975 أو نحو 5,8 مليار حتى 1982 وهي السنة الخامسة في الفترة الانتقالية لديهما، وذلك على افتراض تضخم يبلغ 50%).<sup>74</sup>

- البنى التحتية من اقتصادية واجتماعية: وتشمل عناصر متعددة مما يتناوله المبحث رقم 10 لاحقا بشيء من التفصيل. وسيكون من الصعب إن لم نقل من المتعذر مقدما وضع فرضيات والعثور على معاملات<sup>75</sup> (بكسر الميم الثانية) تلائم كلا من عناصر البنى الكثيرة والمتفرعة تمهيدا لاحتساب كلفة البنى الإجمالية. ويكفي لأغراضنا أولا أن نعدد العناصر الأساسية ذات العلاقة ببرنامج الإسكان، وبرنامج تنشيط الاقتصاد القائم وتوسيعه وتحديث التقانة المستخدمة فيه حيث ينبغي، وثانيا أن نحاول طرح تقديرات تعميمية مستعنيين بتقديرات توما ودارن-درايكن، وغرابيه، التي سبقت الإشارة إليها. هذا وسنجرى تعديلات على التقديرات المشار إليها حيث يلزم ذلك، أن لجهة رفع تقديرات الكلفة بسبب التضخم بين عام 1975 والأعوام 1992-1996 (وكانت التقديرات المفصلة في توما ودارن - درايكن قد بنيت على أساس أسعار 1975، ثم رفع مجموعها دون تفصيل بمقدار النصف حتى نهاية السنوات الخمس الانتقالية 1978-1982 المفترضة في الكتاب المذكور)، أو لجهة خفض بعض التقديرات الأساسية المنبثقة عن افتراض قدوم عدد من العائدين من خارج فلسطين يبلغ خمسة أضعاف العدد المفترض قدومه في الدراسة الحالية (أي 1,262,000 بدلا من رقمنا وهو 250,000 نسمة<sup>76</sup>)... الخ. والخلاصة أن التعديلات التي سنجرىها بعضها من شأنه رفع الكلفة المقدرة لبعض عناصر البنى التحتية، والبعض الآخر خفض الكلفة. أما أبرز أسباب خفض الكلفة فهو افتراض قدوم عدد من العائدين في الخارج أصغر

<sup>73</sup> غرابيه، المصدر نفسه، ص 150.

<sup>74</sup> توما ودارن - درايكن جدول 3/7 ص 93 بأسعار 1975 وص 94 حيث يرد توقع حصول تضخم بحجم التقديرات حتى 1982 بنحو 50%.

<sup>75</sup> بمعنى Coefficients

<sup>76</sup> التقدير الكبير يرد في جدول رقم 1/3 ص 44 في توما ودارن-درايكن، مصدر سبق ذكره.

كثيرا من ذلك الذي يفترضه توما ودارن - دراينكن، مما سيؤدي الى خفض الكلفة حتى بأسعار 1992-1996. أما عناصر البنى ذات الأولوية التي نرى أن نعددها هنا دون تقدير كلفتها الفردية، فهي التالية:

- شبكة الكهرباء الوطنية
- شبكة المياه الوطنية
- شبكة الطرق
- ميناء غزة ومطار قلندية (أو أي مطار آخر)
- برنامج أو برامج الري والصرف
- شبكات الإنارة والطرق والمجاري (تحت رعاية السلطات المحلية)
- برامج استصلاح الأراضي
- المدارس والجامعات الرسمية والخاصة
- برامج التدريب المهني ومؤسساته
- الرعاية الصحية من وقائية وعلاجية
- مؤسسات البحث والتدريب

وكما يتبين عند تناول البنى التحتية من اقتصادية واجتماعية في المبحث اللاحق (رقم 10)، فإن ناتج موازين عناصر البنى يختلف بين عنصر وآخر. فإذا جئنا الى التقديرات المالية لكلفة البنى التحتية نجد أن توما ودارن - دراينكن يقدراها بنحو 1,5 مليار دولار لكل مليون شخص إضافي في عدد السكان وذلك بأسعار 1975<sup>77</sup>. فإذا ضوعف هذا التقدير ليصبح ملائما للمستوى الوسطي لأسعار لفترة 1992-1996 يصبح 3 مليارات لكل مليون نسمة. وبما أن تقديراتنا السكانية تشير الى ازدياد كلي في عدد السكان من مختلف المصادر يعادل نحو 550 ألفا تصبح كلفة البنى التحتية لهذه الزيادة نحو 1,635 مليون دولار. بالمقابل فإن غراييه<sup>78</sup> يقدر كلفة البنى التحتية بمبلغ 2,2 مليار دولار ثم يضمن تقديراته للإسكان العام مبلغا (غير مفصل) من أجل الخدمات والتسهيلات ذات

<sup>77</sup> توما ودارن - دراينكن، جدول 6/6 ص 87.

<sup>78</sup> غراييه، مصدر سبق ذكره، ص 150.

العلاقة ببرامج الإسكان العام بحيث يصبح المجموع 5,5 مليارات. ونفترض أن قيمة الخدمات والتسهيلات المذكورة مرتفعة جدا لأن كلفة الإسكان بمفردها قد لا تتعدى بتقديرات غرابيه 3 مليارات - ومعنى هذا أن الخدمات والتسهيلات تشمل المجاري وشبكات المياه والكهرباء والمدارس والمستوصفات والطرق المتصلة جميعها ببرامج الإسكان لكنها في الواقع عناصر في البنى التحتية. لذلك نرى إضافة قسم من كلفتها لتقديرنا أعلاه (وهو 1,635 مليون دولار) على اعتبار أن تقديرات توما ودارن - دراكن متواضعة فلعلها لا تشمل البنى التحتية المتصلة ببرامج الإسكان. ولكي لا نقع في خطأ "العد المزدوج"<sup>79</sup> لن نضيف 2,5 مليار بأكملها، وإنما حوالي 1,5 مليار فقط بحيث تصبح جملة كلفة البنى التحتية حسب تقديراتنا (كرقم مدور) 3,135 مليون دولار.

- تنشيط حركة الاقتصاد الجاري (القائم أصلا) في مختلف قطاعاته، وتوسيعه وتحديثه: في هذا الصدد يقدر توما ودارن - دراكن حجم الاستثمار الإضافي (أي عند قيام الدولة وخلال السنوات الخمس الانتقالية أي 1978-1982) في الزراعة والصناعة والبناء (خلاف الإسكان) والقطاعات الخدمية مجتمعة بنحو 3,7 مليار دولار بأسعار 1975، ويضيفان إليها مليارا واحدا لتحسين الأوضاع الأصلية، فيصبح المجموع العام المقدر 4,7 مليار<sup>80</sup>. وبما أن هذه التقديرات هي بأسعار 1975 فينبغي رفعها بنحو 100% على الأقل لتصبح معقولة بالنسبة لمستوى الأسعار المتوقع في الفترة 1992-1996 - فتصبح 9,4 مليار دولار. ولكن بما أننا في الدراسة الحالية نفترض أن يزداد الحجم السكاني بنحو 550 ألفا بين أول ونهاية فترة السنوات الخمس في حين يفترض توما ودارن - دراكن أن يكون الازدياد بحوالي 1,25 مليون نسمة، فإننا نخفض مبلغ 9,4 مليار دولار الى 4,136 مليون (والمبلغ الأخير يشكل 44% من مبلغ الكلفة المبين أعلاه وهي نفس النسبة بين تقديري الزيادة السكانية). بالمقابل فإن غرابيه<sup>81</sup> يقدر حاجة الفروع أو القطاعات الاقتصادية للاستثمار الجديد بمبلغ 2,2 مليار دولار بأسعار 1985. ولعله يصبح 2,8 مليار على الأقل بالأسعار الوسطية للفترة 1992-1996 - وسنعمد هنا تقديرنا بعد تخفيض بحوالي

<sup>79</sup> بمعنى Double-Counting

<sup>80</sup> توما ودارن - دراكن، جدول 3/7 ص 93 للاستثمار الإضافي المطلوب.

<sup>81</sup> غرابيه، ص 150.

28% ، أي 3,0 مليار دولار. وهكذا يكون تقديرنا أكبر بنحو 36% من تقدير غرابيه بالنظر لارتفاع الأسعار بين 1985 وأواسط الفترة 1992-1996، وأقل من تقدير توما ودارن - دراينك (بعد تعديله نزولا ليتناسب مع فرضياتنا السكانية) بنحو 28 بالمئة.

- استيعاب قوة العمل الجديدة ذات المنشأ الداخلي والوافدة: لن نضيف أية كلفة تقديرية لعملية الاستيعاب على أساس أن الاستثمار في برامج الإسكان العام، والبنى التحتية، وتنشيط الاقتصاد القائم وتوسيعه وتحديثه من شأنه أن يخلق فرص عمل لنسبة كبيرة من عرض العمل الإضافي الذي سيظهر مع قيام الدولة والتبدلات الديموغرافية التي سنتشأ تبعاً لذلك. ويظهر إجمالي تقديرات الاستثمارات المطلوبة لتنشيط الاقتصاد وتوسيعه وتحديثه أنها تعني استثماراً للفرد الواحد من قوة العمل بنحو 16,738 دولاراً وهو رقم معقول تماماً ككلفة خلق فرصة عمل واحدة في المتوسط. ومعنى هذا أن استيعاب قوة العمل الإضافية سيتم بفضل الاستثمار في زمر المهام الثلاث الأولى التي سيكون على الدولة النهوض بها، مما أشرنا إليه تحت القسم الحالي من المبحث (أى "ج"). ولكن يظل من الضروري التمعن في مسألة الاستيعاب بالمعنى غير المالي أي بمعنى توفر فرص عمل وافية أمام عرض العمل الذي سيولده ازدياد الحجم السكاني العام بنحو 550 ألفاً بين نهاية 1991 ونهاية 1996، وانتقال نحو 359 من سكان المخيمات في الضفة والقطاع الى الاقتصاد العادي القائم عندئذ. ولعل مجموع هذين العاملين (909 آلاف) سيولد حاجة لعشرات ألوف فرص العمل الجديدة خلال السنوات 1992-1996. والسؤال المركزي الملح في هذا الصدد هو: هل سيتمكن المجتمع والاقتصاد من توفير 584 ألفاً من فرص العمل الإجمالية حتى نهاية 1996 - وهو عدد سجله الجدول رقم 2 في الفصل الأول؟ أما الإجابة فسنحاول تقديمها في القسم التالي ("د") من المبحث الحالي.

(د) التقديرات الإجمالية للاستثمار الضروري والاستنتاجات الرئيسية المنبثقة عنها:

وضعت التقديرات للفترة 1992-1996 التي تشكل السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة الفلسطينية المستقلة على أساس الفرضيات الواردة في الفصل الأول المتضمن "الإطار المرجعي" للدراسة الحالية. وهذه الفترة يفترض أن تكون كافية لتحديد قدرة الدولة

على الحياة أو البقاء الاقتصادي والنهوض بالمهام والأهداف التي يفترض أن يكون المجتمع قد وضعها لنفسه، مما أورده الإطار المرجعي". وبنتيجة البحث في القسم "ج" السابق تم التوصل الى التقديرات التالية للاستثمار الضروري في السنوات الخمس:

- 1- برامج الإسكان، نحو 3,640 مليون دولار
  - 2- البنى التحتية، من اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك البنى المتصلة بالإسكان، نحو 3,135
  - 3- تنشيط الاقتصاد القائم أصلا وتوسيعه وتحديثه، نحو 3,000
  - 4- استيعاب قوة العمل الجديدة الداخلية المنشأ والوافدة (على أساس أن الاستثمار في بنود 1-3 بذاته يولد فرص عمل وافية)
- لا شيء

مجموع تقديرات الاستثمار 1992-1996 9,775 مليون دولار  
أو بمتوسط سنوي للاستثمار قدره 1,955 مليون دولار

لا حاجة بنا لاستنتاجات تفصيلية الآن بعد أن تعمدنا التفصيل إلى مدى ملموس فيما سبق في المبحث الحالي. غير إن البحث يسمح بعدة استنتاجات منها استنتاجان مركزيان عامان متشابكان بشدة، يفرضان بدورهما استنتاجا ضروريا ثالثا، يلي ذلك بقية الاستنتاجات.

- الاستنتاج الأول أن حجم الاستثمار الإجمالي المطلوب فوق قدرة الاقتصاد الوطني على توليد الموارد والسماح بمدخرات تفي بأغراض الاستثمار المطلوب. فالمتوسط السنوي المقدر للاستثمار وهو 1,955 مليون دولار (هذا إذا أغفلنا نمط تدرج حجم الاستثمار من عام لآخر) يرجح جدا أن يكون أكبر من الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق) كله لعام 1987 بنحو 12%. وحتى إذا افترضنا جدلا (وهو امر غير متوقع إطلاقا) أن الناتج المحلي لعام 1990 كان فوق نظيره لعام 1987 بنحو 10% - أي 1,923 مليون دولار لعام 1990 (بأسعار 1986) مقابل 1,748 لعام 1987، تظل الموارد المحلية عاجزة عن توفير الاستثمارات المطلوبة عجزا ضخما على العكس،

فإننا نرجح أن يكون الناتج المحلي الإجمالي في 1990 دون مستواه لعام 1987 بنسبة كبيرة بسبب انحسار النشاط الاقتصادي منذ قيام الانتفاضة في الشهر الأخير من عام 1987. وفي ظل الانتفاضة المستمرة لا بد أن يمر وقت طويل قبل أن يتمكن الاقتصاد من التقاط أنفاسه وتوليد ناتج محلي إجمالي بحجم ذلك العائد لعام 1987. ومن المعتذر تماما حسب تحليلنا أن يستطيع الاقتصاد أن يولد ناتجا محليا إجماليا في عام 1991 مثلا يتخطى 1,200 مليون دولار - هذا إذا استطاع أساسا بلوغ هذا المستوى. ثم إنه على أساس نمط استخدام الموارد المحلية الذي عرفته السنوات القليلة الماضية، فإن الاستهلاك قد يمتص جميع الموارد دون أن يتبقى منها ادخار يستحق الذكر - هذا إذا أمكن تغطية الاستهلاك من الموارد الذاتية...

ولا ننسى أن الاستثمار في السنوات الماضية كان يتم بفضل دخل عوامل الإنتاج في الخارج والتحويلات دون مقابل من الخارج - لا من الموارد الذاتية المتاحة بفضل الناتج المحلي الإجمالي. ولكن حتى مع افتراض نشوء حالة من الانضباط الصارم في الاستهلاك بحيث تمكن المجتمع من ادخار 20% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1991، فإن ذلك سيسمح فقط باستثمار قدره 240 مليون دولار، في حين أن الحاجة الإجمالية للموارد الاستثمارية ستكون بحدود 1,955 مليون (أي ثمانية أضعاف المبلغ المفترض أن يتاح). وحتى إذا أخذنا بالاعتبار عائدات عوامل الإنتاج المحلية من الخارج والتحويلات دون مقابل من الخارج ولنقل إنها بلغت 600 مليون دولار - تظل جملة الموارد الاستثمارية المتاحة (240+600) نحو 43 بالمئة فقط من الموارد اللازمة للاستثمار للنهوض بمتطلبات عام 1992. خلاصة التحليل أن الاقتصاد الوطني لن يكون قادرا ذاتيا على الإطلاق على القيام بالاستثمارات الأساسية الضرورية التي أجمالناها في مطلع القسم "د" الحالي.

- الاستنتاج الثاني يرتبط بالأول، وهو انه إذا لم يكن ممكنا القيام باستثمارات تصل ما قدرناه بمبلغ 1,955 مليون دولار كمتوسط سنوي فإن استيعاب قوة العمل الجديدة (المقدرة بشكل إجمالي (بنهاية 1996 بنحو 584 ألفا) لن يكون ممكنا على الإطلاق لأن هذا الاستيعاب رهن بالقيام باستثمارات ضخمة بالحجم التقديري الذي تبين من

خلال القسم السابق "ج" وأجملناه في القسم الحالي "د"، وهو القادر على خلق فرص عمل تفي بغرض الاستيعاب الى جانب تلبية حاجات برامج الإسكان والبنى التحتية وتنشيط الاقتصاد. معنى هذا أن الاستثمار بالحجم المقدر والذي نعتبره ضرورة ملحة لا بد منها، وان الاستيعاب ذا الأهمية المركزية كذلك، إما يتحققان معا أو يفشلان معا. ولذلك فالتحليل المنطلق من توفر الموارد التي يتوقع أن يتيحها الناتج المحلي الإجمالي يصل - كما رأينا لتونا - الى طريق أو جدار مسدود.

- الاستنتاج الثالث، إذن، انه لكي يكون بالإمكان اختراق الطريق أو الجدار المسدود لا بد من التغلب على مشكلة شح الموارد المتاحة محليا - والعاجزة عجزا خطيرا عن تلبية ضرورات الاستثمار الوافي. وهذا يمكن إن يتم عبر أحد مسارين أو تمازج بينهما (وهو الأكثر احتمالا). المسار الأول هو النجاح في الحصول على موارد وافرة جدا من الخارج، تتراوح بين 1,955 مليون دولار كمتوسط سنوي كحد أعلى، وكحد أدنى 1,715 مليون دولار (على أساس أن يكون بالإمكان تحقيق ادخار محلي قدره 240 مليون دولار). أما المسار الثاني فهو خفض سقف التطلعات والأهداف التي عدناها في "الإطار المرجعي" في الفصل الأول.

والتمازج بين المسارين يعني محاولة الانطلاق بالمسارين معا. فالحصول على دخل لعوامل الإنتاج وعلى تحويلات (معونات و/أو قروض ميسرة) بما يقارب 1,715-1,955 مليون دولار ليس بالأمر اليسير، وان لم يكن مستحيلا إذا نهضت الدول التي تقع عليها مسؤولية خلقية وتاريخية ضخمة في مأساة الشعب الفلسطيني الفتية بما يترتب على هذه المسؤولية من التزامات مالية. (ونعدد هنا بشكل خاص: بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا الاتحادية، هولندا، كندا، أفريقيا الجنوبية، وفوق هذه كلها إسرائيل بالذات ومن ورائها الصهيونية العالمية). وهناك أيضا الدول العربية وما تصرح به من التزام قومي بقضية فلسطين وما يمكن أن يترجم هذا الالتزام إليه من دعم مادي. وهناك وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) التي تستطيع تحويل نسبة من موازنتها السنوية للدولة الفلسطينية (أو لصندوق خاص للتمية والاستيعاب) تعادل ما كانت ستتحمله الوكالة من عبء مالي لو بقي اللاجئين المراد استيعابهم في

الخيّمات، داخل الدولة وخارجها. وأخيراً، للفلسطينيين الأثرياء دور هام في السياق الحالي، فمن المتوقع بدرجة مرتفعة من الاحتمال إن يوجهوا من مواردهم الخاصة استثمارات ذات شأن في الاقتصاد الوطني حالما يتهيأ المناخ الملائم للاستثمار. كل هذا يظل من قبيل التوقع، ويصعب إعطاء تقديرات رقمية للدعم الذي يجوز توقعه من كل مصدر من المصادر التي عدناها<sup>82</sup>. على أن مجرد تعداد المصادر الرئيسية يكشف عن إمكانية استدراج دعم بالحجم الذي بيناه قبل قليل إذا تحسنت الدول والهيئات المشار إليها بمسؤوليتها الى القدر الكافي ولم تتملص منها - وهذا شرط صارم جداً. على أن هناك مصدراً لم نذكره بالتحديد حتى الآن وهو مصدر ينبغي التأكيد عليه: نعني بذلك التعويضات من إسرائيل لدولة فلسطين وللفلسطينيين عن الخسائر والمعاناة المادية والنفسية والبشرية التي حلت بالشعب الفلسطيني منذ قيام دولة إسرائيل حتى قيام دولة فلسطين. إن التعويضات تشكل الفصل الأكثر بروزاً في أي "ملف اقتصادي" يعد للمؤتمر الدولي للتسوية إذا تم عقده. على أننا لن نستبق أعداد ملف كهذا ومضمونه، أو التوقعات المتصلة بشكل الصراع داخل المؤتمر الذي ستحدثه المطالبة بالتعويضات ليس بين الوفد الفلسطيني والوفد الإسرائيلي فحسب، بل بين الوفد الفلسطيني والوفد الأمريكي كذلك، لن أية تعويضات قد يتم الاتفاق عليها ستخرج على الأرجح في النهاية من الخزينة الأمريكية.

أخيراً، فإن ميزان المقوم الذي نحن بصدد، أي تكوين رأس المال الثابت (الاستثمار) بالنسبة لحاجة الدولة المستقلة إليه وقدرتها على توفير ضروراته، هو ميزان غير متوازن على الإطلاق، على أساس الموارد الذاتية. بل أن وضع هذا الميزان هو أشد سوءاً من أي ميزان آخر مما تناولناه في الفصل الحالي. أما إذا أمكن شق ثغرة في الجدار المسدود، كما سبقت الإشارة، فيمكن تحويل الميزان صوب التوازن. وبالتالي فإن قدرة المجتمع والاقتصاد الوطني على النهوض بالحد المعقول والمبرر من الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية، رهن بتصحيح ميزان الموارد عن طريق سد فجوة أو عزز الموارد الذاتية بفضل موارد خارجية كبيرة - وإذا كان لا بد من ذلك، مع القبول بقدر

<sup>82</sup> انظر توما ودارن-درايكن، سبق ذكره، جدول 4/7 ص 95 بالنسبة لتوقعاتهما لمصادر تمويل الاستثمارات. والجدول المذكور مسجل في الفصل الثالث.



من التعديل في مستوى التطلعات والأهداف، بل أن قدرة الاقتصاد الوطني على البقاء ستكون مرهونة في محصلة التحليل بالقدرة على تصحيح ميزان الموارد، بالرغم من الشأن الكبير للمقومات الأخرى وفي رأسها السلطة السيادية والموارد البشرية ومهاراتها.

- ثمة استنتاج رابع جدير بالتسجيل بعدما سجلنا الاستنتاجات الثلاثة، الدرجة، هو وجوب قبول المجتمع بأكمله لانضباط صارم في استهلاكه للسلع والخدمات من أجل تمكين الاقتصاد من ادخار نسبة معقولة من الموارد وتوجيه المدخرات صوب الاستثمار، وفق أولوياتك واضحة ورشيده تتسجم مع الأهداف المجتمعية العليا التي تناولناها كزمر في القسم السابق من المبحث الحالي.

- يتصل الاستنتاج الخامس بالقطاع الخاص، وبشكل أكثر تحديدا برجال الأعمال والرواد الاقتصاديين. فبقدر ما يكون هؤلاء مستعدين للاستثمار في مشروعات جديدة تيررها دراسات الجدوى، وبقدر ما يكونون مستعدين لتحمل مجازفات محسوبة من أجل توسيع الاقتصاد وتحديثه في مجالات اختصاصهم، وبقدر ما يكونون واعين لأهمية تشابك "البحث والتنمية" في سبيل ترشيد الاقتصاد وتطويره - يصبح بالإمكان تعبئة مزيد من الموارد المتاحة للقطاع الخاص من أجل توجيهها للاستثمار. فالخشية قوية ان يلجأ رجال الأعمال في الغالب الى "ترحيل" قسم يذكر من أرباحهم للخارج (خاصة للاقتصادات الصناعية الغربية) من أجل الحصول على مردود يتمتع بقدر وافر من الربحية والسلامة حسب تحليلهم.

- الاستنتاج السادس يقوم على أساس الفرضية أن الانخفاض الكبير في تدفق الدخل من الخارج لعوامل الإنتاج والتحويلات من الخارج (سواء بسبب توقف العمال الفلسطينيين عن العمل في إسرائيل و/أو استغناء الأقطار النفطية عن نسبة ملموسة من قوة العمل الفلسطينية في هذه الأقطار، أو انخفاض التحويلات بشكل عام نتيجة تطورات أشرنا إليها قبالا) - إن هذا الانخفاض من شأنه أن يشكل تحديا يستدرج صلاحة وتصميما لدى المجتمع الفلسطيني في الأراضي المحتلة للتغلب على الضائقة، وإن يصقل وعي المجتمع لضرورة ترشيد الاقتصاد - استهلاكا وادخارا واستثمارا -

ولضرورة صيرورة هذا الاقتصاد أكثر قدرة على الصمود. فالانكشاف الناجم عن الاعتماد الكثيف على الدخل والتحويلات من الخارج كمصدرين غير مأمونين يرجح أن يتحول الى حافز لمزيد من العقلانية في تخطيط الاقتصاد وتحريكه.

على أنه يجب ألا يغيب عن البال عاملان لهما صلة قوية بقضية التدفقات المالية من الفلسطينيين العاملين في الخارج. الأول أن محاولة رد المجتمع والاقتصاد الفلسطيني على انخفاض حجم هذه التدفقات على النحو المشار إليه أعلاه، لن يؤدي على الأرجح إلا الى خفض درجة الاعتماد خفضا جزئيا أن لم نقل هامشيا - أي انه لن يكون بالإمكان الاستغناء كليا عن قدر من التدفقات من الفلسطينيين العاملين في الخارج. إما العامل الثاني فمن شأنه أن يتحرك في اتجاه معاكس لانخفاض التدفقات المشاهد حاليا، وذلك عند قيام الدولة. فمن المتوقع بقدر كبير من الثقة أن يرتفع حجم التدفقات عندئذ، من تبرعات وتحويلات، سواء كانت لدعم مؤسسات المجتمع والدولة أو الاستثمار في الاقتصاد الوطني. ولعل التحويلات لغرض الاستثمار ستشكل مصدرا ذا شأن (ولكن غير حاسم على الأرجح) في عملية الاستثمار الكلية الواسعة النطاق التي ستكون ضرورية لوقوف الاقتصاد الوطني على أرضية ثابتة أولا، ومن ثم للبقاء الاقتصادي.

- الاستنتاج السابع والأخير فيما يتعلق بمسألة تكوين رأس المال الثابت ودوره كمقوم، هو أن رأس المال الحقيقي، مع ما له من أهمية مركزية يظل دوره الحيوي والحرص مرتبطا بقدرة المجتمع على تحقيق حالة من التفاعل السليم والخلاق، وبالتالي من الانسجام والتوازن، بين الموارد البشرية عامة والقوى العاملة خاصة (بما تتمتع به من مستوى علمي وتكنولوجي ومهارات وروح ريادية وتصميم) من جهة، ورأس المال الحقيقي المتاح للاستثمار من جهة أخرى. هذه المعادلة في غاية الأهمية لأنها تركز على العامل البشري في محصلة التحليل (طبعاً دون أن تهمل الموارد الطبيعية والعمق العربي وسواها من مقومات متاحة). وهي تركز على قدرة هذا العامل على الابتكار والتجديد والتطوير في الاقتصاد، بشكل يصبح معه بالإمكان اعتماد مسار تنموي يعتمد الى مدى بعيد على أنشطة صناعية وزراعية مجددة وريادية تعوض بقدر ما عن شح

موارد ومقومات أخرى ومنها رأس المال الذي سيكون العجز في ميزانه أشد من العجز في أي ميزان آخر بكثير. ومع هذا التحفظ يظل تكوين رأس المال الثابت محفزاً يحتاج إليه العامل البشري من أجل إقامة قاعدة سليمة لاقتصاد وطني متطور. وفي النهاية، فإن ميزان المقوم الذي نحن بصدد الذي يعاني من عدم توازن خطير بين الضرورات من جهة وما هو متاح من جهة أخرى، يصبح أكثر قابلية للتصحيح كلما ارتفعت فاعلية الموارد البشرية والقوى العاملة وازدادت العملية الاستثمارية رشداً وكفاءة.

(هـ) القطاع المالي ومؤسسات التمويل: يتناول هذا الجزء من المبحث أولاً القطاع المالي بجانبه العام والخاص وبمضمونه الذي يشمل شؤون النقد والمالية العامة على السواء. ومع أننا لن ندخل في تفاصيل مفصلة في هذه الجوانب والمضامين إلا أننا سنتناول النقاط البارزة في القطاع المالي من أجل إلقاء الضوء على الوضع الحالي بالنسبة لهذا القطاع كخلفية لما ستجابهه الدولة المستقلة من هموم وأعباء عند الإقدام على إرساء قواعد سليمة ومتكاملة لقطاع مالي وطني. وهو يتناول ثانياً مؤسسات التمويل بخاصة الإنمائية منها.

لعل القطاع المالي، وله في الأوضاع الطبيعية دور أساسي في أي اقتصاد، كان أكثر القطاعات تأثراً بالتدابير القاسية التي اتخذتها السلطات الإسرائيلية عقب الاحتلال عام 1967، ولم تتخل عنها<sup>83</sup>. من أهم هذه التدابير إغلاق فروع المصارف العربية وغير العربية والمؤسسات المالية الأخرى وإحلال فروع بعض المصارف والمؤسسات الإسرائيلية محلها، مما ترك الأراضي المحتلة دون آلية تمويل وطنية. غير أن المصارف والمؤسسات الإسرائيلية لم تتمكن من القيام بفاعلية بأعمال الوساطة المالية ومن تقديم كافة الخدمات المصرفية إلى سكان الضفة والقطاع كما تفعل في إسرائيل، ولم تشترك في تنمية المناطق المحتلة - وذلك لأسباب مختلفة من أهمها كراهية سكان الأراضي المحتلة للتعامل معها وعدم رغبة هذه السلطات في قيام المصارف الإسرائيلية بدور إنمائي ذي شأن في الأراضي المحتلة، والتدهور المستمر في قيمة العملة

<sup>83</sup> أعدت هذا الجزء من المبحث الذي يشمل الفقرات التي تتناول المصارف والمؤسسات الإسرائيلية مقابل غياب المصارف العربية، والتداول بالعملة، وحركة الأسعار والتضخم وأخيراً الإيراد والإنفاق الحكومي، الباحثة سلفيا ريبز. وقد قام المؤلف بعملية التحرير واستخراج الاستنتاجات الختامية.

الإسرائيلية مقارنة بالدينار الأردني، وهو العملة المفضلة للتداول بسبب استقرارها (انظر الجدول رقم م 6 في الملحق رقم 2 الذي يسجل سعر الشاقل الإسرائيلي مقارنة بالدينار الأردني).

أما بنك فلسطين الذي أعيد فتحه في عام 1981 في قطاع غزة، وبنك القاهرة عمان الذي أعيد فتحه بعد ذلك بنحو خمس سنوات في نابلس، فقد اضطررا الى اتباع سياسة محافظة لكثرة القيود على عملياتهما ولعدم وجود سلطة مركزية وطنية توجههما وتدعمهما. وبنتيجة هذا الفراغ في القطاع المصرفي بالإضافة الى فرض نظام العملة الثنائي - بل الثلاثي - (يعتمد على التعامل بالشاقل والدينار الأردني والدولار الأمريكي) ظهر قطاع نقدي غير رسمي يلعب فيه الصيارفة (محلات الصرافة) دورا بالغ الأهمية. لكن قاعدة موارد هذا القطاع البديل وتكوينها المؤسسي بقيت مخلخة وضعيفة. وبنتيجة ذلك، بقي النظام المالي في الأراضي المحتلة مفتتا وغير كاف من ناحية الموارد المتاحة له وعاجزا من الناحية الفنية، عن تلبية الحاجات المالية المتزايدة للأراضي المحتلة<sup>84</sup>. ومما لا شك فيه أن التحويلات المالية من الخارج لعبت دورا مهما في إنقاذ الاقتصاد وتخفيف قسوة الوضع المالي ومشكلاته. لكن ذلك الدور غير ثابت بطبيعته وواقعه (كما أثبتت السنوات القليلة الماضية بعد انخفاض التحويلات). ولا يمكن للدور المشار إليه أن يحل محل الجهود الوطنية لحشد الموارد المالية وتوجيهها صوب الاستثمارات الضرورية.

يتبين من معلومات ترد في دراستين لإسرائيليين<sup>85</sup> أن فروع المصارف الإسرائيلية لم تقم بالدور الأساسي والمعياري المتمثل في العمل كوسطاء ماليين بين المودعين والمقترضين في الضفة والقطاع. فقد انخفضت نسبة الائتمانات الى إجمالي الأصول (الموجودات) من 18,1% في 1977 الى 8% في 1984، كما انخفضت نسبة الائتمانات الى قيمة الودائع من 23,8% في 1977 الى 10,7% في 1984. من ناحية أخرى تبين الدراستان المشار إليهما أن الجزء الأكبر

<sup>84</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "القطاع المالي..."، كانون الأول/ديسمبر 1987. من اجل العنوان والكامل انظر ثبت المراجع.

<sup>85</sup> مصدر المعلومات والمقارنات بين 1977، 1984 الدراستان التاليتان:

الأولى:

Raphael Meron, *Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District, 1970-1980* (Jerusalem, Bank of Israel, 1983), Table VI -5, P.66,

الثانية:

Dan Zakai, *Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District, 1983-1984* (Jerusalem, Bank of Israel, 1986), Table 30, P.71.

من الودائع الناشئة في الأراضي المحتلة يحول الى إسرائيل، ففي عام 1984 بلغت نسبة التحويلات أكثر من 80% من إجمالي الودائع. وهذا يعكس موقف سلطات الاحتلال الاستغلالي، إذ إنها تستخدم ودائع الجمهور الفلسطيني للاستثمار في إسرائيل نفسها بدلا من أن تسهم في عملية الوساطة المالية في الاقتصاد الفلسطيني.

أما من حيث توزيع الودائع حسب العملات، ففي حين يسمح للفلسطينيين بالاحتفاظ بحسابات بالعملة الإسرائيلية وبالعملات الأجنبية، إلا إن القيمة الإجمالية للودائع حتى 1984 (وهي السنة الأخيرة للإحصاءات المتاحة ذات العلاقة) ظلت منخفضة بالنسبة للنتائج القومي الإجمالي، ويصح هذا بشكل خاص بالنسبة للودائع بالعملة الإسرائيلية. فقد انخفضت هذه النسبة من 88.3% في عام 1977 الى 20,7 فقط في عام 1984 من القيمة الإجمالية لودائع الجمهور الفلسطيني. وقد برز هذا المنحى بصورة خاصة بالنسبة للودائع الناشئة في الضفة الغربية، ذلك أن قطاع غزة مضطر للاعتماد الى درجة أكبر على العملة الإسرائيلية في المعاملات المالية بسبب الضعف النسبي لروابط القطاع بالأردن بالمقارنة مع الضفة. يضاف الى ذلك أنه بعد سحب الجنيه المصري تدريجيا من التداول بعد أن أعلن انه غير قانوني، بقيت العملة الإسرائيلية النقد القانوني الوحيد في التداول لدى بنك فلسطين الذي أشير إليه قبلا. ومع ذلك يتم بعض التداول بالدينار الأردني والجنيه المصري بشكل محدود وغير رسمي في القطاع.

بالمقابل، ارتفعت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية في فروع المصارف الإسرائيلية في الأراضي المحتلة .... في عام 1977 الى حوالي 80% في عام 1984 من إجمالي ودائع الفلسطينيين - بالرغم من أن معظم الدينار الأردني المستخدمة في المعاملات يحتفظ به نقدا أو في المصارف الموجودة في الغالب خارج الأراضي المحتلة.

النقطة الأخيرة التي تستحق الإشارة في مجال الشؤون النقدية أو المالية، قيل أن ننتقل بإيجاز كلي الى المالية العامة (الإيرادات والنفقات الحكومية)، تتصل بحركة الأسعار والتضخم. والملاحظ في هذا الصدد أن الأراضي المحتلة كانت باستمرار معرضة لمعدلات تضخم مرتفعة ناتجة عن ارتباطها الوثيق (المفروض عليها) بالاقتصاد الإسرائيلي، الذي مر بدوره بتضخم

شاهق خلال معظم سنوات الاحتلال، كما يشير الى ذلك الجدول رقم م 8 في الملحق رقم 2. وقد اشدت تأثر الأراضي المحتلة بمسار التضخم في إسرائيل ذاتها، مع ازدياد ارتباط الاقتصاد الفلسطيني (بل اندماجه القسري) بالاقتصاد الإسرائيلي.

ترجع الضغوط التضخمية الى عدد من العوامل من أهمها أولاً ارتفاع أسعار المستوردات من السلع من إسرائيل التي تبلغ نسبتها نحو 90% من مجموع الاستيراد للأراضي المحتلة، وثانياً الحجم الإجمالي الكبير نسبياً لأجور ألوف الفلسطينيين الذي يذهبون يومياً للعمل في إسرائيل والقيمة المتدنية للعملة الإسرائيلية المستقدمة بصفتها النقد القانوني للتداول في الأراضي المحتلة، خاصة عند مقارنة هذه العملة بالدينار الأردني (وهي العملة القانونية الثانية في الضفة الغربية)، وثالثاً طاقة الاقتصاد الوطني الإنتاجية المتدنية وعدم قدرته بالتالي على تلبية الطلب المتزايد الناجم عن ارتفاع الدخل والموارد الأخرى القادمة من الخارج (أي دخل عوامل الإنتاج والتحويلات الخارجية).

ومما لا شك فيه أن التدهور الحاد في القيمة الحقيقية (القدرة الشرائية) للشاقل الإسرائيلي والتضخم في الأسعار منذ مطلع السبعينات جعلاً التخطيط الاقتصادي (حتى الجزئي على صعيد المنشآت والمشروعات) أمراً في غاية الصعوبة مما أثر سلباً على النشاط الاقتصادي في نواحي الإنتاج والتوزيع (التجارة) في الأراضي المحتلة. ومن أبرز التدابير التي اتخذها رجال الأعمال لمجابهة المخاطر الناجمة عن عدم استقرار الأسعار الإقلال من التسهيلات الائتمانية (بل وإلغاؤها كلياً أحياناً)، مما أساء بشكل خاص الى قطاع الزراعة حيث كان المنتجون قد اعتادوا الحصول على القروض لشراء ما يحتاجون إليه، والتسديد بعد بيع منتجاتهم.

بقي أن نضيف أن مقارنة التضخم في الأراضي المحتلة من جهة وإسرائيل من جهة أخرى يظهر فرقا شاسعاً بين المستويين بالنسبة للرقم القياسي (البنيان) لأسعار المستهلك. ويلاحظ بوضوح من الجدول رقم م 8 في الملحق رقم 2 كيف أن مستوى الرقم القياسي في الأراضي المحتلة كان على الدوام أعلى مما هو في العام نفسه في إسرائيل. وقد استمر هذا التباين المعبر عن معاناة الاقتصاد الفلسطيني (الضعيف أصلاً) الى درجة أقسى من معاناة الاقتصاد الإسرائيلي طيلة معظم الفترة التي تتوفر الإحصاءات حولها (1970-1988). على أنه بدءاً

بعام 1980 وحتى عام 1985 بدأت إسرائيل في تسجيل سلسلة إحصائية جديدة للرقم القياسي لأسعار المستهلك (سنة الأساس فيها 1980)، في حين لا تظهر الإحصاءات إن ذلك الإجراء اعتمد في الأراضي المحتلة كذلك. وهكذا بدءا بعام 1981 افتقرت السلسلتان. ولذلك لا تسعنا المقارنة بين حدة التضخم في كل من الاقتصادين الفلسطيني والإسرائيلي بعد 1980. على أن الأرقام القياسية بدءا بعام 1981 تحركت على النحو التالي في الضفة باعتبار 1980 سنة الأساس (=100)، فأصبح الرقم القياسي 214 و444 و1064 و4902 و25617 على التوالي للأعوام 1981-1985، أما في غزة فكان الرقم القياسي 209 و450 و1130 و5343 و23379 على التوالي لنفس الأعوام<sup>86</sup>.

أما في الفترة 1986-1987 فقد اعتمدت إسرائيل سنة 1985 كسنة أساس ولم تطبق هذا الإجراء في الأراضي المحتلة حيث تصبح الأرقام القياسية إذا اعتبرنا 1985 سنة الأساس، 150 و170 في الضفة للأعوام 1986 و198 على التوالي و150 و166 في غزة لنفس الأعوام. أما في عام 1988 فيبلغ الرقم القياسي 109 في الضفة و111 في غزة إذا اعتمدت 1987 كسنة أساس كما في إسرائيل. وإذا، نستطيع أن نستخلص من هذه الأرقام المحتسبة أن نسبة التضخم في الأراضي المحتلة بعد أن كانت تفوق نسبة التضخم في إسرائيل لنفس السنوات قبل عام 1980، انخفضت نوعا ما وأصبحت شبيهة بمستوى نظيرتها في إسرائيل بعد عام 1980، أو أدنى منها قليلا.

لقد أدى التضخم المتسارع كما تشير الأرقام التي احتسبناها لتونا إلى الركود الاقتصادي الخطير في السنوات القليلة الماضية في الضفة والقطاع. فمن جهة انخفضت قيمة مبيعات إنتاج الأراضي المحتلة في الأسواق المحلية للمشتريين الإسرائيليين، ومن جهة أخرى أصبح السكان يفضلون شراء الكثير من السلع من المدن الإسرائيلية القريبة لأن أسعارها أقل ارتفاعا. ومما لا شك فيه أن تزايد معدل التضخم بسرعة كان بالغ القسوة على المستهلكين، خاصة منذ عام 1980. وقد أدى هذا إلى انخفاض القدرة الشرائية لمعظم شرائح الدخل. ووقع الأثر الأشد قسوة على العمال الذين يتقاضون أجورهم بالعملة الإسرائيلية التي انخفضت قيمتها كثيرا بالنسبة للدينار

<sup>86</sup> الأرقام محتسبة من الجدول المشار إليه أعلاه.

الأردني (كما يشاهد بوضوح في الجدول رقم م 6 في الملحق رقم 2). وكان بالإمكان أن ينخفض مستوى المعيشة بشكل مأساوي لمعظم فئات الدخل لولا الدور التعويضي الفاعل الذي تلعبه التحويلات المالية من الخارج.

أخيراً، نشير الى الإيرادات الحكومية التي تتألف من فئتين هما "ضريبة الدخل والتحويلات الى الحكومة" و "صافي الضرائب غير المباشرة على الإنتاج المحلي". ولا تشمل الضرائب و/أو الرسوم على التجارة الدولية أو المعاملات التجارية التي تتم مباشرة أو من خلال إسرائيل. كذلك لا تشمل الإيرادات الاشتراكات في الضمان الاجتماعي (التي يدفعها العمال الفلسطينيون في إسرائيل دون أن يستفيدوا من تقديمات الضمان) وعدداً من المصادر الضريبية وغير الضريبية الأخرى. وبالرغم من كل ذلك كانت إيرادات الحكومة الصافية تعادل حوالي 4,3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1987<sup>87</sup>.

تظهر الموازنة الحكومية بالنسبة للأراضي المحتلة عجزاً صغيراً في عام 1984 إذ كان الإنفاق العام يفوق جملة الإيرادات بحوالي 7% وكانت قيمة هذا العجز 3,6 مليون شاقل<sup>88</sup> أو 12,4 مليون دولار بسعر التحويل للشاقل الجديد لعام 1984 وهو 0,293 شاقل لكل دولار. غير أن الصورة النهائية ستكون مختلفة إذا أضفنا، كما أشير أعلاه "الإيرادات من مصادر أخرى". ويقدر حجم هذه الإيرادات بأكثر من 150 مليون دولار لعام 1984 نفسه. ويرد هذا المبلغ من الضرائب والاقتطاعات المفروضة على أجور الفلسطينيين الذين يعملون في إسرائيل، ومن الرسوم الجمركية التي تجبها السلطات الإسرائيلية على مستوردات الأراضي المحتلة عبر إسرائيل والأردن - ومن ضريبة "القيمة المضافة" الخفية التي كان يجب أن تفرضها سلطات الأراضي المحتلة (لو سمح لها بالقيام والعمل)، ومن رسوم تصاريح عبور الجسور من الأردن ومن عدد آخر من الضرائب و/أو الرسوم. وإذا أدخلنا المبلغ المبين أعلاه في موازنة الحكومة للأراضي المحتلة فسوف يتحول العجز الى فائض صاف ذي شأن. وكنا أشرنا قبلاً الى دراسة لميرون

<sup>87</sup> النسبة احتسبت من: CBS, 1987, Table XXVII/10

<sup>88</sup> هذه الأرقام بالنسبة للإنفاق الجاري والاستثماري مأخوذة من:

Israel, Budget for 1986/1987 (Jerusalem, 1986)

أما بالنسبة للضرائب (المباشرة وغير المباشرة) فالمصدر هو:

Israel, CBS, Judea-Samaria and Gaza Area Statistics (Jerusalem, 1985), Vol XV, No. 2



بنفنتستي قدر فيها حجم الفائض الذي تكسبه إسرائيل من الاحتلال، في حين تدعي أنها تقدم لموازنة الأراضي المحتلة من الأموال أكثر مما تأخذ منها. الخلاصة إذن أن السكان تحت الاحتلال دفعوا في الواقع ضريبة احتلال بالنسبة للضفة الغربية وحدها خلال 18 عاما من الاحتلال (1967-1985) بلغت ما يُقدَّر في مجموعه بنحو 700 مليون دولار، ويربو هذا المبلغ على 800 مليون إذا أضفنا الفائض من تحويلات قطاع غزة<sup>89</sup>.

ننتقل الآن الى موضوع مؤسسات التمويل بالذات، وذلك بعد أن استعرضنا جوانب متعددة من "القطاع المالي" القائم تحت الاحتلال من أجل إبراز تعدد المشكلات التي ستجابهها الدولة المستقلة عند قيامها، وطبيعتها، في الشأن النقدي/المالي وبالنسبة للمالية العامة. وينبغي أن نضيف فورا أن الدولة العتيده ستجابه مشكلة مؤسسية ضخمة أخرى عند قيامها، ذات شقين. الأول هو الغياب شبه الكامل لمؤسسات التمويل وأبرزها مما سنتناوله هنا المصارف - فيما عدا مصرفين تجاريين قائمين حاليا (سمح لهما بالعودة الى العمل في 1981 و1986 على التوالي). لكن الخطورة الخاصة في هذا الوضع هي الغياب الكامل للمصارف الإنمائية المتخصصة في حقول الزراعة والتعاون والصناعة والإسكان. وبديهي أنه ليس هناك مصرف مركزي أو مجلس نقد وطني ليس فقط لأنه لا يوجد نقد وطني في الأساس، بل لأن جميع المؤسسات السيادية غائبة في غياب السلطة السيادية التي تأتي مع الاستقلال.

إذن فهذا القسم من المبحث لا يمكن أن يتضمن أكثر من فقرة أو فقرتين لأن الواقع الحاضر يفضح الفراغ الكامل في البنية المالية المؤسسية من خاصة وحكومية، في النواحي المتصلة بالإنماء وشؤون النقد والائتمان والموازنة العامة، بدءا بوضع السياسات ومن ثم إقامة المؤسسات اللازمة والإشراف عليها والسيطرة التي تمارسها عادة الدول ذات السيادة، بالإضافة للإدارة المباشرة للمؤسسات الرسمية. فإذا أضفنا الى هذا التوصيف للواقع ما سبق تسجيله وتحليله حتى الآن في الجزء الحالي "هـ" من المبحث، ظهر بوضوح كما أن ميزان مؤسسات التمويل يميل بانحدار حاد حيث أن الضرورات اللازمة للاقتصاد الوطني، من نقد وطني مستقر ومقبول للتداول ومستوى غير تضخمي للأسعار ومالية عامة قادرة على الوفاء باحتياجات الدولة

<sup>89</sup> أشرنا قبلا الى الموضوعات التي تتناولها الباحثة سلفيا ريبز في الجزء الحالي "هـ" من المبحث وقد انتهت مناقشة الموضوعات هنا.

ومؤسسات تمويل للنشاط التجاري والإئمائي (ببفرعاته)، ومجلس نقد أو مصرف مركزي - كل هذه الضرورات ستكون مفقودة عند قيام الدولة. وسيضغط تنوع هذه الضرورات وعبؤها بشدة في أحد كفتي الميزان بينما تظل الكفة الثانية المخصصة للمتاح من الضرورات فارغة. وسيتعين على المسؤولين، منذ الآن وقبل قيام الدولة الفعلي التفكير بالقضايا المتصلة بعدم التوازن الفاضح بين ما هو مطلوب وما هو متاح، ومن ثم التخطيط والإعداد لكيفية تحقيق قدر من التوازن يستطيع القطاع المالي ومؤسساته بفضلله أن يتحرك عند قيام الدولة وإن بدرجة متواضعة من المقبولية والكفاءة.

إن الجانب الفني من جهة التفكير والتخطيط والإعداد لن يكون عسير المعالجة، فلدى الشعب الفلسطيني من القدرات في المجال المالي بثتى جوانبه ما يكفي لتجنيد عدد من الخبراء للقيام بذلك الجانب. ولئن تطلب إنشاء المؤسسات اللازمة بعض الوقت فإن مما يسهل إعداد الجانب المؤسسي تجهيز تصورات ومخططات لذلك الغرض منذ ما قبل قيام الدولة. أما جانب توفير الموارد من القطع الأجنبي الوافية كاحتياطي لتكوين كتلة نقد وطني فيطلب نوعاً آخر من الجهد، سياسي في طبيعته، من أجل ضمان الحصول على الموارد التي يقدر أن تقي بأغراض تحرك الاقتصاد. وستكون حكومات الدول العربية وصندوق النقد العربي، وصناديق الإنماء (القطرية منها والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي)، وكذلك الحكومات الأجنبية والمؤسسات الدولية التي تتعاطى مع قضية فلسطين بتعاطف مدعوة جميعها للتعاون مع السلطة السيادية للدولة الفلسطينية في توفير كتلة وافية من النقد الأجنبي القابل للتحويل لقيام وانطلاق قطاع مالي كفؤ ومليء - سواء أ جاءت هذه الموارد كتبرع أو كقروض بشروط ميسرة والأرجح أنها ستكون من النوعين. وسيكون من الضروري - الى جانب الاهتمام بالنشط بتوفير كتلة الموارد - وجود مؤسسات مالية فلسطينية صالحة ولانقة لاستقبال الموارد وحسن إدارتها، ولاحقاً لاستقبال وحسن استخدام الموارد القادمة للأغراض الاستثمارية. وستكون واجبات هذه المؤسسات من الضخامة بحيث تتواءم مع حجم الموارد الاستثمارية اللازمة لسد فجوة الموارد التي تناولناها فيا سبق.

في ختام هذا المبحث الطويل، الذي سحلت في كل من جزئيه الرئيسيين الاستنتاجات التي انبثقت عن التحليل المتعلق به، ليس لنا أن نضيف سوى التأكيد القوي التالي المزدوج: أولاً

ستعاني الدولة عجزا ضخما في الموارد اللازمة لتكوين رأس المال الثابت في الأغراض الرئيسية وهي الإسكان والبنى التحتية وتنشيط الاقتصاد الوطني وتوسيعه وتحديثه، وبالتالي خلق فرص العمل لاستيعاب قوة العمل الجديدة - عجزا لا يمكن تغطيته ذاتيا من الناتج المحلي الإجمالي. على أنه لن يكون مستحيلا توفير الموارد اللازمة لسد العجز من مصادر خارجية وإن شكّل ذلك مهمة صعبة. ثانيا، كذلك ستجد الدولة أنها تراث فراغا بالنسبة لعناصر القطاع المالي ومؤسساته بحيث يتوجب على مسؤوليها التهيؤ لمثلئ منذ ما قبل قيام الدولة. وهنا سيكون من الممكن التهيؤ الفني للمهمة ويبقى على المسؤولين سد فجوة الموارد من القطع الأجنبي اللازمة كاحتياطي لكتلة النقد الوطني التي ستكون ضرورية كرأس مال عامل للاقتصاد الوطني. أما إقامة المؤسسات وإدارتها فمهمة سيكون الخبراء الفلسطينيون بما يختزنون من قدرات في الشؤون المالية والمؤسسية ومن تجارب عبر الممارسة قادرين على النهوض بها.

باختصار شديد نقول إن بحث المقوم الذي نحن بصدده (في شقيه: الاستثماري والمالي) يظهر من ناحية وجود فجوة واسعة وخطيرة في الموارد المالية والقطاع المالي والمؤسسات المالية، فجوة حرجة قد تكون في ذاتها سببا في شل الاقتصاد إن لم يمكن ملؤها. ومن ناحية أخرى يظهر وجود قدرات بشرية فلسطينية تستطيع أن تنهض بمهمة استثمار الموارد المالية التي سينبغي تخصيصها لتكوين رأس المال الثابت من أجل السير برشدانية وكفاءة نحو تحقيق الأغراض الأربعة للاستثمار التي بحثناها قبلا، وإن تنهض كذلك بمهمة إدارة القطاع المالي والمؤسسات المتصلة به - أيضا برشدانية وكفاءة. إذن تظل الإشكالية الكبرى توفير الموارد المالية الضخمة الضرورية - أما الموارد البشرية الضخمة الضرورية فيستطيع المجتمع الفلسطيني إن يتكفل بها.

## 10. البنية التحتية

فيما عدا إشارات قليلة ومتناثرة لبعض مكونات البنية التحتية الحالية في الأراضي المحتلة عام 1967، مثل شبكة الطرق والأسباب التي حدثت بسلطات الاحتلال لتخطيطها وتوسيعها على النحو الذي هي عليه اليوم، أو الشبكة الكهربائية وإصرار هذه السلطات على ربطها بالشبكة القائمة في إسرائيل (أي مناطق احتلال عام 1948)، ونظام خدمات التعليم والصحة - وهو

جزء من البنية التحتية الاجتماعية: فيما عدا مثل هذه الإشارات الجزئية لا تتوفر مسوحات وبحوث شمولية منظمة للبنية التحتية في أوجهها الاقتصادي والإداري والاجتماعي. ولقد واجه مؤلف هذه الدراسة صعوبة قصوى في محاولة تبين الملامح العامة المتصلة بمكونات هذه البنية فلم يتيسر له سوى رؤية لمحات خاطفة ومنقطعة من بعض أجزاء بعض المكونات. ولذلك فإلى أن يتيسر له إجراء بعض المقابلات مع عدد من أبناء الأراضي المحتلة عام 1967 الحسني الاطلاع والقادرين على توفير صورة واضحة لحالة مكونات البنية التحتية وتحليل متماسك لأداء هذه المكونات ولدورها كمقوم في النشاط الاقتصادي، سيظل المبحث الحالي مسودة أولى لمقوم في غاية الأهمية. وسيظل تقييم المتاح من مكونات المقوم من جهة، والضروري من جهة أخرى، أعجز عن إن يوفر صورة مرضية لميزان هذه المكونات في جانبه.

أشير في الفقرة السابقة الى كون البنية التحتية تنقسم الى مكونات أو عناصر اقتصادية، كشبكات الكهرباء والمياه والري ونظم المواصلات والاتصالات (ومعظمها، أن لم نقل كلها، تقع عادة في القطاع العام أو تحت سيطرته. فيما عدا وسائل النقل والري في الأراضي المحتلة إذ تظل تمثل جهداً فردياً لا ينتظم في شبكة متكاملة)، والى مكونات أو عناصر اجتماعية أبرزها نظاماً التعليم العام والصحة العامة (وهما يتوزعان بين القطاع العام والقطاع الخاص ملكية وإدارة وتشغيلاً)، والى مكون إداري هو جهاز الإدارة العامة الحكومية. وسنحاول فيما يلي تسجيل ما تسمح المعلومات المتاحة بتسجيله بالنسبة لأوضاع كل من الفئات من مكونات البنية التحتية. على أننا نشير قبل ذلك الى تعقيد يعترض تناول ما هو قائم من هذه المكونات بأنواعها الثلاثة.

هذا التعقيد ينشأ عن كون عناصر مهمة من هذه المكونات موروثاً عن الانتداب البريطاني الذي انتهى في عام 1948، وكون العناصر جميعها شهدت تطورات وتحولات واسعة بسبب سيطرة الإدارة الأردنية على الضفة الغربية والقدس الشرقية. وقد امتدت هذه السيطرة خلال السنوات 1950 حتى 1967 ثم استمرت في خطوطها العريضة غير السياسية حتى آخر تموز/يوليو 1988 حين قطعت المملكة الأردنية الروابط القانونية والمؤسسية والاقتصادية التي كانت قائمة مع الضفة الغربية والقدس الشرقية. على أن الهيكلية التي ميزت البنية التحتية خلال الارتباط الفلسطيني الأردني السياسي والواقعي - مع ما خبرته من تطورات وتبدلات عبر

السنوات 1967-1988 - لا تزال تملك ملامحها الأساسية وستظل كذلك لسنوات قادمة. ذلك أن هيكليّة البنى التحتية في الضفة بشكل عام لم تمر بتبدلات أساسية منذ منتصف عام 1988.

من ناحية أخرى، شهدت عناصر أو مكونات البنية التحتية في قطاع غزة تطورات وتبدلات أثناء وجود القطاع تحت الإدارة المصرية حتى عام 1967. غير أن الإدارة المصرية لم تسع، كما سعت الإدارة الأردنية، إلى التحكم بهيكليّة البنية التحتية ودمجها بالبنية التحتية المصرية. وكذلك فإن المعطيات المحدودة الاقتصادية والاجتماعية لقطاع غزة من موارد طبيعية وشبكات طرق وكهرباء ومياه واتصالات ونظم تعليم وصحة لم تكن بالاتساع والأداء النسبيين لنظيرتها في الضفة والقدس الشرقية. فلم تترك السيطرة الإسرائيلية على القطاع منذ عام 1967 نفس التأثيرات التي تركتها في تعاطيها مع البنية التحتية في الضفة والقدس الشرقية.

أما وجه التعقيد الناشئ عن الخلفية التاريخية التي أشرنا إليها لتونا، ففي أن إسرائيل أدخلت تبدلات في مركز السيطرة في اتساع مكونات البنية التحتية وأغراضها وأدائها (بفئاتها الاقتصادية والاجتماعية والإدارية)، بالإضافة إلى الموروث من هذه المكونات، مما يجعل تقييم ما سيكون متاحا منها للدولة المستقلة أمرا في غاية الصعوبة. وستزداد هذه الصعوبة حين تجد الدولة المستقلة نفسها أمام خيارين كلاهما مؤلم. أولهما استمرار الارتباط ببعض مكونات البنية (الكهرباء والمياه والموصلات بما فيها الطرق والموانئ والمطار ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية مثلا)<sup>90</sup>، بالرغم من الرغبة في فك هذا الارتباط. وسيكون مؤلما للدولة الفلسطينية المستقلة أن تجد نفسها في موقع الاعتماد على إسرائيل في المجالات التي عدناها لتونا لما يترتب على هذا الاعتماد من محاذير ولما له من مدلولات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية. الخيار الثاني هو فك الارتباط كليا وبأقصى سرعة، لاعتبارات تتصل بالسيادة والأمن والاقتصاد، والحرمان بالتالي لفترة طويلة من الخدمات التي توفرها مكونات البنية التحتية الإسرائيلية التي يعني فك الارتباط بترها الاستغناء عنها. وبديهي إن فك الارتباط بدوره يشكل خيارا مؤلما، بل انه أكثر من مؤلم إذ أن من شأنه أن يشلّ معظم النشاط الاقتصادي ويهدد المقتضيات المعيشية نفسها. وفي ضوء ما ذكرناه حول كل من الخيارين ومدلولاته يتضح ان اتخاذ قرار باعتماد أي

<sup>90</sup> يلاحظ ان الاتصالات والمياه والكهرباء تعمل كلها حاليا كنظام فرعي" تحت النظام الإسرائيلي العام.

منهما (أو تمازج بينهما) يصبح مسألة اقتصادية ومعيشية الى جانب كونها سياسية. ومن الضروري التفكير بعمق في أثر كل من الخيارين قبل قيام الدولة على الأرض ومقارنة ما يخرج به التفكير والتحليل، ومن ثم وضع مخطط مستقبلي في ضوء ما يتم التوصل إليه من استنتاجات بصدد الارتباط أو فك الارتباط والقرار المنبثق عن الاستنتاجات.

لعل إبراز إشكالية الارتباط مقابل فك الارتباط يشكل العنصر الأهم في هذا المبحث، خاصة بالنظر لشح المعلومات حول المتاح من مكونات البنية التحتية (بفئاتها الثلاث)، مقابل ما سيكون مطلوباً للدولة المستقلة. ولكن مع ذلك سنحاول بالإيجاز الذي يحتمه عدم توفر المعلومات الضرورية أن نسجل عدداً من الملاحظات حول بعض عناصر ميزان هذه المكونات، مع التذكير مرة أخرى بأن هذه الملاحظات تظل أولية ومحاولة متواضعة لإلقاء بعض الضوء على ما يعكسه الميزان من استنتاجات مرجحة أو محتملة:

- الملاحظة الأولى: تتعلق بشبكة المياه العامة كما يتوقع إن تكون عليه عشية تحقيق الاستقلال الفعلي للدولة الفلسطينية. ففي ضوء مخططات إسرائيل للاستيلاء على المزيد من الموارد المائية، وفي ضوء إصرار إسرائيل على تمتين ارتباط الضفة الغربية بشبكة المياه الإسرائيلية المركزية (والقدس الشرقية تم ربطها بعد ضمها الى إسرائيل) تمتينا بشكل اعتمادا وتبعية خطيرين، ستجد الدولة نفسها مضطرة لإعادة هيكلة الشبكة من أجل غرضين أساسيين: أولاً، تمكين الشبكة (الجديدة) من استيعاب كميات المياه التي استولت عليها إسرائيل أثناء الاحتلال والمفترض أن تستردها الدولة الفلسطينية بالكامل، لاستعمالها، والى المدى الممكن لمعونة قطاع غزة الذي يشكو عجزاً في ميزانه المائي كما تبين قبلاً في المبحث السابق (رقم 8). وثانياً، تعديل هيكلية الشبكة بحيث تخدم الأولويات التي توجبها الكثافة السكانية المستهدفة في ضوء استيعاب السكان العائدين من الخارج، وتلبية حاجات السكان الأصليين للأغراض الزراعية والمنزلية، ولأغراض الصناعة التحويلية والخدمات العاملة الخ... ومن الأولويات كذلك تأمين درجة أعلى من العدالة في إتاحة المياه الوافية للمناطق الريفية ولحاجات المجالس البلدية والقروية ولتوسيع مجال الري. وهنا تنشأ ضرورة إيجاد شبكة ري وطنية (أو على الأقل إقليمية تخدم احتياجات ألوية أو أقضية بمفردها)، مما ما شأنه إن

يؤدي الى ترشيد استخدام المياه. ولا ننسى في هذا السياق أن المياه المتاحة للضفة، من سطحية وجوفية، تشكل مقوما وافرا نسبيا كما أظهر المبحث رقم 8 فيما سبق.

- الملاحظة الثانية: تتعلق بالكهرباء، وفي هذا الصدد ستجد الدولة المستقلة نفسها في عجز كبير في ميزان الطاقة الكهربائية حيث نقل الطاقة المتاحة من المولدات الفلسطينية الصغيرة المتناثرة بشكل خطير جدا عن حجم الاستعمال الحالي للطاقة وسنقل بشكل أشد عن حجم الاستعمال المتوقع الذي سيتطلبه اقتصاد الدولة ومجتمعها لاحقا. ويزيد الخطورة تعقيدا المدى الزمني الذي يتطلبه تجهيز الدولة بقدرة على توليد الطاقة الكهربائية (وطبعا عدم توفر موارد أخرى للطاقة)، وعدم توفر فائض في الطاقة في أي من الأردن ومصر - بل وفي سورية ولبنان - يمكن استخدامه. على العكس فكل من هذه الأقطار العربية الأربعة يشكو عجزا موسميا إن لم يكن دائما. وكما بينا قبلا فإن استمرار الارتباط بالشبكة الكهربائية الإسرائيلية سيعني اعتمادا خطيرا ببقية الاقتصاد - بل الدولة نفسها - في حالة انكشاف مخيف لتهديد ممكن في مجال الطاقة لن تقوى الدولة على احتماله.

- المرحلة الثالثة: تتصل بقطاع المواصلات، خاصة بالنسبة للطرق والموانئ البحرية والمطارات. وفيما يتعلق بالطرق يبدو للوهلة الأولى أن الأراضي المحتلة مجهزة بشبكة وافية من الطرق ذات المستوى الجيد والمواصفات المرضية جدا من حيث عرض الطرق وحالتها. على إن إلقاء نظرة فاحصة على هذه الشبكة وصلتها بالتجمعات السكنية يظهر إن ما أضافته إسرائيل إليها خلال الاحتلال إنما كان مدفوعا باعتبارات استراتيجية وأمنية واقتصادية واستيطانية تخدم إسرائيل بالذات والمستعمرات المقامة في الأراضي المحتلة عام 1967، كما تخدم ارتباط المستعمرات بإسرائيل الدولة وأغراضها العسكرية<sup>91</sup>. أما مصلحة المدن والبلدات والقرى العربية فقد أهملت بشكل سافر عند وضع المخطط العام للطرق<sup>92</sup> بل كان هناك تحيز ظاهر ضد التجمعات السكنية الفلسطينية بغرض إعاقة حركة دورة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمع الفلسطيني. وقد كان للمخطط العام

<sup>91</sup> يقول بنفستسي وخياط (في مصدر مسجل في ثبت المراجع، ص 34 و35) أن قيام إسرائيل بإضافة 350 كم أثناء الاحتلال كان انسجاما مع الرؤية الجغرافية الاستراتيجية...

<sup>92</sup> أي The master-plan of roads

وجه آخر من وجوه التعسف والاستهتار بالحقوق والمصالح الفلسطينية تمثل في مصادرة عشرات آلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية لأغراض شق طرق عريضة جدا ولحمايتها بمنع البناء إلا بعيدا عنها على امتدادها. غير أنه يصح القول، مع ذلك، أن تحقيق الاستقلال لن يعاني عجزا كبيرا في توفر الطرق، فبقليل من الجهد يكون ممكنا ربط شبكة الطرق الممتدة بين التجمعات السكنية الفلسطينية بالطرق التي أقامتها الاحتلال لأغراضه الخاصة ولربط المستعمرات بمناطق احتلال 1948. وقد يتبين عندئذ أن الدولة ستكون مجهزة بنظام طرق أكثر اتساعا مما تحتاج لسنوات عديدة قادمة. فإذا انتقلنا الى وسائل المواصلات العامة، نجد أن هناك شبكة مقبولة - وان احتاجت لتوسيع وتجديد - من مركبات أو حافلات لنقل الركاب والشاحنات لنقل البضائع المملوكة لشركات خاصة<sup>93</sup>. وفي هذا الصدد قد لا يكون من الضروري إيجاد شبكة مملوكة للقطاع العام، ويكفي بدلا من ذلك الاعتماد على وسائل نقل للركاب والبضائع توفرها شركات خاصة أو جمعيات تعاونية، شريطة أن تتأكد الدولة من جودة الخدمات وانتظامها وعدالة أسعارها.

أما الموانئ فإنها تشكل مكونا في البنية التحتية الفلسطينية ليس له وجود، إذا عرّفناه على انه يعني وجود مرفأ تجاري كبير وعميق في قطاع غزة يستطيع خدمة حركة تجارة الدولة عن طريق البحر المتوسط. وانه لأمر حيوي أن يتابع الجهد الحالي (حتى تحت الاحتلال) بالحصول على ترخيص لإقامة مرفأ تجاري كبير يفي بالحاجات المستقبلية في المدى المتوسط على الأقل (أي لما لا يقل عن سنوات عشر لاحقة) ثم تأمين التمويل اللازم له.

يبقى أخيرا النقل الجوي للركاب والبضائع. وهنا تبرز الحاجة لإعادة تأهيل مطار قلندية وتطويره - أو إقامة مطار بمواصفات دولية في موقع آخر تبرره الاعتبارات التقنية. وخالصة الملاحظة الثالثة التي نحن بصدها أن هناك عجزا في ميزان قطاع المواصلات بالنسبة للموانئ والمطارات بين ما هو متاح وما سيكون ضروريا للدولة المستقلة.

- أما الاتصالات (من هاتف وبرق وتلكس وفاكسملي)، وهي مضمون الملاحظة الرابعة، فهي حاليا على مستوى مرض (خاصة في المدن) بالمقارنة مع ما يقابلها في أقطار الجوار

<sup>93</sup> الشبكة العربية تتضمن 149 حافلة للخدمة بين المدن والبلدات و224 للخدمة داخل المدن. انظر بنفستى وخياط، ص 36.



العربية ومع حجم الحاجة الى الخدمات التي توفرها. إلا أنها مهددة بأن يقع ميزانها في عجز كبير عند قيام الدولة المستقلة إذا تم فك الارتباط بينها وبين إسرائيل الى المدى الذي تمتلك و/أو تسيطر فيه إسرائيل على مجتمعات الاتصالات وتجهيزاتها ووسائلها. على أن هذا العجز أيسر معالجة من العجز في ميزان الطاقة الكهربائية. وذلك لأن شبكة الاتصالات الأساسية - من خطوط ومراكز توزيع (أو مقاسم)<sup>94</sup> قائمة حالياً في المدن الفلسطينية وهي في حالة مقبولة، ويظل من الضروري الاستثمار في إقامة المجتمعات والتجهيزات والتسهيلات اللازمة لتحل محل نظيرتها الإسرائيلية المتوقع أن يتم الاستغناء عنها. ثم إن من المعقول توقع تعاون الأردن ومصر مع الدولة الفلسطينية بشكل مؤقت في سماحها بتمرير الاتصالات عبر شبكاتها.

- الملاحظة الخامسة والأخيرة بالنسبة للمكونات الاقتصادية في البنية التحتية تدور حول شبه غياب النظام المصرفي وهو نظام ذو أهمية مركزية في حركة الاقتصاد وتوفير الموارد المالية للاستثمار والتشغيل له. وبما أن الغياب الكامل لنظام مصرفي متعدد الاختصاصات أمر سبقت الإشارة إليه في عدة مواقع في مباحث سابقة، وبالإضافة خصص له قسم واف من البحث رقم 9، فلنا بحاجة إلا الى التأكيد مجدداً على إن الدولة ستجد نفسها بلا نظام مصرفي فيما عدا مصرفين تجاريين محدودي الموارد والصلاحيات من مخلفات عهد الاحتلال. بعبارة أخرى إن المتاح من هذا المقوم يكاد يكون فراغاً تاماً في حين أن المطلوب وجود شبكة واسعة من المؤسسات المصرفية المتخصصة والمجهزة بشريا وماليا بما يفي بأغراضها.

- نتناول الآن البنية التحتية في مكوناتها الإدارية والاجتماعية الرئيسية. ومن الضروري هنا تسجيل ملاحظة سادسة مفادها إن الإدارة العامة التي تشكل مقوماً أساسياً في النشاط الاقتصادي والإنمائي (الى جانب أدواره الأخرى في حياة المجتمع وحركة الدولة)، تتميز بكفاءة مرضية وبقدرة على التوسع لسد الثغرات التي ستكشف لدى قيام الدولة. ولكن كما بين المبحث رقم 5 فيما سبق، فإن قدرات الشعب الفلسطيني الإدارية - داخل الدولة العتيدة وخارجها - كفيلة بسد أي عجز قد ينشأ وبسرعة. وهكذا فإن ميزان الإدارة العامة سيكون

94 بمعنى Exchanges

في حالة مرضية دون أي إبطاء إذا أُتخذت الإجراءات اللازمة بشأن اجتذاب الخبرات المطلوبة لسد الثغرات، كما تبين في المبحث رقم 5 المشار إليه.

- الملاحظة السابعة تتصل بخدمات البحث والتدريب على مختلف المستويات، وهي خدمات معظمها يقوم بتأمينه القطاع الخاص حالياً. وفي ضوء ما سبق التذليل عليه في المبحث رقم 3 ورقم 4 في الفصل الحالي من حاجة لتوسيع هذه الخدمات وتحسين مستواها التدريبي والعلمي والتقني وكذلك جعلها أكثر تطوراً بمعنى نقلها إلى صعيد أعلى في مراتب العلم والتقانة - في ضوء كل ذلك يتضح أنه ستتشأ حاجة ملحة في الدولة المستقلة أولاً لتعزيز جهد ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في مجالات العلم والتقانة، والبحث والتدريب، وثانياً لنهوض القطاع الحكومي بدور أكثر اتساعاً وأرفع مستوى وأقدر على التوجيه وتوفير المناخات الملائمة من أجل تحقيق التطور الواجب في مؤسسات القطاع الخاص، وكذلك من أجل المساهمة الرسمية المباشرة في المجالات المبيّنة في الأسطر السابقة. وفي محصلة التحليل يتبين أن ميزان هذا المكون من مكونات البنية التحتية سيكسو عجزاً بين ما هو متاح وما سيكون مطلوباً لاقتصاد يتحفز لاندفاع نشيط، ولكنه عجز سيكون بالإمكان تغطيته من القدرات الفلسطينية الرفيعة المقيمة خارج حدود فلسطين التاريخية، إذا اعتمدت السياسات الملائمة. وقد سبق أن أشرنا إلى هذه السياسات في كل من المبحث 3 والمبحث 4.

- نشير في الملاحظة الثامنة بشكل منفرد (منفصل عن الملاحظة السابقة) إلى قطاع التربية والتعليم كمكون بارز في البنية الاجتماعية نظراً لأهمية هذا القطاع. وكل ما يتوجب تسجيله هنا هو التأكيد على ما ورد في هذا الصدد في المبحث رقم 3 من أن ميزان هذا المكون لا يكشف عجزاً ذا شأن بين خدمات القطاع المتاحة من جهة، وما يطلب منه من جهة أخرى - هذا إذا قارنا بين المجتمع الفلسطيني ومجتمعات أقطار الجوار العربية. على أننا إذا أخذنا بالاعتبار طموح الشعب الفلسطيني وتطلعاته في بلوغ مستوى تربوي رفيع، يتضح أن الدولة ستجد أنها تعاني عجزاً ذا شأن فور انطلاقها في محاولة تحقيق التطلعات. ولكن مرة أخرى فإن الشعب الفلسطيني بقدراته وخبرته في قطاع التربية والتعليم قادر على توفير عدد كاف من المتفرسين بالعمل في هذا القطاع والمؤهلين لرفع مستواه، شريطة إن توفر

الدولة للمؤسسات التربوية حاجاتها من المختبرات والمكتبات والبنية والتجهيزات الأخرى الضرورية، بالإضافة الى ظروف وشروط العمل القادرة على التحفيز والتشجيع بدنيامية واستمرارية.

الملاحظة التاسعة والأخيرة تتصل بقطاع الصحة كمكون اجتماعي رئيسي آخر في البنية التحتية. ويتبين في هذا المجال أن توفر الخدمات الوقائية لا يزال بشكل عام محدودا، وإن كان مستوى هذه الخدمات ليس متخلفا بالمقارنة مع أقطار الجوار العربية. على انه يلاحظ ان تقاعس سلطات الاحتلال عن تحمل مسؤولياتها بموجب المواثيق الدولية بالنسبة لتوفير رعاية صحية وافية، والصعوبات التي تخلقها هذه السلطات في وجه محاولات المجتمع الفلسطيني لتوفير المزيد من خدمات الوقاية يؤدي معا الى البقاء سقف هذه الخدمات منخفضا<sup>95</sup>. ونشير أن الصعوبات المشار إليها تتصل بجهود القطاع الخاص في المجال الصحي وكذلك جهود المؤسسات الحكومية التي لا تزال قائمة منذ أن كانت الضفة الغربية جزءا دستوريا من المملكة الأردنية. أما القطاع فإن وضعه أكثر سوءا من حيث توفر الخدمات الصحية. ونضيف أن خدمات العلاج في المستشفيات والمستوصفات أيضا تشكو نقصا عن مستوى ما يتوجب أن يكون متاحا. فمع أن عدد المواطنين بالنسبة لكل طبيب ولكل سرير في المستشفى ليس مرتفعا بالمقارنة بالمستوى العام في الأقطار العربية، إلا أن المستشفيات والمختبرات تعاني من نقص خطير و/أو تقادم في التجهيزات وسيارات الإسعاف ومخزون الأدوية - وهذا النقص ازداد وضوحا بشدة بعد قيام الانتفاضة والازدياد الشاهق في عدد الجرحى الناجم عن استخدام إسرائيل على نطاق واسع للأعيرة النارية والمطاطية والبلستيكية، وللغازات، في مواجهة المتظاهرين. على أن السياسة الإسرائيلية حتى قبل قيام الانتفاضة، عمدت الى تقليص أو تجميد عدد المؤسسات الطبية، فقد أغلقت مستشفى وهي تعمل على إغلاق مستشفى ثان - هذا بالإضافة الى توجيه تخصيصات مالية صغيرة الى القطاع الصحي<sup>96</sup>، مقارنة بالحجم السكاني وحاجات هذا القطاع. وهكذا،

<sup>95</sup> انخفض عدد أسرة المستشفيات لكل 1000 مواطن من 2015 عام 1970 الى 108 عام 1983 في الضفة و244 في 1974 و146 في 1985 في غزة. انظر بنفستى وخياط ص 39 و109 على التوالي.

<sup>96</sup> في الواقع فإن التخصيصات الرسمية الاستثمارية جميعها ضئيلة جدا، كما يتضح في المبحث رقم 11 لاحقا. انظر في هذا الصدد على سبيل المثال، غرابيه، مصدر مسجل في ثبت المراجع، ص 142.

حتى في الظروف الطبيعية المؤملة عند قيام الدولة، فسيكون ميزان المكون الذي نحن بصدده في البنية التحتية في حالة عجز في ثلاث نواح: عدم توفر عدد من التخصصات الرفيعة والمعقدة مهنيا بين الأطباء، عدم وقاية أعداد الممرضين والفنيين، وعدم وقاية و/أو تقادم التجهيزات للوقاية والعلاج والمختبرات. غير أن أوجه العجز الثلاثة يمكن للدولة معالجتها باستقدام الكفاءات والخبرات الطبية لسد العجز من صفوف فلسطينيي الخارج، وتجهيز القطاع الصحي بما يلزمه من معدات دون أن يعني ذلك انتظارا طويلا. ويضاف الى هذا كله أن الجامعات الفلسطينية لا تتضمن أي منها برامج في دراسة الطب مما يجعل اعتماد المجتمع على خريجي جامعات في الخارج كليا.

\* \* \*

يحسن بنا في نهاية هذا المبحث التنكير بأبرز ما أظهره تناول كل من مكونات مقوم البنية التحتية. وسنسجل الاستنتاجات (مع تحفظاتنا الأصلية بالنسبة لمحدودية المعلومات المفصلة حول هذه المكونات) بشكل جدول على النحو التالي:

### جدول رقم 20

تقييم عام لأوضاع مكونات البنية التحتية المتوقعة عشية قيام الدولة

المكون	تقييم إيجابي أو واعد	تقييم سلبي
المياه	ميزان مرض مع ضرورة تعديلي الشبكات	
الطرق	ميزان مرض مع ضرورة تعديلي الشبكات	
الاتصالات	يصبح مرضيا مع تعديلات	
الإدارة العامة	ميزان مرض	
البحث والتدريب	يصبح مرضيا مع اجتذاب قدرات من الخارج	
التقانة	يصبح مرضيا مع اجتذاب قدرات من الخارج	
التربية والتعليم	ميزان مرض مع تعديلات	
الكهرباء		ميزان غير مرض

المكون	تقييم إيجابي أو واعد	تقييم سلبي
الموانئ البحرية		ميزان غير مرض
المطارات		ميزان غير مرض
قطاع المصارف		ميزان غير مرض
الصحة		ميزان غير مرض لكنه قابل للتحسن

المصدر: البحث السابق في الملاحظات التسع.

بقي أن نبين ختاماً أن توفر التمويل الوافي سيظل عقبة ذات شأن في دعم المكونات التي اظهر البحث انها تتمتع بميزان مرض أو واعد، وعقبة رئيسية أكثر خطورة بالنسبة لسد العجز في الموازين غير المرضية. وينبغي إن نذكر انب سد العجز في جميع الحالات (عدا قطاع الصحة وقطاع المصارف المتخصصة على الأرجح) سيتطلب وقتاً سيمتد في الغالب من سنتين الى خمس سنوات لان طبيعة عناصر البنية التحتية المعنية لا تسمح بإقامة هذه العناصر بما هو دون ذلك من الوقت. ولمسألتي التمويل والوقت مدلولات سيركز عليها في الفصل الثالث والأخير من الدراسة.

## 11. أداء الاقتصاد وتركيبه عشية قيام الدولة

(أ) مقدمة: يبرر إدراج هذا الموضوع بين المقومات أن القاعدة الاقتصادية (من حيث أداء الاقتصاد وتركيبه) عشية قيام الدولة، أو بمزيد من الدقة في سنة (أو فترة) الأساس، تتعين الى حد ما قدرة الاقتصاد لاحقاً على التحرك والتطور من ناحية، ومن ناحية أخرى طبيعة وحدة الاحتياجات التي يتطلبها التحرك والتطور في المستقبل القريب. فلا يجوز إن يبحث في مقومات الاقتصاد الوطني للدولة المستقلة في فراغ، كأنما هذا الاقتصاد ليست له خلفية تاريخية وتجربة - بمرارتها وإنجازاتها - لا بد أن تفعل في صيغة تكوين اقتصاد المستقبل. على أننا وقد أوضحنا مبرر اعتبار "أداء الاقتصاد وتركيبه عشية قيام الدولة" مقوماً رئيسياً الى جانب المقومات التي يتضمنها الفصل الحالي، سنعمد الى الإيجاز في تناول المقوم لان عدداً من جوانب الأداء جرت الإشارة إليه في مواقع أخرى في الفصل، خاصة في

المبحث رقم 9 حول "تكوين رأس المال الثابت ومؤسسات التمويل". وبالإضافة فإن هناك قدرا مرضيا من اطلاع المعنيين بالشأن العام على الأوضاع الاقتصادية السائدة في الأراضي المحتلة عام 1967. ومن شأن المبحث الحالي انب يغني الاطلاع الحالي ويزيده تحديدا، لا إن يوفر مادة مفصلة لاستعمال من لا يعرف شيئا عن الاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال - ذلك أن هناك عددا من الدراسات والكتب ذات التفاصيل الواسعة لمن شاء الاستزادة من المعرفة بأوضاع الاقتصاد بمعطياتها ومشكلاتها<sup>97</sup>.

(ب) نظرة كلية على الاقتصاد الفلسطيني: قبل المباشرة بتقديم صورة عن الأداء الاقتصادي في سنة 1987 (كأساس)، في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 عدا القدس أي في الضفة الغربية وقطاع غزة، من الضروري إلقاء نظرة عامة ولو موجزة على تطور الاقتصاد في تلك الأراضي خلال السنوات العشرين السابقة. أي فيما قبل 1967، عندما كانت الضفة جزءا من المملكة الأردنية وكان قطاع غزة تحت الإدارة المصرية، فلم يكن للمنطقتين أية صلة اقتصادية مع إسرائيل. بالمقابل نمت العلاقات الاقتصادية الوثيقة بين ضفتي الأردن مما ساهم كثيرا في نشوء اقتصاد أردني متكامل في الفترة 1948-1967. وكان جزءا المملكة يعتمدان كثيرا على وارداتهما من البلدان الأخرى، على إن الضفة الغربية ظلت متخلفة نسبيا بسبب اعتماد اقتصادها المفرط على قطاعي الزراعة والخدمات وهما في حالة محدودة التطور. وكانت نسبتا البطالة والهجرة الى الخارج مرتفعتين ومعدلا الاستثمار والادخار منخفضين<sup>98</sup>. أما منطقة غزة، عندما كانت تحت الإدارة المصرية، فكانت تعتبر مرفأ حرا الى حد ما مما شجع التجارة كثيرا لكنه في نفس الوقت أعاق أي تطور صناعي فيها<sup>99</sup>.

بعد وقوع المنطقتين تحت الاحتلال عام 1967، عملتا تحت الإدارة الإسرائيلية كجزئين من اقتصاد واحد. فتقاسمتا مع إسرائيل نظام سوق مشتركة يسمح بتدفق غير محدود للسلع الإسرائيلية من ناحية والعمال الفلسطينيين من ناحية أخرى، ولكنه يمنع الصادرات الزراعية

<sup>97</sup> القسم المتبقي من هذا المبحث من إعداد الباحثة سلفيا ريبز. وقد قام مؤلف الدراسة بإجراء عملية التحرير على الصيغة الأولى للبحث.

<sup>98</sup> انظر أنطوان منصور في العيد، مصدر مسجل في ثبت المراجع، ص 96.

<sup>99</sup> انظر زياد أبو عمرو، في العيد، المصدر السابق، ص 110.

المنافسة من الضفة والقطاع الى إسرائيل. وتشاركت المنطقتان أيضا في رابطة تجارية مع الأردن. وقد تأثر تطور الاقتصاد في الضفة والقطاع تأثرا جذريا بالسياسات والممارسات الإسرائيلية التي انعكست سلبيا على القطاعات الاقتصادية المختلفة. وكانت أبرز التغييرات الهيكلية تقلص مساهمة قطاع الزراعة التقليدي بالنسبة المئوية في الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 12 نقطة في الفترة 1978-1984، غير أن هذه التغييرات لم تؤد الى زيادة الطاقات داخل القطاعات الحديثة المنتجة للسلع بما يسمح بإقامة قاعدة أكثر متانة لمواصلة تنمية وتطوير الاقتصاد<sup>100</sup>. فقد ظلت حصة القطاع الصناعي ثابتة وبالواقع انخفضت ثم عادت فارتفعت الى مستواها الأصلي. واكتسب قطاع التشييد المزيد من الأهمية لكون أكثرية الاستثمار موجهة الى البناء الخاص لأغراض الإسكان. وقد جرى تمويل هذا الاستثمار من التحويلات والمساعدات الخارجية وليس من الادخار المحلي الذي بقي منخفضا.

وفي حين تبعت الروابط الجديدة مع الاقتصاد الإسرائيلي مرحلة أولية من النمو الاقتصادي السريع فبلغ الناتج القومي الإجمالي للفرد الواحد تسعة أضعاف مستواه الأصلي خلال الفترة 1968-1980<sup>101</sup>. ساد الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1980 جو من التباطؤ في النمو يقارب الركود رغم استمرار تدفق المعونات الخارجية. وربما كان السبب الأول لهذا الجمود تزايد تبعية هذا الاقتصاد للاقتصاد الإسرائيلي البطيء النمو في تلك الفترة لمعاناته من مشاكل اقتصادية عدة وضغوط مالية كثيرة - وقد نتجت هذه التبعية عن السياسة الإسرائيلية الثنائية الهادفة الى:

أ) امتصاص العمال الفلسطينيين في الاقتصاد الإسرائيلي والتحكم الكلي بالتجارة.

<sup>100</sup> مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي" ص 10 (المصدر مسجل في ثبت المراجع).

<sup>101</sup> انظر

UNCTAD, "Recent Economic Developments in the Occupied Palestinian Territories with Special Reference to the External Trade Sector", 8 August 1988, p. 7.

يلاحظ هنا إن النمو المشار إليه هو على أساس الأسعار الجارية ومع أن الناتج القومي مسجل بالدولارات في المصدر إلا أننا نجهل إذا تم التحويل من الشاقل للدولار على أساس سعر الصرف الرسمي أو سعر السوق.

ب) أضعاف إمكانية النمو للاقتصاد الفلسطيني من خلال نزع ملكية الأراضي والتقييد الصارم لكميات الموارد المائية المتاحة، وحرمان الأراضي المحتلة من جهاز مصرفي ملائم، وغيرها من القيود المعبر عنها من خلال الأوامر العسكرية.

أما السبب الثاني للجمود الاقتصادي المشار إليه فهو كون النمو الاقتصادي السريع في السبعينات لم يخلق الاستثمار الضروري لنمو اقتصادي مستقبلي مستقل، إذ أن المساعدات الخارجية كانت موجهة إلى القطاعات غير السلعية وبقي قطاعا الزراعة والصناعة غير قادرين على مواجهة قيود السياسات الإسرائيلية.

بعد هذه النظرة السريعة والعامية على تطور الاقتصاد الفلسطيني منذ الاحتلال عام 1967. ننقل إلى تقديم صورة مقتضبة للوضع الاقتصادي في الضفة والقطاع في سنة 1987 التي اعتمدت إحصاءاتها لأهم المؤشرات الاقتصادية في وضع جداول هذا المبحث، وذلك لعدم وجود بيانات رسمية للسنتين 1988 و1989 عند وضع هذه الدراسة بصيغتها الحالية.

تصنف الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 في فئة البلدان ذات الدخل "أدنى المتوسط"<sup>102</sup>، إذا أخذنا بعين الاعتبار الناتج القومي الإجمالي الفردي البالغ 1679 دولار في سنة 1987<sup>103</sup>، وذلك باتباع تصنيف البنك الدولي. ولكن الدخل الذي تحققه هذه الأراضي يفوق بكثير إمكاناتها الإنتاجية المحلية. وأفضل دليل على ذلك يكمن في الفارق الكبير بين الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 1,7 مليار دولار "والدخل القومي الإجمالي المتاح للتصرف" الذي بلغ نحو 2,6 مليار دولار في سنة 1987 (انظر الجدول رقم 18) أو نحو 2,4 مليار بالنسبة للدخل الخاص (الجدول رقم 21).

<sup>102</sup> أي Lower middle-income economics

<sup>103</sup> بلغ الناتج القومي الإجمالي الفردي في الضفة الغربية 1910 دولار في سنة 1987 بينما بلغ فقط 1307 دولار في قطاع غزة، وذلك إذا اعتبرنا الناتج المحلي الإجمالي بأسعار الكلفة. وعلى سبيل المقارنة، بلغ الناتج القومي الإجمالي الفردي 680 في مصر، 1560 في الأردن و1640 في سوريا في السنة نفسها. (الأرقام مأخوذة من: World Bank, World Development Report 1989. Table 1 in "World Development Indicators" والمبالغ جميعها بالدولار الأميركي). ولا بد من الإشارة هنا أن القيمة التبادلية للشاغل الإسرائيلي مبالغ فيها قليلا في الإحصاءات الرسمية مما يزيد من قيمة الناتج الإجمالي الفردي قليلا.



جدول رقم 21

الناتج المحلي الإجمالي (بسر الكلفة) حسب القطاع، والدخل الخاص المتاح  
للتصرف لعام 1987 (ملايين الدولارات)

فلسطين المحتلة	القطاع	الضفة	البند/القطاع
1967			
381,9	81,5	300,4	الزراعة، (الأحراش، وصيد الأسماك ويشمل الدعم)
155,5	59,5	96,0	الصناعة (التحويلية مع المحاجر)
302,3	92,2	210,1	البناء والتشييد (يشمل الأشغال العامة)
213,2	85,9	127,3	الخدمات العامة والأهلية <sup>(1)</sup>
635,3	117,3	518,0 <sup>(3)</sup>	المواصلات والتجارة والخدمات الأخرى (يشمل ملكية المساكن، والسهو والخطأ) <sup>(2)</sup>
1688,3 <sup>(4)</sup>	436,5 <sup>(4)</sup>	1251,8	الناتج المحلي الإجمالي - المجموع
732,5	318,0	414,5	دخل عوامل الإنتاج من الخارج
13,1	5,0	8,1	ناقصاً: مدفوعات للعوامل في الخارج
2407,7	749,5	1658,2	الدخل القومي الإجمالي
23,2	8,8	14,4	التحويلات من الحكومة والسلطات المحلية
95,3	35,1	60,2	ناقصاً: ضريبة الدخل والتحويلات الى الحكومة
2335,5 <sup>(4)</sup>	723,1 <sup>(4)</sup>	1612,4	الدخل الخاص الإجمالي من المصادر المحلية المتاح للتصرف
89,0	49,5	39,5	تحويلات خاصة من الخارج
2424,5	772,6	1651,9	الدخل الخاص الإجمالي من جميع المصادر المتاح للتصرف

الملاحظات:

- (1) يشمل خدمات الكهرباء والمياه المقدمة من السلطات المحلية.
- (2) بند للموازنة بين تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بموجب "استخدامات الموارد" والتقديرات بموجب "المساهمات القطاعية".

(3) هنالك خطأ في المصدر في هذا البند الذي حسب هنا كالفرق بين الناتج المحلي الإجمالي ومجموع بقية البنود.

(4) المجاميع تتضمن فروقات صغيرة ناتجة عن التدوير.

المصدر: CBS, 1989, Table XXVII/9

إن سيطرة التحويلات المالية بفضل دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل وفي الخارج - مضافة الى التحويلات الخاصة والمعونات الخارجية من حكومات وهيئات تطوعية بين مكونات الدخل العام - تعطي الاقتصاد الفلسطيني طابعه المتقلب والسريع التأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الخارجية، سواء أكان منشؤها إسرائيل أو البلدان العربية، إذ أن أية مشكلة تعانيها هذه البلدان تنتقل مباشرة الى الأراضي المحتلة. وهكذا، كمثال، لقد كان لموجات الغلاء التي عانى منها الاقتصاد الإسرائيلي انعكاساتها الفورية على اقتصاد الضفة والقطاع عبر أجور الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والواردات منها، مشوها بذلك القيمة الحقيقية للأرباح والإنتاج. ومن جهة أخرى، فإن التراجع الاقتصادي الأخير في بلدان النفط العربية أثر كثيرا على حجم تحويلات الفلسطينيين العاملين فيها في الميادين المختلفة. أما إذا أخذنا بعين الاعتبار حركة الانتفاضة التي انطلقت في 9 كانون الأول/ديسمبر 1987 ولا تزال ناشطة، فمن المنتظر أن يكون تأثير هذه الانتفاضة على الاقتصاد الوطني بالغ الأهمية، ولا يجوز الاستخفاف به، لا سيما في القطاعات ذات العلاقة الكثيفة باقتصاد إسرائيل كالصناعة والخدمات والمال والنقل، وغيرها مما يعتمد بشدة على الادخار الخاص مثل البناء والتشييد<sup>104</sup>.

إذا ألقينا نظرة شاملة على الحسابات القومية للأراضي المحتلة نلاحظ السمات الاقتصادية التالية:

أولاً: أن مجموع استخدامات الموارد، من استهلاك واستثمار وتصدير، يفوق بكثير الناتج المحلي الإجمالي مسببا بذلك فجوة واسعة في الموارد واعتماد كبيرا على الواردات (انظر الجدول رقم 17) ففي قطاع غزة، تبلغ نسبة الواردات الى الناتج المحلي 122% بينما هي 66% في الضفة الغربية.

<sup>104</sup> المصدر السابق ذكره: UNCTAD, "Recent..." p. 5

جدول رقم 22

الواردات والصادرات السلعية وميزان التجارة الخارجية لسنة 1987 (بملايين الدولارات)

<u>الواردات</u>	<u>الصادرات</u>	<u>ميزان التجارة الخارجية</u>	
			<u>الضفة الغربية</u>
364,2	100,7	263,5-	إسرائيل
5,9	41,6	35,7	الأردن
<u>30,7</u>	<u>0,8</u>	<u>29,9-</u>	البلدان الأخرى
400,8	143,1	257,7-	المجموع
			<u>قطاع غزة</u>
238,6	89,8	148,8-	إسرائيل
--	7,4	7,4	الأردن
<u>19,8</u>	<u>1,3</u>	<u>18,5-</u>	البلدان الأخرى
258,4	98,5	159,9-	المجموع
			<u>فلسطين المحتلة</u>
602,8	190,5	412,3-	إسرائيل
5,9	49,0	43,1	الأردن
<u>50,5</u>	<u>2,1</u>	<u>48,4-</u>	البلدان الأخرى
659,2	241,6	417,6-	المجموع

المصدر: CBS, 1989, Table XXVII/11

ثانياً: أن معدل الاستثمار (النسبة المئوية لتكوين رأس المال الإجمالي الى الناتج المحلي الإجمالي) مرتفع نسبياً إذ بلغ 30,3% في سنة 1987. وبما إن معدل الادخار المحلي سالب، فإن تمويل هذه الاستثمارات يتم كلياً من التحويلات الخارجية<sup>105</sup>. وهكذا، فبينما نجد الادخار المحلي (الناتج المحلي الإجمالي - مجموع الاستهلاك) يشكل قيمة سالبة، فإن

<sup>105</sup> أورد الجدول رقم 18 في المبحث رقم 9 صورة واضحة لقيمة الادخار والاستثمار في الضفة والقطاع.

الادخار القومي المتاح للتصرف (الدخل القومي المتاح للتصرف - الاستهلاك) بلغ 402 مليون دولار (انظر الجدول رقم 18). غير أن المبلغ الأخير، مع انه موجب، لا يكفي لتمويل "تكوين رأس المال الثابت" البالغ 554 مليون دولار، خاصة أن معظم الادخار الخاص يودع في حسابات الفلسطينيين في البنوك الأردنية مما يجعل استخدامه الفعلي في الاستثمار الثابت (بخلاف التوظيف المالي) غير متيسر. لذلك فإن التحويلات والمعونات الخارجية تلعب دورا هاما في تمويل مشاريع الاستثمار وسد فجوة الموارد. وقد شملت الموارد المخصصة للاستثمار، البالغة قيمتها 554 مليون دولار لعام 1987، القطاع الخاص بنسبة 82,8% معظمها موجه الى البناء والتشييد (78,5% من الاستثمار الخاص) والرصيد الضئيل (21,5%) الى المعدات ووسائل النقل. وهنا نبين أن "تكوين رأس المال" في القطاعات المنتجة للسلع تقلص كثيرا منذ الاحتلال. أما بالنسبة للاستثمار الحكومي، فإنه شبه مفقود (إسهامه 17,2% فقط) مما يعكس سياسات قوات الاحتلال الاقتصادية المقيدة لاي نمو أو تطور في الاقتصاد الفلسطيني. (انظر جدول 19).

ثالثا: تعكس صورة ميزان التجارة الخارجية في الأراضي المحتلة عجزا هائلا بلغ في سنة 1987 نحو 418 مليون دولار، وقد كانت قيمة الواردات تعادل 2,7 مرة قيمة الصادرات. أما بالنسبة لعجز الميزان التجاري مع إسرائيل، الشريك الرئيسي في التجارة الخارجية، فقد كان مرتفعا أكثر (بنحو 60%) من العجز الإجمالي إذا أن الأراضي المحتلة أصبحت "سوقا طبيعية" لتصريف المنتجات الإسرائيلية (من زراعية وصناعية)، بينما كانت العوائق المختلفة مقيدة لحركة الصادرات الى إسرائيل وغيرها. يضاف الى العجز الإجمالي أن حصة إسرائيل بالذات من التجارة الخارجية الفلسطينية في سنة 1987 شملت 91% من الواردات ونحو 79% من الصادرات<sup>106</sup>. وإذا أضفنا الى العجز التجاري مع إسرائيل صافي الحساب التجاري مع البلدان الأخرى، باستثناء الأردن، نبلغ العجز في الأراضي المحتلة مع إسرائيل وعبرها أكثر من 460 مليون دولار في سنة 1987، أي ما يساوي 27% من الناتج المحلي الإجمالي لتلك السنة. ولا يستطيع الفائض التجاري مع الأردن البالغ 43

<sup>106</sup> قسم كبير من الصادرات هو بالأصل مستورد من إسرائيل بحالة نصف منجزة (Semi-finished) لتتم المرحلة الأخيرة من إنتاجه في الأراضي المحتلة بواسطة التعاقد من الباطن.

مليون دولار أن يغطي إلا قسما صغيرا من ذلك العجز. أما الرصيد فهو يمول من دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل ومن التحويلات الخارجية.

### جدول رقم 23

تقدير ميزان المدفوعات لسنة 1987 (بملايين الدولارات) \*

قطاع غزة		الضفة الغربية		
مدین	دائن	مدین	دائن	
553,4	553,4	859,6	859,6	المجموع العام
512,1	492,6	825,2	667,2	السلع والخدمات
395,7	160,3	623,1	231,8	السلع
116,4	332,3	202,1	435,4	الخدمات
25,2	60,8	34,4	85,2	التحويلات
16,1	--	--	134,2	صافي حركة رؤوس الأموال

\* باستثناء جميع المعاملات بين الضفة الغربية ... وقطاع غزة وسيناء، لذلك فإن الأرقام تختلف قليلا عن الأرقام في الجدول السابق.

المصدر: CBS, 1987. Table XXVII/10

من خلال السمات الثلاث العامة للأداء الاقتصادي في الأراضي المحتلة في سنة 1987 التي أوردناها بإيجاز، تبرز تبعية الاقتصاد الفلسطيني واعتماد نموه على عدد من المصادر الخارجية يتخطى بكثير الناتج المحلي. وقد تخضع هذه المصادر لتبدلات واسعة ناتجة عن عوامل لا يتحكم بها الاقتصاد الفلسطيني نفسه. أما الإمكانيات الإنتاجية المحلية، فهي موجودة وإن كانت مقيدة بشدة بمضايقات سلطات الاحتلال وأهدافها. ولا بد الآن من إعطاء صورة شاملة عن أداء القطاعات الاقتصادية المختلفة لاستكمال هذه النظرة الكلية للاقتصاد الفلسطيني تحت الاحتلال.

(ج) البنية الاقتصادية من خلال القطاعات: الزراعة: خضع الاقتصاد الفلسطيني لتغييرات هيكلية عميقة منذ الاحتلال. فقد خسر القطاع الزراعي الكثير من دوره البارز كالمصدر الرئيسي للدخل والاستخدام، ليس بسبب تقلص مساهمته النسبية في هيكل الإنتاج نتيجة نمو مرموق في قطاعات أخرى كالصناعة، وإنما في الأساس بسبب قيود الاحتلال ومنافسة الإنتاج الإسرائيلي، وكذلك بسبب التضيق في إسرائيل (والى حد ما في الأردن) على الصادرات الزراعية الفلسطينية. وقد تأثر النمو الحقيقي في قيمة الإنتاج الزراعي في نطاق المؤثرات الاقتصادية والسياسية لكون تغييرات المحصول الزراعي (خاصة الزيتون) غير ثابتة وسريعة التأثير بالحالة المناخية. هذا مع إدراك وجود عوامل أخرى حاسمة سنعدها بعد قليل.

على سبيل المثال، حظيت سنة 1986 بظروف مناخية مواتية جدا مما جعلها سنة زراعية جيدة. فقد بلغت قيمة موسم الزيتون خلالها رقما قياسيا إذ وصلت 158 مليون دولار مقابل معدل سنوي وسطي هو 35 مليون في الفترة 1980-1985. وهكذا ارتفع إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية من 20% في 1984/1985 الى 33% في 1986. بينما كان 22% في قطاع غزة فقط لهبوط إنتاج الحمضيات المتماذي في السنوات الأخيرة هو يشكل عماد الزراعة في القطاع. أما في عام 1987، فقد انخفض إسهام الزراعة الى 24% في الضفة و19% في القطاع.

#### جدول رقم 24

توزيع الناتج المحلي الإجمالي (بسر الكلفة) حسب القطاعات الاقتصادية لسنة 1987 (%)

فلسطين المحتلة 1967	قطاع غزة	الضفة الغربية	البند
1688	436	1252	الناتج المحلي الإجمالي (مليون دولار)
100,0	100,0	100,0	الناتج المحلي الإجمالي (%)
22,6	18,7	24,0	الزراعة
9,2	13,6	7,7	الصناعة
17,9	21,1	16,8	البناء
50,3	46,6	51,5	قطاعات أخرى (خدمات)

المصدر: CBS, 1989, Table XXVII/9

إذا نظرنا الى نوعية الإنتاج، نجد أن تبدلا رئيسيا حصل في الزراعة الفلسطينية منذ سنة 1970 وهو التحول من إنتاج المحاصيل الحقلية الى إنتاج الخضار والشمام المريح لكثرة الطلب عليه في الأسواق الإسرائيلية والدولية. وقد اكتسب فرع المواشي أهمية أكبر في الضفة لكثرة الطلب عليه وقلة ارتباطه بموارد ثابتة من مياه وارض وقوة عاملة.

من ناحية أخرى لم تستفد الأراضي المحتلة كثيرا من التغيرات الهيكلية في زراعتها لوجود عدد كبير من العوائق الناتجة عن سياسات إسرائيل السلبية وممارستها، ومن أهمها:

1. تقييد الوصول الى موارد المياه والتقنين الصارم لاستخدام المياه.
2. سياسات مصادرة الأراضي التي تقييد مساحة الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل على نطاق واسع.
3. تنظيم السلطة لطرق الزراعة.
4. المراقبة الشديدة للتسويق والتصدير الزراعي.
5. الدخال الحر للمنتجات الزراعية الإسرائيلية المحمية ذات السعر المنخفض نسبيا.

الصناعة: أما القطاع الإنتاجي الثاني أي الصناعة فقد سيطر عليه الجمود منذ سنة 1980 ولم يحصل أي نمو صناعي في الأراضي المحتلة باستثناء سنة 1986 حيث جرى تطور في الإنتاج الصناعي نتيجة التحسن في الاقتصاد الإسرائيلي وقد أسهم ذلك التطور في نمو هام في الناتج المحلي الإجمالي إذ ارتفعت قيمة مصادر الدخل والمبيعات الى إسرائيل والأردن. أما سنة 1987 فقد كانت نتائجها مشابهة للسنة السابقة، إذ حافظ قطاع الصناعة خلالها على مساهمته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي، مع ارتفاع صغير (من 8,7% في عام 1986 الى 9,2% في عام 1987). غير أن التطور ذاته دلل في الوقت نفسه على تبعية قطاع الصناعة المطلقة لإسرائيل<sup>107</sup>. ولا بد من الإشارة هنا أن ذلك التحسن لم يرفع إسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (الذي بلغ معدله 9,2% في سنة 1987) ولم يؤد الى زيادة في مجموع الاستخدام الصناعي. ويوجه عام، فإن الصناعة في الأراضي المحتلة متخلفة وتقليدية ومكونة أساسا من

<sup>107</sup> انظر المصدر السابق الذكر: (Prepared by Meron Benvenisti) West Bank Data Project, 1987 Report.

منشآت عائلية صغيرة، عددها يقارب الأربعة آلاف تستخدم كل منها 4 أشخاص في المتوسط. وتتركز معظم النشاطات في صناعة المنتجات الأولية كالأغذية والمشروبات الخفيفة والتبغ والنسيج والألبسة، حيث يحصل الكثير من التعاقد الباطني، إذ أن المصانع الإسرائيلية تحول الى الضفة الإنتاج في مرحلة دون النهائية حيث يتطلب الإنتاج النهائي كثافة في اليد العاملة. وتستفيد إسرائيل بذلك من رخص الأجور الفلسطينية. وهنا أيضا، يوجد الكثير من العوائق أمام التنمية الصناعية ويرجع هذا الى الأهداف الأساسية للاحتلال ذاته، والقيود والناظمة الأردنية وصغر الأسواق والافتقار الى موارد ومهارات ورؤوس أموال بأحجام كافية، وانعدام المقومات الهيكلية. نتيجة كل ذلك، أصبحت الصناعة القطاع الأقل إنتاجية إطلاقا في اقتصاد الأراضي المحتلة.

التشييد: خلافا للهبوط في القطاع الزراعي والجمود في القطاع الصناعي، توسع قطاع البناء والتشييد واكتسب أهمية متزايدة بالنسبة لإسهامه في أداء الاقتصاد الفلسطيني. وقد تركزت معظم نشاطات هذا القطاع في الإسكان حيث تجري غالبية البناء الناشئ وذلك لتكاثر الطلب على المنازل الناتج عن زيادة دخل الأهالي القابل للتصرف، وعن الدوافع الاجتماعية والسياسية للاستثمار في ملكية الأراضي كمؤشر على عزم الفلسطينيين على الترسخ والتمسك بالأرض أمام قوات الاحتلال. ويشكل تكوين رأس المال الثابت في التشييد والبناء اغلبية الاستثمار في الأراضي المحتلة.

قطاع الخدمات: إما بالنسبة للقطاع الأخير أي قطاع الخدمات الذي يشمل المواصلات والنقل والسياحة والتجارة والمال والخدمات العامة والبلدية والخدمات الأخرى، فإن إسهامه في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هو الأعلى إذ يعادل 50,3% في سنة 1987. وقد تطورت هذه المجموعة من القطاعات تدريجيا وأصبحت مجالاتها وثيقة الصلة بالاقتصاد الإسرائيلي. فبالنسبة الى نظام المواصلات لقد أدمجت الأراضي المحتلة ضمن نظام الطرق الإسرائيلي مما ربط المستعمرات اليهودية معا وسهل تدفق البضائع والعمال. أما السياحة في الأراضي المحتلة، وقد كانت قبلا مصدر دخل مهم، فقد اصطبت بكارثة قاسية منذ أدمجت القدس العربية بإسرائيل. وقد سبق أن ذكرنا أهمية التجارة بالنسبة للأراضي المحتلة ودورها الهام في خلق طابع تبعية



الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. أما المتوفر من الخدمات العامة من صحة وتعليم وبنى تحتية اقتصادية كالكهرباء والماء فإنه أدنى من الحاجة ومن الطلب لانخفاض مستوى الاستثمار في هذه الخدمات الناتج عن ضآلة الموارد المحلية، والرقابة الإسرائيلية الشديدة على السلطات المحلية وأموالها. وقد كان إهمال السلطات الإسرائيلية للخدمات الاجتماعية الأكثر بروزاً بل الأفصح إذ أن السلطات بذلت أدنى الجهود في حقل التعليم والصحة. لكن كان لذلك ناحيته الإيجابية بالنسبة لتشجيع الاعتماد على النفس والاستقلالية للشعب الفلسطيني، الذي حاول بقدر الإمكان بمساعدة الموارد المالية العربية من الخارج أن يحافظ على التسهيلات التي كانت موجودة قبل الاحتلال الإسرائيلي. وكان نجاحه أبرز في حقل التعليم منه في حقل الصحة. وبصورة عامة، كانت الخدمات الاجتماعية الأقل تبعية للاقتصاد الإسرائيلي والأكثر استقلالية وذلك يعود إلى خطة السلطات الإسرائيلية الهادفة إلى تجريد الأراضي المحتلة من أكثر عناصر البنية التحتية اللازمة لتطور اقتصادها ونموه.<sup>108</sup>

## 12. المقوم الاجتماعي والنفسي

(أ) مقدمة: كان أول المقومات الرئيسية التي تناولها الفصل الحالي "السلطة الوطنية السيادية والعمق القومي للدولة"، وهو مقوم شمولي شكل الإطار الوطني الدستوري والقانوني والسياسي العام، وكذلك الإطار القومي للدولة، ولتحرك الاقتصاد. والان ينتقل البحث إلى مقوم رئيسي آخر هو "المقوم الاجتماعي والنفسي" الذي يتناول العلاقات الاجتماعية والحوافز الذاتية النفسية، التي نعتقد أنها ستعطي الجهد الاقتصادي والإنماء دفعا وزخما خاصين بحيث تشكل عاملاً قوياً في تطوير الاقتصاد وتقدمه. وهكذا فإن وضع "المقوم الاجتماعي والنفسي" في آخر سلسلة المقومات لا يعني أنه أقلها أهمية، وإنما يعني أننا بعد أن بدأنا بمقوم إطارى يتناول الدولة والنظام السياسي ككل، بدلالتهما الاقتصادية الشمولية رأينا أن ننتهي بمقوم يتناول المواطن الفرد في ذاته وحوافزه الدافعة وكذلك في علاقاته الاجتماعية التي من شأنها معاً، بسبب طبيعتها وعوامل تكوينها، أن تشكل مقوماً فاعلاً بقوة في تطوير الاقتصاد ودفع مسيرة الإنماء قدماً. وهذا يصح بصورة خاصة في

<sup>108</sup> أنظر: بحث يوسف صايغ في العيد، مصدر سبق ذكره، ص 264.

السنوات الأولى من قيام الدولة حين تكون النشوة بالاستقلال على أشدها والرغبة في إنجاح "مشروع الاستقلال" بشكل عملي في قمة اندفاعها ويكون التماسك الاجتماعي والدافع النفسي على السواء في أكثر تجلياتهما حيوية وتأثيرا.

بقي أن نضيف في نهاية هذه المقدمة الاستهلالية، أن المقوم الذي نحن بصدده لا يخضع بسهولة للتكمية ولا يعبر عنه إلا بصعوبة كلية بالأرقام والجداول، وإن كان بعض علماء الاجتماع استنبطوا معايير ومؤشرات رقمية للتعبير عن العوامل التي يتضمنها ما سنبحثه في سياق المقوم الحالي وانتهوا باستخدام منهجية رياضية /إحصائية معقدة، الى تكمية أثر هذه العوامل<sup>109</sup>.

تقسم العناصر التي يتضمنها المقوم الحالي الى قسمين رئيسيين، اجتماعي، ونفسي/ذاتي. ومع ان هناك تداخلا بين القسمين، على أساس أن العناصر النفسية/الذاتية تعبر عن نفسها في كثير من الحالات من خلال صيغ اجتماعية و /أو مؤسسية تتعدى الفرد الى الجماعة، وكذلك مع إن العناصر الاجتماعية كثيرا ما تفعل في تكوين أو تغيير المواقف والمشاعر النفسية/الذاتية - إلا انه يظل من المفيد تناول كل من القسمين بمفرده دون أن نسقط من الأدهان إمكانية التداخل والتأثير المتبادل بينهما. ونقدم عناصر المقوم فيما يلي بكثير من الإيجاز لان أثرها المحفز بديهي.

(ب) العناصر الاجتماعية في المقوم: تنبغي الإشارة فورا الى أن الفصل الحالي تضمن في المبحث رقم 7 "التنظيم المؤسسي من سياسي واجتماعي واقتصادي". على أن تناول العناصر الاجتماعية في المبحث الحالي لا يشكل تكرارا، وذلك لأنه يقتصر على بعض العوامل الاجتماعية الفاعلة في التصرف الاقتصادي للمجتمع دون أن تتخذ هذه العوامل صيغا مؤسسية "رسمية" مما تناوله المبحث رقم 7 - هذا مع الاعتراف أن العوامل

<sup>109</sup> الكاتب الحالي ينظر بريبة الى المنهجية المشار إليها وهي تستخدم ما يعرف بأسلوب "تحليل العوامل" (Factorial analysis) وذلك لان الاستنتاجات التي يخرج بها تحليل العوامل تحكمها الفرضيات التحليلية والتكمية الرقمية المنسوبة مسبقا لكل من العوامل التي توضع لتقييم أثره. انظر في هذا الصدد على سبيل المثال: ماكلاند، هيغن، ادلمان وموريس. وانظر في التعليق عليها، صايغ، مقررات التنمية الاقتصادية العربية، الفصل الأول. وجميع هذه المصادر مسجلة في ثبت المراجع.

الاجتماعية ذات التشكيل اللامؤسسي تظل مع ذلك ذات صلة وثيقة بالعوامل ذات التشكيل المؤسسي لان مكونات كل من الفئتين تتشابه أن لم تتماثل كليا.

تشمل العناصر الاجتماعية المنتقاة، التماسك الاجتماعي الناجم عن إدراك المصلحة العامة المشتركة التي يخدمها التماسك، والعلاقات الاجتماعية التي من شأنها أن تولد روح الجماعة وتخلق حالة من التكافل والتضامن والتعاون - وهي كلها صفات ذات أثر مباشر في تعظيم الأداء الاقتصادي وإيجاد نوع من "التأمين أو الضمان الاجتماعي غير الرسمي" حيث يتبادل أفراد الجماعة الخدمات فيما بينهم ويتعاونون معا في كثير من الأنشطة بحيث تعوض الجماعة بذلك عن غياب التأمين أو الضمان الاجتماعي الرسمي الى حد ملموس، أو تقدم إضافة إليه. ولا ريب أن التماسك الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية الوثيقة ينشآن لأسباب أو من أصول مهنية أو طبقية مشتركة، أو انطلاقا من صلات دم وقربى، أو من صلات تنظيمية بفضل المشاركة في أحزاب ونقابات وحركات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية.

غير أن العامل الأقوى في خلق تماسك ونمط علاقات شديد القوة في ظروف الدولة المستقلة سيكون التجربة النضالية المشتركة تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبشكل أخص منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية النادرة المثال في كانون الأول/ديسمبر 1987. فقد أوجبت الظروف القاسية المحيطة بالانتفاضة تمتين التماسك وتقوية العلاقات الاجتماعية، كما أوجبت مقتضيات أمن الانتفاضة وحماية مسيرتها، وتوفير مقومات الاعتماد على النفس في ظلها من اجل تخفيف الاعتماد على الاقتصاد والإدارة الإسرائيليين، إعطاء التماسك والعلاقات الاجتماعية ليس فقط مبررا لتحقيق مزيد من الصلابة والاستمرارية، وإنما كذلك مزيدا من أسباب الترشيد والتخطيط والتنظيم ومزيدا من القدرة على وضع صيغ للتفاعل الداخلي ولإيجاد "كيمياء الالتحام المرن" داخل المجتمع. نقصد بالمصطلح الأخير أن الظروف الحاكمة أوجبت - من ناحية - قيام حالة متميزة من التماسك والترابط والتفاعل في العلاقات وغيرها، ومن ناحية أخرى استنباط القدرة على المرونة داخل التماسك والترابط من اجل سد أي ثغرات قد تتجح قوى الأمن الإسرائيلية في أحداثها في التماسك والنسيج الاجتماعي عبر

الاعتقالات وانتزاع الاعترافات والعثور على وثائق تكشف معلومات تحرص قيادات الانتفاضة على سلامتها وسريتها.

وأخيراً، فإنّ حالتى التماسك والترابط داخل العلاقات الاجتماعية لا تقتصران على مجموعة صغيرة من القياديين أو الفئات النخبوية النخبوية، بل تمتدان لتضم كل منهما أعداداً كبيرة - تكاد تشمل جميع المواطنين الراشدين - بحيث يصح القول إن المجتمع الفلسطيني بأسره أصبح يتفاعل داخل اطر وشبكات من التماسك والترابط الاجتماعي فأصبح قسم كبير من المجتمع بالتالي يشارك بصيغة أو بأخرى في صنع القرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، النضالي التوجه.

قد ينشأ التساؤل عند هذا الحد: ما هي دلالة كل هذا في دراسة حول المقومات الاقتصادية؟ غير أن الإجابة واضحة وسهلة القراءة: أن التماسك والترابط الاجتماعي، بما يخلق من صلابة وتعاون، وبما يترتب عليهما من مشاركة في صنع القرار، وبما لهما من دور وظيفي في دينامية المجتمع، يخلق صفات وعوامل اجتماعية وذاتية تسهم مباشرة في هيكلية النشاط الاقتصادي وأدائه واندفاعه وسلامة أهدافه. وهما يدعمان نزعة الاعتماد على النفس ويولدان حالة من الاعتزاز بالدولة والمجتمع، وقبولاً بالتضحيات في سبيل مناعة الدولة وازدهار المجتمع. وأخيراً فإنهما يعطيان لسائر المقومات الأخرى مزيداً من الفاعلية والتأثير في حركة الاقتصاد ومسيرة الإنماء، مما يعوض الى حد ما بعض أوجه النقص في مدى توفر بعض المقومات.

(ج) العناصر النفسية/الذاتية في المقوم: أبرز هذه العناصر وعي المواطنين، فرداً فرداً، للحاجة الحيوية والدرجة للإنماء، وترجمة هذا الوعي الى تصميم على النهوض بما يتطلبه الإنماء من جهد وتضحيات أنية، وتصدي للتحدي الذي يمثله وضع المواطنين لأنفسهم ومجتمعهم من تطلعات وتوقعات تبدو طموحة قياساً على واقعهم، ولكن تبدو واعدة وقابلة للتحقيق قياساً على تصميمهم واندفاعهم. ويترتب على هذا الثلاثي "من وعي وتصميم وتصدي تكوين وتبلور نمط من السلوك الفردي - وبالتالي المجتمعي، يتسق مع حجم التطلعات والتوقعات ونوعيتها.

على إن العناصر النفسية/الذاتية المشار إليها لا يمكن لها أن تأتي بثمارها المرجوة ما لم تصبح مستوعبة داخليا<sup>110</sup> في شخصية المواطن، وما لم تميز بالتالي موقفه النفسي على امتداد سني نشاطه، لا أن تميز هذا الموقف لفترة قصيرة عابرة نتيجة اندفاع مؤقت لا يلبث أن يهدم بسرعة. من هنا أهمية الالتزام بتبني خلقية ملائمة للعمل<sup>111</sup> والجهد في سبيل الإنماء. وينبغي أن تمتد هذه الخلقية على امتداد سنوات النشاط الاقتصادي، وإن تنسم بالثقة بالنفس في القدرة على إنجاز التطلعات الاقتصادية والاجتماعية، وتقوم على أرضية واسعة بحيث لا تشكل مواصفات لأفراد قلائل، بل مواصفات للمجتمع في كليته. فاذا اقترنت المواصفات التي وردت فيما سبق بالنسبة للعناصر النفسية / الذاتية بمستوى ملائم ومنسجم معها من العلم والمهارات التقنية، ومن حب الاستكشاف العقلي والميل لاستخدام القدرات العلمية والتقنية من أجل حل المشكلات الاقتصادية العملية التي تنشأ خلال النشاط الاقتصادي - من مشكلات في التمويل وتنظيم مدخلات الإنتاج والإنتاج نفسه، والتسويق والتجديد والتوسع - إذا توفرت هذه الاشتراطات، تمكن المواطنون المساهمون في النشاط الاقتصادي، وبالتالي المجتمع نفسه، من توفير أفضل الفرص لتكثيف النشاط الاقتصادي وتسريع مسيرة الإنماء ضمن المعطيات المتاحة واحتمالات تطويرها وتعزيزها.

إذا كان التوصيف السابق للعناصر النفسية/الذاتية، يشكل ما هو مطلوب من أجل اندفاع الاقتصاد والإنماء في الدولة المستقلة، فما هو المتاح من مكونات هذا التوصيف؟ هناك على الأرجح من المؤشرات ما يسمح بالاستنتاج التالي: أن توفر مكونات هذا التوصيف لا تزال دون المستوى الضروري والمطلوب وإن تكن تتوفر بدرجة مرضية بالمقارنة مع وضع التجمعات العربية في دول الجوار. ولمزيد من التحديد، نستطيع أن نعتبر أن العناصر الاجتماعية التي مر بحثها فيما سبق تحت بند (ب) تتوفر في الأساس بفضل المزايا الذاتية للفلسطينيين، ولكنها توطدت وتعمقت وتأصلت بفضل معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي - بخاصة منذ قيام الانتفاضة بما أفرزته من عوامل سّرعت تكوين تبدلات سياسية واجتماعية نفسية ملائمة لانطلاق جهد مجتمعي اقتصادي وإنمائي متفجر النشاط. ولكن لئن اعتبرنا أن ذلك حصل بالنسبة للعناصر الاجتماعي، فإننا نعتبر أن

<sup>110</sup> بمعنى Internalized

<sup>111</sup> بمعنى Work ethic

التبدلات النفسية / الذاتية الموازية للتبدلات الاجتماعية التي تحركت في اتجاه متسق معها لا تزال بحاجة لمزيد من الوقت والتوجيه والتأصل لتصبح مميزا ثابتا لشخصية الفرد الفلسطيني مواطن الدولة المستقلة المستقبلية. فاذا تميزت السنوات الأولى من عمر الدولة بظهور ما يسمح بالاعتقاد بأن التبدلات النفسية/الذاتية موازية تماما لنظيرتها الاجتماعية، إلا أنها ستظل على الأرجح معرضة للتباطؤ تحت وطأة الأعباء الثقيلة جدا التي تترتب على مسؤوليات الاستيعاب السكاني في الدولة المستقلة، والتجديد والتوسع في البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية والاجتماعية دون استثناء. ويخشى كذلك أن يؤدي بطء لحاق الإنجاز الاقتصادي في المجتمع بالتطلعات الطموحة التي تولدها نشوة الاستقلال الى إحباط يصيب أفراد هذا المجتمع، بحيث تنتكس العناصر النفسية/الذاتية قبل أن تتأصل الى العمق الكافي الذي يَعد باستمرار وصلابة التصدي لتحديات التنمية وللحاق بالتطلعات. وهنا يبرز دور الطليعة النضالية الواسعة، مدعومة بال جماهير التي لم تتردد في تحمل التضحيات الجسيمة تحت الاحتلال، في النهوض بمسؤولية التوعية والتعبئة الضروريتين لاستمرار التصدي وتكثيفه.

بهذا التقييم نقفل التحليل بالنسبة للمقوم الذي نحن بصدد بتوقع إمكانية استمرار فاعلية العناصر الاجتماعية بصورة خاصة، وكذلك العناصر النفسية/الذاتية الى ما هو ابعد من سنوات "نشوة الاستقلال"، مع التنبيه الى وجوب الحذر من أن هذه الإمكانية قد تكون مهددة بالتراخي والتباطؤ إن لم يجر العمل على تأصيلها.

## الفصل الثالث

### إشكالية "قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على الحياة" والسياسات العامة ذات العلاقة

#### 1. مقدمة

يهدف هذا الفصل الى استعمال نتائج تقييم درجة توفر المقومات التي خرج بها الفصل الثاني عبر تحليل مفصل من اجل غرضين رئيسيين: الأول، تفحص مفهوم "قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على الحياة (أو قابليته للحياة)"<sup>112</sup>. وتقصي مدى وجود هذه القدرة (أو القابلية) وشروط امتلاكها كقاعدة لانطلاق الاقتصاد في مسار التطور والإينماء، والثاني استكشاف التوجهات والسياسات العامة التي ينبغي اعتمادها من اجل دعم قدرة الاقتصاد على الحياة وتطوره. ويشكل الغرضان المذكوران المبحثين الثاني والثالث على التوالي. أما البحث الرابع والأخير في الفصل، الذي يشكل خاتمة الدراسة الحالية، فيسجل الاهتمامات المركزية للدراسة والمنهجية المعتمدة فيها وما وصل إليه التحليل بمجمله من تصور استشرافي وشمولي للاقتصاد الوطني في سنواته الأولى، بمعطياته الأساسية الإيجابية ومواقع قوته، وبمتاعبه ومواطن ضعفه المتوقعة.

أما المقدمة الحالية (التي هي المبحث الأول في الفصل) فتتضمن فيما يلي ثلاث ملاحظات عامة تتصل بدلالات تقييم درجة توفر المقومات الذي تضمنه الفصل الثاني وارتباط هذه الدلالات ببعض الفرضيات السياسية/الاقتصادية التي جرى طرحها كعناصر في الإطار المرجعي للدراسة الذي وفره الفصل الأول. هذا ونشير هنا بصدد تقييم درجة توفر المقومات، الى ان الجدول رقم م 9 في الملحق رقم 2 في نهاية الدراسة يتضمن تلخيصاً مجدولاً لنتائج التقييم من إيجابية وسلبية مع عدد من الملاحظات المتصلة بعملية التقييم ونتائجها. أما غرض الجدول والتلخيص فهو توفير صورة متكاملة قدر الإمكان لدور المقومات في الاقتصاد والإينماء نضعها - الى جانب الفصل الثالث الحالي - في متناول صانعي القرار الفلسطيني على امل أن تعينهم في استشعار مدى قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة، وفي صياغة واعتماد السياسات

<sup>112</sup> كما ذكرنا قبلاً، المقصود بهذا المفهوم ما يعبر عنه بالإنجليزية بمصطلح Viability

الملائمة بالنسبة لضمان توفر المقومات بشكل واف. ويبرر الغرض الذي نحن بصدد الافتراض ان المسؤولين السياسيين قد لا يجدون الوقت الكافي لقراءة الفصل الثاني، الطويل جدا، بالتأني الذي يتطلبه. من هنا فإن الجدول رقم م 9 والفصل الثالث يشكلان معا "خلاصة تنفيذية" في الواقع (وإن لم يكن في التسمية) يمكن الاكتفاء بقراءتها وحدها عند الاقتضاء.

أولى الملاحظات التي تتضمنها هذه المقدمة أن بحث المقومات بدرجة وافية من التفصيل في الفصل الثاني أشار الى عدد من الدلالات المتصلة بكل من المقومات، وان لم نعمد في التحليل الى التدليل الصريح على كيفية تأثير المقومات في إبراز هذه الدلالات وبالتالي في بلورة قضية قدرة الاقتصاد على الحياة، وفي التعريف بالسياسات الضرورية لتحرك المقومات وتعزيز أثرها في إنضاج هذه القدرة وتدعيمها. ولقد رأينا عند رسم "المخطط المعماري" لهذه الدراسة أن من الأفضل ان يخصص المبحثان (2) و(3) في الفصل الثالث لعملية التحديد والتفصيل للدلالات ذات الصلة بموضوع قدرة الاقتصاد على الحياة، والسياسات التي تخدم هذه القدرة فترجمها من تطلع واعد (أو من قدرة بالقوة) الى واقع ملموس (أو الى قدرة بالفعل).

الملاحظة الثانية أننا عمدنا حتى الآن الى بحث وتقييم كل مقوم على حدة، وسعينا الى الخروج بالنتائج من إيجابية وسلبية من اجل تكوين صورة لمحصلة التقييم بعد مقارنة جانبي "الميزان"، على اعتبار أن ذلك يظهر دور المقوم في حركة الاقتصاد والإينماء، كما يتوقع أن تكون حالة المقوم المعني خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة المستقلة، وهو دور مشجع دافع، أو دور محبط رادع؟ غير أن المقومات لا تفعل كلا على انفراد فحسب وإنما هي أيضا تتفاعل فيما بينها بنشاط في عملية تأثير متبادل، وتفعل معا في تمازجات مختلفة، كما يتضح بقليل من التأمل والتحليل. وكذلك فإن المقومات لا تشكل معطى جامدا أو سكونيا، فدينامية إقامة الدولة المستقلة وعملية تثبيت قواعدها ومن ثم تنشيط دورة حياتها الاقتصادية وإثرائها، من شأنها معا أن تجعل المقومات معطى حركيا يتغير ويتحول، سواء أجاى التغيير والتحول في اتجاه تنشيط حركة الاقتصاد والإينماء أو كبحها.



ولئن لم تسع الدراسة الحالية الى استكشاف دينامية تفاعل المقومات في مختلف الاتجاهات وضمن مختلف التمازجات بين المقومات باستخدام منهجية معقدة تتضمن نموذجاً رياضياً، لعل الناظم الإلكتروني نفسه (أو الحاسوب) لا يقدر على خدمتها (خاصة لكثرة العوامل المتداخلة في مضمون المقومات وهي تمتد عبر الحقول الاجتماعية والإنسانية والتقانية، وبالنظر لخطر المجازفة بتكمية الضوابط أو المعاملات<sup>113</sup> التي تعطي لكل من المقومات ولكل من العوامل)، إلا ان العملية الفكرية والذهنية نفسها تستطيع ان تدلل - وان بشكل تأشيرى فقط - على كيفية التفاعل وأثاره والتتبعات المتعددة لهذه الآثار الناجمة عن تبدل الضوابط أو المعاملات والتمازجات بين المقومات، وعلى أي حال فإن دينامية التفاعل والتمازج في ذاتها تؤدي حتما الى تبدل مستمر وغير خاضع للتنبؤ بقدر مرض من اليقين، مما تصحح معه محاولة تكمية نتائج مسار التفاعل والتمازج المستمر والمتبدل والمعقد عملية بالغة الصعوبة (إن لم تكن مستحيلة)، تنتهي "بمخرجات" لا تبرر الجهد المبذول و"المدخلات" المستخدمة من اجل الوصول الى المخرجات. ويزيد المحاولة صعوبة وتعقيدا وضحالة في المردود ان العوامل الفاعلة في المقومات والمحركة لها ذات أصول وطبيعة سياسية واجتماعية وثقافية ونفسية وتقانية، بنوية ومؤسسية، بالإضافة الى أصول وطبيعة بعضها الاقتصادية. وجميع الأصول فيما عدا الاقتصادية منها يتمرد على التكمية إلا الى مدى محدود جدا.

ثمة ملاحظة ثالثة وأخيرة بالنسبة لدلالات نتائج تقييم درجة توفر كل من المقومات ودوره وأثره - في الجانبين الإيجابي والسلبي - تعود بنا الى مضمون الفصل الأول الذي تتناول "الإطار المرجعي للدراسة". فلقد تم في ذلك الفصل طرح عدد من الفرضيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية، وكذلك بعض الفرضيات المتصلة بعنصر الزمن - مثل افتراض ان يكون عام 1992 السنة الأولى في عمر الدولة المستقلة، وان تحتاج الدولة لسنوات خمس هي 1992-1996 كفترة انتقالية تتيح مدى زمنيا وسطيا وافيا لإنضاج المقومات وإبراز آثارها على الاقتصاد. ولئن كانت هناك فرضيات اقتصادية وتقنية قد يقع خلاف حولها، إلا انه على الأرجح يكون خلافا قابلا للحل بسهولة أو تكون نتائجها قابلة للتنبؤ بسبب إمكانية تكمية عناصر الخلاف والاحتكام حولها الى القوانين أو المبادئ الاقتصادية والتقنية. غير أن عددا آخر من الفرضيات

<sup>113</sup> بمعنى Parameters وهي كميات ذات قيمة معينة ثابتة في حالة ما ولكنها قد تتغير من حالة لأخرى.

(مما ذكر صراحة أو جاء ضمناً) كان ذا طبيعة سياسية أو اجتماعية أو ثقافية فلا يسهل حل أي خلاف يدور حوله عبر إخضاعه للاحتكام الى قواعد أو قوانين اقتصادية تجعله قابلاً للقياس الموضوعي والوضعي.

الفرضيات المقصودة ذات الطبيعة السياسية في الأساس (وان كانت لها جوانب وآثار اقتصادية) الثمان التالية:

(أ) الفرضية بأن دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة ستقوم في المستقبل القريب على جزء من ارض فلسطيني، وان عام 1992 سيكون (أو قد يكون) العام الأول في عمرها.

(ب) أن دولة كهذه - متى قامت - ستضم جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل عام 1967.

(ج) إن إسرائيل - وبالتالي - سترضى بالتخلي (أو ستحمل على التخلي) كلياً عن المساحات التي جرى اغتصابها ومصادرتها في الأراضي المحتلة منذ احتلال عام 1967، وأنه إذا ما أصرت على الاحتفاظ بجزء منها هنا أو هناك لأسباب يمكن اعتبارها مقبولة للفريق الفلسطيني (كتسهيل عملية رسم الحدود مثلاً) فإن هذا الفريق سيحصل بالمقابل على مساحات من الأراضي المحتلة عام 1948 يعتبرها بديلاً مقبولاً لما يقطن من الأراضي المحتلة عام 1967.

(د) أن إسرائيل سترضى (أو ستحمل على الرضى) بتفكيك وإزالة جميع المستعمرات والمستوطنات، من ريفية وحضرية (ومهما كان تصنيفها وأغراضها) التي أقامتها في الأراضي المحتلة منذ عام 1967 - وسترضى بإخلائها من سكانها. فإذا أصرت على بقاء هذه المستعمرات بسكانها فإن ذلك سيكون لقاء شرطين: أولاً، إن تقع المستعمرات تحت السيادة الفلسطينية وتخضع بسكانها لقوانين الدولة الفلسطينية وأنظمتها، وثانياً، عودة عدد من فلسطينيي مناطق احتلال عام 1948 إليها يعادل في نسبته المئوية الى مجموع سكان "إسرائيل"، نسبة عدد الإسرائيليين في المستعمرات والمستوطنات موضوع البحث الى مجموع سكان الضفة والقطاع والقدس الشرقية معاً.

(هـ) أن إسرائيل ستتخلى عن المطالبة بأي جزء من الموارد المائية المتاحة للضفة الغربية وقطاع غزة تحت أية صيغة من صيغ الاستيلاء أو "المشاركة" - أي أن الدولة الفلسطينية ستسيطر على جميع مواردها المائية وتستخدمها لأغراض مجتمعتها واقتصادها حسبما ترى مناسباً.

(و) أن قضية تعويض الفلسطينيين عن جميع أنواع الخسائر الاقتصادية المادية والمعاناة النفسية والإصابات الجسدية التي حلت بهم نتيجة الاحتلال الإسرائيلي ستشكل بندا وملفا رئيسيا في بنود وملفات أي مؤتمر دولي يعقد للتسوية. وسيسترشد الفريق الفلسطيني في إعداد هذا الملف بالمبادئ والإجراءات التي اعتمدت في الموثيق والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، بدءاً باتفاقية لاهاي واتفاقيات جنيف ومروراً باتفاقيات التعويضات الألمانية - الإسرائيلية بصنفيها<sup>114</sup>، وبأي نصوص ذات صلة تتضمنها شرعة حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وإن الفريق الفلسطيني سيصر على بحث موضوع التعويض كحق من الحقوق الفلسطينية الأساسية وسيعمل على الحصول على تعويض مناسب وعادل<sup>115</sup>.

(ز) أنه لن يفرض على الدولة الفلسطينية المستقلة في إطار أية تسوية يتم التوصل إليها صيغة للعلاقة الاقتصادية تتضمن: انفتاح الاقتصاد الفلسطيني حكما أمام الاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي التدخل في النمط القطاعي للاقتصاد الفلسطيني؛ وحرية إسرائيل في التصدير لفلسطين؛ وفي استدراج عمالة فلسطينية (كما هو الحال الآن تحت الاحتلال)؛ وفي الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني؛ وفي الاشتراك باستخدام الموارد المائية الفلسطينية. بعبارة أخرى، نفترض أن تكون العلاقة الاقتصادية بين الجانبين ناتجة عن اتفاق يتم بحرية ضمن سيادة كل من الدولتين، لا أن يفرض في إطار عملية تطبيع قسرية بفضل التباين في القوة النسبية لكل من الفريقين لصالح إسرائيل. كذلك نفترض أن تظل للدولة الفلسطينية الحرية التامة في إقامة علاقات اقتصادية وسياسية تعاقدية أو عضوية، مع أي من الدول العربية (أو معها جميعاً) على النحو، وبالمضمون، الذي يرغب هذان الجانبان به. وتكمن أهمية الفرضية التي نحن بصدها في أن الدولة الفلسطينية لن تسعى إلى حل مشكلاتها

<sup>114</sup> الصنف الأول هو Restitution of Property Agreements والثاني هو General Reparations Agreements  
<sup>115</sup> لسنا بحاجة هنا إلى الدخول في تفاصيل تقدير حجم التعويض الذي يستحق للشعب الفلسطيني في أعقاب قيام إسرائيل عام 1948 واحتلالها لنحو 78% من فلسطين، ومن ثم احتلالها لبقية فلسطين عام 1967. انظر في هذا الصدد صايغ، الاقتصاد الإسرائيلي (مصدر مسجل في ثبت المراجع)، الفصل الثالث، وهداوي، الصفحات 117-189 في كتابه  
Sami Hadawi, Palestinian Rights and Losses in 1948 (Saqi Books London, 1988)

الاقتصادية والعمالية بفضل الانفتاح الاقتصادي القسري على إسرائيل، كما لو كانت الدولتان تشكلان سوقا واحدة أو حتى اقتصادا واحدا، بدلا من التوجه صوب العمق الاقتصادي العربي للدولة من اجل هذه المشكلات. ويستتبع الفرضية التي نحن بصدها أن الدولة الفلسطينية ستمتع بحرية الانضمام الى أي من الاتفاقيات والمواثيق والمنظمات والمؤسسات والبرامج والمشروعات العربية - من قائمة أو مقبلة - وان تتمتع بحرية ممارسة الالتزامات والإفادة من المكاسب التي تترتب على هذا الانضمام.

(ج) أن تبرير ارتباط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي بعد الاستقلال مؤسسيا وعضويا في إطار اتفاقيات حول ذلك الشأن؛ وهو موقف يأخذ به عدد من الصهيوينيين من إسرائيليين وسواهم، (بل وبعض العرب كذلك)، ويشكل ما تصح تسميته - مدرسة الارتباط أو التعاون الاقتصادي" - ويقترحونه لحل المشكلات الاقتصادية للدولة الفلسطينية العتيدة. وتشمل المشكلات ما يلي: تمويل إقامة البنى التحتية؛ العثور على استثمارات ذات شأن إسرائيلية المنشأ أو مستدرجة من الخارج بفضل نفوذ إسرائيل والصهيوونية العالمية المالي توجه صوب مختلف القطاعات من سلعية وخدمية؛ إيجاد فرص عمل في إسرائيل لنسبة كبيرة من عرض العمل الفلسطيني (قد تتراوح بين 30 و40 بالمئة من عرض العمل الكلي)؛ الإفادة من سوق إسرائيلية ذات قدرة شرائية مرتفعة ستكون مفتوحة أما الإنتاج الفلسطيني بعد حلول السلام بين الفريقين؛ سهولة الحصول بأسعار منخفضة على سلع وخدمات إسرائيلية لا ينتجها الاقتصاد الفلسطيني بفضل انخفاض أكلاف الشحن وانتقال الخدمات بين البلدين؛ القيام بمشروعات مشتركة لا يقوى الاقتصاد الفلسطيني منفردا على القيام بها؛ وأخيرا قدرة إسرائيل على توفير مهارات تقانية و سلع ترسملية ذات مستوى تقاني رفيع تلائم معطيات الاقتصاد الفلسطيني بفضل معرفة إسرائيل لطبيعة وحدود هذه المعطيات. ان ارتباطا كالذي تقول به "مدرسة الارتباط والتعاون" على أساس الحجج السابقة والتوقع بانه يوفر حلا مرضيا "طبيعيا" لمشكلات الدولة الفلسطينية ويوفر عليها عناء التقطيش عن حلول بعيدة وغير مضمونة - أن هذا الموقف يشكل فرضية لم تأخذ بها الدراسة الحالية بل رفضت وضعها واستخدامها في الأساس. على أننا نسجلها هنا من اجل ان نبرر غيابها عن الإطار المرجعي.

يضيف الذين يقولون بالارتباط داخل اقتصاد متسع أو داخل سوق واحدة، بالإضافة الى ما يوردون من مزايلا للارتباط مما ورد فيما سبق لتوه، انهم لا يتوقعون أن ترضى إسرائيل بقيام دولة فلسطينية مستقلة - هذا أن رضيت على الإطلاق - ما لم يرض الفلسطينيون (من بين الشروط الأخرى) بقيام سوق واحدة إسرائيلية - فلسطينية تسمح بالتعاون الواسع بل تشجع عليه وتحفزها عبر مختلف الألفية.

نود أن نبين هنا أن مسألة قيام السوق الواحدة حتى دون أن نتحدث عن اقتصاد واحد، لم تعتبر جزءا من الاطار المرجعي لهذه الدراسة، ولم تتخذ كقرضية، ليس لمجرد تمسك الكاتب الحالي بموقف يرفض "الحل" الذي تتضمنه مقولة السوق الواحدة لاعتبارات فلسطينية وطنية وأخرى عربية قومية، ولكن كذلك لاعتبارات اقتصادية واجتماعية وسياسية "خلاصة هذا الموقف أن ارتباطا كالذي تقول به "مدرسة الارتباط والتعاون" لن يؤدي إلا الى مزيد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي الدولة الفلسطينية لاقتصاد ودولة إسرائيل - تبعية مفرطة ستكون اشد خطرا واكثر إذلالا من التبعية التي فرضتها إسرائيل خلال سنوات الاحتلال، وسيكون مكنم الخطر والإذلال الإضافي هو ان التبعية في اطار الاستقلال - اذا نشأت - سيقدم عليها الفلسطينيون كجزء من التسوية السياسية عبر عملية تبريرية وذرائعية تتطلق من رؤية مشوشة ومشوهة لمكاسب الارتباط تقوم على توقعات مضخمة ومضللة. وستكون "تبعية الاستقلال" عندئذ أوسع نطاقا وأعمق أثرا بكثير من التبعية الحالية والاستلاب المتعدد الأوجه الذي تمارسه إسرائيل في ظل الاحتلال، وان لبست تبعية المستقبل أقنعه مزيفة أو أعطيت تسميات مظلمة " كالتعاون والاعتماد المتبادل". ذلك انه سيتبع حالة الارتباط ضمن السوق الواحدة مزيد من الاستغلال للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني ومزيد من التغلغل والسيطرة الإسرائيلية عبر صيغ أكثر اتقانا وابعر تلويها مما عهدناه أثناء الاحتلال. كما سينجم عن الارتباط مزيد من التغلغل الإسرائيلي في الاقتصاد العربي عبر فلسطين - وبالتالي التسبب في مزيد من الوهن في الوضع العربي ومن التهديد للمصير العربي - اقتصاديا وسياسيا وأمنيا، إقليميا ودوليا، على السواء. ولأن نخال دولة فلسطين المستقلة سترضى لنفسها إن تكون جسر عبور للمطامع الإسرائيلية الشرهة الى الوطن العربي.

ما نرمي إليه في التذكير هنا بالفرضيات التي وردت في الإطار المرجعي للدراسة، هو ان الدراسة الحالية ينبغي إن تحاكم في ضوء هذا الإطار بفرضياته الصريحة والضمنية، وعلى أساس هذا الإطار لا سواه. فالافتراض حق معترف به للباحث شريطة ان تكون هناك مبررات أو "مصدقية" معقولة للفرضيات وان يكون هناك "اتساق داخلي"<sup>116</sup> بين الإطار بفرضياته من جهة والتحليل باستنتاجاته من جهة أخرى. فإذا رأيت منظمة التحرير الفلسطينية أن لديها اعتراضا أساسيا على بعض الفرضيات، أو توقعت انه لن يكون بمقدورها التمسك بمضمون الفرضيات المسجلة، فخيرها يكون في صياغة فرضيات بديلة وتكليف باحث/مفكر آخر تتسجم رؤيته وتحليله مع مجموعة الفرضيات البديلة لُجري تحليلا جديدا من شأنه أن يؤدي الى استنتاجات تتسق داخليا مع الفرضيات الجديدة ومع التحليل المنطلق منها.

## 2. دلالة الاستنتاجات بالنسبة لقضية "قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على الحياة"

(أ) مقدمة: لعل الدراسة بلغت الآن "نقطة الحرج الحاسمة" التي يتضح عندها الجواب المحتمل للسؤال المركزي الذي يمتد خلف الدراسة الحالية: هل لاقتصاد وطني في دولة فلسطينية مستقلة قدرة على الحياة أو قابلية للحياة؟ وينبغي أن يتم التوصل الى الإجابة عبر تحليل علمي وموضوعي، لا تسيره رغبات الباحث الشخصية ولا عواطفه وآماله، ولا أية توجيهات خارجية، سواء طالبته هذه مسبقا بجواب إيجابي تأكيدي أو - على العكس - بجواب سلبي تشكيكي، يوحي من مواقف سياسية معينة.

على ان صعوبات جمة تعترض التحليل مهما كانت درجة الالتزام الصادق بالمنحى العلمي والموضوعي قوية ومهما توفر للباحث - أي باحث - من معلومات موثوقة حول المقومات المتعددة التي يقف الاقتصاد على قدميه ويتحرك ويتطور بفضلها. ولعله يجوز أن نجمع هذه الصعوبات في ثلاث زمر: أولاها تتمحور حول تعدد المقومات وتداخلها وتفاعلها وحركيتها - مما أشرنا إليه في مقدمة الفصل الثاني، واعدناه الى الأذهان في الملاحظات التي تضمنتها مقدمة الفصل الحالي. فمن شأن ما نسبناه الى المقومات من مواصفات وسمات ان يعقد السعي الى الخروج من فعلها منفردة وتفاعلها معا في تمازجات مختلفة،

<sup>116</sup> بمعنى Internal consistency

باستنتاجات كلية واضحة بالنسبة للسؤال المركزي الذي يدور المبحث الحالي حوله - أي قدرة الاقتصاد الوطني في الدولة الفلسطينية المستقلة المؤهلة على الحياة والتطور.

أما الزمرة الثانية من الصعوبات فتتصل بتعدد الاعتبارات والأسئلة التي لا بد من التعرف الى هويتها ومناقشة أثرها والإجابة عنها، في صياغة مضمون مسألة قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الحياة. "القدرة" هذه (كما سنشير إليها فيما بعد حياً بالاختصار) ليست مصطلحاً بسيطاً ومسطحاً بحيث انه قابل للتعريف الميسور - ذلك أن تعقيدات كثيرة تعترض سبيل التعريف والتحليل. فالأرضية التي تمتد "القدرة" فوقها وتتطرق منها غير واضحة الحدود ولا هي منبسطة، وإنما هي ذات التواءات أفقية وعمودية ومناطق غموض وتساؤل. ولعل ما سنجره من بحث بعد هذه المقدمة سيدلل على التعقيدات التي لا تسعف كثرتها الباحث في محاولة تناول قضية "القدرة"، كمفهوم وكهدف مادي ستسعى الدولة الفلسطينية الى تمكين اقتصادها من تحقيقه.

الزمرة الثالثة من الصعوبات أن قضية "القدرة" هي محصلة فعل - وتفاعل - أربع مشكلات أو قضايا رئيسية ستعرض المجتمع والاقتصاد الفلسطيني في الدولة العتيدة. هذه المشكلات تنشأ من وجود أربع فجوات أساسية تجعل تحقيق قدرة الاقتصاد على الحياة في غاية الصعوبة. ولئن كنا قد أشرنا الى هذه الفجوات في الأجزاء السابقة لهذا الفصل من الدراسة الحالية، إلا أن من المفيد - بل من الضروري - التذكير بها لما لها من صلة بقضية "القدرة". هذه الفجوات هي:

- فجوة الموارد المتاحة ذاتياً: أي الفجوة الواسعة جدا بين الموارد الاستثمارية التي يستطيع الناتج المحلي الإجمالي ان يتيحها من جهة، ومن جهة أخرى، الحاجات الاستثمارية الأساسية الملحة (بالنسبة لبرامج الإسكان الواسعة، وتوسيع البنى التحتية وتطويرها وتحديثها، وخلق فرص عمل بحجم كبير، وتوسيع الاقتصاد وتطوره).
- الفجوة الواسعة في السنوات الأولى من عمر الدولة بين عرض العمل الكلي وفرص العمل داخل الاقتصاد.

- فجوة الموارد الخارجية، أي بين ما يجنيه الاقتصاد من قطع أجنبي بفضل التصدير وعمل ومقبوضات عناصر الإنتاج الفلسطيني في الخارج من جهة، وحاجة الاقتصاد للقطع الأجنبي لتمويل الاستيراد ومدفوعات عناصر الإنتاج الفلسطينية للخارج من جهة أخرى. وهذه الفجوة تفرض قيام حاجة ملحة لتدفق موارد مالية و/أو عينية ذات حجم كبير كهبات دون مقابل (فلسطينية وعربية ودولية وكتعويضات من إسرائيل) أو كمقبوضات لعناصر الإنتاج الفلسطينية من الخارج، و/أو عقد قروض، أو كاستثمارات في الاقتصاد الفلسطيني. والمؤمل في النهاية أن تعوض التدفقات المشار إليها معا عن العجز في "الحساب الجاري" و/أو في "حساب رأس المال" في ميزان المدفوعات حسبما تكون طبيعتها.

- الفجوة بين التطلعات والتوقعات الشعبية الطموحة في مجال الخدمات الاجتماعية وبيع الاستهلاك وخدماته، التي ستولدها النشوة والتوقع المفرط عند قيام الدولة المستقلة، والرغبة في التعويض عن المعاناة والحرمان اللذين أصابا الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي الشتات من جهة، وبين عجز الموارد المتاحة ذاتيا عن إرضاء التطلعات والتوقعات وتلبيتها في السنوات الأولى من عمر الدولة من جهة أخرى.

يتضح من تسجيل هوية الفجوات الأربع وإبراز طبيعتها واتساعها وصعوبة سدها أو ردمها في المدى القصير - المتوسط، انها تجعل تحقيق "القدرة" هدفا عسيرا جدا. على أننا لن نستبق التحليل اللاحق لهذه المقدمة ونكتفي هنا بتهيئة الذهن لتقبل ما سيظهر لاحقا من تعقيدات وضبابية تجعل استكشاف مدى "القدرة" عملية فكرية وتحليلية صعبة، كما تجعل الاستنتاجات التي تخرج بها العملية مقيدة باشتراطات واستدراكات متعددة بالرغم من وضوح توجه الاستنتاجات المركزي.

(ب) تعقيدات قضية "قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة"<sup>117</sup>: تنشأ التعقيدات من غياب تحديد واضح ومقبول بشكل عام لمفهوم "القدرة"، ومن عدم التوافق بين من يستخدمون هذا المفهوم

<sup>117</sup> نذكر القارئ بما جاء حول هذه القضية من إشارات في مواقع سابقة من الدراسة، خاصة لما قدمته الدراسات التي تناولت الموضوع بالبحث. ويتضمن ثبت المراجع. (الملحق رقم 3) أسماء عدد من المؤلفين وعناوين مؤلفاتهم أمثال الياس توما ودارن-درايكن، وكزننتس، وخلف، وسواهم. كذلك نذكر بما يشير إليه الملحق رقم 1 بالنسبة لموضوع "القدرة".



حول المعايير والمؤشرات الصالحة لتقييم مدى قدرة أي اقتصاد على الحياة أو قابليته للحياة. ويحسن التذكير هنا بأن الحديث عن "القدرة" هذه إنما يجري عادة بمناسبة الإشارة لاقتصاد بلدان حديثة الاستقلال، فقيرة في مواردها الطبيعية ومهارات عمالها، وذات أداء اقتصادي متدنٍ. لكن الصفة العامة الغالبة في حالة البلدان التي ينشأ تساؤل قلق حول قدرة اقتصادها على الحياة هي شح الموارد المالية الذاتية القابلة للتحويل الى عملات أجنبية تصلح للاستيراد من أجل الوفاء بحاجات البلدان المعنية من استهلاكية واستثمارية، وعدم توقع التغلب على شح الموارد الذاتية في مدى زمني معقول. ويبقى مع ذلك أن هذا التوصيف التعميمي يظل غير مرض كليا لأن أوضاع عدد من البلدان تتماشى مع التوصيف دون إن تثار تساؤلات جادة حول قدرة اقتصاد البلدان المعنية على الحياة (ويجوز السؤال هنا: أليست إسرائيل نفسها مثالا مناسبا في سياق التوصيف المسجل هنا على بلد يعاني من فجوة واسعة جدا بين موارده الذاتية، وحاجاته الاستهلاكية والاستثمارية والأمنية؟).

نعدد فيما يلي عددا من التعقيدات المصلة بتقييم قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على الحياة، ومعظمها تعقيدات ذات صفة عامة ولا تقتصر على الحالة الفلسطينية فقط. على إن بعضا منها يختص بهذه الحالة تحديدا.

- التعقيد الأول يتصل بالحجم السكاني، إذ ينسب عادة لاقتصاد البلدان القليلة السكان قدرة متدنية على الحياة، أو ينسب إليها عدم القدرة على الحياة كليا، إذ يربط حجم السكان الصغير بشح الموارد وضيق السوق الداخلية وضعف قدرة الاقتصاد على التنوع القطاعي وانخفاض مستوى الأداء عامة. وقبل مناقشة هذه النقطة من المفيد أن نذكر بأن سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية لا تقدم لنا مثلا واحدا على دولة اختفت من الوجود بسبب انخفاض أدائها الاقتصادي وفقرها المدقع، على الرغم من انخفاض الأداء والفقر يسمان عددا كبيرا من الاقتصادات في العالم. على إن ما هو اهم من ذلك، أن البلدان ذات الحجم السكاني الصغير (ثلاثون منها يقل سكان كل منها عن المليون نسمة) تضم فيما تضم بلدانا ذات ناتج قومي إجمالي للفرد يضعها في مصاف البلدان الغنية (أي انه يتعدى مبلغ 6,000 دولار أميركا سنويا هو الحد

الفاصل بين الدخل الفردي في "البلدان ذات الدخل المتوسط العالي" من جهة و "البلدان ذات الدخل العالي" من جهة أخرى، حسب تصنيف البنك الدولي في إصداره السنوي المعنون تقرير عن التنمية في العالم<sup>118</sup>. فاذا رفعا الحد الأدنى لعدد السكان الى 2,5 مليون نسمة، تصبح المفارقة أكثر بروزاً. أما مسألة الارتباط أو الاقتران<sup>119</sup> بين الحجم السكاني ومستوى الدخل الفردي فقد تناولها بعض الاقتصاديين بالنقاش وتوصلوا الى الاستنتاج بعدم وجود ارتباط أو مشاركة. (وقد أشرنا الى بعض المراجع ذات الصلة بالموضوع في المبحث رقم 9 في الفصل الثاني). وسنعود الى مسألة الدخل الفردي في البلدان الصغيرة لاحقاً.

هذا من جهة مستوى الدخل الفردي وعدد السكان. أما بالنسبة لمساحة البلدان ذات الحجم السكاني الصغير، مقرونة بمستوى الدخل الفردي، فإننا هنا أيضاً لا نجد ارتباطاً أو اقتراناً ذا شأن وقد خرجنا بهذا الاستنتاج بعد التمعن بما يرد في الجدول رقم 25 من معلومات حول عدد السكان والمساحة والنتائج القومي الإجمالي للفرد لعام 1987 في 46 بلداً. ويتضح من هذا الجدول الذي يضم البلدان التي يقل عدد سكانها عن 2,5 مليون ما يلي:

- أن 30 بلداً من المجموع يقل عدد سكان كل منها عن المليون الواحد.
- أن الناتج الفردي في هذه البلدان الثلاثين يتراوح بين 160 دولاراً في حده الأدنى لعام 1987 و18,550 دولاراً في حده الأعلى. أما بالنسبة لمجموع البلدان الـ 46 فقد تراوح الناتج الفردي بين 150 دولاراً و18,550 دولاراً.
- أن الناتج الفردي تدرج صعوداً بحيث ضمت الفئة ذات الناتج الفردي البالغ 1,000 دولار فما دون 20 بلداً، وضمت الفئة ذات الناتج الفردي الذي يفوق 1,000 دولار ويقل عن 6,000 دولار 18 بلداً، وتضمنت الفئة التي يربو الناتج الفردي فيها عن 6,000 دولار 8 بلدان.
- أن مساحة البلدان ذات الحجم السكاني الذي يقل عن 2,5 مليون تراوحت بين 8 بلدان تقل مساحة كل منها عن 500 كيلومتر مربع، أو 6 بلدان مساحة كل منها

<sup>118</sup> فئة الدخل الأولى يعبر عنها منها بمصطلح Upper-middle income economies والثانية بمصطلح High-income economies

1,000 كيلومتر مربع، من جهة، و 10 بلدان تريبو مساحة كل منها عن 100,000 كلم<sup>2</sup> (أحدها تبلغ مساحته 1,031,000 كلم<sup>2</sup>). والجدير بالذكر إن أحد البلدان يبلغ عدد سكانه 246 ألفا ومساحته 103,000 كلم<sup>2</sup>، يتمتع بناتج فردي قدره 16,660 دولارا. وهنا أيضا لا نجد ارتباطا ولا اقترانا ذا شأن بين: عدد السكان، المساحة، والنواتج الفردي. وهكذا نستطيع القول إن الدولة الفلسطينية العتيدة التي ستكون ذات حجم سكاني نتوقع أن يبلغ 2,3 مليون بنهاية عام 1996، وذات مساحة تبلغ نحو 5,800 كلم<sup>2</sup>، وذات ناتج قومي إجمالي للفرد بسعر السوق بلغ 1,510 دولارا بعام 1987 (ولكن ذات ناتج محلي للفرد بلغ نحو 1,070 دولار) لن تشكل حالة فريدة أو شاذة بين مجموعة البلدان ذات الحجم السكاني الصغير (أي دون 2,5 مليون نسمة) - حتى لو انخفض الناتج القومي المحلي والفردي فيها نتيجة الانتفاضة، المنطلقة منذ أواخره عام 1987، بمقدار الثلث مثلا بين عام 1987 ومطلع عام 1992 وهو العام الأول المفترض في عمر الدولة. أما سائر المعلومات التي اخترنا بعضها في هذه الفقرة وال فقرات السابقة المتصلة بالبلدان ذات الحجم السكاني الصغير، فيسجلها الجدول التالي رقم 25.

جدول رقم 25

معلومات مختارة عن بلدان يقل عدد سكانها عن 2,5 مليون لعام 1987

توقع سنوات الحياة عند الولادة	متوسط معدل النمو (1965-1987)%	النتاج القومي الفردي (دولار عام 1987)	المساحة (1000 كلم <sup>2</sup> )	عدد السكان (مليون)	البلد*
48	00	150	47	1,3	بوتان
39	1,9-	160	36	0,922	غينيا - بيساو
43	1,2	220	11	0,797	غامبيا
65	0,1-	280	1	0,115	ساو تومي وبرنسيبي
59	1,9	300	**	0,196	المالديف
56	0,6	370	2	0,426	كومورس
56	4,7	370	30	1,6	ليسوتو
66	4,4	390	215	0,797	غويانا
66	00	420	28	0,293	جزر سليمان
51	00	420	333	2,3	اليمن الجنوبي
46	0,4-	440	1031	1,9	موريتانيا
54	1,6-	450	111	2,3	ليبيريا
53	..	470	1	0,066	كيريباتي
65	..	500	4	0,344	كاب فيردي
65	..	550	3	0,166	صاموا الغربية
55	2,4	700	17	0,712	سوازيلاند

توقع سنوات الحياة عند الولادة	متوسط معدل النمو %1965-1987)	الناتج القومي الفردي (دولار عام 1987)	المساحة 1000 كلم <sup>2</sup>	عدد السكان (مليون)	البلد*
66	00	720	1	0,100	تونغا
59	4,2	870	342	2,0	كونغو
74	1,5-	940	11	2,4	جاميكا
69	1,2	1000	**	0,120	سانت فنسنت
59	8,9	1050	582	1,1	بوتسوانا
67	1,9	1240	23	0,176	بيليز
69	00	1340	**	0,100	غرينادا
70	2,3	1400	1	1,142	سانت لوتشيا
74	0,1	1440	1	0,080	دومينيكا
67	3,2	1490	2	1,0	موريشيوس
70	2,2	1570	18	0,722	فيجي
68	3,3	1700	**	0,044	سانت كيتس
72	2,4	2240	77	2,3	باناما
67	1,8	2270	163	0,420	سورينام
73	0,6	2540	**	0,083	آنتجوا وباربودا
52	1,1	2700	268	1,1	غابون
70	3,1	3120	**	0,067	سيشيل
73	7,6	4190	**	0,345	مالطا
70	1,3	4210	5	1,2	ترينيداد وتوباغو
76	..	5200	9	0,680	قبرص

توقع سنوات الحياة عند الولادة	متوسط معدل النمو (1965-1987)%	الناتج القومي الفردي (دولار عام 1987)	المساحة (1000 كلم <sup>2</sup> )	عدد السكان (مليون)	البلد*
75	2,4	5350	**	0,254	باربادوس
55	800	5810	212	1,3	عمان
71	..	***8510	1	0,445	البحرين
70	0,9	10280	14	0,240	جزر الباهاما
69	..	12430	11	0,332	قطر
73	4,0-	14610	18	1,9	كويت
74	..	15390	6	0,235	بروناي
71	..	15830	84	1,5	الإمارات العربية المتحدة
77	3,4	16600	103	0,246	أيسلندا
74	4,2	18550	3	0,371	لوكسمبرج

#### ملاحظات:

\* البلدان مرتبة حسب الناتج القومي الإجمالي للفرد لعام 1987 بشكل متصاعد.

\*\* المساحة نقل عن 500 كلم<sup>2</sup>.

\*\*\* الرقم يعود لعام 1986.

.. المعلومات غير متوفرة

المصدر:

World Bank, World Development Report 1989

للبلدان التي يزيد عدد سكانها عن مليون نسمة، جدول رقم 1 في "المؤشرات الإنمائية في العالم" ص 164 و165. أما للبلدان التي يقل عدد سكانها عن المليون، فالمعلومات من جدول في "علبة أ" ص 230 - وقد اعتمدنا النص الإنكليزي.

- التعقيد الثاني منشأه اقتصادي محض وهو يتضمن ثلاثة عناصر: حجم السوق الداخلية، الموارد الطبيعية المتاحة والقابلة للاستغلال المجزي، ودرجة التناسق بين عناصر الإنتاج، خاصة الموارد الطبيعية فيما بينها، والموارد الطبيعية مع المورد البشري وبخاصة القوى العاملة بمهاراتها - إذ قد يكون التناسق أو الانسجام بين هذه العناصر مفقودا، بل قد يكون بينها قدر ملموس من التضارب، مما قد يلغي الأثر الإيجابي لمعايير ومؤشرات أخرى.

على أننا نجد أن الدولة الفلسطينية العتيدة تتمتع بسوق داخلية صغيرة ولكنها ليست بالغة الضآلة وذلك بفضل المستوى المقبول للنتاج القومي للفرد الذي يضعها في فئة البلدان "ذات الدخل المنخفض بين مجموعة الدخل المتوسط" (حسب تصنيف البنك الدولي) وهي تتمتع بموارد طبيعية متوسطة الجودة والوفرة، نعني بها المساحة الكلية ثم مساحة الأرض الصالحة للزراعة، والمورد المائي المتاح. ومع أن جودة الأرض ليست ممتازة إلا في قسم صغير من مساحة الدولة العتيدة، إلا أن كمية المياه التي نفترض أن تكون متاحة بعد الاستقلال تنسجم مع الحاجة الإجمالية للمياه للأغراض الزراعية والصناعية والمنزلية. وبالإضافة، فإن عاملي المناخ والمناظر الطبيعية يتمتعان بمستوى مرض. وأخيرا فإن المورد البشري ذو مواصفات جيدة بشكل عام بالنسبة لمستوى التعليم بحلقاته الثلاث، والمهارات المهنية والحرفية، والتحسس بالحوافز، وروح الريادة الاقتصادية، والخبرة المتراكمة في إدارة الأعمال في القطاع الخاص وفي الإدارة العامة في القطاع الحكومي. لذلك نستخلص أن المعيار الثاني في ذاته يسمح بالتفاؤل بقدرة الاقتصاد على الحياة.

- ثالثا، تجابه الباحث في السياق الحالي صعوبة تعريفية وتحليلية في تقييم مدى قدرة اقتصاد ما على الحياة، إذ يصح التساؤل المزدوج التالي: أولا، على أي مستوى من الناتج القومي للفرد ينبغي نشاهد القدرة على الحياة؟ فهل ينبغي أن يبلغ هذا الناتج مستوى 6,000 دولار سنويا مثلا، أو 2,000 دولار مثلا، قبل أن يصح الاستنتاج بأن الاقتصاد يقدر على الحياة أو يصبح قابلا للحياة؟ وهل يجوز تعيين مستوى ما للناتج الفردي بمعزل عن المستويات السائدة في بلدان الجوار التي يصح اعتبارها

"منطقة مرجعية" ينبغي إجراء المقارنة بمستوى الناتج الفردي في أقطارها؟ فإذا أخذنا بفكرة "المرجعية" هذه، تكون الدولة الفلسطينية في وضع مقبول يقع بين مستوى الأردن (حيث الناتج القومي الفردي لعام 1987 كان 1,560 دولاراً) وسورية (حيث كان 1,640 دولاراً)، من جهة ، ومصر من جهة أخرى (حيث كان الناتج الفردي لعام 1987 مبلغ 680 دولاراً) - ولكنه دون مستوى إسرائيل بكثير (حيث هو 6,800 دولار لعام 1987) - مع التحفظ بالنسبة للظروف الاستثنائية المواتية جداً التي تتمتع بها إسرائيل بفضل كونها أكثر بلدان العالم تلقياً للمساعدات الأمريكية على الإطلاق<sup>120</sup>، إذ تبلغ المساعدات الرسمية دون سواها نحو 1,000 دولار للفرد سنوياً. نستنتج إذاً أن فلسطين لن تبدأ من نقطة الصفر أو من ناتج فردي منخفض جداً يجعل تحقيق القدرة على الحياة أمراً في غاية الصعوبة إن لم يكن مستحيلًا. كما أننا لا نستخدم معياراً مفرطاً في الطموح بالنسبة لمستوى الناتج الفردي يشذ عن المستوى في أقطار الجوار المرجعية.

- أما التساؤل الثاني فهو: ضمن أي مدى زمني ينبغي أن تتحقق قدرة اقتصاد ما على الحياة أو أن تثبت قابليته للحياة؟ فإذا كان بلد ما لا يبدي قدرة أو قابلية ملموسة خلال فترة انتقالية قصيرة جداً، إلا أنه قد يستطيع تثبيت أسسه الاقتصادية ويحقق قدراً ملموساً من القدرة والقابلية خلال فترة أطول. من هنا كان اعتمادنا لفترة تمتد خمس سنوات كمدى زمني معقول يتيح للاقتصاد والمجتمع والدولة الفلسطينية معاً أن تذهب بعيداً في مسار امتلاك واستغلال مقومات القدرة والقابلية بشكل يدعو إلى الاطمئنان، ولكن ضمن شروط معينة. أبرز هذه الشروط والتعقيد الأساسي والحرج في هذا السياق هو توفر الموارد المالية الخارجية اللازمة وهو المقوم الحاسم في السياق الحالي كما سنرى عند تقديم النقطة "سادساً".

- رابعاً، بالنسبة للدولة الفلسطينية، لا تجوز محاولة استكشاف القدرة والقابلية بمعزل عن أخذ العمق الاقتصادي العربي بالاعتبار. فما تعجز الدولة بمواردها وقدراتها الذاتية عن توفيره من أجل ضمان هذه القدرة والقابلية في مدى زمني مقبول، يصبح متاحاً

120 المعلومات الرقمية بالنسبة للناتج القومي للفرد جميعها مستقاة من World Bank...



إذا تفاعلت الدولة مع دول العمق القومي بمعطياتها الأكثر توفرا - خاصة بالنسبة للموارد المالية التي تتمتع بها الأقطار العربية النفطية، وللسوق العربية الواسعة، ولتنوع الموارد الطبيعية العربية، ولبعض أوجه التفوق في الأداء الاقتصادي. وهكذا يتوفر قدر ملموس من فرص وإمكانات التكامل بين فلسطين ودول العمق القومي العربي مما يشكل مصدر قوة للاقتصاد الوطني الفلسطيني وكذلك للدولة نفسها ككيان سياسي. ونود أن نضع توكيدا خاصا في هذا المجال على كون العمق العربي يشكل عاملا حرجا بالنسبة لتوفير الموارد المالية لسد جزء ذي شأن من فجوة الموارد التي أشرنا إليها قبلا والتي سيكون نشؤها حتميا. وستظل هذه الفجوة خطيرة الاتساع لسنوات عدة قبل أن تتمكن الدولة من القيام بالاستثمارات الضخمة الضرورية في البنى التحتية وبرامج الإسكان وفي توسيع الاقتصاد وتحديثه، وبالتالي في خلق فرص العمل الوافية لاستيعاب عرض العمل المتوقع، وهي ما سندعو "الأولويات العليا الأربع". فاذا تحققت هذه الاستثمارات بالحجم الضروري الذي يفرضه "مُعالم رأس المال" أو نسبة الزيادة الحدية في رأس المال المستثمر الى الزيادة الحدية في الناتج القومي،<sup>121</sup> وأدت الى ارتفاع ملموس ومنتصل في الناتج القومي وكذلك في الناتج المحلي للفرد، تكون الدولة قد وطدت قاعدتها الاقتصادية بثبات وانطلقت في مسار إنمائي مطمئن للمستقبل.

ينبغي أن يضاف بالنسبة لعلاقة دولة فلسطينية بعمقها العربي، أن دخول الدولة في علاقة دستورية عضوية: اندماجية أو فدرالية أو كونفدرالية، مع دولة أو أكثر من دول الجوار<sup>122</sup> - تحديدا مع الأردن أو مصر - لا يوسع الأفق الاقتصادية لفلسطين كثيرا لان كلا الجارين بحاجة لدعم اقتصادي خارجي بشكل متماذٍ، والسوق الداخلية في كل منهما ذات اتساع محدود. فبالرغم من عدد سكان مصر الكبير إلا أن القدرة الشرائية الوسطية للفرد منخفضة (الناتج القومي للفرد المصري كان 680 دولارا بعام 1987 حسبما ذكرنا قبلا). ومن جهة أخرى فإن الاقتصاد السوري يتمتع بفرص إنمائية لم تستغل بد الى درجة وافية. غير أن سورية لا تتصل جغرافيا بالدولة الفلسطينية

<sup>121</sup> أي " Capital coefficient أو Capital-output ratio

<sup>122</sup> من اجل بحث مسهب حول الدولة الفلسطينية وصيغ علاقاتها العربية الممكنة انظر:

Hussein J. Agha, "What State for the Palestinians?", in *JPS*, Vol. VI, No. 1 Autumn 1976.

العتيده. وإذإن فإن العلاقة ذات الجدوى الاقتصادية الواضحة والتي تعزز مقومات الاقتصاد الوطني الفلسطيني تتمثل على الأرجح في المستقبل المنظور في علاقات تعاقدية متنوعة - ضمن المشاركة مع مختلف الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية - بالإضافة لأية صيغة علاقة دستورية عضوية قد تقوم مع بلد عربي مجاور أو أكثر.

- خامسا، مما يعين على تسريع بناء فلسطين لقدرة اقتصادها على الحياة، صياغة علاقات تعاون ودعم دولية خارج الإطار العربي، يكون مضمونها اقتصاديا (في مجالات التمويل من الخارج والتصدير الى الخارج) وعلميا وتقنيا. فاذا نجحت الدولة الجديدة في إقامة علاقات مثمرة تتضمن فيما تتضمن دعما ماليا وافرا خاصة في السنوات الخمس الى العشر الأولى من عمرها دون أن يكون ثمن هذا الدعم ارتهانا سياسيا يشلّ القدرة على ممارسة قدر معقول من استقلالية القرار السياسي والاقتصادي، تسجل الدولة لنفسها عندئذ نجاحا مميّزا يعين على تمتع الاقتصاد بقدرة على الحياة وعلى التطور الملموس. ولا ننسى في هذا السياق أن جهد الدولة في النطاق الدولي يتعدى العلاقات الثنائية مع دول معينة ليتناول الإفادة من معونات وخدمات الأمم المتحدة بوكالاتها المتخصصة المتعددة والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والأسرة الاقتصادية الأوروبية، والتجمعات الإقليمية في العالم الثالث.

- الاعتبار السادس الأخير الذي سنتناوله مستقلا لأنه يضيف الى تعقيدات التنبؤ بقدرة الاقتصاد الوطني على الحياة، يتصل بصعوبة التزواج بين ما تطرحه الدولة لنفسها من أهداف اقتصادية/اجتماعية (مما تضمنه المبحث رقم 6 في الفصل الأول في هذه الدراسة) من جهة، وما يتوفر لها من مقومات وقدرات - وبالشكل الأخص والأكثر حرجا مقوم الموارد المالية الذاتية والموارد المتوقع اجتذابها من الخارج، ومن جهة أخرى. فكلما كانت الأهداف طموحة بالنسبة للمدى الزمني المعتمد وعاء لبلوغ الأهداف، كان التزواج ضعيف الانسجام وكان قلقا ومعرضا للانفصام. وكما ذكرنا في سياق سابق فقد تضطر الدولة الى خفض سقف الأهداف في وجه قصور جملة الموارد من ذاتية وخارجية عن النهوض بمحاولة تحقيق الأهداف، أو أنها قد تضطر للإبقاء

على سقف الأهداف مع تمديد الفترة الزمنية المعتمدة لبلوغ الأهداف - في وجه محدودية الموارد المتاحة ذاتيا ومن الخارج. ولن تستطيع الدولة الحفاظ على مستوى الأهداف إلا إذا استطاعت أن توصل مستوى الموارد المتاحة الى سقف يتلاءم مع سقف الأهداف ضمن المدى الزمني المعتمد.

نستعيد الى الأذهان هنا لا الأهداف الفضفاضة العامة المنشودة والمعبر عنها بصيغة التعميم (مثل الرفاه والعدالة الاجتماعية) وإنما عناصر محددة ضمنها تتمثل بما أسميناه "الأولويات العليا الأربع" وهي توسيع وتطوير البنى التحتية، وتنفيذ برامج الإسكان العام الضخمة، وتوسيع قطاعات الإنتاج وتحديثها وتطويرها، وبالتالي توفير فرص العمل اللازمة لاستيعاب عرض العمل الكبير المتوقع بعام 1996. وبالمقابل نستعيد الى الأذهان التقديرات التي وضعناها (في البحث رقم 9 في الفصل الثاني) للاستثمارات الكلية التي بلغت في مجموعها 9,750 مليون دولار خلال السنوات الخمس 1992-1996. ومع أن هذا المبلغ الإجمالي متواضع نسبيا بالمقارنة مع تقديرات وضعت عام 1978 ولكن بأسعار عام 1975 (انظر الجدول رقم 26 لاحقا) - ولعلها تكون ضعفي تقديراتنا على الأقل في أواسط التسعينات - إلا أن حجم تقديراتنا (مع تواضعه النسبي) يظل يشكل تحديا ضخما جدا للاقتصاد الوطني الفلسطيني وعائقا صخريا صلبا أمام تحقيق الأهداف الاقتصادية الاجتماعية للدولة المستقلة. والتحدي الذي يمثله هذا الحجم الكبير من الاستثمارات المطلوبة يشكل امتحانا عسيرا وحاسما للدولة. فاذا اجتازته بفضل النجاح في تعبئة الموارد الذاتية ولكن بخاصة الخارجية اللازمة، استطاعت الاطمئنان الى قدرة الاقتصاد الوطني لا على الحياة فحسب وإنما على التطور المتصل. أما إذا لم تستطع اجتيازه فسيضطر اقتصادها الى الانكفاء مما يحمل معه هبوطا في مستوى المعيشة، وان لم يعن ذلك انهيار الاقتصاد. فالمجتمعات تستطيع البقاء على مستويات مختلفة من الدخل والظروف المعيشية وليس ادل على ذلك من وجود 20 بلدا يقل الناتج القومي للفرد في كل منها عن 1,000 دولار بعام 1987، كما يظهر في الجدول رقم 25.

على أن عدم انهيار الاقتصاد بدوره لا يعني قيام حالة مستقرة في الاقتصاد والمجتمع والدولة. فلعل حيوية الشعب الفلسطيني وتطلعاته الاقتصادية والاجتماعية الطموحة

تضعه في حالة قلقه وغير مستقرة إزاء انخفاض دخله ومستوى معيشته. وهذا قد يؤدي الى خلطة سياسة كذلك. ويصح هذا التوقع بالأولى ويزداد احتمال تقاومه كلما كان مستوى الدخل والمعيشة منخفضا. فالتخلي عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المبررة ليس بالأمر السهل على المجتمعات، والمجتمع الفلسطيني بشكل خاص سيشعر بإحباط قاس جدا إذا اضطر لهذا التخلي، بعد قسوة معاناته في الشتات وتحت الاحتلال منذ قيام إسرائيل وحتى الآن.

في ختام هذا المبحث نستطيع أن نبرز استنتاجا شموليا رئيسيا واحدا خرج به النقاش، على أن نسجل استنتاجات أخرى محددة في خاتمة الدراسة. أما الاستنتاج الشمولي فهو أن الاقتصاد الوطني الفلسطيني في الدولة المستقلة، بفضل معطياته وسماته الأساسية التي تناولها التحليل في الفصل الثاني، وبالرغم من المتاعب التي ستعترض مسار هذا الاقتصاد، له قابلية الحياة ويقدر على الحياة والتطور (في اطار المعاني التي أعطيناها لمسألة "القدرة"، وإن تحقق ذلك مع الاضطرار لضغط الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية و/أو إبطاء وتيرة نهوض المجتمع بالمهام الرئيسية الأربع وهي الأولويات العليا الأربع السابقة الذكر - شريطة توفر الموارد من ذاتية وخارجية المنشأ، لأغراض الاستثمار، بحجم يفي بمتطلبات التطوير والبناء والتوسع والاستيعاب، وكذلك لغرض رفع مستوى المعيشة بفضل رفع مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد ضمن نمط مقبول من التوزيع والخدمات العامة وتكافؤ الفرص.

ولعله يجوز القول عند هذه النقطة أن المبحث الحالي قدم إجابة إيجابية عن التساؤل المركزي الذي طرح في مقدمة المبحث حول قضية قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة، وان جاءت الإجابة مقرونة بعدد من التحفظات والاستدراكات. وكان لا بد من طرح التساؤل كهم "وجودي" ينقل على جميع المعنيين بشأن المصير الفلسطيني، كذلك كان لا بد من محاولة العثور على الإجابة العلمية والعقلانية المعللة، كيما تنتقل الدراسة الحالية من تقييم درجة توفر المقومات كمرحلة أولى، الى نطاق دلالة نتائج التقييم كما تنعكس على قضية قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة، كمرحلة ثانية.

على أننا ينبغي أن نعترف أن الإجابة الإيجابية (ولو بشروط قاسية عن التساؤل حول قدرة الاقتصاد على الحياة، ليست أخطر ما يجابهه الشعب الفلسطيني من تساؤل مصيري، في ضوء

الاستنتاج العام المرضي الذي خرجنا به. إنما التساؤل المُقلق والمخيف الذي لا تستطيع هذه الدراسة أن تقدم إجابة عنه هو: هل للدولة الفلسطينية المستقلة حظ بالقيام الفعلي خلال مدى زمني قصير - مثلا خلال سنتين أو ثلاث سنوات؟ بعبارة أخرى، هل تتوفر للدولة التي أعلنت في تشرين الثاني / نوفمبر 1988 قدرة سياسية على القيام في المدى الزمني القصير؟ لكننا نطرح السؤال لمن يملك القدرة على التأمل فيه ومحاولة الإجابة عنه، ولا ندعي أن الدراسة الحالية هي الموضوع الملائم لتناول قضية القدرة السياسية هذه.

### جدول رقم 26

مصادر رأس المال (بالمليون دولار) <sup>(1)</sup>

المصدر	1978	1979	1980	1981	1982	1978-1982
الادخار المحلي	176,3	214,1	253,4	295,0	335,6	
تعويضات من إسرائيل <sup>(ب)</sup>	600,0	600,0	600,0	600,0	600,0	
الصندوق العربي لمساعدة فلسطين <sup>(ج)</sup>	480,9	422,4	353,9	377,4	402,0	
المساعدات الأجنبية	500,0	200,0	200,0	200,0	200,0	
موارد "أونروا"	150,0	150,0	150,0	150,0	150,0	
المجموع	1907,2	1587,5	1557,3	1622,4	1687,6	8362,0 <sup>(د)</sup>

ملاحظات في المصدر:

(أ) بأسعار 1975.

(ب) مبلغ مقترح كإمكانية.

(ج) يفترض إنشاء صندوق عربي يتحمل مسؤولية تغطية الفجوة بين المساهمات الأخرى والموازنة المقترحة.

ملاحظة لمؤلف الدراسة الحالية:

(د) توجد أخطاء في المصدر بالنسبة للسنوات 1982-1980 مما يجعل المجموع للسنوات الخمس في المصدر 8608,0 مليون دولار، يفارق قدره 246,0 مليون عن المجموع بعد التصحيح الذي قام به المؤلف الحالي، أي 8362,0 مليون.

المصدر: توما ودارن-درايكن، مصدر سبق ذكره، جدول 4/7 ص 95.

### 3. السياسات التي تنبثق عن الاستنتاجات، ودينامية التحرك المتصلة بها

ليست هذه الدراسة الموضوع الملائم للتعرف المفصل والدقيق الى هوية السياسات التي توجي بها الاستنتاجات التي خرج بها الفصل الثاني والفصل الحالي حتى هذه النقطة. فالتعرف الوافي والعملائي ينبغي إن يقترن بتحديد واضح للسياسات وبتبرير لاختيارها. وبتفصيل في مضمونها وكيفية تجسيدها في مخططات وبرامج وإجراءات تنظمها معا اطر قانونية ومؤسسية. وهذا كله بالطبع يضيف الى مهمة الدراسة الحالية ما لم يكن أصلا في صلبها، وما يستحق معالجة مستقلة في دراسة أخرى.

غير أن تناول موضوع المقومات الرئيسية التي يتوقع أن يرتكز إليها الاقتصاد الوطني الفلسطيني، وتقييم درجة توفر كل منها في اطار السنوات الأولى من عمر الدولة الفلسطينية المستقلة، وتقييم درجة توفر كل منها في إطار السنوات الأولى من عمر الدولة الفلسطينية المستقلة، والخروج من هذا التقييم باستنتاجات إيجابية في بعض المواقع وسلبية في مواقع أخرى، ومن ثم فإن تناول دلالة الاستنتاجات بالنسبة لقضية قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة والتطور، بالرغم من التعقيدات المتصلة بقضية القدرة، والخروج بتقييم عام يؤيد وجود قدرة كهذه، مع اقترانها بعدد من الاشتراطات والاستدراكات - كله مما يسمح بوضع تصور للمنحى العام للتوجهات والسياسات العامة التي لا غنى عنها اذا كان للمقومات أن تكون فاعلة في توليد وتأكيد قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة، وإن لم تعدم الدراسة الى تفصيل هذه السياسات وبحث مرحلية صياغتها وتنفيذها. كما أن التحليل السابق في هذه الدراسة يسمح بوضع الخطوط العريضة لتصور استشرافي لوجهة مسار الاقتصاد الوطني المستقبلي، مدفوعا بدينامية الاستقلال وبإصرار المجتمع على الحياة والتطور، وإرادة المواطنين في التصدي للتحديات الاقتصادية من جهة، ومن جهة أخرى مشدودا الى المعوقات والعقبات التي تحد من اندفاعه.

بقي أن نضيف، في ختام هذه الفقرات الاستهلالية وقبل تناول موضوع التوجهات والسياسات العامة مباشرة، أن من الضروري أن تتطرق السياسات من أرضية الإطار المرجعي للدراسة المقترح في الفصل الأول، وأن تكون مستوحاة ومستخلصة من النقاش الذي تضمنه الفصل الثاني حول مختلف المقومات ومتسقة معه، وأن تستهدف تمكين الاقتصاد الوطني الفلسطيني

من امتلاك القابلية للحياة والقدرة والإصرار على تعزيزها وتطويرها وإغنائها. وكان المبحث السابق في الفصل الحالي قد تقصى معنى "قدرة الاقتصاد على الحياة" بظلال هذا المصطلح وتعميقاته، وأبرز ضرورة نشدان هذه القدرة. وقد أوصلنا البحث الى الاستنتاج بأن قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة وقابليته لها تتمتع باحتمال مطمئن وواعد، وان كل احتمالاً مقرونًا باشتراطات أساسية بعضها قاس وجرج. وسنعود في خاتمة الدراسة في المبحث التالي إلى إعادة التأكيد على الاشتراطات الحرجة وشكل العلاقة بين "الاحتمال المطمئن والواعد" من جهة وتلك الاشتراطات من جهة أخرى.

\* \* \*

مما يعطي البحث التالي مزيداً من التماسك ويبرر الترابط بين عناصره هو تقديم التوجهات والسياسات العامة بشكل زمر تضم كل منها عدداً من السياسات.<sup>123</sup>، ويبرر هذا المنحى التداخل بين أغراض السياسات وكذلك بين أصولها، إذ تشترك وتتداخل الأصول السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموغرافية والبيئية والتقانية، في تمازجات مختلفة. فإذا جاء الباحث يفصل بين السياسات ويتناول كلا منها على انفراد، أو إذا نسب لكل سياسة غرضاً مفرداً سياسياً كان أو اقتصادياً أو ديموغرافياً، ولم يدرك تداخل الأغراض، التبتت عليه الطبيعة المركبة للسياسات وفاتته رؤية تداخل الأغراض ووقع في خطأ التبسيط المفرط. ومن شأن التبسيط بالتالي أن يضل واضعي السياسات وصانعي القرار لأنه لا يسمح لهم بأخذ تعقيدات القضايا التي توضع السياسات في خدمتها بالاعتبار، ويؤدي الى قصور السياسات عن بلوغ أغراضها والى بروز آثار سلبية للسياسات نتيجة إغفال تعدد مبرراتها وأغراضها في معظم الحالات. بعد هذا التوضيح، نبدأ بتقديم زمر السياسات.

(أ) السياسات المتصلة بالسلطة السيادية والحكومية: أنه لأمر طبيعي أن يغلب الهم السياسي لدى السلطة السيادية والحكومة على الهموم الأخرى في السنوات الأولى من عمر الدولة. على أن من الضروري ألا يغيب عن البال وجوب وضع الهم الاقتصادي (بتشعباته التي

<sup>123</sup> سنقتصر على استخدام مصطلح "سياسات" حتى نهاية المبحث للاختصار، مع أن المقصود هو الحديث عن التوجهات والسياسات العامة معاً.

ستتكشف لاحقاً) في موقع متقدم من سلم أولويات السلطة السيادية والحكومة على مستوى مجلس الوزراء. فلئن لم يعمد المرء الى تبني "التفسير المادي للتاريخ" كليا، إلا أن مستوى الأداء الاقتصادي وقدرته على توفير مستوى مرض من المعيشة للمواطنين ضمن نمط من التوزيع لا يتسم بتباين واسع بين الشرائح العليا والدنيا من الثروة والدخل، بل ويسعى الى تقليص الفجوة بين مجموعتي الشرائح، ينبغي أن يظل أحد الأهداف الرئيسية البارزة في وعي صانعي القرار وان يظل في طليعة جدول الأعمال. ويلزم للوفاء بما يتطلبه هذا التوجه الاقتصادي وجود مسؤولين يمسون بالحقائب الاقتصادية كالمالية والتخطيط والتجارة... الخ ممن يقدرون على التحسس بالمشكلات الاقتصادية بشكل واف، ويدركون أبعادها ودلالاتها السياسية الاجتماعية الى جانب الاقتصادية، ويعرفون كيف يتصدون لها، وكيف يتفاعلون مع زملائهم في مجلس الوزراء في خلق "توليفة" سليمة وفعالة وقادرة على إيجاد توازن صادق في معالجة مختلف قضايا المجتمع، من سياسية وصحية وثقافية وأمنية - الى جانب القضايا الاقتصادية.

فاذا تمعنا بالموضوع بمزيد من العناية وضمن أفق أكثر اتساعا، اتضح أن هناك عددا من الضرورات التي يتوجب الاهتمام بها، يستحسن أن يضبطها تصور متكامل لمستقبل الدولة والمجتمع والفرد (قد تصح تسميته "المشروع الحضاري للدولة الفلسطينية") حيث تجد الاهتمامات السياسية/المصيرية والاجتماعية/الثقافية والاقتصادية/التقانية موقعها في سياق أو إطار الكيان القطري للدولة، ومن ثم في العمق القومي العربي الذي يشكل سياقاً وإطاراً أوسع. ومن الجلي أن تعيين موقع الاهتمامات القطرية ضمن إطار نظائرها من الاهتمامات القومية يتطلب جهداً جاداً ومتعمقاً كيما يتم ذلك باتساق ومع مراعاة الخصوصيات القطرية التي تزيد الكل القومي ثراء بفضل تنوعها. على أننا لن نتناول علاقة الجانب القطري بالكل القومي في هذا الموضوع.

\* \* \*

أشرنا أكثر من مرة فيما سبق من بحث الى مجموعات أربع ينبغي أن تتوزع بينها الاستثمارات في الاقتصاد الوطني الفلسطيني لكي تتيح له الصمود والقدرة على الحياة. وقد



تم توزيع الاستثمارات بين المجموعات على أساس وظيفي، وبحيث تتضمن هذه المجموعات جميع مجالات النشاط الاقتصادي كما يتضح من التمعن في هويتها كما نعددها فورا:

- أ) البنى التحتية من اقتصادية واجتماعية.
- ب) برامج الإسكان (تشبيد المساكن) العام والخاص.
- ج) توسيع وتطوير الاقتصاد الجاري أو القائم.
- د) استيعاب عرض العمل بالحجم الذي يتوقع ان يكون عليه في السنوات 1992-1996.

ويتبين من عناوين المجموعات الأربع، أو الأولويات العليا الأربع، أنها تتضمن جميع القطاعات من سلعية وخدمية، والأنشطة ذات الطبيعة الاقتصادية، أو الاجتماعية ذات الاتصال الوثيق بالحياة الاقتصادية والتنمية.

ونبين، من اجل مزيد من التوضيح، إن هذه الأولويات العليا الأربع تتشابه فيما بينها بفضل علاقة سببية تربطها، وهي تتفاعل "أماميا" و"خلفيا" أي في الاتجاهين، فتوسع البنى التحتية وتحديثها، مثلا، يخدم أغراض برامج الإسكان لأنه يوفر لها مُدخَلات أساسيه (اقتصادية واجتماعية وتدريبية). والبرامج بدورها توفر للبنى كتلة ضخمة من الطالب على خدمات البنى كمدخلات. ثم إن عملية توسيع البنى وتحديثها مع محاولة الاعتماد على النفس الى المدى الممكن، تتطلب أن ينهض الاقتصاد الجاري بدور نشط في إنتاج مدخلات كثيرة مما تحتاجه العملية. ومن الناحية الأخرى فإن الاقتصاد لا يمكن أن يحقق توسعا وتطورا وتحديثا دون أن تتاح له مجموعة سلع وخدمات وتسهيلات توفرها له البنى التحتية. وأخيرا، فإن البنى وبرامج الإسكان والاقتصاد الجاري معا تولد طلبا ضخما على العمالة، وبالمقابل فإن توفر الدخل في أيدي القوة العاملة (بفضل ملء فرص العمل المتسعة) يخلق قوة شرائية تشكل سوقا وكتلة طلب فعالة وواسعة لما تنتجه البنى وبرامج الإسكان وأنشطة الاقتصاد بمختلف قطاعاته من سلع وخدمات.

ويتبين من مجرد عرض شبكة العلاقات في الاتجاهين بين المجموعات الأربع، كيف أن تنظيم العلاقات وتيسير تحركها وتفعيل نشاطها يتطلب كله وجود سياسات عامة تضبط هذه العلاقات - سواء أكانت السياسات من النوع المشجع والحافز، أو من النوع الرادع

والمحدد، حسبما تقتضي الحال. ولا بد من أن تكون هناك توجهات عامة خلف السياسات تشكل "فلسفة اقتصادية /اجتماعية" أو على الأقل تشكل تصورا ضمنيا لنسق اقتصادي /اجتماعي يتضمن - فيما يتضمن - ما ترى السلطة السيادية والحكومية، وما يرى المجتمع، أن يكون عليه دور كل من القطاع الخاص والقطاع العام والقطاع المشترك، وطبيعة التخطيط الذي سيمارس ومدى الإلزامية فيه مقابل المنحى التأشيرى (الذي يفعل بفضل الحوافز بدلا من التعليمات والأوامر التي قد يتضمنها قانون الخطة)، وبنية النظام الضرائبي الذي يعمل على التأثير في نمط توزيع الخدمات والثروة والدخل الى جانب عمله كأداة مالية ونقدية صرف، وفلسفة التعليم والتدريب ومناهجهما (وهما من عناصر البنية التحتية الاجتماعية)... وكثيراً غير ما عددناه من مضامين للنسق الاقتصادي/الاجتماعي المعتمد صراحة أو ضمنا.

نستطيع ان نمدد النقاش حول العلاقة فيما بين المجموعات الأربع وفيما بين ما يقع تحت كل منها من مهام ووظائف بتفرعاتها، الى أنماط أو شبكات العلاقة داخل المهام والوظائف. غير أن ذلك يدخلنا في تفصيلات قد تؤدي الى انفلاش بؤرة التركيز في النقاش الحالي، عدا أنها قد لا تكون ضرورية بسبب وضوح الأنماط أو الشبكات. ويكفي أن نؤكد أن طبيعة العلاقة وتعدد جوانبها، وكثرة العوامل الفاعلة خلف العلاقة والجوانب، وانفتاح هذه الجوانب على التبدل والتغير، يجعل الأنماط أو الشبكات دائمة الحركة. وإذن فلا بد لصانعي السياسات ذات الصلة أن يظلوا في حالة متابعة وملاحقة نشطة لكي تظل السياسات ذات تأثير وكفي لا تصاب بالتقادم مما يفقدها تأثيرها وفائدتها، ويجعل الوظائف التي توضع السياسات من اجل خدمتها و/أو ضبطها تفقد "بوصلتها" وتوجهها، فيقع الاقتصاد في بلبلة وضياح ويفقد اندفاعه وبالتالي ينخفض أدائه.

الأمر الأول الذي نتناوله في السياق الحالي أن هناك ثمة ثلاث موجبات إضافية تتطلب وجود سياسات توجهها وتخدمها وتضبطها في الزمرة الأولى من السياسات العامة التي هي قيد التناول الآن. الموجب الأول، هو حاجة الدولة الأكيدة عند قيامها - بل وقبل قيامها الفعلي وذلك في المرحلة التأسيسية - الى إعداد مجموعة سياسات تضبط التكوين أو التشكيل الحكومي وعمل الحكومة (على المستوى الوزاري)، وتحدد المسؤوليات

والاختصاصات وضوابطها، وترسم العلاقات بين مؤسسات الحكم من جهة والأحزاب والحركات المنظمة من جهة أخرى، وتضع حدود السلطات التشريعية إزاء السلطات التنفيذية وإزاء السلطات القضائية... الخ. ونؤكد أن الإشارة إلى السياسات المطلوبة في هذه المجالات لا تعد خروجاً على الإطار الاقتصادي الذي تتحرك الدراسة الحالية ضمنه. فالاقتصاد الوطني سيكون بالغ الحساسية لمهام ووظائف جميع المؤسسات والسلطات التي جاء ذكرها. الموجب الثاني هو حاجة الدولة لوضع السياسات اللازمة لقيام إدارة عامة مركزية تتمتع بكفاءة وبحس قوي بالمسؤولية، كما تتمتع بنزاهة وبولاء للدولة لا لعصبيات جزئية. وستكون الدولة أيضاً مدعوة لاعتماد سياسات إدارية من شأنها حماية الإدارة العامة من الوقوع في أسار البيروقراطية الثقيلة اليد، التي تعاني منها معظم الإدارات العامة العربية أن لم نقل جميعها.

أما الموجب الثالث والأخير فهو أهمية رسم السياسات التي تستهدف إعطاء السلطات المحلية - كالمجالس البلدية والقروية - دوراً فاعلاً في إدارة شؤون المدن والبلدات والقرى كالمرافق العامة والبنى التحتية والخدمات المحلية، وبالمقابل تمكين الحكومة المركزية من مراقبة عمل السلطات المحلية للتأكد من حسن سيره. وتتم المراقبة بفضل المتابعة المركزية من جهة، والمتابعة التي يقوم بها السكان المحليون من جهة أخرى بفضل كونهم مصدر شرعية الهيئات التي تمثل السلطة المحلية من خلال انتخابهم لأعضاء هذه الهيئات. وتجدر الملاحظة في هذا السياق أن وجود سلطات محلية منتخبة يعين على تأصيل روح المشاركة السياسية وبالتالي الاقتصادية، ويوسع قاعدة الالتزام بالجهد الإنمائي على المستوى الشعبي.

نأتي الآن إلى امر ثانٍ تبرزه هيكلية المجموعات الأربع أو الأولويات العليا الأربع. هذا الأمر هو أن ما تناوله البحث حتى الآن بالنسبة للزمرة الأولى من التوجهات والسياسات العامة من حيث طبيعة التفاعل وقوته فيما بين المجموعات أو الأولويات العليا، وبينها وبين المهام والوظائف التي تنتبثق عنها (أي تقع في مرتبة ثانية)، يصح كذلك بالنسبة للزمرة الأخرى من التوجهات والسياسات العامة التي سنعددتها لاحقاً. على أن التناظر والتشابه في طبيعة التفاعل وقوته، لا يجعلنا بحاجة إلى استعادة الملاحظات التي جرى تسجيلها حول الزمرة الأولى عندما تتحكم نفس المبادئ والمعايير بمضمون السياسات

الواجب صياغتها ووضعها موضع التنفيذ. لذلك سنكتفي بالإشارة - في كل حالة أو زمرة حسب ورودها - الى خصوصيات تلك الحالة أو الزمرة وكيفية انعكاس الخصوصيات في السياسات المتصلة بالزمرة المعنية.

الأمر الثالث الذي تبرزه هيكلية الأولويات العليا، وهو يشكل توجهها مشتركا بين هذه الأولويات، هو أن الصعوبات والمعوقات (وبخاصة شح الموارد الاستثمارية) التي ستعاني الدولة منها في سنواتها التأسيسية بشكل خاص، توجب اعتماد سياسات تعكس بوضوح سلم أو تدرج الأهمية والإلحاح فيما بين المهام والأعباء التي سيكون على السلطة النهوض بها. ودون الدخول في تفاصيل لا ضرورة لها بالنظر لبداهة النقطة المثارة، نكتفي بالإشارة الى مثال يمتد تحت الأولويات الأربع جميعها. فبالنسبة للبنى التحتية يحسن بالدولة أن تركز، لسنوات عديدة، على الضرورات الأولى بين عناصر البنى وان تعمد الى تجهيز الاقتصاد والمجتمع بالتسهيلات أو التجهيزات الأساسية ولو كان مستوى بعضها التقني غير متقدم كثيرا. فشح الموارد يوجب التواضع في هذا السياق وعدم محاولة اللحاق بمجتمعات تتوفر لها موارد ضخمة تسمح بالسرعة في تبديل المرافق والتجهيزات (مثل وسائل الاتصال والإعلام، شبكات الطرق، المواصلات العامة، ... الخ). وجلي أن إقدام الدولة على محاولة اللحاق بما تقدمه التطورات التقنية الحديثة دون إبطاء في عنصر من عناصر البنية التحتية، لا يمكن أن يتم إلا على حساب عنصر أو عناصر أخرى، أو على حساب النهوض ببرامج الإسكان على مستوى مرض، أو على حساب تطوير بعض قطاعات الاقتصاد الجاري... الخ.

وينطبق ما نقول به من وجوب الحذر من المبالغة في الهروب من التقادم على برامج الإسكان العام الشعبي. ففي حين سيكون ضروريا توفير مجتمعات سكنية تتوفر لها التسهيلات العامة اللائقة (كالمجاري وشبكات المياه والمستوصفات والإنارة والطرق الداخلية... الخ) وتتوفر في داخلها المياه في الأنابيب والأدوات الصحية والمساحة اللائقة، وتستخدم في بنائها الموارد والقدرات المحلية الى المدى المستطاع بموجب مواصفات جمالية ومعمارية مدروسة، سيكون من غير الضروري بل من قبيل عدم الحكمة إضافة أمور

كفالية وظهورية لا يمكن تمويل شرائها إلا على حساب أغراض اجتماعية واقتصادية أخرى ذات إلحاح وأولوية أرفع.

وبالنسبة للاقتصاد الجاري ككل، ينبغي أن تركز السياسات العامة على إعطاء أولوية في الإنتاج للسلع والخدمات الضرورية لتلبية "الحاجات الإنسانية الأساسية" من طعام ومسكن ولباس وفرص عمل وتعليم، ومن وسائل ترويح وتثقيف. وثمة سياسة أخرى ينبغي التأكيد عليها وهي تتصل بقضية استيعاب عرض العمل الى جانب تطوير وتوسيع الاقتصاد الجاري. هذه السياسة تتمحور حول اعتماد تقانة كثيفة العمالة كلما كان ذلك ممكنا من أجل انقضاء خطر انتشار بطالة واسعة النطاق. ويحسن بنا التذكير في هذا السياق أن التقانة الكثيفة العمالة (مقارنة بتلك ذات الكثافة الرأسمالية) ليست بالضرورة متخلفة تقانياً. ويكفينا أن ندلل على صحة هذه المقولة بالإشارة للصناعات الإلكترونية التي أخذت بها بسرعة مذهلة بلدان نامية مثل كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونغ والهند، وقطاعات ذات شأن في البرازيل والأرجنتين والمكسيك. بل أن اليابان ذاتها كانت السبّاقة في تطوير هذا النوع من الصناعات الكثيفة العمالة. أما التحفظ الواجب تسجيله بأن العمالة المطلوبة ينبغي أن تتمتع بمهارة عالية، فهو تحفظ في محله. لكن العامل الفلسطيني يملك ملكة التعلم والتمرس بمهارات عالية، والطموح الى التقدم، إذا اتاحت له وسائل التدريب وفرض العمل والحوافز اللازمة.

(ب) السياسات المتصلة بالموارد البشري والقوى العاملة: سنركز في المجال الحالي على السياسات العامة التي قد يساعد اعتمادها في حل إشكاليتين تتصلان بالموارد البشري والقوى العاملة بشكل عام. الإشكالية الأولى تصطدم بها الدول الحديثة الاستقلال وهي تنشأ من الخلاف الذي ينجم عن المفاضلة بين التشديد على إقامة قاعدة علمية وتكنولوجية تتيح في المدى البعيد امتلاك وتوطين قدرة علمية/نظرية وهندسية/تقانية تمكن البلد المعني من قدر مرض من الاعتماد على النفس في المجال الذي نحن بصدد - وبين التشديد على وجوب عدم محاولة الاعتماد على النفس نظراً للكلفة المرتفعة وللمدى الزمني الطويل الذي تتطلبه إقامة القاعدة العلمية والتقانة التي يمكنها أن توصل الى الاعتماد على النفس الى مدى

لملموس، والتوجه بدلا من ذلك صوب التدريب المهني والتقني على المستوى الثانوي الذي يلبي الحاجات الملحة للاقتصاد الوطني الطري العود.

لعل دولة فلسطين بدورها ستجابه هذه الإشكالية، وسيجد كل من الفريقين اللذين يمثلان وجهتي النظر بالنسبة للمفاضلة، حججا وأدلة على سلامة موقفه. على أننا لن نتدخل هنا في المفاضلة وسنكتفي بالإشارة الى توجه مسار واقعي وتوفيقي في آن معا. هذا المسار يقول بوجود الاهتمام الملح والسريع بالتدريب المهني والتقني الذي يوفر المهارات المطلوبة في إقامة برامج الإسكان وتوسيع وتطوير البنى التحتية وتنشيط الاقتصاد ومدته بمهارات متجددة، وبشكل عام يوفر التدريب الذي يجعل عرض العمل أكثر قابلية لملء فرص العمل المستجدة. لكن من الضروري أن يُعتمد مسار ثان ملاصق للأول، في أسرع وقت ممكن بعد إطلاق المسار الأول وتوفر الموارد المالية والبشرية اللازمة له، يتجه نحو إقامة قاعدة علمية وتقانية محدودة الأبعاد وواقعية الطموح تأخذ بالاعتبار الحجم السكاني للدولة والمتاح لها من موارد علمية واستثمارية. وعندئذ ستنشأ الحاجة لاختيار مجال التخصص في هذه القاعدة بحيث يتصل بالتصنيع وبالتطوير الزراعي المستهدفين في المقام الأول، وبحيث يغذي نتاج القاعدة النظري والتطبيقي حاجات الصناعات والزراعات الجديدة أو المستهدف تطويرها.

الإشكالية الثانية تنشأ من التباين المتوقع بين التوجهات والمواقف لدى صانعي السياسات والقرارات حول النسق الاقتصادي /الاجتماعي المرغوب وهل سيعطي القطاع الخاص مجالا فسيحا للعمل على حساب القطاع العام، وكيف سيتمكن النسق من إيجاد حالة من التعايش والمواءمة بين القطاعين. لسنا هتتا بصدد المفاضلة بين "اقتصاد السوق" والاقتصاد "المخطط مركزيا" وما يتصل بكل منهما من حجج وبالتالي من سياسات ثلاثمه. على أننا معنيون في السياق الحالي بأثر هذا الاقتصاد وذلك على الحوافز التي ستحرك القوى العاملة وتعمل على رفع الإنتاجية لدى العامل (مهما كان مستوى هذا العامل امتدادا من قمة المراتب التنفيذية العليا الى العمالة غير الماهرة، وسواء أكان العمل فكريا أو عضليا). وجل ما نود الإشارة إليه هو أن التوجه الذي سيسيطر بالنسبة للنسق المختار لا بد له لكي يتجسد في سياسات رشيدة وفعالة من أن يُعنى بقضية الحوافز في كل من القطاعين العام

والخاص وان يعمل على جعلها قوية وفاعلة، شريطة أن تتضمن السياسات ضوابط تتصل بحجم هذه الحوافز. على أن هذه الضوابط يحسن بها إلا تكون كمية ومباشرة بل أن تأتي عبر النظام الضرائبي وتعيين حد أدنى للأجور عادل وواف.

(ج) السياسات المتصلة بالنسق الاقتصادي / الاجتماعي: بالإضافة الى ما أشارت إليه الفقرة السابقة (ب) بالنسبة للنسق في سياق التعليق على بعض السياسات المتصلة بالموارد البشري والقوى العاملة، هناك حاجة لتسجيل ثلاث ملاحظات حول مضمون النسق وآلياته ووجوب انعكاس محتوى الملاحظات في السياسات التي تتحكم بتكوين النسق وحركيته. وسنسل الملاحظات باقتضاب شديد نظرا لما شهدناه قبلا من نقاط تماس بين النسق وطبيعة الملاحظات المعنية.

الملاحظة الأولى تتصل بالسياسة التي تحدد الملامح العام للنسق الاقتصادي الاجتماعي. ونرى أن من المبرر تماما أن يتضمن هذا النسق - فيما يتضمن - تشديدا على النقاط الثلاث التالية:

- إعطاء موقع بارز في أولويات النسق لتوجه اقتصادي /اجتماعي من شأنه الاهتمام الجاد بتلبية الحاجات الإنسانية الأساسية (المشار إليها في فقرة قريبة سابقة)، لان الحاجات المقصودة تشكل هماً يوميا لجمهرة المواطنين وتستحق بالتالي رعاية وتمييزا خاصين. ولا ننسى في هذا المجال أن تلبية الحاجات الأساسية ليس هدفا متواضعا يقتصر على مستوى متدني من المعيشة، ذلك أن تلبية "جيل" ما من الحاجات يمهّد السبيل أمام جيل يتعداه في كميته ونوعيته، مما يعني أن الاقتصاد يظل مطالباً بتوسيع وتحسين وتنوع قدراته الإنتاجية باضطراد - محاولة الاقتصاد والمجتمع تطوير المدى الأقصى المستطاع من القدرة الإنتاجية الذاتية واتباع استراتيجية الاعتماد على النفس الى المدى الممكن في العملية الإنمائية. إن استراتيجية كهذه، يتبين من ظاهرها انها محكومة بالفشل أو على الأقل بالإحباط والمردود المتواضع، في بلد صغير ومحدود الموارد كدولة فلسطين المستقبلية، هي في الواقع أكثر ضرورة في بلد هذه مواصفاته لأنه يعرض نفسه ومصيره لمخاطر مخيفة لو لجأ على العكس الى الاعتماد المفرط

على المعونات والقروض الخارجية بشكلٍ متمادٍ دون أن يعبئ الحد الأقصى الممكن من موارده وقدراته الذاتية أولاً. فالمعونات يرافقها ارتهاق الإرادة والقرار السياسيين، والقروض الأجنبية تدفع الاقتصاد تدريجياً إلى الغرق في المديونية. ولئن كان من الضروري في السنوات التأسيسية الإكثار من الاعتماد على المعونات والقروض الخارجية، إلا أن الحذر من عدم "الإدمان" على هذا الاعتماد هو أكثر ضرورة.

- ارتباط هيكلية عملية التنمية أولاً بتوفر قدر ملموس من الحرية والمشاركة السياسية الحقيقية (لا الشكلية فحسب) لكي ترضى الجماهير بالالتزام بأغراض التنمية وأعبائها، "فحيث لا مشاركة لا التزام"، وثانياً ارتباطها بتوفر قدر ملموس من تكافؤ الفرص أمام المواطنين، والتكافؤ بين الجهد المبذول في الحياة الاقتصادية والمردود المتحقق لقاء ذلك الجهد، وثالثاً محاولة المواءمة والانسجام والتفاعل بين التنمية الفلسطينية الوطنية القطرية، والتنمية العربية القومية. وبهذا تتشكل زوايا "مثلث حرج" حول عملية التنمية هي الحرية والمشاركة، والتكافؤ (أو على الأقل تضيق فجوة التباين في الفرص المتاحة)، والتكامل والتفاعل فيما بين فلسطين وعمقها الاقتصادي الاستراتيجي وهو العمل العربي القومي<sup>124</sup>. (ونسارع إلى تطمين الذي تثير مخاوفهم فكرة التكافؤ أو تقليص فجوة التباين في توفر الفرص والدخل بين المواطنين، أن التكافؤ في الفرص وكذلك بين الجهد والمردود يتلاءم مع النمو الاقتصادي وهما يتحركان معاً. على أننا لن نحاول في هذا المقام تقديم دفاع نظري واستقرائي عن هذه المقولة).

الملاحظة الثانية تعود إلى ضرورة وجود سياسات تيسر وتضبط قيام تنظيم مؤسسي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (إلى جانب السياسية)، تنظيم يشكل شبكة متصلة الحلقات تسمح بالتأثير المتبادل، ينتظم في كل حلقة من حلقاتها أصحاب المهن والحرف والاهتمامات المتماثلة (كأرباب المهن الحرة من أطباء وصيادلة ومحامين ومهندسين، والصحافيين والطلبة، والأساتذة، والعمال بمختلف اختصاصاتهم، والصناعيين، والمزارعين والجمعيات التعاونية... الخ). إن وجود شبكة واسعة للتنظيم المؤسسي، خاصة إذا قام هذا

<sup>124</sup> من أجل بحث واف لفكرة "المثلث الحرج" المشار إليها، انظر يوسف صايغ، "التنمية العربية والمثلث الحرج" في المستقبل العربي، تموز/يوليو 1982، عدد 41.



التنظيم الى جانب الأحزاب والحركات السياسية، من شأنه أن يمكّن المواطنين من ممارسة حقوقهم الإنسانية وحرياتهم ومن أن يكونوا أكثر تأثيراً في عملية الحوار حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفي المشاركة الفعالة في "قولة" وصياغة هذه السياسات ذات المساس بمصالحهم وهمومهم.

الملاحظة الثالثة والأخيرة تتصل بهيكلية النسق وآلياته. لا ريب أن الهيكلية والألية لا تتفصل عن الفلسفة والتوجه الأساسي الممتدين تحت النسق، اللذين يعينان طبيعة السياسات التي تحكم الهيكلية والآليات - وقد بحثنا هذه النقطة المركزية في المبحث رقم 7 في الإطار المرجعي للدراسة في الفصل الأول فيها. ولنا بحاجة هنا إلا الى القول إن النسق الذي رؤي عندئذ انه الأكثر ملاءمة لحالة دولة فلسطين العتيدة ومواءمة معها، هو نسق قومي/تقدمي.

ولهذا لا نرى ضرورة إلا للتأكيد مرة أخرى على ضرورة أن يتيح هذا النسق للقطاع العام دوراً اقتصادياً يتعدى توفير الأطر القانونية والأمنية والمؤسسية الى النهوض ببعض الأنشطة الإنتاجية في ثلاث حالات رئيسية: امتناع القطاع الخاص عن ولوج عدد من الأنشطة بسبب ضخامة رؤوس الأموال المطلوبة فيها أو الخشية من تعقيداتها التقانية مثلاً؛ وضرورة تعطي القطاع العام مع فروع إنتاجية تمس الصناعات العسكرية؛ وإنتاج السلع والخدمات الحيوية الأساسية للمعيشة التي لا يصح أن يترك القرار الاقتصادي بتحديد حجم إنتاجها وتسعيرها تحت رحمة حافظ الربحية دون سواه. ويبقى أن من الضروري ألا يخضع رسم السياسات المعنية بوضع حدود نشاط كل من القطاعين للتبدل السريع والمفاجئ والمتكرر، لان ذلك يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار ويعرّض التوقعات الاقتصادية للبلبة والجمود، وقد يشل عددا من أوجه النشاط الاقتصادي، في القطاعين على السواء.

(د) السياسات المتصلة بالاقتصاد مباشرة: تنضوي تحت هذه الزمرة، الشاملة في الواقع أربع زمر جزئية أو مجموعات من السياسات العامة سنتناولها معا لان وضع السياسات المعنية واعتمادها وتنفيذها بنجاح يشكل مسارا ومدخلا أساسيا ومباشرا لاستعادة الاقتصاد من المقومات التي تناولناها في الفصل الثاني، وشرطا ضروريا لدعم السعي لضمان إكساب

الاقتصاد القدرة على الحياة والتطور. وسنعرض الخطوط العريضة للمجموعات الأربع فيما يلي:

- تتألف المجموعة الأولى منها من سياسات تهدف الى حسن استخدام الموارد الطبيعية المتاحة وتطويرها، خاصة بالنسبة لاستصلاح الأراضي واعتماد إصلاحات مؤسسية وهيكلية تتعلق بنمط حياة الأراضي واستغلالها، وبالبحوث الزراعية والتدريب وخدمات الإرشاد، وكذلك بالنسبة لترشيد استخدام المياه المتاحة وحسن توزيعها بين أجزاء دولة فلسطين بحيث تعوض موارد الضفة الغربية عن العجز المائي في قطاع غزة - الى جانب التنقيب عن مصادر جديدة للمياه الجوفية وتخزين مياه السيول. ويتوقع أن ينجم عن السياسات التصحيحية إذا نفذت بشكل سليم في إطار الاستقلال تحقيق مردود أوفر لكل وحدة من رأس المال المستثمر أو من الأرض والمياه المستغلة، أو من الجهد البشري المبذول في استغلال الموارد الطبيعية، أو من تمازجات هذه المدخلات.

- أما المجموعة الثانية من السياسات فهدفها رفع مستوى أداء البنى التحتية من اقتصادية واجتماعية، بمختلف عناصرها، وتوسيع هذه البنى وتحديثها واستكمال ما يحتاج الاستكمال فيها. نخص بالذكر الموانئ والمطارات والاتصالات وشبكات الري والصرف والمياه والكهرباء والمجاري وجميعها عناصر اقتصادية. أما العناصر الاجتماعية التي هي بحاجة ماسة لتصحيح جذري فتشمل فيما تشمل الخدمات والتسهيلات والتجهيزات الصحية من وقائية وعلاجية، والمؤسسات التربوية بتجهيزاتها البشرية والمادية والبحثية والتدريبية، والوسائل والتسهيلات العامة للترويج من رياضية وثقافية وفنية، والمكتبات العامة - وما الى ذلك. ويتطلب الأمر وجود سياسة عامة تحكم تحديد دور الدولة في إقامة وتوسيع وتحسين عناصر البنى التحتية وجعل أداؤها كثر مساهمة في دفع النشاط الاقتصادي وتمتين التماسك والتواصل الاجتماعي وتأصيل الوعي بالتحديات العميقة والمتشعبة الجذور التي يحملها الاستقلال للدولة والمجتمع والمواطن، وفي تعبئة قدرات المواطنين والمؤسسات في خدمة السعي للنهوض بعملية قبول التحدي الإنمائي والتصدي له بتصميم وعقلانية.

- تتمحور المجموعة الثالثة من السياسات العامة الضرورية حول إصلاح ما يعتبر النظام الاقتصادي القائم عشية انطلاقة الدولة من مثالب ونقاط ضعف وبلبله في الأهداف وتشوه في الأولويات، مما ينجم عنه كله تباطؤ في النشاط الاقتصادي وقصور في الأداء وبالتالي انخفاض في مستوى المعيشة. ومع الاعتراف بأن للاحتلال اليد الطولى عن عمد وإصرار في خلق هذه التشوهات والمثالب بما ينجم عنها، إلا إن المراجعة الموضوعية لبنية الاقتصاد وآلياته وديناميته والحوافز التي تحركه ومستوى الالتزام بمسؤولية تطويره، تظهر وجود علل ذاتية في الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني. ولن يكون وضع السياسات التصحيحية وتنفيذها بفاعلية ونجاح أمرا ميسورا وسريع النتائج. لكن تظل محاولة التصحيح أمرا ملحا وهما مركزيا لا بد من النهوض به بفضل سياسات تتطلق من تشخيص واع وصحيح ومسؤول لمواطن الضعف، ولا تحجم عن التصريح بالمعاناة التي تسببها عملية التصحيح في المدى القصير، ما دام احتمال التغلب على مواطن الضعف يشكل مردودا إيجابيا صافيا للمجتمع والاقتصاد والمواطن معا في المدى المتوسط والطويل.

- وأخيرا، تركز المجموعة الرابعة من السياسات على غرض معالجة شح الموارد الذاتية وقصورها عن تلبية الضرورات الاستثمارية الأساسية للأولويات العليا الأربع التي أشرنا إليها مرات عديدة وأبرزناها قبلا في المبحث الحالي. وبالتأكيد فإن شح الموارد الذاتية يشكل قضية أساسية في صلب المجموعة الثالثة من المشكلات التي أشرنا إليها في الفقرة السابقة. على أن الأهمية المركزية والموقع الحرج الذي تحتله هذه القضية في ذاتها تبرر أفراد مكان خاص بها واعتبارها مجموعة رابعة مستقلة.

نبادر الى الاعتراف بأن معالجة شح الموارد إزاء حجم الاستثمارات المطلوبة من أجل النهوض بموجبات الأولويات العليا الأربع ليست بالأمر السهل أو المضمون على الإطلاق. فلقد أشرنا سابقا الى توقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي عشية السنة الأولى من عمر الدولة المستقلة، أي بنهاية 1991، دون مستوى نظيره في عام 1987. ولعله سيكون دونه بنحو الثلث (أي بنحو 580 مليون دولار). وسينجم هذا الانخفاض ليس فقط عن أثر الانتفاضة الفلسطينية في فرض

مزيد من البطء على مسيرة الاقتصاد منذ آخر عام 1987، وإنما كذلك عن حالة التباطؤ الملموس التي سيطرت قبل قيام الانتفاضة بسبب الأثر التراكمي المتزايد لسياسات التحجيم التي تعتمدها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بقصد لجم قدرة الاقتصاد الفلسطيني الاحتمالية على التحرك والنشاط وبالتالي من أجل تعريضه لشلل - وان جزئي - على مستوى متدن من الأداء.

وسنتناول موضوع السياسات اللازمة لمجابهة قضية شح الموارد الذاتية الخطير بقدر - ولو انه محدود - من الإسهاب، لأنه موضوع تمكين الاقتصاد الوطني من الحياة ومن ثم من التطور. فصحيح أننا أشرنا في المبحث السابق من الفصل الحالي الى أننا لا نعرف دولة اختفت من الوجود في العالم المعاصر نتيجة معاناة اقتصادها وأدائه المتواضع بسبب علل متجذرة فيه. وعجزها عن إيجاد العلاج لهذه العلل. غير أننا بيّنا في الوقت ذاته أن الفشل في إيجاد العلاج الملائم من شأنه إن يحدث انخفاضا حادا ومؤلما في مستوى معيشة الشعب مما يؤدي الى خلخلة اجتماعية وسياسية خطيرة ينجم عنها بالتالي ارتهان إرادة وقرار الدولة والمجتمع والاقتصاد لسياسات ومصالح مصادر المعونات الخارجية التي بفضلها يقوي البلد المتلقي للمعونات على تخفيف أو تأجيل متاعبه الاقتصادية.

فاذا نظرنا بمزيد من التمعن الى الجانب التقني الاقتصادي من قضية شح الموارد الفلسطينية الذاتية. وافترضنا أن الناتج المحلي الإجمالي سيكون نحو 1,200 مليون دولار مثلا بمطلع عام 1992، وانه سيكون بالإمكان "شد الأحزمة" وضغط الاستهلاك من خاص وعام بحيث يتمكن المجتمع من تحقيق ادخار بنسبة 20% من الناتج المحلي الإجمالي سنويا - أي بمقدار 240 مليون دولار في سنة 1992 ترتفع الى 364 مليون في عام 1996 - وان مُعَامِل رأس المال (أي نسبة رأس المال الحدي للناتج الحدي) هو نحو 1:4، وان نمو بمعدل 6% سيتحقق خلال كل عام من الأعوام 1992-1996، فإن معنى هذا أن الاقتصاد يستطيع أن يحقق نموا في الناتج بفضل توجيه مدخراته صوب الاستثمار المحلي بمقدار 60 مليون دولار في السنة. وكذلك سيحقق نموا في الناتج المحلي القائم قبل الاستثمار مقداره 72 مليون دولار في السنة. وبالطبع فإن نموا من المصدرين المذكورين مجموعة 132 مليون دولار لعام 1992، منسوبا لعدد السكان عندئذ، سيشكل مبلغا صغيرا للفرد، لأنه يعني بلوغ الناتج المحلي 1,332 مليون دولار أو 705

دولار للفرد لعام 1992، مقابل نحو 1,070 دولار في عام 1987 (انظر "ملاحظات تقنية مثبتة" بنهاية الفصل الحالي حيث وضعنا نموذجين مبسطين أحدهما لتطور الناتج المحلي الإجمالي على أساس الاستثمار بفضل الادخار المحلي فقط والآخر على أساس الاستثمار بفضل الادخار المحلي زائدا تدفق المساعدات والقروض والاستثمارات من الخارج).

ومع أن نموا بمعدل 6% يعتبر إنجازا مرضيا في الحالات العادية، إلا أنه في الظروف الاستثنائية القاسية التي ستجد دولة فلسطين الجديدة نفسها في وسطها سيشكل مجرد تحسن هامشي في الناتج المحلي، إذا أخذنا بالاعتبار أولا أن الاستثمارات الإجمالية التي قدرنا قبالا أن الاقتصاد يحتاجها لمواجهة أعباء أولوياته العليا الأربع تصل الى 1,950 مليون دولار سنويا في المتوسط - أي ثمانية أضعاف حجم الاستثمار المحلي الممكن بفضل الادخار المحلي السنوي المفترض لعام 1992. وثانيا أن الناتج المحلي الإجمالي الذي سيمكن توليده في عام 1996 (أي في العام الخامس من الفترة التأسيسية في عمر الدولة) بفضل الادخار/الاستثمار المحلي فقط وعلى أساس معدل وسطي للنمو يبلغ 6% لن يتعدى 2,022 مليون دولار - وهو مبلغ لا يزيد عن نظيره في عام 1987 إلا بنحو 274 مليون دولار ولا يسمح للفرد الواحد بعام 1996 إلا بناتج محلي قدره نحو 866 دولار. والهبوط في مستوى الناتج المحلي الفردي في ضوء الفرضيات والاحتسابات السابقة بين 1987 و1996 يكون مرده أولا الى أثر سنوات الاحتلال التدميري، وبعد ذلك الى أثر الانتفاضة الاقتصادي. ثم الى تزايد السكان خلال الفترة التأسيسية: أولا بسبب افتراض عودة ربع مليون من خارج فلسطين للعيش في الدولة الجديدة. وثانيا بسبب التزايد الطبيعي الصافي للسكان. وبالإضافة للمعاناة التي ستجتم عن هبوط الناتج المحلي الإجمالي للفرد. هناك خطورة هيكلية تتمثل في عجز الدولة عن توسيع اقتصادها وتحديثه عبر توفير المتطلبات الاستثمارية التي تترتب على النهوض بالتزامات الأولويات العليا الأربع المشار إليها قبلا. بمعنى آخر سيظل الاقتصاد معقدا ينمو نموا محدودا يجعله غير قادر على الانطلاق والتطور في عملية إنماء جذرية. ما لم تتجح الدولة في كسر الحلقة الحديدية المفرغة التي يولدها شح الموارد الذاتية عبر الناتج المحلي.

يتطلب كسر الحلقة المفرغة نجاح الدولة في اجتذاب موارد ضخمة (نقدر حجمها الإجمالي بمبلغ 1,950 مليون دولار سنويا في المتوسط) معظمها من الخارج وبعضها مما يتولد من

الادخار المحلي. وهكذا يمكن بفضل حقن الاقتصاد سنويا باستثمارات يبلغ مجموعها 1,950 مليون دولار توليد ناتج محلي متسارع النمو وبالطبع توليد ناتج قومي إجمالي أكبر حجما بكثير بسبب تضمنه التحويلات من الخارج وتوجه التحويلات صوب الاستثمار. فلو احتفظنا بالفرضيات السابقة الذكر نجد أن الناتج المحلي الإجمالي بنهاية عام 1996 (وبعد أن يكون قد جرى استيعاب التحويلات الخارجية في صلب الاقتصاد الوطني عبر توجيهها للاستثمار)، يتوقع أن يصل الى مبلغ 3,027 مليون دولار لعام 1996 مع افتراض معامل لرأس المال الى الناتج الحدّي قدره 1:6، ونمو للناتج المحلي الأصلي قدره 6% سنويا). وعلى أساس الاحتساب الجديد يكون الناتج المحلي الإجمالي 1,296 دولار للفرد لعام 1996، متخطيا نظيره لعام 1987 بنحو 226 دولار، متخطيا نظيره لعام 1996 فيما لو اقتصر الاستثمار على المتاحة من الموارد المحلية بنحو 430 دولار أو بنحو 50 بالمئة.

ونود أن نبين هنا بأن افتراض معامل لرأس المال الحدّي الى الناتج الحدّي قدره 1:6 بدلا من 1:4 كما افترضنا قبلا، هو افتراض واقعي لسببين أولا، أن فترة نضج الاستثمار قبل أن يأتي بمرود ستكون في المتوسط سنتين بدلا من سنة واحدة كما افترضنا قبلا، وذلك بسبب طبيعة الاستثمارات البطيئة المرود في عدد من القطاعات. وثانيا، أن قسما كبيرا من الاستثمارات سيوجه صوب عناصر في البنى التحتية لا تولد ناتجا مباشرا يمكن احتسابه وإضافته للناتج المحلي - كالطرق والمختبرات والمؤسسات التربوية، وكذلك أن الاستثمارات في المباني السكنية تولد ناتجا ضمنيا<sup>125</sup> لكنه قلما يدخل الحسابات القومية على حقيقته، وغالبا لا تتضمن هذه الحسابات إلا الناتج الضمني أو المفترض بفضل امتلاك أفراد شرائح الدخل الذين يخضعون لضريبة الدخل لمساكنهم، مما يؤدي الى استثناء نسبة مرتفعة من المواطنين من الدخل الضمني الناجم عن امتلاك مسكن بسبب عدم خضوع هؤلاء للضريبة أصلا نظرا لانخفاض دخلهم الفردي الأساسي.

لا ريب انه صار واضحا أن هناك حاجة ملحة ودرجة لوضع سياسات نشطة تتمحور حول مناخ الاستثمار وشروط الاقتراض والنسق الاقتصادي... الخ. ولا بد أن يرافق السياسات بذل

<sup>125</sup> بمعنى Imputed output or income. ويستعمل مصطلح "ناتج أو دخل مستند" وناتج أو دخل اعتياري "لنفس الغرض أيضا.

جهود مضمّنية من أجل حصول الاقتصاد على موارد خارجية تسمح بالاستثمار الوافي لأغراض الأولويات العليا الأربع. ونضيف إن هذه السياسات، حتى في حال نجاحها على الصعيد المالي، ينبغي أن تقتزن سياسات ملائمة تتصل بتنظيم المجتمع وتوفير الإطار المؤسسي الملائم للنشاط الاقتصادي، وتوفير الحوافز للمورد البشري وبخاصة للقوى العاملة من أجل العمل المؤسسي والفردى، الجاد والمستمر، لجعل الاستثمارات تأتي بثمارها المرجوة. وعندئذ تستطيع الدولة والمجتمع التطلع بثقة ليس فقط الى قدرة الاقتصاد على الحياة، بل الى قدرته على التطور والازدهار والانطلاق في عملية إنمائية سليمة، بفضل التفاعل النشط والمثمر بين المقيمين اللذين ينهضان بأكثر الأدوار حيوية وحرًا وحسما: المورد البشري بما يتمتع به من قدرات ومزايا وحوافز، والمورد المالي بما يسمح به من استثمارات لا غنى عنها لنقل الاقتصاد من وضع سكوني عليل الى حالة انطلاق دينامية وصحية وواعدة.

\* \* \*

تناول المبحث الحالي حتى الآن التوجهات والسياسات العامة في زمر محددة يحسن اعتمادها وتنفيذها إذا كان للاقتصاد أن يثبت أقدامه ثم ينطلق في التطور والإنماء في مسار سليم وواعد بالاستمرار. ويبقى أن نشير الى مصدر الدينامية اللازمة لنجاح الاقتصاد في الثبات ثم الانطلاق والإنماء مع الاعتراف بأن التكهن بطبيعة هذه الدينامية ينطوي على مجازفة، بسبب تعدد وتداخل - وأحيانا تضارب - العوامل التي يتوقع أن تفعل في تحريك الدولة والمجتمع والاقتصاد وبخاصة في سنوات الاستقلال الأولى.

فلنجازف أذاً، فعل الدراسة لا تشط بعيدا عن التكهن المبرر إذا ادّعت أن نجاح دينامية التحرك المتصلة بالسياسات العامة التي جرى بحثها في هذا المبحث في تمكين الاقتصاد من الإفادة من فعل المقومات وتفاعلها، ومن تحقيق القدرة الثابتة على البقاء ثم التطور والإنماء، مرهون بقيام علاقة جدلية بين أربع قوى. أولى هذه القوى دون ريب نشوة الاستقلال ووعي المجتمع الفلسطيني للتحدي المصيري الذي يمثله تحقيق الاستقلال بالتزاماته وأعبائه ومسؤولياته، والحفاظ عليه، والاصفرار على قبول التحدي بالرغم من العناء والتضحيات التي تلازم قبول التحدي والتصدي له، وهو وعي بتكون جانبه الآخر من الوعي بالخطر المصيري فيما لو انحنى المجتمع أمام التحدي وتخاذل في مجابهته، وعجز عن صيانة الاستقلال.

القوة الثانية هي التزام المواطنين، والقوى العاملة، بالجهد الإنمائي مع إدراكهم بأن هذا الجهد سيستمر لسنوات طويلة. ويتجسد الالتزام في أشكال متعددة تعين طبيعتها قدرات المواطنين وبخاصة أفراد قوة العمل وخبراتهم ومعطياتهم. فقوة العمل الفلسطينية، بالرغم من قصور مؤهلاتها في عدد من النواحي، تظل تشكل مقوما أساسيا وحرجا في نشاط الاقتصاد وصموده وتطوره. وينبغي التأكيد في السياق الحالي أن الالتزام لا يتخذ مداه الوافي ألا ضمن إطار من الحرية والمشاركة السياسية والاقتصادية والتمتع بالحقوق الإنسانية الأساسية.

على أن قوة العمل الفلسطينية ستجد نفسها مغلولة اليدين الى مدى ملموس ما لم تتح للاقتصاد الموارد الاستثمارية الوافية، من داخل الاقتصاد وخارجه، للنهوض بمتطلبات الأولويات العليا الأربع المشار إليها قبلا. ويشكل تدفق الموارد الخارجية لسد "فجوة الموارد" القوة الثالثة. ويجدر بنا التشديد على أن هذه الموارد تقصر عن أداء الدور المتوقع لها ما لم توضع في معادلة تعاون وتفاعل مع القوة الثانية - أي قوة العمل، تماما كما تقصر قوة العمل عن أداء الدور الذي هي مؤهلة له ما لم توضع الموارد في معادلة تعاون وتفاعل معها. وبالإضافة، ينبغي أن تكون سياسات العمل والاستثمار على السواء رشيدة وسليمة.

القوة الرابعة والأخيرة التي تكمل مصادر دينامية التحرك هي الدولة بسلطاتها ومسؤوليها، بما يمتلكون من رؤية مستقبلية رشيدة ووعي بالمصير، وإيمان بالوطن والشعب، وتشبث بمبادئ أساسية تشمل العمل والتضحية، والاعتماد على النفس، وتوفير الفرص الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين، ومركزية النضال في السعي الى مستقبل أفضل. على أن النظرة الداخلية التوجه والتمحور التي يعكسها ما ورد في هذه الفقرة لا تهمل إطلاقا أهمية انتماء فلسطين القومي العربي وتجسده في مختلف السياسات وبخاصة الاقتصادية في السياق الحالي، ولا تهمل ما يتوقع ان يكون للتعاون الدولي من مساهمة في توفير موارد استثمارية تسد ما يتبقى من فجوة الموارد بعد احتساب ما يستطيع الاقتصاد الفلسطيني والدعم العربي معا أن يوفره.

وأخيرا، يتضح بقليل من التمعن أن أيا من هذه القوى لا تستطيع بمفردها توفير الدينامية المحركة للاقتصاد على النحو الذي تراه هذه الدراسة أمرا مركزيا ومصيريا. فتحويل الرؤية الى فعل



وإنجاز لا يتم إلا بالتفاعل بين القوى الأربع، تفاعلا جدليا يسمح بأن يثري فعل كل من القوى فعل القوى الأخرى في عملية متعددة الاتجاهات، ويطوره ويدفعه في مسار إنمائي واعد ومثمر.

#### 4. خاتمة الدراسة

لعل الدراسة ليست بعد بحاجة لخاتمة تبرز الاستنتاجات الرئيسية التي خرج بها التحليل في الفصول الثلاثة ومباحثها المتعددة. فقد حاولنا إبراز الاستنتاجات في محطات التحليل الأساسية، وقد يكون تسجيلها مرة أخرى لا مبرر له بل مدعاة للملل. على أننا مع ذلك سنعمد الى تقديم ما نراه اهم ما خرجت به الدراسة في نقاط محددة ومختصرة جدا، لكي تكون متاحة لمسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية وسواهم من المعنيين بالشأن الاقتصادي في دولة فلسطين المستقلة، ممن قد لا تسمح لهم مشاغلهم بقراءة الدراسة بأكملها. أما أبرز النقاط التي نرى وجوب تسجيلها فهي التالية:

(أ) أنه كان من الضروري كنقطة انطلاق وضع إطار مرجعي للدراسة قبل أن يصبح التعرف الى المقومات وطبيعتها وتقييم درجة توفرها ممكنا ومجديا، وبالتالي قبل أن يصبح من الممكن استكشاف قدرة الاقتصاد على الحياة والتطور. وقد اتضح أن عناصر الإطار المرجعي تتضمن فرضيات قد يقع الخلاف حولها بين المعنيين بالشأن العام، على انه جرى اعتماد عدد من الفرضيات التي رؤي أنها تتمتع بمصداقية أو تنبثق عن مواقف سياسية تشكل الحد الأدنى الجائز القبول به بموجب قرارات المجلس الوطني الفلسطيني بعام 1988. وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن المنهجية التحليلية السليمة توجب أن يتحقق اتساق داخلي بين أية مجموعة من الفرضيات المعتمدة والتحليل المبني عليها والاستنتاجات المنطلقة منه. ونأمل بأن شرط الاتساق الداخلي تمت مراعاته في الدراسة.

(ب) أن الدراسة توخت التعرف الى المقومات الرئيسية التي يحتاج الاقتصاد الفلسطيني إليها ليستطيع الصمود ومن ثم الانطلاق في مسار إنمائي صحيح، والتعرف الى طبيعة عمل هذه المقومات، ومن ثم تقييم درجة توفرها.

(ج) إن الانطلاق بالدراسة كشف عن توفر المقومات بدرجات متباينة من الوفاء بحاجات الاقتصاد الوطني المتوقعة ولكن بحصيلة عامة إيجابية. ومن الجدير بالتشديد أن درجة الوفاء الأكثر ارتفاعا كانت في توفر مقوم القوى العاملة، (مع ما تعاني منه هذه القوى مع ذلك من نقاط ضعف)، وأن درجة الوفاء الأشد انخفاضا كانت في توفر الموارد الاستثمارية الذاتية بفضل الناتج المحلي الإجمالي التي تقصر قصورا خطيرا جدا عن حاجه الأولويات العليا الأربع للاقتصاد، وهي: توسيع وتحديث البنى التحتية؛ تنفيذ برامج إسكان واسعة النطاق وذات مستوى نوعي مقبول نقي بأغراض السكان المتزايدين؛ تطوير الاقتصاد الجاري (القائم عشية الاستقلال) وتوسيعه وتحديثه ليصبح قادرا على أداء افضل بكثير؛ واستيعاب عرض العمل الذي يقدر بأن يبلغ مئات من الألوف بنهاية عام 1996 الذي يفترض أن يكون العام الخامس في عمر الدولة.

(د) أن الاهتمام المركز بالمقومات ودرجة توفرها أوصل الدراسة الى نقطة صار معها من الضروري ترجمة فكرة أو مفهوم "المقومات" وآثار أداؤها وتحركها الى غرض ملموس جدير بالنشيدان وبالسعي الجاد والمتصل - وأن هذا الغرض كان استكشاف مدى قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في دولة الاستقلال على الحياة والتطور في مسار الإنماء.

(هـ) أن المقوم البشري وقوة العمل، ومقوم الموارد الاستثمارية، اللذين يحتلان أعلى درجات التوفر وأداها على التوالي، يشكلان معا المقومين الأكثر اضطرارا للتعاون والتكامل والتفاعل، ويحتلان موقعا حاسما وحرجا في قدرة المقومات على تحريك الاقتصاد وفي قدرة الاقتصاد بدوره على الحياة والتطور - هذا دون أن تغفل دور السلطة السيادية والحكومية، والعلم والتقانة، والتماسك الاجتماعي والتصميم الفردي في تحريك الاقتصاد وتمكينه من القدرة على الحياة والتطور.

(و) إن مفهوم "القدرة على الحياة" مفهوم غائم لا يخضع لتحديد رقمي لأن بلدان العالم تتباين في طيف واسع من الغنى والفقير، ومن وفرة الموارد الطبيعية وشحها، ومن ارتفاع الناتج القومي للفرد الى حدود شاهقة من جهة وانخفاضه العميق من جهة أخرى، وكذلك رأينا انه ما من دولة اختفت من الوجود بسبب عدم قدرة اقتصادها على الحياة - مهما كان القائلون بهذا المفهوم يعنون به. وكذلك فإن أحجام الدول تباينت كثيرا، حيث بلغ سكان بعضها جزءا صغيرا من المليون، وبلغ مئات الملايين بالمقابل لعدد من البلدان. وتباينت مساحة

الدول القليلة السكان أيضا من دول تحتل ما يقل عن 500 كلم<sup>2</sup> الى دول تحسب مساحتها بمئات ألوف الكيلومترات المربعة (واحداهما تتخطى مساحتها مليون كلم<sup>2</sup>). ووجدنا ان دولة فلسطين المستقلة ستكون ذات حجم سكاني صغير ولكنه يماثل حجم سكان عدة دول أخرى، كما ستتماثل مساحتها المفترضة في إطار الدراسة مع عدة دول. أما الناتج المحلي (أو القومي) الإجمالي فمستواه الفردي يتخطى نظيره في عدة بلدان وان كان يقل عن نظيره في عدة بلدان أخرى. ومن هنا خرجنا بالاستنتاج أن دولة فلسطين المستقبلية لن تشكل حالة شاذة، وأن التساؤل عن قدرة الاقتصاد الوطني الفلسطيني في الدولة العتيدة على الحياة لا يشكل قضية مصيرية لان هذه القدرة تدعو الى الاطمئنان، وتستطيع أن تكون على مستوى مرض من الأداء الاقتصادي والدخل والمعيشة، شريطة نجاح الدولة في اجتذاب موارد استثمارية من الخارج تسد "فجوة الموارد الذاتية" وتسمح بالنهوض بمتطلبات الأولويات العليا الأربع المارة الذكر. ولكن بقدر ما ينخفض حجم الموارد الخارجية القادمة الى الدولة خلال سنواتها الأولى، تتخفف قدرتها على النمو وتوفير مستوى مرض من الدخل والمعيشة. وفي الحالة القصوى حيث تضطر الدولة بعد قيامها للاعتماد كليا على مواردها الذاتية فإن نموها سيكون بطيئا جدا بل قد يكون سالبا بحث ينخفض الناتج المحلي الفردي بالأرقام المطلقة لعدة سنوات بعد الاستقلال بسبب تزايد عدد السكان بسرعة فوق ما يمثله التزايد الطبيعي الصافي عشية قيام الدولة.

(ز) إن مضمون ما ورد في الفقرة السابقة يظهر أن الدولة ستجابه بخيار صعب فيما إذا لم تتجج باجتذاب موارد استثمارية ذات شأن من الخارج. فستضطر عندئذ أما الى خفض سقف أهدافها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ليتناسب مع مواردها الذاتية، أو الى اعتماد فترة تأسيسية أطول بكثير من سنوات خمس، أو الى مزيج من السياستين. وفي الحالات الثلاث يخشى أن تجابه الدولة بخلخلة اقتصادية واجتماعية، بل وربما بقلق سياسي.

(ح) إن اضطراب الدولة المستقلة العتيدة لاجتذاب موارد استثمارية ضخمة من الخارج من أجل النهوض بالحاجات الاستثمارية للأولويات العليا الأربع لعدة سنوات بعد قيامها يشكل مفارقة لا بد من قبولها. فالدولة ستكون مضطرة في سنواتها الأولى الى القبول بمزيد من الاعتماد

على الخارج لتستطيع لاحقا الوقوف على قدميها وتحقيق قدر ملموس من الاستقلالية والاعتماد على النفس - هذا إذا أحسنت اختيار سياساتها.

(ط) إن العمق الاقتصادي الاستراتيجي للدولة هو عمقها القومي العربي، مما يوجب السعي لاعتماد صيغة سياسية للالتحام بهذا العمق توفر للدولة "متنفسا" أو علاجا اقتصاديا يخفف من معاناتها المرجحة وان لم يبلغها تماما.

(ي) إن الدولة إذ تجابه تحديات الاستقلال، وهي متعددة بقطع النظر عن توفر أو شح الموارد الاستثمارية القادمة من الخارج، ستكون مدعوة للتصدي بإصرار وعزم للتحديات. وسيكون مركزها الأساسي في هذا التصدي صلابة الشعب الفلسطيني، خاصة بعد "تمرسه بالمعاناة" تحت الاحتلال وفي ظروف النزوح وبفضل ما علمه إياه النضال من أجل الاستقلال من دروس أعطته قدرا وافرا من التماسك الاجتماعي والصلابة الفردية، ومن القدرة على الابتكار والتحرك.

(ك) إن الدولة، بالإضافة الى ثرائها بموردها البشري وصفاته المميزة، وتاريخه النضالي، مدعوة لان تبلور رؤية إنمائية سليمة وأولويات رشيدة وسياسات حكومية ومدروسة وفعالة. ويبقى أن نجاحها في وضع الاقتصاد على مسار الثبات والنماء لا يمكن أن يتحقق حتى بوجود موارد استثمارية وافرة ووافية إلا بفضل تمتع المجتمع الفلسطيني بالحرية وممارسة المواطنين للمشاركة السياسية الصادقة والفعالة، مما يتيح لهم المشاركة بالمرئود الإنمائي كما بالجهد الإنمائي، ضمن نسق اجتماعي/اقتصادي تقدمي يسمح بقدر واسع من تكافؤ الفرص مقابل طموح الآمال والتطلعات.

(ل) انه يصح توقع تولد دينامية تحرك قوية تعطي للسياسات الإنمائية زخما واستمرارا في الفاعلية، وينتظر أن تتولد هذه الدينامية بفضل تفاعل أربع قوى في المجتمع لعل أبرزها حافز الاستقلال والإصرار على صيانتته وتوطيده وإعطائه مضمونا اقتصاديا سليما ومتطورا.

(م) ختما، إن حصيلة التحليل الذي قمنا به في الدراسة تبين أن هدف قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة والتطور ممكن التحقيق، بالرغم من الظروف القاسية التي سيضطر الاقتصاد الى المرور بها والتغلب عليها، وأبرزها الشح الخطير في الموارد الاستثمارية الذاتية المنشأ. يبقى إذن ان الهم الأساسي المقلق الذي يجابهه الشعب الفلسطيني ليس في قدرة اقتصاده الوطني على الحياة ضمن دولة مستقلة، وإنما في قدرة المجتمع نفسه بمؤسسته السياسية

على إقامة دولة مستقلة على الأرض الفلسطينية في مدى زمني قصير - متوسط. هذا هو التحدي المركزي لقضية فلسطين ولشعب فلسطين ولقيادة الشعب الفلسطيني، وهو تحد سياسي في طبيعته. أما الاقتصاد فالشعب قادر على تدبير مقوماته وإعطائه قدرة على الحياة والتطور.

## ملاحظات تقنية

### ملحقة بالمبحث الثالث في الفصل الثالث

وضعنا نموذجين مبسطين جدا لتوضيح مدى تأثير الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة، أي 1992-1996، بحجم الموارد الموجهة للاستثمار. النموذج الأول يوضح محدودية نمو الناتج المحلي الإجمالي فيما لو جاءت الموارد الموجهة للاستثمار كليا من الادخار المحلي. أما النموذج الثاني فيوضح النمو المرموق الذي يصح توقعه لو جاءت موارد استثمارية ضخمة من الخارج (معونات وقروضا وتحويلات، من مختلف المصادر). الى جانب الموارد الناجمة عن الادخار المحلي، والمتوقع أن الأخيرة ستكون متواضعة جدا بالمقارنة. وفيما يلي سنسجل الفرضيات التي يقوم عليها كل من النموذجين، ثم المعادلات التي تحكم كلا منهما، وأخيرا تقديرات الناتج المحلي الإجمالي عاما بعد عام انطلاقا من الفرضيات والمعادلات. ومن الضروري أن نبين أن الفرضيات، شأنها شأن الاعتبارات ذات العلاقة التي لم ندخلها في النموذجين، أو جبتها الرغبة في إبقاء النموذجين مبسطين جدا ما دام النموذجان في حالتها المبسطة قادرين على إبراز الغرض المستهدف منهما حسبما جاء في المبحث الثالث في الصفحات المشار إليها أعلاه.

### النموذج الأول: الاستثمار المحلي = الادخار المحلي

- (أ) يقوم هذا النموذج والتقديرات الناجمة عنه على أساس الفرضيات التالية:
- أن الناتج المحلي الإجمالي (ن م أ) بنهاية عام 1991 (أي عشية قيام الدولة) سيكون 1,200 مليون دولار (بأسعار 1991 التي ستعتمد طيلة الأعوام الخمسة).
  - أن الاقتصاد سينمو ذاتيا بمعدل 6 بالمائة سنويا، دون تبدل.
  - أن معدل الادخار المحلي (د) الموجه للاستثمار المحلي (س) سيكون 20 بالمائة من ن م أ في كل عام.
  - إن نسبة رأس المال الحدي للمردود الحدي (أو مُعامل رأس المال الحدي) هم 1:4 أو 4.
  - انه سيكون هناك تباطؤ زمني (أو فترة نضوج قبلما تبدأ الاستثمارات بتوليد مردود أو ناتج إضافي) مدته سنة واحدة بشكل عام.

- أن التباين الفعلي فيما بين القطاعات بالنسبة لمعامل رأس المال الحدي قد جرى تجاهله - أي أننا افترضنا نفس المعامل لجميع القطاعات والأنشطة.
- أن اهتلاك رأس المال قد جرى تجاهله أيضا من أجل إبقاء النموذج في الحالة القسوى من التبسيط.

(ب) في ضوء الفرضيات المارة الذكر فإن توصيف النموذج بواسطة المعادلات يكون على النحو التالي:

$$ن م أ ر = ن م أ ز - 1 + (0.06 + 1) 0.25 (س ز - 1)$$

س ز = 0.20 ن م أ ز	حيث (ز) ترمز الى عنصر الزمن
ن م أصفر = 1,200	حيث (صفر) يشير لنهاية 1991
	1 يشير لنهاية 1992
	.
	.
	.
	5 يشير لنهاية 1996

(ج) وهكذا تكون تقديرات ن م أ على النحو التالي للسنوات المبينة

بنهاية 1991: ن م أصفر = 1,200 مليون دولار	مليون دولار
بنهاية 1992: ن م أ <sub>1</sub> = 1,200 + (0.06+1) 0.25 (1200) = 1,272 + 60 = 1,332	
بنهاية 1993: ن م أ <sub>2</sub> = 1,332 + (0.06+1) 0.25 (1332) = 1,412 + 67 = 1,479	
بنهاية 1994: ن م أ <sub>3</sub> = 1,479 + (0.06+1) 0.25 (1479) = 1,568 + 74 = 1,642	
بنهاية 1995: ن م أ <sub>4</sub> = 1,642 + (0.06+1) 0.25 (1642) = 1,740 + 82 = 1,822	
بنهاية 1996: ن م أ <sub>5</sub> = 1,822 + (0.06+1) 0.25 (1822) = 1,931 + 91 = 2,022	

## النموذج الثاني: الاستثمار المحلي = الادخار المحلي + تدفق الموارد الاستثمارية من الخارج

- (أ) يقوم هذا النموذج والتقدير الناجمة عنه على أساس الفرضيات التالية:
- أن الناتج المحلي الإجمالي (ن م أ) بنهاية عام 1991 (أي عشية قيام الدولة) سيكون 1,200 مليون دولار (بأسعار 1991 التي ستعتمد طيلة الأعوام الخمسة).
  - إن الاقتصاد سينمو ذاتيا بمعدل 6 بالمائة سنويا دون تبدل.
  - أن الاستثمار الكلي للسنوات الخمس 1992-1996 سيكون 9,750 مليون دولار (إي بمتوسط سنوي قدره 1,950 مليون). وهو يشمل الاستثمار بفضل الادخار المحلي.
  - أن معدل الادخار المحلي (د) الموجه للاستثمار المحلي (س) سيكون 20 بالمائة من ن م أ في كل عام.
  - أن نسبة رأس المال الحدي للمردود الحدي (أو معامل رأس المال الحدي) هو 1:6 أو 6.
  - انه سيكون هناك تباطؤ زمني (أو فترة نضوج قبلما تبدأ الاستثمارات بتوليد مردود أو ناتج إضافي) مدته سنتان.
  - أن التباين الفعلي فيما بين القطاعات بالنسبة لمعامل رأس المال الحدي قد جرى تجاهله - أي أننا افترضنا نفس المعامل لجميع القطاعات والأنشطة. وكذلك فإن التباطؤ الزمني اعتبر متساويا فيما بين جميع القطاعات والأنشطة.
  - ان الفرق بين الاستثمار المحلي واستيراد السلع الترسلمية (فيما يتعلق بدلالة هذا الفرق بالنسبة لمعامل رأس المال وللتباطؤ الزمني) قد جرى تجاهله.



(ب) في ضوء الفرضيات المارة الذكر فإن توصيف النموذج بواسطة المعادلات يكن على النحو التالي:

$$ن م أ_ز - ن م أ_{ز-1} + (0.06+1) \underline{1} (س_ز-2) ز = 2 \dots$$

$$س_ز = 1,950 \text{ مليون لكل ز}$$

$$ن م أ_صفر = 1,200 \text{ مليون}$$

حيث (ز) ترمز الى عنصر الزمن

حيث (صفر) يشير لنهاية 1991

1992 1 يشير لنهاية

1993 2 يشير لنهاية

.

.

.

1996 5 يشير لنهاية

(ج) وهكذا تكون تقديرات ن م أ على النحو التالي للسنوات المبينة:

$$\text{بنهاية 1991: ن م أ_صفر} = 1,200 \text{ مليون دولار}$$

مليون دولار

$$\text{بنهاية 1992: ن م أ}_1 = 1,200 (0.06+1) = 1,272$$

$$\text{بنهاية 1993: ن م أ}_2 = 1,272 (0.06+1) + \underline{1} (1,950) = 1,348 + 325 = 1,673$$

$$\text{بنهاية 1994: ن م أ}_3 = 1,673 (0.06+1) + \underline{1} (1,950) = 1,773 + 325 = 2,098$$

$$\text{بنهاية 1995: ن م أ}_4 = 2,098 (0.06+1) + \underline{1} (1,950) = 2,224 + 325 = 2,549$$

$$\text{بنهاية 1996: ن م أ}_5 = 2,549 (0.06+1) + \underline{1} (1,950) = 2,702 + 325 = 3,027$$

ملاحظة:

مع أن عام 1992 ينبغي أن يشهد استثماراً إجمالياً قدره 1,950 مليون دولار إلا أن أثر هذا الاستثمار لن يظهر إلا اعتباراً من 1993 لأن فترة التباطؤ الزمني المفترضة تمتد سنتين حسبما أشرنا. وهكذا فإن استثمار عام 1996 سيظهر مردوده بعد فترة السنوات الخمس قيد الدراسة.



ملحق رقم 1

استعراض وتقييم للدراسات الهامة حول استشراف أبعاد المستقبل الاقتصادي  
لدولة فلسطينية مستقلة

إعداد

الدكتور نبيل حيدري



## أولاً: مقدمة

ليس الغرض من هذا الملحق عرض وتقديم كل النماذج التي تعرضت، بصورة أو بأخرى، للمستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية، وإنما يقتصر، بصفة خاصة، على تلك الأعمال الهامة التي تحوي قدراً لا بأس به من التصور الاستراتيجي في مجال استشراف أبعاد هذا المستقبل.

ما يهمنا أن نشير إليه، هنا، هو أن من أهم ما تعنى به هذه النماذج هو الاستكشاف المنهجي للإمكانات المستقبلية للاقتصاد الفلسطيني، بافتراض عدد من العوامل والخصائص والأوضاع المحددة في الحاضر، وبناء على استخدام أساليب ومناهج علمية ترتبط بعدد من العلوم الأخرى وبأساليب وأدوات التحليل فيها.

وبطبيعة الحال، فإن ما تكشف عنه هذه النماذج من احتمالات للمستقبل قد يصبح هو المادة الأساس التي تخضع بعد ذلك للتقدير والتقييم، لكي يحدد، في نطاق الفكر وفي نطاق الممارسة، ما هو مرغوب من هذه الاحتمالات وما ليس مرغوباً في ضوء معايير وقيم معينة، حتى يكون ذلك مدخلاً للبحث عن الوسائل التي يمكن، من طريقها، استبعاد أو تخفيف إمكانات حدوث غير المرغوب فيه من هذه الاحتمالات، وتقوية احتمال تحقيق المرغوب فيه.

بهذا المعنى، سوف نضع نصب أعيننا، في هذا العرض، وفي التقييم الذي يتضمنه، الغرض الأساسي للملحق، وهو أهلية هذه النماذج لجهة منطلقاتها وفرضياتها وجودتها الفنية وصلاحتها لاستشراف المستقبل، ولجهة استنتاجاتها النهائية. ولكي نختارها من بين النماذج العديدة المتاحة، استرشدنا بعدد من المعايير الانتقائية، إلا أننا حرصنا على أن يكون الانتقاء منطلقاً من الرؤية الاستراتيجية وتوافر عنصر الجودة والشمول الموضوعي.

## ثانياً: نماذج استشراف أبعاد المستقبل الاقتصادي الفلسطيني<sup>126</sup>

نقدم، فيما يلي، عرضاً شديداً للاختصار لبعض الملامح الأساسية للنماذج والاستنتاجات المشتقة منها. ومن نافل القول، ليس الغرض، هنا، هو القيام بدراسة تفصيلية لهذه النماذج، وإنما لإعطاء بعض اللمحات الأساسية لها، مع مراعاة استمرار الجهودات لتطوير بعض هذه النماذج.

### 1- نموذج سيمحا بحيري "التنبؤ الاستكشافي" Exploratory Forecasting

يرى بحيري، في إطار منهجه المستخدم، أن هناك سيناريوهين بديلين ممكنين، لا يواجهان إسرائيل وفلسطين وحدهما فحسب، وإنما الأردن أيضاً، وهما: الهيمنة الإسرائيلية (الاتحاد المفروض)، أو الدولة المستقلة. وانطلاقاً من هذا التحديد يؤكد بحيري أن اعتماد السيناريو الأول، القائم على تصور استمرار السياسات الحكومية الإسرائيلية الراهنة في عملية الضم للضفة الغربية وقطاع غزة، وفي بناء المستوطنات اليهودية في تلك المناطق، يجعل التعبير الوحيد، في هذا السياق، هو منح السكان شكلاً من "الحكم الذاتي"، وإقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، في نهاية الأمر، مع إبقاء روابط اقتصادية متكاملة مع إسرائيل.

في ضوء هذه الرؤية، ينطلق بحيري ليحدد عناصر هذا السيناريو المرتهن باستمرار تقوية أوأصر التكامل الاقتصادي لهذه المناطق مع إسرائيل، بالترافق مع التوسع المتعاطف في بناء المستوطنات اليهودية. وبهذا "يصبح عرب إسرائيل الكبرى حوالي 40 بالمائة من إجمالي السكان ويتزايدون بنسب أعلى من الولادات الإسرائيلية، مع العلم بأن إمكان تهجير جماعي للسكان لن يؤخذ في الاعتبار، كخيار قائم". وهكذا يرتفع عدد السكان اليهود في الضفة والقطاع (باستثناء القدس الشرقية) في هذا السيناريو، من حدود 40 ألف مستوطن في العام 1985، إلى أكثر من 120 ألف مستوطن في العام 1995 (أي حوالي ثمانية آلاف مستوطن، زيادة كل سنة)، فيصبح عندئذ، سكان إسرائيل حوالي 6,62 ملايين نسمة، أربعة ملايين أو 60 بالمائة منهم يهود، ويغدو التعامل الاقتصادي مع الأردن والعالم العربي في أدنى درجاته، لاعتبارات سياسية،

<sup>126</sup> ترد أسماء واضعي النماذج وعناوين مؤلفاتهم في نهاية الملحق الحالي.

إضافة الى أن بلدانا قليلة في العالم سوف تعترف بمثل هذه الوضعية، وربما تؤثر في علاقات إسرائيل مع معظم الشركاء الدوليين، الذين يمدون يد المعونة إليها، أو الذين يتعاملون تجاريا معها، بالتوافق، طبعاً، مع تزايد حجم تخصيصات موازنة الدفاع التي سوف تغدو أكثر من النمو الاقتصادي (بتوقع نمو الناتج القومي الإجمالي بنحو 3,5 بالمئة، والدفاع بنحو أربعة بالمئة).

إزاء هذه "المخاطر" المحتملة، تنطلق خطوط السيناريو الثاني المقترح من تصورات مركزية مؤداها "أن احتفاظ إسرائيل بالمناطق المحتلة قد ينطوي على تكاليف اقتصادية باهظة مقابل أرباح ضئيلة، بالقياس الى السلام المنفرد بين الطرفين". كما أن التركيب الديمغرافي، في الأرض المحتلة، سوف يختلف تماماً، في هذا السيناريو، "ففي أواسط التسعينات، سوف يبلغ عدد سكان إسرائيل ثلاثة ملايين يهودي و1,7 مليون عربي، وهذا المعطى أقل بكثير في حالة إسرائيل الكبرى". أضف الى ذلك "أن معدلات الإنفاق السنوية المخصصة للدفاع سوف تستمر في الارتفاع إذا ما احتفظت إسرائيل بالأرض المحتلة، بينما تقل في السيناريو البديل" وأخيراً، "فإن إسرائيل سوف تستفيد، في السيناريو الثاني، بدرجة كبيرة من التجارة والتعاون الاقتصادي داخل سوقها الطبيعي: الشرق الأوسط".

يميل بحيرى، لاعتبارات براغماتية، الى تفضيل إقامة كيانين إسرائيلي وفلسطيني منفصلين. ففي مثل هذه الحال، ستكون الإمكانية الوحيدة للاندماج السلمي لإسرائيل في المنطقة وحصولها على الفوائد المبنية في السيناريو الثاني، هي منح مشاركة حقيقية وكاملة ومتساوية للفلسطينيين وإقامة كيان ثنائي القوميات مع كل الصعوبات الاجتماعية والسياسية التي ينطوي عليها هذا الأمر.

ويخلص بحيرى الى أن الاحتفاظ الإسرائيلي بالضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، قد يجر في أعقابها، لكل من إسرائيل والمناطق المحتلة، تكاليف اقتصادية أعلى بكثير، فوائد اقتصادية أقل مما يجره الانفصال السلمي لهذه المناطق. ثم أن الهيكل السكاني للمناطق المعنية سوف يكون مختلفاً اختلافاً جذرياً في السيناريوهين. ففي أواسط التسعينات سيكون في إسرائيل 300 ألف يهودي أكثر و1,2 مليون عربي أقل مما قد يكون عليه في "إسرائيل الكبرى". ومن المرجح أن

يستمر المعدل الأخير للزيادة في نفقات الدفاع إذا ما احتفظت إسرائيل بالضفة والقطاع، لان عملها هذا من شأنه أن يجعل إحلال سلام حقيقي بينها وبين جيرانها أمراً مستحيلاً تقريباً. وحتى في حالة تطبيق "سيناريو الاستقلال"، فليس من المتوقع أن يكون هناك تخفيض كبير في نفقات الدفاع لفترة طويلة. وبحلول العام 1995، ستكون ميزانية الدفاع نصف النسبة المئوية من إجمالي الناتج القومي التي ستكون عليها في ظل "السيناريو الإسرائيلي". وعندئذ، فقط، يمكن تكريس الموارد المحررة نتيجة لتخفيض المجهودات الدفاعية إلى أغراض الاستهلاك المدني (الخاص والعام) والاستثمار، وإلى قدر معين من التخفيض في فائض الواردات. وبحلول العام 1995، سيكون الفرق في إجمالي الناتج المدني (إجمالي الناتج القومي مطروحاً منه النفقات الدفاعية)، أكثر بحوالي 45 بالمئة في ظل "سيناريو الاستقلال" منه في ظل "السيناريو الإسرائيلي"، في حين يكون إجمالي الناتج القومي أكثر بنسبة 33 بالمئة. وتأتي هذه الفروق من تحويل جزء من الموارد الدفاعية إلى الاستخدام المدني وسيأتي جزء آخر منها من زيادة التجارة ومن التعاون الاقتصادي مع العالم العربي. وستنتفع إسرائيل، في ظل "سيناريو الانفصال" من درجة عالية من التعاون الاقتصادي والتجاري ضمن إطار سوقها الطبيعية - الشرق الأوسط. وفضلاً عن ذلك، سيطراً تحسن على مركز إسرائيل التجاري بالنسبة لغيرها من المناطق وخاصة دول العالم الثالث، وإلى حد ما دول أوروبا الغربية والشرقية، كما سيحدث انخفاض كبير في فائض وارداتها. ثم أن الاستيعاب المثمر للأعداد الهائلة من العائدين الفلسطينيين الذي يكون قد أمكن تنفيذه بإقامة كيان فلسطيني مستقل، سيدعمه قدر كبير من المعونة والاستثمار المباشرين من الدول العربية الغنية بالنفط ومن المجتمع الدولي، وسينطوي "سيناريو الاستقلال"، مبدئياً، على قدر كبير من التباين بين اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع ذلك فلن يكون أي منهما في معزل عن الآخر، وسيقوم بينهما قدر كبير من التعاون الاقتصادي والاعتماد المتبادل.

ويشير بحيرى، بوضوح، إلى أنه يصعب على الدولة الفلسطينية الفتية أن تتطور، أو أن تستقل، من دون أن ترتبط بعلاقات جيدة مع إسرائيل، لاعتبارات إقليمية (جغرافية واقتصادية) منها: (أ) الفاصل الحيوي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، الذي يفترض، بالضرورة، وجود رابط أو ممر (كوريدور) عبر الأراضي الإسرائيلية، (ب) ضرورة المساهمة ببعض مصادر القدس المالية



والسياحية، الخ (ج) الحاجة الى التعاون الاقتصادي في مجالات العمالة ومشاريع التطوير الزراعي، والصناعي، والتجاري ومشاريع المياه مع إسرائيل.

لقد تضمنت دراسة بحيرى آراء ومفاهيم تعبر عن وجهة نظر الكاتب الذي صاغها بفتية عالية، وحالفته الدقة أحيانا كثيرة. والفكرة المركزية للدراسة، تركز على توليف تصورات اقتصادية وسكانية بديلة لأواسط التسعينات (تحديدا العام 1995) مبينة أما على الانفصال السلمي للضفة الغربية وقطاع غزة عن إسرائيل، أو الاحتفاظ بها عنوة. ويستخدم منهجه عبر أساليب مختلفة، منفردة أو مجتمعة، موضوعية وحسنية. وما تجدر ملاحظته أن التمييز بين هذه الأساليب لم يكن واضح المعالم دائما، لأن اختيار النموذج نفسه، وتطبيق المعيار، واستخدام المؤشرات الاقتصادية المختلفة، كل ذلك كان يقع عنده بين "الموضوعي" و "الحديسي". أضف الى ذلك انه أضمر، في السياق العام، استنتاجات يصعب القبول بها، إذ يتضح مثلا، أن الآفاق الاقتصادية للضفة والقطاع قد ساهمت في تشكيلها، الى حد بعيد، وان لم يكن على وجه الحصر، علاقات ذات طبيعة إقليمية. ومن حيث المبدأ، إن أي دراسة مستقبلية تبدأ بسلسلة من الفرضيات المختلف حولها من وجهة النظر تلك، فإن السيناريوهات المطروحة القائمة على تلك الفرضيات، لا بد من أن تعكس، بدرجة أو بأخرى، ذلك التعبير عن الاختلافات في الفرضيات المتعددة. وفي اعتقادنا أن بحيرى قد تبنى وجهة نظر منحازة وحاول استكشاف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية من منظور بعض مشاكلها الأساسية، التي تهم إسرائيل، بالدرجة الأولى.

## 2- جيروم فريد و"سيناريو وفورات النطاق"

قام جيروم فريد بإعداد دراسة عن اقتصادات الضفة الغربية وقطاع غزة، بتكليف من لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي، وذلك بهدف اختبار مدى صلاحية تلك المناطق لكي تكون مدخلا عمليا لقيام كيان فلسطيني. وكانت نقطة انطلاق الدراسة، رصد متطلبات التنمية لتلك المناطق، في ارتباطها بالجهود المبذولة للتوصل الى تسوية سلمية للصراع العربي-الإسرائيلي. وهكذا قامت الدراسة على تكوين سيناريو عام حول حجم ونوعية الحاجات الأساسية، بطريقة تسمح بتقدير حجم ونوعية التوسع المطلوب، في حال قيام كيان فلسطيني. ومن حيث

التصورات الاستراتيجية المستقبلية، أفصحت الدراسة عن عدد من الاتجاهات، نورد أهمها في ما يلي:

(أ) هناك زيادة متصورة لعودة الفلسطينيين في إطار الحكم الذاتي، ويبقى رقم 500 ألف عائد أقرب الى التوقع. ومع ذلك، فإن عودة هؤلاء، بعد التسوية السلمية، سوف تظل تشكل تحديا خطيرا للاقتصاد المحلي، وسوف تكون مسألة ما إذا كان في المستطاع استيعاب هذه الجموع، معتمدة، بصفة أساسية، على نوع التنمية الاقتصادية الواجب اتباعها.

(ب) حرصت الدراسة على مناقشة جملة اعتبارات تنموية محتملة، وآثارها، وتكاليفها. ففي ما يخص الاستثمار في البنية التحتية (من تعليم وصحة ومياه وكهرباء وخدمات أخرى)، تقدره الدراسة بحدود 50 مليون دولار في السنة. كما أن إقرار برنامج إسكان شعبي لسكان مخيمات اللاجئين في قطاع غزة، سوف يؤول الى ارتفاع حاد في الاستثمارات، ويقدر انه يمكن أن يقام 50 ألف مسكن، تستوعب ما مجموعه 150 ألف شخص. وفي هذا الصدد، تذهب الدراسة الى تقدير التكلفة التي كانت سائدة (حسب أسعار 1978) لبناء وحدة سكنية عادية بحدود 12 ألف دولار، وبالتالي، فإن التكاليف الإجمالية لإنشاء 25 ألف وحدة سكنية جديدة، سوف تبلغ 300 مليون دولار (حسب أسعار 1978).

(ج) تولي الدراسة أهمية خاصة لما تسميه الاستثمار في البنية الاقتصادية التحتية، من مشاريع مياه وطاقة كهربائية. ولكي تتحقق انطلاقة في هذين المجالين، يمكن المبادرة في برنامج لمشاريع المياه من أجل مضاعفة الرقعة الزراعية المروية في الضفة الغربية وقطاع غزة من 25 ألف هكتار لكلتا المنطقتين، الى 50 ألف هكتار، مما يولد عقدا أو أكثر من النمو الزراعي بنسبة 8 بالمئة سنويا. إن مثل هذا البرنامج في الضفة الغربية، مثلا، يمكن أن يؤمن المياه الإضافية للزراعة المروية أساسا، ويمكن، كذلك توفير ما يصل الى 50 بالمئة من المياه المستخدمة حاليا لاستعمالها في التوسع بزراعة أراض جديدة، وهكذا، فإن النصف الباقي سوف يحتاج، عند ذاك، الى برنامج آبار عميقة مضافة إليه إجراءات التخزين والإمدادات. ولهذا يرى واضع الدراسة، بناء على التجربة الإسرائيلية في هذا المضمار، أن الاستثمار في أجهزة الري الحديثة وبرامج الآبار العميقة، تكلف ما يقارب الـ 2000 دولار للهكتار الواحد، وبالتالي تبلغ كلفة برنامج لمصادر مياه الضفة الغربية (25 ألف هكتار)

حوالي 50 مليون دولار. أما في قطاع غزة، فإن تطوير مصادر المياه سوف يعتمد، بصفة رئيسية، وبشكل كلي، على استعمال تقنية تحلية مياه البحر: أن مصنعا لتحلية مياه البحر، بطاقة 60 مليون غالون في اليوم، يمكن أن يؤمن المياه الكافية لري 25 ألف هكتار إضافية في غزة. وهذا سوف يجعل من الممكن - حسب فريد - زيادة قيمة الإنتاج الزراعي من مئة مليون دولار الى مئتي مليون دولار (حسب أسعار 1977) خلال عقد واحد. والاستثمار المطلوب من أجل مصنع تحلية مياه البحر الذي سوف يؤمن هذه الزيادة، يتراوح بين 75-100 مليون دولار ومئتي مليون دولار (حسب أسعار 1977). ولكي يتحقق اكتفاء من الطاقة لتلك الأراضي، تشير الدراسة الى أن الأولوية يجب أن تعطى الى الاستثمار في مصنع كبير للطاقة الكهربائية (2300 ميغا واط)، الذي يمكن أن يخدم ذلك الاكتفاء. وإذا ما ربط هذا المصنع الضخم بمصنع تحلية المياه في قطاع غزة، فإنه يمكن تحقيق توفير أساسي في انتاق المياه وإنتاج الطاقة، وذلك كنتيجة لاستعمال الحرارة الضائعة التي يؤمن المصنع المزدوج إمكان استخدامها. وتقدر الدراسة تكلفة إقامة مصنع للطاقة، بقدرة 300 ميغا واط بحوالي مائة مليون دولار.

(د) يرى واضع الدراسة إن إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني يمكن أن تغير التوقعات وتشجع الاستثمارات الخاصة في الصناعة، من خلال إعادة فتح المصارف الأردنية التي أغلقت بعد 1967 في الضفة الغربية، ويمكن تأمين المعدات الصناعية الإسرائيلية في الضفة، مما يمكن إن يؤدي الى دعم الصناعة المحلية.

(هـ) وبالنسبة الى المساعدات الخارجية، يرى أنها يمكن أن تصل الى 25 مليون دولار سنويا. وإذا ما كانت الظروف العامة مناسبة لإرساء التزام كامل بالنمو المستقبلي للاقتصاد، فإن المساعدات الخارجية، إن وظفت بفاعلية، سوف تصل الى حوالي 150 مليون دولار في السنة.

ينتهي المرء من قراءة هذا السيناريو مرهقا من ضخامة الأرقام، ومن عدد المشاريع المزمع إقامتها في المستقبل، لتأمين الحاجات الأساسية للسكان. والانتطاع الوحيد الذي يخرج القارئ به، أنه لا توجد مشكلة "هيمنة إسرائيلية" قائمة بذاتها، إنما توجد مشكلة "تنظيمية"، والمال هو الأداة السحرية التي من شأنها أن تحل معظم قضايا ومعضلات تنمية تلك المناطق، مع شيء من الحكمة وروح التسامح لدى الأطراف المتنازعة.

ولن ننسى، هنا، الإشارة الى أن هذا السيناريو اكتسب طابع النموذج الكلي للتنبؤ حول "قابلية النمو"، وهذا في رأينا، أمر مختلف عما نعينه باستشراف المستقبل الاقتصادي، لأنه عبارة عن سيناريو واسع النطاق Macro Framework ولا يمكن اعتباره خطة طويلة الأمد، بالمعنى الدقيق للعبارة. أضف الى ذلك، أن اتجاه الحاجات الأساسية الذي نتصوره، يحتوي على احتياجات لا مادية Non-Material تتضمن الحاجة الى تقرير المصير، والاعتماد على الذات، والحرية في اتخاذ القرارات السياسية، والاقتصادية، والهوية القومية الحضارية المتميزة، وإيجاد حس هادف للحياة والعمل.

### 3- نموذج جوزف ويلر للتفاعل الإقليمي

استلهم ويلر، في بحثه عن حل لمشكلة وجود دولتين (إسرائيلية وفلسطينية)، خبرة المجموعة الاقتصادية الأوروبية كإطار إقليمي للتفاعل الاقتصادي. وعلى الرغم من اعترافه، دائما، في ثنايا سطور بحثه، بوجود فروقات لا يستهان بها، بين التجربة الأوروبية وتجربة الشرق الأوسط إلا انه يرى أن ذلك لا يمنع، بحال، من محاولة رسم سيناريو مستقبلي للدولة الفلسطينية، مستوحى، أساسا، من التجربة الأوروبية.

في ضوء هذه الاعتبارات، يعلن الكاتب عن غاية نمودجه المقترح، وهي انه "يفيد كنموذج لإطار يكون فيه التعايش بين إسرائيل وفلسطين مقبولا من الطرفين". وتتلخص عناصر هذا النموذج في الاتي: يساعد وجود إطار فوق القومي يجمع بين إسرائيل وفلسطين في التغلب على مشاكل الوضع المترتب على وجود دولتين، اتفاقهما على معاهدة تضم طائفة واسعة من المشروعات المشتركة على مستوى التعاون بين الحكومات وعلى المستوى فوق القومي، توقع حدوث تفاعلات اجتماعية بعد استكمال البنى الاقتصادية اللازمة، مرنة إطار التعاون بحيث يسمح، في مرحلة لاحقة بضم بلدان عربية أخرى إليه، أن يهدف الإطار الى إنهاء التفكير في الحرب، بل جعلها مستحيلة، وتدعيم رخاء الشعوب المعنية.

وعلى أساس هذه المعطيات والاعتبارات والتشخيصات، يخلص ويلر الى أن ما يعطي السلام مضمونه الحقيقي هو "درجة واسعة من الاندماج الاقتصادي والاجتماعي وروابط تجارية ومالية

وثقافية فيما بين المواطنين وفيما بين الحكومات، على حد سواء". وبتعبير آخر، يرى أن "الانسحاب الإسرائيلي، والتطور التدريجي البطيء لاقتصادات الدولة الفلسطينية، سوف يتم استكماله بعملية التطبيع". ولكنه، من ناحية أخرى، لا يجعل الانسحاب الإسرائيلي الناجز شرطاً مسبقاً، وإنما يقول بالتزامن من بين الانسحاب التدريجي وبين التطور التدريجي للكيان فوق القومي. كما انه لا يقول بإزالة المستوطنات، وإنما ببقائها تحت "السيادة الفلسطينية"، مع توفير الحماية لسكانها بمواد قانونية "فوق قومية".

وأخيراً، لم تفت ويلر الإشارة الى أن الاعتبارات والمقترحات السابقة، قد تدفع، أو تقيد من، احتمالات نجاح الكيان فوق القومي بين فلسطين وإسرائيل، ولعل أهمها: أن التراجع عن التجربة، بعد قطع أشواط ملموسة، من شأنه إثارة توترات سياسية خطيرة. ولكن بمقدار ما يتحقق من "التطبيع"، يمكن استغلال المعونات التي تحصل عليها الأردن وإسرائيل و م. ت. ف. لتمويل التجربة منذ بدايتها، كإحدى وسائل دفع التطور الاقتصادي (الزراعي والصناعي) في الدولة الفلسطينية لتحقيق استقلالها الاقتصادي. ويعترف المؤلف بأن من الصعب تصور قبول الفلسطينيين بذلك، لأنه يخفي شبح استعمار جديد، أي تبعية اقتصادية لإسرائيل، بسبب الاختلاف في مستويات التطور الاقتصادي.

يقرر ويلر، عبر استلهامه لتجربة الجماعة الأوروبية، أن النظم الاقتصادية المتباينة لا يجوز أن تشكل عائقاً حقيقياً على طريق مساعي التسوية لتحقيق "الحل الإقليمي". إلا أن مقارنة جذور وخبرة العداء والتنافس بين بعض البلدان الأوروبية وبين نظائرها في الصراع العربي-الإسرائيلي، لهي مقارنة أقرب الى السخرية منها الى وصف الواقع. وهذه حقيقة تناساها المؤلف. إذ أن ما صلح لرأب الصدع في العلاقات الأوروبية، في ظل ظروف دولية وإقليمية مساعدة، لا يصلح لحل الصراع العربي-الإسرائيلي. وبعبارة أخرى فإن المنطلقات الخاطئة لا بد من إن تترتب عليها نتائج خاطئة. أضف الى ذلك، أن الحل الإقليمي الذي شهدته التجربة الأوروبية، قام بين بلدان تتمتع ببنى اقتصادية متطورة بشكل متماثل ونضج صناعي متكافئ، وفي هذا الحال، تطورت السوق المشتركة بيسر ودونما عثرة الى ما فيه مصلحة الأطراف المنضوية فيها على السواء. وما يجول في خاطرننا، هنا، أن حلاً إقليمياً يقوم بين إسرائيل وفلسطين، تتفاوت فيما

بينهما البنى الاقتصادية ودرجة النضج الصناعي، لا بد وان يخلق اختلالا داخل الثانية، لما يصاحب ذلك من عدم التكافؤ بين الطرفين.

#### 4- فيفيان بول و"نظرية الحجم"

خرجت فيفيان بول في كتابها "الضفة الغربية، هل هي قابلة للحياة؟"، باستنتاج مفاده أن المقومات الاقتصادية للضفة الغربية مرتبطة، بصفة تامة، بالعلاقات التي تتسجها مع الدول المجاورة. وتعتبر بول، أن الدولة القابلة للبقاء هي تلك التي تتيح لها "ميزاتها الاقتصادية، نمو اقتصاديا متواصلًا، في معدل الدخل الفردي، وتسمح للنشاطات الاقتصادية فيها بالحد الأدنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي. وفي المقابل، يتطلب البقاء الاقتصادي ظروفًا سياسية واقتصادية تسمح لها بالنمو".

مسلحة بهذه الخلفية النظرية التي يمكن تلخيصها بجملة واحدة: أن التعاون الإقليمي مفيد للتطور الاقتصادي، تنطلق بول لتبحث في تاريخ وجغرافية الضفة الغربية، ومنها الى تناول المعطيات مثل، التطور الاقتصادي العام، القطاع الزراعي والصناعي، الموارد البشرية وقوة العمل، وأخيرا بعض المشاكل الاجتماعية والسياسية في الضفة الغربية.

اعتمدت الكاتبة على بعض المبادئ الأولية الشائعة في الأدبيات الاقتصادية حول "حجم الدول الصغيرة، والمشاكل التي تتعرض لها هذه الدول في مجال النمو الاقتصادي"، وتجتز، في هذا السياق، المبادئ الأولية لنظرية النمو الاقتصادي، مراحل روستو الشهيرة، ونظرية نوركس للتطور المتوازن وهيرشمان للتطور غير المتوازن، الشروط الضرورية للتصنيع، حيث تحتل قضية التصريف والأسواق مكان الصدارة، وتناقش بول، تلك القضية ارتباطا بالعلاقات المتبادلة بين المساحة الجغرافية للدولة وعدد سكانها، ومستوى الدخل الفردي الذي يعكس القدرة الاستيعابية الداخلية، وقدرة البلد المعني على الوصول الى الأسواق الخارجية.

وتؤكد بول، في هذا الشأن، أن المشكلة الأساسية أمام الدول الصغيرة هي عدم قدرتها على تنويع إنتاجها وهو ما يضطرها، بالنتيجة، الى الاعتماد على الاستيراد المكثف. هذا الى جانب

عدم قدرة الدول الصغيرة على الاستفادة من وفورات الحجم التي يتيحها الإنتاج الموسع. وخلصت الى نتيجة تفيد بأن الدول الصغيرة يمكنها خلق الشروط التي تتيح لها فرص الاستفادة من وفورات الإنتاج الموسع عبر المساهمة في منطقة تجارة حرة واتحاد جمركي مع دول أخرى. ولكن إذا ما كانت أشكال التعاون الاقتصادي هذه غير ممكنة "بسبب الاعتبارات السياسية، كما هو الحال عليه في الضفة الغربية، فإن بعض الفوائد التي تم ذكرها أعلاه يمكن تحقيقها عبر الاتحاد الاقتصادي، وهي السياسة التي تطبقها إسرائيل في المناطق المدارة".

هكذا تبدأ بول بالتعبير عن شكوكها في ملاءمة المعادلة الصعبة بين المقومات الاقتصادية والاستقلالية الناجزة عن المساعدات الخارجية، أو بينها وبين تخفيض العجز في ميزان المدفوعات. وهي ترى أن المقومات يمكن أن تقاس بجهود التطوير ذاتها، التي يمكن التعبير عنها بنسبة الاستثمارات الى الناتج القومي الإجمالي. في هذا السياق، تتقدم بول بتعريفها للمقومات، بالقول " يعتبر بلد ما جديرا اقتصاديا إذا ما كانت إمكاناته الاقتصادية تسمح له بتحقيق نمو اقتصادي مستديم وزيادة مضطربة في رخاء مواطنيه، وإذا ما كنت مساراته الاقتصادية تعمل بصورة مرضية بما فيه الكفاية بحيث تضمن تحقيق حد أدنى من الاستقرار الاجتماعي والسياسي".

هنا، تأخذ بول في الاعتبار ثلاثة سيناريوهات لمستقبل فلسطين الوسطى: الاتحاد مع إسرائيل، الاتحاد مع الأردن، أو تشكيل "منطقة". وعلى الرغم من أن دراستها خصصت خمسة فصول لعرض الظروف الاقتصادية في الضفة الغربية، إلا أنها لم تستخدم هذه المعطيات لتقييم السيناريوهات الثلاثة التي اقترحتها. عوضا عن ذلك، اعتمدت، بصورة شبه مطلقة، تقييمها الاقتصادي للبدائل، على نتائج دراسة أخرى، عرفت باسم "دراسة راند" قام بها الاقتصادي الإسرائيلي حاييم بن-شاحار. ولقد توصلت تلك الدراسة الى استنتاج أساسي مفاده أن تحقيق معدلات النمو القسوى في الضفة الغربية مشروط بوجود حرية تجارة وحركة قوة العمل بينها وبين إسرائيل. وتقول بول، إذا ما تم ضمان حرية التجارة، واتخاذ خطوات فعالة تجاه التعاون الإقليمي مع إسرائيل، فإن "منطقة فلسطين يمكنها إن تحقق معدل نمو سنوي يقارب 8 بالمائة". ويجب على "المنطقة" لتحقيق معدل النمو المستهدف، أن تركز الاستثمارات على موردين

أساسيين: تطوير مصادر المياه لزيادة المساحة المزروعة و لرفع الإنتاجية الزراعية (وهذا أمر حيوي نظرا لان الضفة يجب أن تتمتع بمزايا نسبية في الزراعة كشرط لإقامة التعاون الإقليمي)، وتطوير كفاءة قوة العمل لإتاحة الفرصة أمام تصديرها الى الخارج.

تستثني بول من سيناريوهات الحلول التي تبحث في إمكانية تحقيقها سيناريو إقامة فلسطين مستقلة لان "مشاغل شغور الوظائف الحكومية وإنشاء نظام مصرفي وتأسيس علاقات دولية، دبلوماسية وتجارية وغيرها، سوف تستنزف القدرات الاقتصادية والادخارية المتاحة في الضفة، بحيث يكون الاستقلال التام حلا غير عملي على المدى القصير".

#### 5- سيناريو "المشاريع المشتركة"

لعل من اهم الدراسات التي قدمت في هذا المجال، تلك التي قدمتها اليزابيث كولارد ورودني ولسون بعنوان "الإمكانية الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة". وتكوّن صلب الدراسة من معالجات قطاعية للسكان والتعليم والموارد البشرية والزراعة والنقل. وتضمنت كل معالجة قطاعية إسقاطات مبسطة لمستقبل القطاع المعنى، واقتراحات للعمل المستقبلي، تحوي عددا من الاستنتاجات ذات الطبيعة الاستراتيجية، نوردها في ما يلي:

أ) يدحض الكاتبان فكرة عدم قابلية الدولة المستقلة للحياة، ويريان أن لا مجال للسؤال حول ماذا كانت دولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة تملك إمكانية الحياة أو لا تملكها: "ان أي منطقة لديها القابلية للحياة من ناحية اقتصادية، إذا ما توفرت لديها طاقة بشرية كافية، وتتواجد فيها المهارات الفنية الضرورية، ثم يتيسر لها الحصول على رأس المال المناسب".

(...صفحة مفقودة في النص الأصلي...)

هـ) وضمن هذا الإطار، تقرّد الدراسة مكانا خاصا لما تسميه خطة مفصلة للإعمار في فلسطين، حيث يعتبر السكان وطرق النقل الصالحة ونظام جيد للاتصالات من اسبق الأولويات. وهناك مشروعان رئيسيان آخران لا غنى عنهما، وهما إنشاء ميناء جديد في



غزة وإقامة طريق رئيسي للمواصلات ينتجه من غزة، شرقاً، نحو مدينة الخليل في الضفة. وترصد الدراسة مبلغ 23,5 مليون دولار كتكلفة لإنشاء ميناء غزة، 52,5 مليون دولار هو مجمل المبلغ المطلوب لتحسين شبكة الطرق.

(و) تقدر الدراسة 6500 دولار كمعدل وسطي للفرد، من أجل تغطية نفقات الإسكان والمدارس والمستشفيات والمباني الأخرى لأغراض الخدمات العامة، وهكذا يناهز المبلغ الـ 6,5 مليارات دولار، وفي أدنى تقدير، يطلب نصف هذا المبلغ لغايات رفع مستوى المعيشة للسكان الموجودين في الأراضي المحتلة، وعددهم يربو على المليون نسمة.

(ز) يرى واضعوا الدراسة أن توفر فرص الاستخدام لطاقة عاملة تناهز نصف المليون نسمة، يتطلب، بصورة مسبقة، حث الطلب المتزايد على الصناعات. وثمة مجال رحب، هنا، حيث يحتمل أن تقوم الحاجة الى تشغيل 375 ألف شخص من نصف المليون من القوة العاملة. وبما أن تكلفة العمل للفرد قد تبلغ 6500 دولار، ومع استثناء التكرار في متطلبات قد تبرز عند الحاجة، تقدر الدراسة أن المبلغ الإجمالي المطلوب سوف يكون 2,4 مليار دولار.

(ح) لدى القيام بعملية جمع حسابية بسيطة لمجمل المبالغ المطلوبة، وجد الكاتبان أن مجموع الاستثمار المطلوب لمدة خمس سنوات، في سبيل تحقيق هذه الغايات، يبلغ بستة مليارات دولار.

(ط) تشير الدراسة الى أن هناك مجالين آخرين يتطلبان استثمارات إضافية، وهما الزراعة ومشاريع المياه، ثم تليهما السياحة. إن إزالة الملوحة واستصلاح الأراضي يتطلب، في السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة الوليدة، مبلغ 78 مليوناً لهذه الغاية. وقد يكون رصد 26 مليون دولار لازماً لتنمية السياحة للفترة عينها.

(ي) تضيف الدراسة أن ما خطط له يهدف الى بلوغ حد أدنى من مستوى دخل الفرد، 6500 دولاراً كدخل سنوي. وعليه، في مدى السنوات الخمس الأولى، تقوم الحاجة الى مبلغ 10,6 مليارات دولار أو حتى 26 مليار دولار. وهناك مصادر أربعة لتمويل دولة فلسطين، هي على التوالي: التعويضات من المجموعة الدولية ومن إسرائيل، المعونات والمساعدات من

الدول الصناعية المتقدمة، هبات مالية مباشرة من الدول العربية المنتجة للنفط، وأخيراً، الاستثمار الخاص من الأفراد العرب، ومن ضمنهم الفلسطينيين.

ليس هناك شك في الطابع الرصين الذي اتسمت به هذه الدراسة. وإذا كان لنا من مأخذ أساسي عليها، فهو أنها ركزت، بشكل مفرد، على "البعد الاستثماري" لاكتساب رموز "التحديث"، من مؤسسات وآلات ومصانع، وغاب عنها "البعد الإنتاجي" المتصل بنمط التنمية المستقبلية إذ، في تقديرنا، أن الطرح الاستثماري المستقبلي للاقتصاد الفلسطيني غير قابل للعزل عن مناقشة أنماط التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة، وتلك كلها تساؤلات محورية لم تعالجها الدراسة.

وبدرجة أقل عمومية، هناك عدد من الأسئلة الهامة في صلب الدراسة ما زالت تبحث عن إجابات أكثر تحديداً، مثل: ما الذي سوف تكون عليه العلاقة الفلسطينية مع مصادر التمويل، في ظل استراتيجية التكامل الاقتصادي؟ وهل يختلف التكامل الاقتصادي اختلافاً جذرياً عن الأنماط التقليدية للتبادل غير المتكافئ.

وهكذا، فمن دون معالجة مستفيضة لهذه الأمور، تبقى هذه الدراسة مجرد "تمرين ذهني" لا يرقى إلى مستوى التصور المستقبلي القابل للتطبيق في ضوء تعقيدات الواقع الفلسطيني.

## 6- سيناريو "الاكتفاء الذاتي"

يذهب ريتشارد وارد، في هذا السيناريو، إلى ربط قدرة الدولة على الحياة بقدرتها على تحقيق "الاكتفاء الذاتي". ويبدأ دراسته بافتراض أن الدولة الفلسطينية سوف تشمل على المساحة الممتدة من نهر الأردن إلى الحدود التي كانت قائمة بين الأردن وإسرائيل قبل حرب العام 1967 (نحو 2200 ميل مربع). أما وضع القدس السياسي فإنه سوف يتغير بطبيعة الحال، ولكن الباحث يفترض أنه بغض النظر عن طبيعة التسوية السياسية للمدينة، فإن الدولة الفلسطينية سوف تتاح لها فرصة الحصول على جزء من القطع الأجنبي المتحصل للمدينة من نشاطات السياحة والتجارة. وهكذا فإن شكل التسوية السياسية لمدينة القدس سوف ينعكس اقتصادياً بنسبة إحراز الدولة الفلسطينية لقسمة إجمالي القطع الأجنبي الذي تحرزه المدينة.

يقدم وارد معيارا أكثر تحديدا للقدرة الاقتصادية، حيث "يجب على الضفة الغربية أن تحقق، كشرط لضمان قدرتها الاقتصادية كدولة على المدى الطويل، معدل نمو في إنتاجها القومي الإجمالي يعادل على الأقل معدل النمو الذي كانت تحققه قبل حرب العام 1967، وهو معدل يتراوح ما بين 6 و8 بالمئة للفرد الواحد".

ويرى وارد أن تحقيق معدل النمو الشرطي هذا ليس أمرا صعبا في الضفة الغربية، في ظل وجود تسوية سلمية وافتراس إعادة تشغيل القطاعات الإنتاجية التي تأثرت بسبب الحرب أو بالظروف والإجراءات الناتجة عنها، مثل إعادة تشغيل الـ 7300 منشأة صناعية في الضفة، التي كانت تمثل 48 بالمئة من إجمالي المنشآت الصناعية في المملكة الأردنية بصفقتها، وتساهم بنسبة 20 بالمئة في الناتج القومي الإجمالي قبل حرب العام 1967. إن تحقيق معدل النمو الشرطي يتطلب استثمار نحو 20 بالمئة سنويا من الناتج القومي الإجمالي للضفة الغربية (بافتراض معامل رأس مال يعادل 3) أو نحو 40 مليون دولار حسب المعطيات الرقمية للعام 1966. ويتوصل وارد الى أن رفع معدل الاستثمار من المستوى الذي كان عليه في الضفة قبل العام 1967، نحو 15 بالمئة، الى المستوى المطلوب امر ممكن وتبرره التسوية السلمية ذاتها. على أن هذا يفترض، ضمنا، توفر أسواق خارجية لتصريف المنتجات الصناعية والزراعية للضفة، وبشكل خاص السوق الإسرائيلية.

بهذا المعنى، سوف تتمكن الدولة الفلسطينية من الوفاء بشرط القدرة الاقتصادية الذي صاغته دراسة وارد، في حال إعادة تعمير وتشغيل المؤسسات الإنتاجية واسترجاع قوة العمل التي كانت فيها قبل الاحتلال الإسرائيلي في العام 1967. أما المشكلتان الأساسيتان تبعا لدراسة وارد، فهما سد عجز الميزان الخارجي والموازنة الحكومية. وتقدر الدراسة عجز القطع الأجنبي في الضفة الغربية بمبلغ يتراوح بين 40 و50 مليون دولار. وإن هذا العجز يمكن تسديده من مصدرين: تسوية وضع مدينة القدس سياسيا، بحيث تضمن الدولة الفلسطينية الحصول على جزء على الأقل من العوائد السياحية للمدينة، نحو 30 مليون دولار سنويا. أما المصدر الثاني فهو التحويلات التي سوف يرسلها العاملون الفلسطينيون في الخارج، والتي تقدرها الدراسة بنحو 25 مليون دولار سنويا. ويبقى عجز موازنة الحكومة، الذي قدرته الدراسة، استنادا الى المصادر الأمريكية، قبل العام 1967 بمبلغ 15 مليون دولار. وترى الدراسة، أن هذا رقم مبالغ فيه، وإن

العجز الحقيقي ضئيل ولا يدعو الى القلق، ويمكن تغطيته بواسطة رفع قيمة الضرائب على السلع والبضائع المستوردة. على أن الدراسة لا تستبعد الحاجة الى بعض الدعم المادي الخارجي خلال السنوات الأولى من تأسيس الدولة، خصوصا إذا ما قرر آلاف المهاجرين العودة إليها.

يعتمد مقدار الدعم المادي الخارجي الضروري للدولة الفلسطينية، تبعا لدراسة وارد، على مواصفات الحل السياسي في المنطقة. فكلما تضاءلت النسبة التي تحصلها الدولة من العوائد السياحية لمدينة القدس، وتضاءلت فرصها في تصريف منتجاتها في السوق الإسرائيلية والأسواق العربية، وفي الحصول على منفذ الى البحر المتوسط، كلما كان اعتمادها على المساعدات الخارجية لضمان القدرة الاقتصادية أكبر.

وما يجدر ملاحظته هنا، أن دراسة وارد لا تستبعد، مبدئيا، إمكانية الحاق قطاع غزة بالدولة الفلسطينية، ولكنها، في الوقت عينه، لا تقم اقتصاد القطاع في التحليل مباشرة، إذ يقتصر تقييمها على اقتصاد فلسطين الوسطى. ويبدو أن مشكلة ندرة الإحصاءات حول قطاع غزة في الفترة السابقة لعام 1967 هي السبب الرئيسي وراء ذلك. من ناحية ثانية، لا تولي الدراسة اهتماما كافيا لمسألة عودة الفلسطينيين من المهجر الى الدولة الفلسطينية في حال قيامها. ويشكل هذا نقطة ضعف بارزة، إذ أن ازدياد عدد السكان بمقدار مليون نسمة على الأقل خلال فترة زمنية قصيرة نسبيا، لا بد وان يؤثر، بشكل جوهري، على أي تقييم للأداء المتوقع للدولة. ومن ناحية ثالثة وأخيرة، لا ترى دراسة وارد عقبة القدرة الاقتصادية للضفة في مجال تمويل الاستثمارات المحلية الضرورية، ولكنها تراها بالعلاقة مع ثلاثة عوامل أخرى: توفر أسواق التصريف، تغطية عجز موازنة الحكومة، وتغطية عجز ميزان المدفوعات.

والواقع ان طرح موضوع "الاكتفاء الذاتي" كشرط قدرة الدولة، يؤدي عمليا الى رفض الاستقلال السياسي للضفة الغربية وقطاع غزة، ذلك أن الاكتفاء الذاتي لم يتحقق، حتى اللحظة الراهنة، في أية دولة من دول العالم الثالث، وبالتالي قد يصعب تحقيقه في الدولة الفلسطينية العتيدة. والحقيقة، أن الاكتفاء الذاتي يعني القضاء على التبعية من خلال الاعتماد على النفس وعلى الموارد الخاصة، وفي هذه الحالة، كيف يمكن لوارد المطالبة، في أن، بالاكتفاء الذاتي، وطرح علاقات اقتصادية مع إسرائيل تكون خالية من الاستغلال؟

## 7- آفي بلاسكوف وسيناريو "المساومة"

تثير دراسة آفي بلاسكوف "دولة فلسطينية، دراسة في البدائل؟"، ضمن ما تثير، عددا من القضايا الحيوية بالنسبة الى النظرة المستقبلية لعناصر "النسق التكاملي". وسوف نشير في ما يلي الى اهم العناصر المستقبلية التي تثيرها الدراسة في هذا المجال:

(أ) يرى بلاسكوف أن الارتباط بين اقتصادات إسرائيل والأردن والدولة الفلسطينية قد يضع أساسا متينا للتسوية المقترحة. إلا أن إحدى المشكلات الرئيسية التي سوف تزعج فلسطين هي ضعفها الاقتصادي، وبهذا، فسوف تسعى الى تمتين علاقاتها مع العالم العربي، على أمل الحصول على دعم مالي. ولكن لن يحدث تطور اقتصادي من أي حجم كان، ما لم تتعاون مع جيرانها. ان غرس حسن النية مع المصلحة الاقتصادية البرغماتية ربما يخففان كثيرا من الاحتكاك، ويقللان منه، إن لم يزيلا إمكانات انفجار حالة العداء.

(ب) كيف تستطيع التسوية بين الأقطار المعينة أن تتوحد، بحيث تعضد المصلحة الاقتصادية، وتسهل عملية يتمكن كل شريك فيها من أن يكون له نصيب في رفاه اقتصاد الآخر؟ أجاب بلاسكوف: قد تتطور نماذج من الارتباط الاقتصادي، تشمل توظيفات مالية إسرائيلية خاصة في الدولة الفلسطينية، تصنيع الضفة الغربية، توظيفات مالية فلسطينية خاصة في الاقتصاد الإسرائيلي، فتح الأسواق العربية للسلع والخدمات الإسرائيلية وتطوير السياحة. ويضيف انه، بغض النظر عن الجواب السياسي النهائي فإن الضفة الغربية وقطاع غزة سوف تظلان تعتمدان، اقتصاديا، على الحدود المفتوحة مع إسرائيل والأردن: مع إسرائيل كموقع لاستيعاب فائض طاقة العمل الفلسطيني واقترب من الأسواق، ومع الأردن لتصدير السلع والمنتجات الى العالم العربي. وان إغلاق حدود فلسطين مع جيرانها سوف يؤثر، بشكل خطير، على اقتصادها الخاص، وتنتج عنه بطالة حادة ونتائج سياسية تعيق حكومتها، مهما كانت ميولها الأيديولوجية. وفي المقابل، فإن إسرائيل سوف تواجه مشكلات حادة، إذا منع كثير من الفلسطينيين من العمل فيها، وسوف يتأثر الأردن من إغلاق الحدود أيضا.

ج) ولذا، فإن نقطة الانطلاق وبؤرة الاهتمام هي فيما إذا كان الكيان الجديد قابلاً للاقتصادي. أما الذين يجادلون عكس ذلك، ولا سيما أولئك الذين يجادلون من أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة، في تعريفهم المبتدل لنظرية قابلية "النمو الاقتصادي"، فإنهم يسوغون لموقفهم، دون الأخذ بعين الاعتبار أن القرارات السياسية، لا الاقتصادية، هي التي يترتب عليها بعض "الحلول"، على الرغم من أن أي ترتيب سياسي سوف يحوي، بالضرورة، عناصر اقتصادية.

د) ولعل أهم القضايا الحادة التي قد تنشأ، هي مشكلة تقسيم المياه بين الدول الثلاث. فالاحتياطي الإسرائيلي من المياه، داخل "الخط الأخضر" والذي يعتمد، أيضاً، على مياه من طبقة صخرية مائية تحت الأرض في الضفة، يستمر في التناقص. وهكذا، مع ارتفاع مستوى المعيشة الفلسطيني (نتيجة الارتفاع في الاستهلاك المحلي)، وتطور الزراعة المروية، وتأسيس الصناعة، فإن مشكلات إسرائيل المائية سوف تتضاعف، ويكون للدولة الفلسطينية احتياطي محدود، تسحب منه المياه. وما لم تحل مشكلة تخصيص حصص المياه بالتعاون الإقليمي، فإن ذلك سوف يؤدي إلى تفاقم الأزمة. وقد يشمل التعاون الإقليمي: تحلية المياه بالوسائل النووية، إحياء البحر الميت الغني بالمعادن بتحويله إلى بحيرة طاقة شمس هائلة، إحياء وإنعاش الزراعة في القسم العربي من وادي الأردن، التطوير المشترك لمينائي العقبة وإيلات في الجنوب، إصلاح المياه والمجاري وتحسين شبكات مصارف المياه. وتقرح الدراسة، فوق ذلك كله، إنشاء قناة بطول 25 ميلاً تخترق الأراضي التي تفصل نهر الأردن عن البحر المتوسط، توفر طاقة كهرومائية رخيصة، من جهة، وتعوض ما يخسره البحر الميت من مياه نهر الأردن، من جهة أخرى، (على أساس مشروع لودرملك الذي سبق قيام دولة إسرائيل). ويمكن أن تبدأ هذه القناة في قطاع غزة، عبر إسرائيل، نزولاً إلى الوادي. ويستدعي هذا الأمر، تعاوناً طويلاً الأمد عبر الحدود.

هـ) في تقدير كاتب الدراسة، أن الميزة الأساسية للمدخل التخطيطي للإنماء التكاملي في الزراعة، كما في الصناعة هي محاولة تجنب التنافس غير الضروري، إذ تحتاج فلسطين إلى تصدير معظم محصولها الزراعي للحصول على العملة الصعبة. كذلك الأمر، فإن الموارد الطبيعية لفلسطين ضئيلة، إذ يجب استيراد المواد الخام للصناعة. وهكذا تستطيع وضع الأسس لسوق اقتصادية مشتركة، وبذلك تسهل حقيقة الاتحاد الفدرالي، أو حسب

التسمية التي كان وزير خارجية إسرائيل الأسبق، ابا ايبن يفضلها، تسهل قيام "جماعة المصلحة الواحدة" بين دول ثلاث. والتطور المنعزل قد اثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، ان كلفته الاقتصادية باهظة.

وإذا كان من مثالب أساس على دراسة بلاسكوف، فهو أنها حاولت معالجة "تكامل الاقتصادات الثلاثة" وهي مشكلة ديناميكية بطبيعتها، في إطار استاتيكي - أي مع بقاء الأمور الأخرى على حالها. ويتعين على المرء أن يشير، هنا، استطراداً، الى أن الدراسة افترضت، ضمناً، استمرار الأوضاع الراهنة (Status quo) لدى قيام الدولة الفلسطينية، ومن ثم حاولت البحث في ترتيبات تكاملية في القطاعات الاقتصادية المختلفة، في ظل ما كان سائداً في الماضي، وافترض استمراره في الحاضر والمستقبل.

وللإنصاف التاريخي، فإن جانب القصور هذا لم يطبع، تماماً، مسار الدراسة، وإنما يبدو إن الشاغل الأساسي الذي كان يلح على ذهن واضعها، هو محاولة البحث عن أرضية مشتركة - مهما كانت محدودة - للعمل التكاملي، بحيث تكون مقبولة، بشكل واقعي، من قبل الأطراف المعنية كافة.

ويرى القارئ أن الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه، وبصفة خاصة تلك التي استلهمت، كبعد أساسي، التشابكات بين عناصر النسق الاقتصادي-الاجتماعي، لم ترق الى مستوى استخلاص بعض "النظرات المستقبلية" التي تطرح قدراً من التطورات التفصيلية حول "الآليات" و "أساليب الحركة الممكنة" بما يسمح بحسن التدبير للوصول الى الغايات المأمولة.

## 8- نموذج توما ودارن-درايكن

لا شك في أن لواء الريادة، في هذا النموذج، معقود لدارن كروم هيلم (لندن) لإصدارها، في العام 1978، كتاب "المسألة الاقتصادية للدولة الفلسطينية"<sup>127</sup>، والذي كان نتاج عمل ثنائي لإلياس توما، الأستاذ في كلية الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، وحايم دارن-درايكن مدير معهد الأبحاث

<sup>127</sup> لعل الترجمة الأكثر ملاءمة هي "الحجة الاقتصادية لدولة فلسطينية".

لاستغلال الأراضي في تل-أبيب. إن القضايا الاستراتيجية التي يطرحها الكتاب، تمتد برؤيتها لتطال قضايا المصير الفلسطيني برمته. ولهذا يعتبر هذا الكتاب الأول من نوعه، إذ يطرح، لأول مرة، وبشكل شامل، مجموعة مستفيضة من الافتراضات المستقبلية الجريئة لأبعاد الاقتصاد الفلسطيني، على أسس معايير موضوعية، الى حد كبير.

ففي واحدة من أكثر الدراسات نفاذا وعمقا، في هذا المجال، يرى الياس توما أن صلاحية المقومات الاقتصادية للدولة الفلسطينية لا تتحصر، بالضرورة، في صغر مساحتها، وإنما في الأثر الذي تتركه هذه المساحة في إمكانية توفير المدخلات الضرورية للتملية الإنتاجية. وفي ضمان مراكز تصريف المنتجات. ويؤكد، أن أثر المساحة المحدودة يمكن تهميشه كليا أو جزئيا بفضل الاستيراد والتصدير، أو بالتكامل الاقتصادي مع دول أخرى، أو بالسيطرة على الموارد واتباع منهج التخطيط الاقتصادي الشامل، أو حتى بالاعتماد على المساعدات الخارجية في المراحل الأولى على الأقل. ويفترض إن صلاحية المقومات الاقتصادية، مرتبهة بمدى تفاعل الكيان الجديد في بداية عهده، مع عدد من العوامل منها: وضع أساليب نمطية للتنمية، يمكن أن يتحقق من خلالها التقدم المنشود، وكذا تصحيح الانحرافات التي قد تظهر في السبيل، وتطوير البنى الاقتصادية والاجتماعية، على نحو يسهل تفاعلها مع الظروف المتغيرة، كالنمو السكاني، مثلا. وتخرج الدراسة، بعد ذلك، بعدد من التصورات ذات الطابع العام حول أشكال المعالجة المستقبلية للموضوع قيد البحث، نورد أهمها في ما يلي:

(أ) لا يخفى على الكاتب أن تحركات البشر وموجات الهجرة الى الدولة الفلسطينية، قد تتأثر، تأثرا بالغا، بعلاقات التوازن (أو الاختلال) بين الإنسان والموارد المتاحة، فيفترض ان على الإنتاج مجارة حجم المتغيرات السكانية المتوقعة (يتوقع ان يبلغ عدد السكان في المرحلة الانتقالية 2,5 مليون نسمة). فمن الضروري، هنا، تحديد هدف من حيث نصيب الفرد من الدخل القومي (يقدره ب 800 دولار للفرد)، وتقويم الموارد المتاحة، بما في ذلك الموارد البشرية والمساحات التي يمكن استصلاحها والمزروعة، وحجم رأس المال القومي، والمستوى الصناعي والتكنولوجي، إضافة الى الموارد الأخرى، مثل النفط والماء والمعادن والخدمات السياحية وغيرها.



ب) ومن الضروري، كذلك، حصر الأسواق والإيرادات والمصروفات وموارد المبادلات الخارجية، ووضع بنى وأنظمة اقتصادية كفيلة بتسيير عجلة الدولة الاقتصادية.

ج) تخمن الدراسة المبلغ اللازم للاستثمار، في المرحلة الأولى من تأسيس الدولة الفلسطينية، بزهاء 12 مليار دولار (على أساس أسعار 1978)، موزعة على النحو التالي: ثلاثة مليارات دولار تخصص للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومليار دولار لتحسين شروط العمل الراهنة، وخمسة مليارات دولار لتخطيط والصيانة، وثلاثة مليارات دولار لتطوير القاعدة الاقتصادية الوطنية (البنية التحتية).

د) وفي نظر الكاتب انه على الدولة الفتية، في مطلق الأحوال، أن تتجه صوب إقامة مشاريع مشتركة مع إسرائيل، لان ذلك سوف يكون مجزيا من الوجهة الاقتصادية، كي يتيح للاقتصاد الفلسطيني الفرصة لتقوية دعائمه، ويصبح أكثر قدرة على الاعتماد على نفسه.

ثم يصيغ توما منهج الدراسة على الشكل التالي: "ما هي الشروط الضرورية التي تضمن أن يتمكن سكان الدولة الفلسطينية من تحقيق مستوى دخل معين معطى؟ وهل من المحتمل أن تسود هذه الشروط؟ وكيف؟

هنا، يطرح الكاتب نموذج الذي يرمي الى التوصل الى تقييم كمي للقابلية الاقتصادية بالعلاقة مع متغيرين فقط: متطلبات إنتاجية قوة العمل ومتطلبات تمويل الاستثمارات. غير أنه من المنفق عليه أن الحساب في ضوء هذين المتغيرين يتطلب مجموعة من الفرضيات الصارمة والمقيدة، فضلا عن أن النتائج تكون، في العادة، حساسة الى درجة عالية تجاه أي تغيير طفيف في الفرضيات. وعلى الرغم من ذلك، فإن دراسة توما تمثل المحاولة الأولى من نوعها لطرح هذا النموذج، بيد أن مستوى المعالجة ظل، في بعض جوانبه، على مستوى عال من التجريد. وليس هناك شك في أن تلك سمة غالبية على كل بحث مدخلي من هذا النوع.

وضمن هذا الإطار جاءت دراسة درابكن، في الكتاب ذاته، لتعصّد، بصورة غير مباشرة، عددا من الاستنتاجات الهامة، التي خرجت بها دراسة توما. وإذا كان الأخير اعطى اهتماما واضحا للتوسع الزراعي، فإن درابكن شدد على أن بنى التشغيل في الدولة الفلسطينية المزمع إقامتها

سوف تتطلب إعادة التنظيم مع زيادة مضطربة في معدلات التشغيل في القطاع الصناعي والبناء، بينما تتخفف العمالة في القطاع الزراعي. وي طرح، في هذا السياق، سؤالاً ذا مغزى حول ما إذا كان من الواقعية بمكان أن يتحول مجتمع قائم على الزراعة التقليدية الى دولة صناعية؟ ويجب أن الفلسطينيين قد اثبتوا، بسبب المهارات التي اكتسبوها في بعض البلدان العربية، وفي داخل إسرائيل، قدرتهم على منافسة العمال اليهود أنفسهم. ولهذا يرى أن هناك أملاً في أن ينهض الفلسطينيون بمتطلبات التنمية الصناعية، بسهولة أكبر مما حدث في الدول الأخرى.

إن ما يلفت نظرنا، على هذا الصعيد، هو ما اتسم به سيناريو درابكن، من النظرة الأحادية في توجهاته الاستراتيجية وأدواته، فنجد التصنيع، وبعبارة أدق نوعاً معيناً من التصنيع (التصنيع للتصدير، مثلاً)، يستخدم كوصفة صالحة لاستنبات اقتصاد الدولة الفلسطينية. ونرى في المقابل، أنه يستحل اقتطاع بعد واحد من التطور الاقتصادي، والاعتماد عليه في جر باقي الكيان المجتمعي في عملية الاستشراف، اعتماداً على مفهوم "التصنيع". فلا يمكن بحال، إهمال الزراعة لحساب التصنيع، وفي التصنيع لا يمكن اعتماد سياسة واحدة، ولا يجب التركيز على التكنولوجيا الحديثة فقط، وهكذا.

### ثالثاً: خاتمة

يبدو لنا، لأول وهلة، أن القاسم المشترك في معالجة اغلب النماذج السابقة، هو النظر للدولة الفلسطينية أساساً في ضوء قابليتها أو عدم قابليتها للحياة. وقد نقول إن وراء هذا التقييم القسري مسائل سياسية بالدرجة الأولى، مما يجعل بعضها مجرد تمرين مكرور في مزايا التخصص والتجارة الدولية حسب أصول المنهج النيو كلاسيكي. ونتيجة هذا التمرين معروفة سلفاً: القابلية ترتفع بتبعات التجارة الخارجية وفرص تحقيقها تزداد، طردياً، مع تصاعد كثافة العلاقة الدولية، وكلما كانت العلاقات تشتبك مع علاقات أكثر تطوراً، كلما كانت فرص تحقيق القابلية أعلى. أي، باختصار، إن قابلية الدولة الفلسطينية على الحياة مرتبطة بالارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي.

وتقودنا تلك النماذج السابقة الى استخلاص بضع ملاحظات، منها، أن تحديد المفهوم الدقيق لمعنى ودلالة القابلية الاقتصادية للدولة الفلسطينية ما زال أمرا مفتوحا، وان الإقرار بأن القابلية الاقتصادية للدولة الفلسطينية امر أساسي لضمان استقلاليتها لا يسهم كثيرا في حل إشكالية القابلية، لأن الاستقلالية الاقتصادية، بحد ذاتها، مفهوم زئبقي نسبي في العلاقات الدولية الراهنة. ثم أن صياغة معايير كمية لقيام القابلية الاقتصادية يعتمد، أساسا، على تعريف القابلية نفسها، خصوصا إذا كان الهدف من صياغة هذه المعايير هو تطبيقها تجريبيا، بينما تبقى العوامل الاجتماعية والسياسية في خلفية الصورة بغض النظر عن أهميتها.

ويمكن القول بصفة عامة، بأن النتائج التي توصلت إليها النماذج السابقة، لا يمكن أن تمثل استشرافا لأبعاد وبدائل المستقبل الاقتصادي الفلسطيني، بالمعنى الذي يسمح بإذكاء وعي الإنسان الفلسطيني حول واقعية معايير وأهدافه، أو في اشتقاق سياسات تكون بمثابة قوة دافعة والبدائل المحسوبة محكومة، دائما، بإطار النظرة المهيمنة على من قام بالعمل، وبالطبع ليست من وجهة نظر القضية الوطنية.

## المصادر

- Simcha Bahiri, Peaceful Separation or Enforced Unity: Economic Consequences for Israel and the West Bank / Gaza Area. Tel Aviv: Center for Peace in the Middle East, 1984.
- Jerome Fried, The West Bank/Gaza Economy: Problems and Prospects. Report for the Sub-Committee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs Defense Division Congressional Research Service, Washington, D.C.: Library of Congress, 1980.
- Joseph Weiler, Israel and the Creation of Palestine State. London: Croom Helm, 1985.
- Vivian Bull, The West Bank: Is It Viable? Lexington, Mass.: Lexington Books, D.C. Health & Co., 1975.
- Elizabeth Collard and Rodney Wilson (eds.), "The Economic Potential of an Independent Palestine", in Peace and the Palestinians. London: Record of Proceedings of a Seminar held by the British Sectors of the Parliamentary Association for Euro-Arab Co-operation, 1977.
- Richard Ward, "Political and Economic Framework for the Future", in Don Peretz and Richard Ward [et.al.], The Palestine State: A Rational Approach. Port Washington, N.Y.: Kenniket Press, 1977.
- Avi Plascov, A Palestinian State? Examining the Alternatives, Adelphi Paper No. 163, London: The International Institute for Strategic Studies, 1981.
- Elias Tuma and Haim Darin-Drabkin, The Economic Case for Palestine. London: Croom Helm, 1978.

ملحق رقم 2  
جداول إحصائية رقم م 1 - م 9



جدول رقم م 1  
سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية سنة 1988

فلسطين المحتلة	قطاع غزة	الضفة الغربية	
1484,000 (عدا القدس)	589,000	895,000	مجموع السكان
856,243	464,230	392,013	منهم اللاجئون
(%57,7)	(%78,8)	(%43,8)	
1634,000 (مع القدس)		150,000	سكان القدس

CBS, 1989, Table XXVII/I

المصدر: لمجموع السكان:

لعدد اللاجئين:

Nations Unies, Rapport du  
Commissaire General de l'Office de  
Secours et de Travaux des Nations  
Unies pour les Refugies de Palestine  
Dans le Proche-Orient. 1 Juillet 1988-30 Juin 1989.

جدول رقم م 2

توزيع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا حسب مواقع الإقامة  
والمخيمات في نهاية حزيران 1989

<u>الموقع</u>	<u>المجموع</u>	<u>في المخيمات</u>	<u>خارج المخيمات</u>	<u>% في المخيمات</u>	<u>% خارج المخيمات</u>
الضفة الغربية	398,391	104,977	293,414	26,36	73,64
قطاع غزة	469,385	253,970	215,415	54,11	45,89
الأردن	899,811	190,847	708,964	21,21	78,79
سوريا	272,778	69,015	203,763	25,30	74,70
لبنان	294,272	145,538	148,734	49,46	50,54
المجموع	2,334,637	764,347	1,570,290	32,74	67,26

ملاحظة: الأرقام الواردة في هذا الجدول تختلف قليلا (بأقل من 2%) عن نظيرتها في صلب الدراسة، والسبب هو ان الجدول الحالي يسجل أعداد اللاجئين حتى نهاية حزيران 1989، في حين أن الإعداد المتضمنة في صلب الدراسة تتوقف عند نهاية كانون الأول 1988.

المصدر: United Nations, Rapport du Commissaire General de l'Office de Secours et de Travaux des Nations Unies pour les Refugées de Palestine dans le Proche-Orient, 1er Juillet 88-30 Juin, 1989



جدول رقم م 3  
تقدير عدد السكان لسنة 1987 حسب فئات العمر والجنس (%)

فلسطين المحتلة			قطاع غزة			الضفة الغربية			فئات العمر
ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	
49,2	46,3	47,8	50,5	47,3	49,2	48,4	45,7	47,2	14 - 0
21,4	19,4	20,4	20,8	19,0	19,9	21,7	19,7	20,7	24 - 15
18,9	20,1	19,5	19,2	20,6	19,8	18,7	19,8	19,1	44 - 25
7,5	10,5	9,0	7,0	10,0	8,7	7,7	10,8	9,3	64 - 45
3,1	3,6	3,3	2,5	3,1	2,8	3,4	4,0	3,7	65 وما فوق
100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00	المجموع (%)
719,5	714,2	1433,7	283,9	281,7	565,6	435,6	432,5	868,1	المجموع (بالآلاف)

المصدر: CBS, 1989, Tables XXVII/2 and XXVII/3

جدول رقم م 4

مجموع إيرادات البلديات للفترة 1979/1978 - 1988/1987 (بآلاف) الدولارات بالسعر الجاري وبالنسبة المئوية)

السنة المالية	الإيرادات العادية	الإيرادات غير العادية	مجموع الإيرادات	مجموع الإيرادات
	(منه الضرائب والرسوم...)	المنح والقروض من الإدارة الإسرائيلية...	بآلاف الدولارات	كنسبة مئوية من الناتج القومي الجمالي
1979/1978	20398,6	15691,2	36089,8	3,8
1980/1979	250920,7	22533,0	47625,7	4,1
1981/1980	33536,3	23083,5	56619,8	3,9
1982/1981	32564,3	17176,1	49740,4	3,5
1983/1982	40301,7	10878,8	51180,5	3,4
1984/1983	56707,0	12563,5	69270,5	4,1
1985/1984	61864,9	10772,3	72637,2	4,6
1986/1985	60078,9	11082,7	71161,6	5,2
1987/1986	69867,7	15331,9	85199,7	4,0
1988/1987	79692,9	22955,8	102648,7	4,2

ملاحظة: تم التحويل من الشاقل الى الدولار على أساس أسعار الصرف المتوسطة السائدة في السوق خلال الفترة قيد البحث بموجب أعداد مختلفة من CBS.

المصدر: للسنوات 85/1984-79/1978 وللننوات الأخرى.

Israel, CBS, Judea, Samaria and Gaza Area Statistics, 1985, Vol XV, No. 2, Table 1CBS, 1986 Tables XXVII/42 & 43; 1989 Tables XXVII, 44 & 45

جدول رقم م 5

مجموع إنفاق البلديات للفترة 1978/1979 - 1987/1988 (بآلاف الدولارات)<sup>(1)</sup>  
بالسعر الجاري وبالنسبة المئوية)

السنه	الجاري <sup>(2)</sup>	الرأسمالي	المجموع <sup>(3)</sup>	الناتج القومي	كنسبة مئوية في الإجمالي
1979/1978	21632,4	12617,4	34250,8		3,6
1980/1979	22920,2	17667,4	47270,0		4,0
1981/1980	39282,0	15669,3	54953,3		3,8
1982/1981	38148,8	11042,1	49190,9		3,5
1983/1982	41725,2	8640,3	50365,6		3,3
1984/1983	49741,7	14361,0	64102,7		3,8
1985/1984	51992,8	16526,2	68519,0		4,4
1986/1985	49010,7	12036,7	61047,4		4,5
1987/1986	60561,5	18208,6	78770,1		3,7
1988/1987	73404,3	27660,9	101065,2		4,1

ملاحظات:

- (1) انظر الملاحظة في الجدول السابق بالنسبة لسعر التحويل من الشاقل الى الدولار.
- (2) لا يشمل مدفوعات سداد القروض.
- (3) هناك بعض الفروقات في المصدر فيما عدا مجموعي العاميين الآخرين.

المصدر: كما في الجدول السابق

جدول رقم م 6  
سعر التبادل بين الدينار الأردني والشاقل الإسرائيلي

السنة	شاقل إسرائيلي لكل دينار أردني	فلس أردني لكل شاقل إسرائيلي
1971	1,0	1000,0
1972	1,26	793,7
1973	1,34	746,2
1974	1,72	581,4
1975	2,05	487,8
1976	2,91	343,6
1977	3,20	212,5
1978	5,48	182,5
1979	8,37	119,5
1980	16,96	59,0
1981	34,22	29,2
1982	68,6	14,7
1983	154,97	6,4
1984	807,07	1,2

المصدر: مكتب أحد كبار الصيارفة في نابلس، الضفة الغربية، 1986.

جدول رقم م 7

الاستثمار الترسلي للإدارة المدنية 1983 - 1987 وتوزيعه الجغرافي

(أ) توزيع الاستثمار بالمليون دولار:

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
1983	0,24	11,0	35,0
1984	21,0	7,0	28,0
1985	38,0	11,0	49,0
1986	56,0	26,0	82,0
1987 (بالموازنة)	31,2	13,7	44,9
المجموع	170,2	68,7	238,9

(ب) توزيع مجموع الاستثمار للسنوات 1984 - 1987 %

السلطات المحلية	21,0	47,2
الصحة	21,0	14,7
بناء الطرق	12,7	
شبكات الهاتف	12,2	4,8
شبكات المياه	10,7	
بناء المدارس	7,0	16,8
الكهرباء	6,2	
المجموع	90,8	83,5

ملاحظات لمؤلف الدراسة الحالية:

- (1) حجم الاستثمار كما يرد أعلاه في القسم (أ) للأعوام 1984-1986 يختلف عما هو مسجل في CBS, 1987, Table XXVII/9 خاصة بالنسبة لعام 1986 اذا يسجل المصدر الرسمي حجم الاستثمار على انه نحو 61 مليون دولار.

- (2) توزيع مجموع الاستثمار النسبي للسنوات 1984-1987 لا يرد في شكل جدول في المصدر وإنما خلال العرض. لكننا وضعناه بشكل جدول أعلاه ليسهل تحليله.
- (3) يتضح من القسم (ب) أن هناك بنودا لم يذكرها المؤلف ولم يوضح سبب ذلك. ويشكل مجموع البنود المهمة 9،2% في الضفة و16،5% في القطاع.

المصدر: بالنسبة للقسم (أ):

WBDP, 1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Development in the West Bank, Table 12, p. 29.

بالنسبة للقسم (ب): الفقرة الأخيرة في ص 29 في المصدر نفسه.

جدول رقم م 8  
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	إسرائيل	ملاحظات
1970	00	00	106,1	سنة الأساس 1969
1971	125,9	138,1	118,8	سنة الأساس 1969
1972	148,1	153,1	134,1	سنة الأساس 1969
1973	179,9	190,3	160,9	سنة الأساس 1969
1974	256,5	294,3	234,8	سنة الأساس 1969
1975	367,4	452,7	313,1	سنة الأساس 1969
1976	114,9	113,2	411,2	فترة الأساس للأراضي المحتلة هي شهر كانون الثاني ولإسرائيل سنة
1977	156,3	151,5	134,6	فترة الأساس للأراضي المحتلة هي شهر كانون الثاني ولإسرائيل سنة
1978	235,1	216,4	202,7	فترة الأساس للأراضي المحتلة هي شهر كانون الثاني ولإسرائيل سنة
1979	395,3	373,0	361,4	فترة الأساس للأراضي المحتلة هي شهر كانون الثاني ولإسرائيل سنة
1980	946,2	954,7	834,9	سنة الأساس لإسرائيل
1981	2025,2	2000,5	216,8	سنة الأساس لإسرائيل
1982	4199,5	4294,0	477,7	سنة الأساس لإسرائيل
1983	10069,0	10784,6	1173,5	سنة الأساس لإسرائيل
1984	46384,2	51006,8	5560,4	سنة الأساس لإسرائيل
1985	195080,0	223200,0	22500,0	سنة الأساس لإسرائيل
1986	292710,0	333900,0	148,1	سنة الأساس لإسرائيل
1987	330930,0	370500,0	177,5	سنة الأساس لإسرائيل
1988	359770,0	411720,0	116,3	سنة الأساس لإسرائيل

المصادر:

Israel, Central Bureau of Statistics, Statistical Abstract of Israel 1975, p. 694; 1978 p. 774; 1985 pp. 714 and 265; 1989 pp. 710 and 275.

ملخص لنتائج تقييم درجة توفر كل من المقومات الاقتصادية لدولة فلسطينية مستقلة مع ملاحظات و /أو إيضاحات

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
1- السلطة الوطنية السيادية والعمق القومي للدولة (يقسم المقوم الى شقين)	المقوم أساسي ولا غنى عنه بالنسبة للامساك بسلطة القرار بعد انتزاعها من المحتل. وتتيح ممارسة الفلسطينيين في الخارج لمهام إدارية رفيعة، وممارستهم في الداخل لقدر من "السلطة الموازية" قدرة على إدارة شؤون الاقتصاد على المستوى السيادي/الحكومي. ونركز هنا على أهمية استعادة الأراضي المصادرة والسيطرة على موارد المياه.	قدر يؤدي تكوين السلطة الحكومية على أساس الانتماءات التنظيمية الحالية في م. ت. ف. وتوزع القوة فيما بين التنظيمات، الى تغليب الولاءات التنظيمية على اعتبارات القدرة على إدارة دفة الحكم، ويكون الثمن الاقتصادي إذ ذاك باهظا.	بالنسبة للشق الأول أي السلطة السيادية، للمقوم جوانب متعددة ومتراطة تمتد من السياسة الى الاقتصاد والمجتمع، وهو يسمح بوضع الخطط أو البرامج وبتوفير الحوافز أو الضوابط الاقتصادية حسبما يقتضي الأمر، كما يسمح بتوجيه الموارد بوحى من مصلحة الاقتصاد والمجتمع . وبتطوير القطاعات بموجب نظام أولويات رشيد ووطني التوجه.
	بالنسبة للعمق القومي للدولة، يتيح المقوم الإفادة من المعطيات الواسعة للوطن العربي (الأسواق، الموارد المالية، التقانة، مزايا التكامل وتبادل المنافع) ومن موائيق واتفاقيات ومنظمات ومؤسسات جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية. كذلك فإن الدولة يمكن أن تستمر بالمساهمة بعملية التنمية العربية خاصة بفضل مهارات الفلسطينيين.		بالنسبة للعمق القومي للدولة، يلاحظ ان للنسق الاقتصادي/الاجتماعي والسياسي المسيطر بتوجهاته وفلسفته، أهمية في تعيين نوع العلاقة بالعمق العربي للدولة والتالي في طبيعة الإفادة من هذا العمق ومداهما بالنظر لما للنسق من أثر في خلق حالة من "التناغم" أو التنافر .



المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
	لا نتائج سلبية للارتباط بالعمق القومي للدولة والتفاعل معه. ويعتمد مدى الاستفادة على صيغة العلاقة مع الدول العربية المجاورة.  "ميزان" المقوم تغلب عليه الجوانب الإيجابية بشكل قوي.		من ناحية أخرى فإن مدى التزام الدول العربية بالمواثيق والاتفاقيات فيما بينها، ومدى اهتمامها بالمؤسسات والبرامج والمشروعات والتنظيمات المشتركة، وكفاءة المؤسسات، الخ. ودرجة الجدية والتصميم العربيين بالنسبة للعمل الاقتصادي العربي المشترك، بدورها كلها تفعل في طبيعة إفاضة الدولة الفلسطينية ومدى هذه الإفاضة من العمق العربي للدولة. فكلما قوي الالتزام ازدادت استفادة الدول الأعضاء، والعكس بالعكس.
2- الموارد البشرية ومهارات القوى العاملة (يقسم المقوم الى شقين)	الحجم السكاني، والتوزيع العمري، ومستويات التعليم (خاصة الجامعي منه) - جميعها ملائمة لحاجات الدولة من اقتصادية وإنمائية. أما التعليم الجامعي بين الفلسطينيين فيتميز بارتفاع عدد الجامعيين مقارنة بنظيره في بلدان العالم الثالث، بل وفي بعض البلدان الصناعية.	بالنسبة للموارد نفسها فإن مستوى التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي ليس متميزا (من حيث النوعية ونسبة الانتساب للفئات العمرية المناظرة) بالمقارنة مع بلدان العالم الثالث ذات الدخل الفردي القريب من نظيره الفلسطيني. وبالنسبة لمهارات القوى العاملة، فإن نقطة الضعف البارزة هي انخفاض مستوى المتجهين صوب التدريب المهني بين المنتسبين للمدارس المتوسطة والثانوية،	إذا اقتصرنا المقارنة بالنسبة للتعليم الأكاديمي (في نطاق الموارد البشرية) على المنطقة العربية يحتل الفلسطينيون موقعا متقدما بين الدول العربية، ولكنه موقع معرض للتراجع النسبي بسبب تصاعد نسبة الانتساب للمؤسسات التعليمية في عدد من الدول العربية، وكذلك بالنسبة لحجم الأمية، حيث لا تزال مرتفعة بين الفلسطينيين من كبار السن، وان كان موقع الفلسطينيين بين

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
	بشكل عام، فإن قدرات الفلسطينيين المتصلة بالتعليم، وتطلعهم الى استقلال دولتهم، سيكونان عاملا قويا في استعدادهم لإجراء تصحيحات أساسية في نوعية التعليم بمستوياته الثلاثة.	وبالمقارنة مع عدد من البلدان العربية من مجاورة وبعيدة.	العرب يأتي في الثلث الأعلى من البلدان العربية من حيث مستوى الألفبائية.
	بشكل عام، فإن قدرات الفلسطينيين المتصلة بالتعليم، وتطلعهم الى استقلال دولتهم، سيكونان عاملا قويا في استعدادهم لإجراء تصحيحات أساسية في نوعية التعليم بمستوياته الثلاثة.	ثمة نقطة ضعف تتصل بتوفر عدد كبير من الجامعيين هي أن نسبة مرتفعة من هؤلاء لا تتواءم اختصاصاتهم مع حاجات الاقتصاد، وان انبهار المجتمع بالشهادة الجامعية يضحّم عدد الساعين الى تحصيلها على حساب التدريب المهني، فيضطر الفائض من الجامعيين للهجرة، أو يقع فريسة للإحباط وعدم الاستقرار.	بشكل عام، فحيث يتضح وجود نقص في بعض الاختصاصات الأكاديمية أو المهنية أو التقنية بين سكان الدولة العتيدة، فإن "مخزون" الكفاءات الفلسطينية في الخارج قادر على سد النقص بدون صعوبة تذكر.
	بالرغم من الملاحظات والنتائج السلبية المحددة، فإن ميزان المقوم الحالي إيجابي بشكل عام، لجهة حجم القوى العاملة ولكن الى مدى اقل لجهة نوعيتها.	وأخيرا، ينبغي التشديد على وجوب توجه المجتمع صوب: تسريع محو الأمية، تسريع وتوسيع نطاق التدريب المهني، إجراء تصحيحات في النظام التعليمي تحقق مزيدا من المواءمة مع حاجات الاقتصاد والمجتمع الملحة، والتركيز على أن يقوم التعليم على أساس الفضول الذهني وحب الاكتشاف والتفاعل بين الطالب والمدرس، لا التلقين والإيهام بأن المدرس "يحتكر" الحقيقة ويهب مفتاحها للطالب.	أخيرا، ينبغي التشديد على وجوب توجه المجتمع صوب: تسريع محو الأمية، تسريع وتوسيع نطاق التدريب المهني، إجراء تصحيحات في النظام التعليمي تحقق مزيدا من المواءمة مع حاجات الاقتصاد والمجتمع الملحة، والتركيز على أن يقوم التعليم على أساس الفضول الذهني وحب الاكتشاف والتفاعل بين الطالب والمدرس، لا التلقين والإيهام بأن المدرس "يحتكر" الحقيقة ويهب مفتاحها للطالب.

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
			ونضيف أن الإفادة الوافية من القوى العاملة (بحجمها ومهاراتها الحالية) توجب توسيع الاقتصاد وتحديثه وبالتالي تتطلب استثمارات ضخمة خاصة خلال السنوات الخمس الأولى من عمر الدولة.
3- العلم والتكنولوجيا	بالرغم من تواضع المعطيات العلمية والتكنولوجية (بالمعنى المبين تحت "ملاحظات/إيضاحات)، إلا أن الشعب الفلسطيني اثبت شغفه بالعلم واستعداده للضحية من اجل تحصيله، ونجاح بنية في تحقيق إنجازات جيدة في الجامعات والمؤسسات الأخرى، في الخارج وبشكل خاص في الجامعات المرموقة.  نقطة القوة هذه تسمح للدولة العتيدة ان تعبئ ما ينقصها من مهارات علمية وتكنولوجية رفيعة من الخارج وتيسر لها مناخ العمل في فلسطين، ومن ثم الانطلاق بتوسيع قاعدة العلم والتكنولوجيا ورفع مستواهما، وبتنشيط القبول بالتبدل	بالمقابل لا بد من الاعتراف بأن المتاح حالياً داخل ما سيصبح الدولة المستقلة لا يزال متواضعاً في حجمه وفي نوعيته على السواء.	والمقصود بمقوم "العلم والتكنولوجيا" هو وجود قاعدة علمية وتكنولوجية فعالة وواسعة، أن بالنسبة لدور البحث العلمي (من نظري وتطبيقي)، أو لوجود أعداد وافرة من العلماء والباحثين ذوي الكفاءة الذين تتوفر لديهم قدرة علمية وتكنولوجية ملموسة، أو بالنسبة لوجود تجهيز واف علمي وتكنولوجي بالنسبة للمعدات والآلات والمختبرات... أي لما يعرف باسم "التكنولوجيات الصلبة الى جانب التكنولوجيات الطرية" المتصلة بالتراكم المعرفي لدى العلماء والتكنولوجيين. مقابل النقاط الإيجابية المبينة الى جانبه ينبغي التشديد على أن النجاح في إقامة قاعدة

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
	العلمي/التكنولوجي اللازم للتطور الاقتصادي. ومن ثم لتوطيد قدرة علمية وتكنولوجية مرموقة نسبيا.	بشكل عام يتبين ان ميزان المقوم الحالي يشكو من شح القدرات العلمية والتكنولوجية، وضرورة الاعتماد على القدرات الفلسطينية في الخارج الى مدى ملموس.	علمية وتكنولوجية كفاءة وذات فاعلية مرضية، واتساع وقبول مجتمعي، وفي توطيد القدرات العلمية والتكنولوجية، يحتاج الى إرضاء أربعة شروط أساسية: أ- إيجاد مناخ سياسي وفكري واجتماعي/اقتصادي ملائم يشجع القاعدة المشار إليها. ب- توجيه استثمارات ضخمة من اجل إقامة القاعدة وتوطيدها ثم توسيعها ورفع مستواها (وهذا يصطدم "بالفجوة المالية أو فجوة الموارد التي بحثت بتوسيع في المبحث رقم 9 في الفصل الثاني). ج- العمل العربي المشترك في نطاق العلم والتكنولوجيا (وسواه طبعا) لكي تتكامل المعطيات والجهود العربية بشكل مثمر. د- قيام تفاعل خلاق بين القاعدة من جهة والبنية والنشاط الاقتصاديين من جهة أخرى.
4- الإدارة العامة المركزية والسلطات المحلية	بالمقارنة مع الدول العربية، تتوفر القدرة على النهوض بمهام الإدارة المركزية بشكل مرض نتيجة	ثمة تخوف يشكل عنصرا سلبيا، هو أن تعتمد السلطة السيادية الى ملء الجهاز الإداري الى	

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
	<p>حد ملموس بعناصر تنقصها الكفاءة والالتزام ولا يشفع بها إلا ولاؤها التنظيمي لمنظمات م. ت. ف. وجود مهام إدارية جديدة في المدى القصير، لا خبرة للفلسطينيين في الدولة نفسها بها، بسبب حرمان الشعب من الاستقلال قبلا. غير أن هذه الخبرات، كما ذكر في نتيجة التقييم الإيجابي الى جانبه، يمكن التعويض عنها بدون صعوبة تذكر.</p>	<p>خبرة الشعب الفلسطيني تحت الانتداب وضمن الجهاز الإداري الأردني. وكذلك في عدد من الأقطار النفطية العربية. والخبرات التي قد يبدو أنها محدودة (لأنها تتصل بمهام جديدة تنشأ من وجود دولة مستقلة) كالتخطيط الإنمائي الخ، يمكن توفيرها بسرعة عبر التدريب الملائم وتعبئة المتاح منها لدى فلسطيني الاغتراب.</p> <p>ثمة عنصر إيجابي آخر هو نزاهة "ونظافة" الإدارة المركزية الفلسطينية تقليديا، ويؤمل، بفضل الزخم المعنوي الناجم عن قيام الدولة، أن تظل قيم النزاهة مهيمنة، وإن تتميز الإدارة المركزية بولاء للدولة فتحرر من الولاءات التنظيمية الضيقة.</p> <p>أخيرا، فإن "السلطة الموازية" التي أقامها الشعب تحت الاحتلال بفضل الانتفاضة، يتوقع ان تشكل دفعا قويا باتجاه تماسك الجهاز واندفاعه وفاعليته في إطار الاستقلال.</p>	

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
	<p>أما لجهة السلطة المحلية فلا تتوفر لدى الشعب في الأراضي المحتلة الا تجربة محدودة في استلام مقدرات السلطات المحلية وإدارتها، وذلك بسبب التدخل الإسرائيلي والعرقلة المتعمدة، وبسبب شح الموارد المالية المخصصة للبلديات ومجالس القرى والمجالس المحلية. ولكن بالرغم من ذلك فإن هذا الجزء من المقوم الحالي وان كان دون الإدارة المركزية توفرا، فانه يضل في محصلة التحليل إيجابيا. أما الإدارة المركزية ذاتها فميزاتها إيجابية بشكل واضح تماما.</p>		
5- الريادة الاقتصادية وحوافز الإنجاز	<p>يتميز الشعب الفلسطيني في النطاق العربي بأنه، مع عدد قليل من الأقطار العربية الأخرى، يمتلك قدرات ريادية اقتصادية. وقد ثبت ذلك بشكل خاص بعد النكبة عام 1948 وتَفَجَّر الرياديين حيوية وتميزهم بالإنجاز المرموق.</p> <p>وبدوره، هذا التميز يعكس تحسسا قويا بحوافز الإنجاز، مما يشكل الى مدى ملموس تعويضا نفسيا من فقدانهم لوطنهم وموارد رزقهم فيه. وما ينقص</p>	<p>ينبغي الاستدراك بالنسبة لتجسد الروح الريادية في نشاط اقتصادي استثماري ونتاجي بارز، في ان للنسق السياسي الاجتماعي الاقتصادي الذي سيبسط دورا أساسيا في تشجيع الروح الريادية أو في كبتها. لهذا ترى الدراسة ان النسق المفضل هو نسق قومي التوجه تقدمي المضمون الاجتماعي، يفسح المجال الملائم والواسع للقطاع الخاص للإفادة من حيويته ومبادراته،</p>	

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
<p>ولكن مع الاحتفاظ بدور مرموق كذلك للقطاع العام و /أو المشترك بحيث لا تكون الربحية العامل الوحيد المحدد لتحرك رأس المال من استثماري وعامل.</p> <p>يبقى من الضروري أن يضاف ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- يتوقع أن تعمل نشوة الاستقلال على تنشيط الاستثمار والجهد الإنمائي.</li> <li>- يلزم أن يتم تفاعل واع بين رجال الأعمال في القطاعات الرئيسية من جهة، ومؤسسات البحث والتكنولوجيا من جهة أخرى من أجل "الإثراء المتبادل" والجهد المشترك لحل المشكلات الاقتصادية والتكنولوجية.</li> <li>- ضرورة توفر موارد مالية ضخمة (خارج قدرة الناتج المحلي الإجمالي) تسمح بتوسيع الاقتصاد وتحديثه ورفع مستواه عبر الاستثمارات الحيوية.</li> </ul>		<p>من موارد ريادية تحت الاحتلال يمكن تعويضه بفضل المورد الريادي في الشتات.</p> <p>ويلاحظ، بالإضافة، ان عددا يذكر من الرياديين في الخارج يمتلكون ثروات كبيرة ويتوقع ان يقوموا باستثمارات ذات شأن في الدولة العتيدة عندما يتهيأ المناخ الملائم من الأمن والاستقرار وحكم القانون، والمجال الوافي لنشاط القطاع الخاص.</p> <p>الميزان إيجابي جدا في جملته.</p>	

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
6- التنظيم المؤسسي من اقتصادي واجتماعي	مقابل الظروف الضاغطة المشار إليها في التقييم السليبي الى جانبه، فإن الانتفاضة أتاحت مزيدا من حرية التحرك وأدت الى خلق شبكة واسعة من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي - وبالطبع السياسي - الذي سيشكل إرثا قيما للمجتمع في دولته المستقلة.  يصح القول في محصلة التحليل ان ميزان المقوم الحالي بالرغم من محدودية توفره فانه "موجود بالقوة" ان لم يكن "بالفعل" على نطاق واسع. وهكذا نرى ان الميزان يميل الى الجانب الإيجابي ولكن بتحفظ.	بسبب ظروف الاحتلال فإن الشعب الفلسطيني لم تتح له ممارسة قدر مرموق من التنظيم المؤسسي الاقتصادي والاجتماعي، وذلك بسبب خشية سلطات الاحتلال من أن تكون لهذا التنظيم مآرب وآثار سياسية ونضالية، والرغبة في كبت حيوية الاقتصاد والمجتمع.	عولج المقوم الحالي في المبحث رقم 7 في الفصل الثاني بشكل ضيق الى حد ما، إذ لم يتضمن النسق السياسي الاجتماعي الاقتصادي المتوقع أن يسيطر في الدولة المستقلة. على أن قضية النسق كانت قد بحثت كأحد عناصر الإطار المرجعي في الفصل الأول (المبحث رقم 5). وهناك أسباب حملت على قصر البحث على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية من التنظيم المؤسسي أبرزها تحاشي دخول ساحة الجدل السياسي الذي قد يكشف التحليل لأهواء ومعايير ذاتية تحرفه عن الموضوعية العلمية.
		ضمن شبكة تنظيمية مبعثرة وصغيرة، أو لان قطاعات ما (كالمصارف) أو اجزاء من قطاعات غير قائمة في الاقتصاد والمجتمع.	
		نشير الى ان إمكان قيام تناقضات سياسية تتصل بالنسق السياسي المرغوب في (ذات الأساس الأيديولوجي) من المناسب ان يشار الى الحكمة في استباق بروز	



المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
		المستقبل تكون لها انعكاسات اقتصادية سلبية.	التناقضات عبر إطلاق حوار عقلائي مسبقا يهدف الى التوافق على صيغة لنسق سياسي اجتماعي يتحرك ضمن تصور "الإطار المرجعي" للدراسة، أي ان يكون ذا توجه قومي / تقدمي فيه مكان لكل من القطاعين الخاص والعام، وفيه قدر واسع من الحرية والديموقراطية.
7- الموارد الطبيعية	مقابل تواضع جودة الأرض بشكل عام، فإن مساحتها العامة بعد استرداد ما صادرته إسرائيل خلال الاحتلال تعتبر ملائمة للحجم السكاني المفترض في الدراسة وما هو أكثر بقليل من ذلك (من 2،25 الى 2،5 مليون نسمة).  بالإضافة الى كون المساحة مقوما مرضيا، فإن الإنتاجية يمكن ان يرفع مستواها بشكل ملموس عبر الاستصلاح ومزيد من الري - والعامل الأخير واعد جدا، بسبب توقع سيطرة الدولة على مواردها المائية بعد الاستقلال وإيقاف إسرائيل عن الاستيلاء (كما	مستوى جودة الأرض مرتفع فقط في قسم ساحلي صغير من القطاع، ومتوسط في قسم كبير (الغربي) من الضفة، ومنخفض في السفوح والمنحدرات الشرقية في الضفة.	يركز هذا البحث على المكونين الأساسيين للموارد الطبيعية المعروفة في الأراضي المحتلة عام 1967 وهما: الأرض والمياه - مع إشارة مختصرة للمناخ والمناظر الطبيعية نستطيع تخطيطها في هذا الجدول التلخيصي. وسيقسم التقييم، الوارد هنا باقتضاب، الى جزئين أحدهما يعنى بالأرض والآخر بالمياه - حسبما سيكون دورهما في الدولة.  الجدير بالذكر التباين الواسع بين المعطيات المتاحة من الأرض ومن المياه حاليا تحت الاحتلال، وما يفترض ان يكون متاحا عند

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
	هو الحال الان) على نحو ثلاثة ارباع موارد الضفة المائية. بشكل عام، تبين ان ميزان الموارد الطبيعية من ارض ومياه يتوقع ان يكون إيجابيا في سياق الاستقلال - مع مراعاة الاشتراطات الواردة في الملاحظات/الإيضاحات الى جانبه.	إمكانات استصلاح الأراضي تحد منها بقوة درجة الانحدار في أراضي الضفة (وهي حادة) والكلفة المرتفعة للاستصلاح - وهي تتعكس سلبا في وضع الموارد الذاتية الاستثمارية. أما التغلب على المشكلة المالية فزهن بما سيكون متاحا للدولة من موارد خارجية (انظر المقوم التالي).	الاستقلال، وهو تباين يؤدي الى تحويل النتائج السلبية حاليا الى أخرى إيجابية عند الاستقلال. تنبغي ملاحظة ان الميزان الإيجابي بالنسبة لما سيكون متاحا من ارض زراعية ومياه عند الاستقلال سيعزز قيام الدولة باعتماد نظام لحيازة الأراضي يسمح بترشيد استغلالها، وتطوير الخدمات الفنية والبحثية المتصلة برفع إنتاجية القطاع الزراعي، وببني دورات زراعية يبررها المنطق الاقتصادي، وبرفع مستوى الريف عامة من حيث الخدمات والتسهيلات التي تعزز أغراض تنمية الزراعة والريف ككل اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا.
8- تكوين رأس المال الثابت، ومؤسسات التمويل (يقسم المقوم الى شقين)	يتلخص الاستنتاج السلبى للتقييم فيما يلي: أ- عجز الناتج المحلي الإجمالي الحالي من توفير مدخرات للاستثمار.	نعالج أولا الشق الأول أي تكوين رأس المال الثابت (= الاستثمار). وسنضطر للاقتضاب الشديد لأن المبحث الحالي أساسي ويشكل "عنصر الحرج" في	

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
<p>التقييم العام لقدرة الاقتصاد الوطني على البقاء والتطور - مقابل عنصر الحرج الثاني (الأساسي وهو الموارد البشرية) (من حيث ان المجتمع سيكون سيد نفسه، ومن حيث مستويات التعليم والتدريب والمهارات، ومن حيث اكتساب القدرة العلمية والتكنولوجية، ومن حيث القدرة على النهوض بمهام الإدارة المركزية والسلطات المحلية، وأخيرا من حيث توفر الروح الريادية الاقتصادية والتحسني القوي بجوافز الإنجاز). وبسبب أهمية المقوم الحالي والتفصيل الكثير في تناوله لن نستطيع هنا إلا الإيجاز المكثف.</p>	<p>ب- الاضطرار بالتالي للاعتماد على عائدات عوامل الإنتاج في الخارج (خاصة العمل في إسرائيل) "والتحويلات دون مقابل" من شتى المصادر الخارجية، وذلك من اجل تغطية جزء من حاجات الاستهلاك بالإضافة لجميع حاجات الاستثمار.</p> <p>ج- الضالة المفرطة لمساهمة سلطات الاحتلال في الاستثمار (نحو 14% من المجموع).</p> <p>د- استحالة سد "فجوة الموارد" عند قيام الدولة الا من موارد خارجية المنشأ خاصة بالنظر لتوقع عدم استمرار العمالة الفلسطينية بالعمل في إسرائيل. ويتوقع ان تكون فجوة الموارد حتى مع أحسن الفرضيات بالنسبة لأداء الناتج المحلي الإجمالي فوق 1,550 مليون دولار سنويا في المتوسط.</p>		

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
	<p>هـ- توقع انخفاض حجم الناتج المحلي الإجمالي (العام واللفرد) نتيجة الانتفاضة، وسيستمر ذلك حتى مطلع سنوات الاستقلال المفترض بدؤها بعام 1991.</p> <p>و- بالتالي نشوء عبء ضخم جدا على الدولة مؤداه الاضطراب لاجتذاب موارد خارجية تكفي لسد "فجوة الموارد" من اجل استيعاب عرض العمل المتوقع، وتلبية متطلبات برامج الإسكان الضخمة، وتحديث البنى التحتية، وتوسيع الاقتصاد الجاري وتنشيطه وتحديثه - كل هذا بالرغم من الإيجابيات التي سيكون مصدرها الاستقلال والسيادة. فإن لم نقل ان سد فجوة الموارد سيكون مستحيلا الا انه سيكون بالغ الصعوبة بدون تعاون عربي ودولي واسع النطاق.</p>		

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
<p>نعالج الآن الشق الثاني من المقوم أي مؤسسات التمويل، وهي تشكل الجانب المؤسسي في القطاع المالي بمعناه الواسع.</p>	<p>ز- أخيرا، سيترتب على المجتمع إذا لم يكن بالإمكان سد الفجوة، خفض سقف الأهداف الاقتصادية/الاجتماعية بما يعني ذلك من توترات وإحباط أو مد الفترة الانتقالية (خمس سنوات) بشكل ملموس.</p> <p>سترت الدولة قطاعا ماليا ضعيفا ومنهكا بالأعباء (كفقدان النقد الأجنبي اللازم لتغطية إصدار النقد الوطني، والتضخم المخيف في هيكلية الأسعار، ووضع ضعيف للإيرادات العامة يلزمه امتصاص سلطات الاحتلال لإيرادات تفوق ما تقدمه للأراضي المحتلة من مخصصات للإنفاق العام من جار واستثماري - بحيث يدفع سكان الأراضي المحتلة "مكافأة" مالية لسلطات الاحتلال بالفعل).</p>	<p>ستتمكن الدولة بفضل الاستقلال من التخلص - ولكن تدريجيا وبجهد مرهق - من الآثار السلبية التي رتبها الاحتلال على القطاع المالي. ويعتمد الخلاص من هذه الآثار على سلامة السياسات المالية التي تُعتمد والنجاح في استدراج موارد وافية من القطع الأجنبي، وتنشيط الإنتاج.</p> <p>أما تجهيز الاقتصاد بما يلزم من مؤسسات تمويل إنمائي وتجاري فليس صعبا لما يمتلكه رجال الأعمال في الخارج من مهارات مصرفية متعددة الاختصاص ونجاحات وإنجازات تؤهلهم للتعويض عن النقص الفادح الحالي للمؤسسات المذكورة، بسرعة وكفاءة.</p> <p>الميزان بالنسبة لمؤسسات التمويل، وهو سلبى حاليا، قابل للتصحيح بسرعة في ضوء التقييم الواردة أعلاه لمؤسسات التمويل والقدرات الفلسطينية في هذا المجال.</p>	

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
		<p>وأبرز نقطة ضعف هي الغياب الكامل للمصارف الائتمانية وشبه الكامل للمصارف التي تمول النشاط التجاري.</p> <p>في محصلة التحليل يتبين ان الميزان بالنسبة للقطاع المالي ومؤسسات التمويل سلبى جدا غير انه يسمح بالتصحيح تدريجيا من حيث عناصر القطاع (الميزانية العامة، شؤون النقد العالمية العامة، استقرار الأسعار).</p> <p>إذا نظرنا الى المقوم الحالي بشقيه تتضح ضخامة مشكلاته وانخفاض درجة توفره - خاصة بالنسبة لتكوين رأس المال الثابت.</p>	<p>تترتب على الصفة السلبية الغالبة لتقييم المقوم الحالي - خاصة تكوين رأس المال الثابت الوافي للمهام الرئيسية للدولة - آثار خطيرة بالنظر لدلالاتها في تفحص قدرة الاقتصاد الوطني على الحياة. (انظر المبحثين 2 و3 في الفصل الثالث).</p>
9- البنية التحتية (يتضمن المقوم كما في الفصل الثاني - المبحث رقم 10 - أحد عشر شقا، وسنقدم هنا ملخصا للاستنتاجات لكل شق	<p><u>المياه</u>: الميزان يتوقع ان يكون إيجابيا ومرضيا بعد الاستقلال عند السيطرة على موارد المياه وتحريرها من الاغتصاب الإسرائيلي. ويتطلب الأمر تعديلات في شبكة المياه لتتجه صوب تلبية حاجات الضفة والقطاع والقدس الشرقية.</p>		<p>انظر الجدول رقم 20 في الفصل الثاني حيث أدرجت نتائج التقييم لعناصر البنية التحتية واحدا واحدا. وسنعمد ما ورد في الجدول المذكور مع التوسع حيث يتطلب الأمر.</p>

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
<p>يلاحظ من إيراد أسماء عناصر البنية التحتية امرأ: الأول، أنها تتضمن عناصر في البنية التحتية الاجتماعية وأخرى في البنية الاقتصادية. والثاني، أن هناك بعض الازدواجية والتكرار بين بعض العناصر المذكورة هنا وما ورد عند تقديم نتائج تقييم بعض المقومات فيما سبق ولم يكن بد من ذلك بسبب طبيعة المقومات المعنية. (انظر مثلا: الإدارة العامة، الموارد الطبيعية، التعليم والتدريب، مؤسسات التمويل).</p>		<p><u>الطرق</u>: الميزان إيجابي في جملة بسبب وجود شبكة واسعة ذات نوعية مرضية - لكن هناك حاجة لتعديل الشبكة ليصبح التركيز فيها على خدمة أغراض مناطق الدولة الحضرية والريفية، لا على حاجات إسرائيل الأمنية وأغراض ارتباط المناطق بإسرائيل وارتباط هذه بمستعمراتها في المقام الأول كما هو الأمر حاليا.</p> <p><u>الاتصالات الهاتفية والبرقية والتلكس الخ</u>: الميزان يصبح إيجابيا ومرضيا بشكل عام إذا امكن ربط الاتصالات مؤقتا بشبكات مصر و /أو الأردن، بعد فك الارتباط بالشبكات الإسرائيلية وسيلزم بعض الوقت لإقامة مراكز اتصالات مستقلة في الدولة العتيدة.</p> <p><u>الإدارة العامة</u>: الميزان إيجابي ومرض بشكل عام كما جاء قبلا (عند بحث المقوم 4 أعلاه). ومن السهل سد أي نقص من المهارات الاختصاصية الجديدة باجتذاب بعض أبناء فلسطين في الخارج.</p>	<p>على حدة، ونختم العرض بتقييم إجمالي).</p>

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
	<p><u>الكهرباء</u>: الميزان سلبي غير مرض ويتطلب الأمر إيجاد قدرة على توليد الكهرباء بشكل يفي بحاجات الدولة المستقلة عند فك الارتباط بالشبكة الإسرائيلية، ولا بد من التدرج في تصحيح الوضع لان دول الجوار العربي ليس بمقدورها مد فلسطين بطاقة وافية تعوضها عما لديها الآن.</p> <p><u>الموانئ البحرية</u>: الميزان سلبي وغير مرض ولا يمكن تصحيحه إلا ببناء ميناء تجاري كبير يفي بأغراض الدولة في غزة، وبترتيب إقامة "ممر" بري يربط الضفة والقدس بالقطاع.</p>	<p><u>البحث/التدريب/التكنولوجيا</u>: يميل الميزان الى الجانب الإيجابي، ولكنه يصبح مرضيا بوضوح بفضل اجتذاب قدرات رفيعة المستوى من فلسطيني الخارج. (انظر المقوم 3 أعلاه).</p> <p><u>التربية والتعليم</u>: الميزان مرض، مع وجوب إجراء تصحيحات وتعديلات في انتشار ونوعية الخدمات وفلسفة التعليم - كما جاء قبلا عند بحث المقوم رقم 2 أعلاه. ومن الضروري إعادة تنظيم الأولويات بين التعليم الأكاديمي من جهة والمهني من جهة أخرى، وبين التعليم دون الجامعي من جهة والجامعي من جهة أخرى.</p>	



ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
	<p><u>المطارات</u>: الميزان سلبي تماما لعدم وجود مطار ذي مواصفات دولية. ولا بد من بناء مطار بمواصفات دولية أو توسيع مطار قلندية لذلك الغرض أن أمكن.</p> <p><u>قطاع المصارف</u>: الميزان سلبي كما ذكرنا قبلا عند بحث المقوم رقم 8 أعلاه والحاجة ملحة للإعداد لقيام مصارف إنمائية ولقيام قطاع مالي واف.</p> <p><u>الصحة</u>: الميزان سلبي بعد إهمال سلطات الاحتلال المتعمد لخدمات الصحة الوقائية والعلاجية، وانخفاض مستوى المعدات والتسهيلات وغياب بعضها مما هو أساسي. وهنا يسهل توفير وجود قدرات وافية بين فلسطيني الخارج.</p>		

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
			التقييم الإجمالي ليس سهلا لان جمع عناصر مختلفة بطبيعتها ودلالاتها ليس بدون محاذير. لذلك فهو تقييم مختلط النتائج بين سلبي وإيجابي.
10- اداء الاقتصاد وتركيبه عشية قيام الدولة	<p>ابرز الجوانب السلبية في أداء اقتصاد الأراضي المحتلة عام 1967 وتركيبه هي التالية:</p> <p>أ- إخضاع مسار الاقتصاد لأغراض ومصالح إسرائيل وليس للأغراض والمصالح الذاتية للشعب الفلسطيني.</p> <p>ب- اتباع سياسات وإجراءات تهدف الى دمج الاقتصاد المحتل قسرا بالاقتصاد الإسرائيلي.</p> <p>ج- تهميش عشرات ألوف أفراد قوة العمل الفلسطينية وصيرورتهم عمالا في اقتصاد إسرائيل بعد ان كانوا أرباب عمل ومزارعين الخ في اقتصادهم ومجتمعهم.</p>	<p>يبرر اعتبار أداء الاقتصاد وتركيبه عشية الاستقلال أحد المقومات الرئيسية لاقتصاد دولة مستقلة أن أداء الاقتصاد وتركيبه منطلق جوهرى ينبغي أن يؤخذ بالاعتبار عند التأمل في مقومات الاقتصاد الوطني المستقل، كما أن ذلك يوحى بما ينبغي اتخاذه من سياسات وإجراءات تصحيحية جذرية، وما يتوقع ان يعترض التصحيح من صعوبات وعراقيل.</p>	

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
	<p>د- تحويل نمط التجارة الخارجية بحيث أصبح اعتماد الأراضي المحتلة على الصادرات الإسرائيلية خطيرا الى درجة مقلقة جدا.</p> <p>هـ- استلاب إسرائيل لأكثر من نصف ارض المناطق المحتلة وأكثر من 75% من مياه الضفة.</p> <p>و- شل قدرة المجتمع الفلسطيني على تطوير اقتصاده حسبما يشاء.</p> <p>ز- تشويه النمط القطاعي في بنية الناتج المحلي الإجمالي.</p> <p>ح- جمود القطاع الزراعي وكبت تطور القطاع الصناعي، وشلل القطاع المصرفي كليا.</p> <p>ط- نتيجة ضعف أداء الاقتصاد الفلسطيني بسبب سياسة سلطة الاحتلال، تخلف الأداء عن نظيره في لبنان وسورية والأردن شرقي النهر، بعد أن كان</p>	<p>في مقابل النتائج السلبية وآثارها المشار إليها، فإن مجرد قيام دولة مستقلة واستقلال قرارها سيزيل الحواجز الإسرائيلية العاملة على عرقلة التطور وإضعاف الأداء. وبالتالي فإن الاستقلال - مصحوبا بسياسات رشيدة - من شأنه ان يحول التقييم السليبي</p>	

المقوم	نتيجة التقييم الإيجابية	نتيجة التقييم السلبية	ملاحظات / إيضاحات
	الى تقييم إيجابي متى توفرت للدولة الموارد المالية اللازمة.	اقتصاد فلسطين يسبق نظيره المشار إليه بكثير قبل الاحتلال.	
11-المقوم الاجتماعي والنفسي	<p>أبرز العناصر الاجتماعية الإيجابية ذات العلاقة بانطلاق اقتصاد الدولة هي:</p> <p>أ- التماسك الاجتماعي بفضل إدراك المصلحة المشتركة التي يخدمها التماسك.</p> <p>ب- التعاون والتكافل.</p> <p>ج- النضال المشترك تحت الاحتلال خاصة في سياق الانتفاضة.</p> <p>د- اتساع "شبكة القيادة" بحيث اتسعت دائرة الالتزام بالعمل المشترك.</p> <p>أما العناصر النفسية ذات العلاقة فأبرزها:</p> <p>أ- وعي المواطنين فردا فردا للحاجة الحيوية للإنماء.</p> <p>ب- القبول الفردي للتضحيات من أجل الجماعة.</p>	<p>ينبغي عدم التقليل من أهمية هذا المقوم بالنسبة للجهد الاقتصادي والإنمائي في الدولة المستقلة. ولقد ازداد هذا المقوم أهمية وفاعلية بفضل الانتفاضة وما ولدته من دينامية وما نشطته من عناصر اجتماعية ونفسية مما سجلنا أبرزه بين نتائج التقييم الإيجابية.</p>	

ملاحظات / إيضاحات	نتيجة التقييم السلبية	نتيجة التقييم الإيجابية	المقوم
		<p>ج- القبول بالتصدي لتحدي التخلف والمعاناة، والتصميم على التصدي.</p> <p>خلاصة التقييم أن ميزان المقوم الحالي إيجابي وإن كانت العوامل النفسية بحاجة بعد لمزيد من التأصيل والتعميق لتصبح في مأمن من الخلطة أو التشوه، كذلك يؤمل أن يمتد اثر العوامل الاجتماعية والنفسية المشار إليها لما هو أطول زمنا من السنوات الأولى من عمر الدولة التي ستتسم حتما بنشوة الاستقلال.</p>	

المصدر: التحليل في الفصل الثاني من المبحث رقم 2 الى المبحث رقم 12.



ملحق رقم 3

ثبت المراجع





(أ) المراجع بالإنكليزية:

1. Abu-Amr, Ziad, "The Gaza Economy: 1948-1984", in George T. Abed, ed., The Palestinian Economy: Studies in Development Under Prolonged Occupation (Routledge, London and New York, 1988).
2. Abu-Kishk, Bakir, "Industrial Development and Policies in the West Bank and Gaza", in Abed, ed., op. cit.
3. Abu-Lughud, Ibrahim, "Educating a Community in Exile: The Palestinian Experience", in Journal of Palestine Studies (hereafter referred to as JPS), Vol. II, No. 3, Spring 1973.
4. Adelman, Irma, and Cynthia Morris, Society, Politics, and Economic Development: A Quantitative Approach (Baltimore, Md., 1967).
5. Agha, Hussein J., "What State for the Palestinians?", in JPS, Vol. VI, No. 1, Autumn 1976.
6. Anabtawi, Samir N., Palestinian Higher Education in the West Bank and Gaza: A Critical Assessment (KPI, London, New York, Sydney and Henley, 1986).
7. Awartani, Hisham, "Agricultural Development and Policies in the West Bank and Gaza", in Abed, ed., op. cit.
8. -----, "European Markets: New Prospects for Palestinian Farmers", a study prepared for "The Economic Development Group", 1987. Processed.
9. -----, "West Bank Agriculture - A New Outlook" (Processed monograph).
10. Badran, Nabil A., "The Means of Survival: Education and the Palestinian Community; 1948-1967", in JPS, Vol. IX, No. 4, Summer 1980.
11. Bahiri, Simcha, The West Bank Data Project (WBDP), "Industrialization in the West Bank and Gaza" (Jerusalem Post, Jerusalem, 1987).
12. Benvenisti, Meron, and Shlomo Khayat, WBDP, The West Bank and Gaza Atlas (Jerusalem Post, Jerusalem, 1988).
13. Benvenisti, Meron, WBDP, 1987 Report: Demographic, Economic, Legal, Social and Political Developments in the West Bank (Jerusalem Post, Jerusalem, 1987).
14. -----, WBDP, A Survey of Israel's Policies (Jerusalem Post, Jerusalem, 1984).
15. Brookings Institution, Toward Arab-Israeli Peace: Report of a Study Group (Brookings Institution, Washington D.C., 1988).
16. Bull, Vivian, The West Bank - Is It Viable? (Lexington Books, D.C. Heath and Company, Lexington, Ma, 1975).
17. Dakkak, Ibrahim, "Development From Within: A Strategy for Survival", in Abed, ed., op. cit.

18. Darin-Drabkin, Haim, "The Economic Viability of a Palestinian State in the West Bank and Gaza", in New Outlook, April 1978.
19. Davis, Philip E., "The Educated West Bank Palestinians", in JPS, Vol. VIII, No. 3, Spring 1979.
20. Demes, William G., The Economic Development in Small Countries with Special Reference to the Caribbean (Montreal: McGill University Press, 1965).
21. Dick, Harold, "Towards a Strategy for Development: Empowerment and Entrepreneurship", in Abed, ed., op. cit.
22. Economic Commission for Western Asia (ECWA), "Report on the Industrial and Economic Trends in the West Bank and Gaza", February 1982.
23. Gharaibah, Fawzi A., The Economies of the West Bank and Gaza Strip (West View Press, Colorado, 1985).
24. Hadawi, Sami, Palestinian Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study (Saqi Books, London, 1988). Part V: "An Economic Assessment of Total Palestinian Losses" prepared by Atef Kubursi.
25. Hagen, Everett E., On the Theory of Social Change (Homewood, III., 1962).
26. Hagopian, Edward, and A. B. Zahlan, "Palestine's Arab Population: The Demography of the Palestinians", in JPS, Vol. III, No. 4, Summer 1974.
27. Hallaj, Mohammad, "The Mission of Palestinian Higher Education", in JPS, Vol. IX, No. 4, Summer 1980.
28. Israel, Budget for 1986/1987 (Government Press, Jerusalem, 1986).
29. -----, Central Bureau of Statistics (CBS), Judea-Samaria and Gaza Statistics (Jerusalem, 1985), Vol. XV, No. 2.
30. -----, CBS, Statistical Abstract of Israel 1987 (Jerusalem, 1987).
31. Kahan, David, WBDP, Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza (1967-1987) (Jerusalem Post, Jerusalem, 1987).
32. Khalaf, Nadim, Economic Implications of the Size of Nations (Leiden: E. J. Brill, 1971).
33. Khalidi, Raja, "The Economy of the Palestinian Arabs in Israel", in Abed, ed., op. cit.
34. Kubursi, Atif A., "Job Education and Development: The Case of the West Bank", in Abed, ed., op. cit.
35. Kuznets, Simon, "Economic Growth of Small Nations", in E. A. G. Robinson, ed., Economic Consequences of the Size of Nations (New York, St. Martin's Press, 1960).
36. Mansour, Antoine, "The West Bank Economy 1948-1984", in Abed, ed., op. cit.
37. Mari'i, Sami Khalil, "The Future of Palestinian Arab Education in Israel", in JPS, Vol. XIV, No. 2, Winter 1985.

38. -----, "Higher Education Among Palestinians", in G. Ben D'or, ed., The Palestinians and the Middle East Conflict (Rimat Gan: Turtledove Publishing Co., 1979).
39. McClelland, David C., The Achieving Society (Princeton, N.J., 1961).
40. Meron, Raphael, Economic Development in Judea-Samaria and the Gaza District. 1983-1984 (Bank of Israel, Jerusalem 1986).
41. Nakhleh, Emile A., The West Bank and Gaza: Towards the Making of a Palestinian State (American Enterprise Institute for Public Policy, Research Studies in Foreign Policy, Washington D.C., 1979).
42. Nakkara, Hanna Dib, "Israeli Land Seizure Under Various Defense and Emergency Regulations", in JPS, Vol. XIV, No. 2, Winter 1985.
43. Plascov, Avi, A Palestinian State? Examining the Alternatives, Adelphi Paper, No. 163 (London: The International Institute for Strategic Studies, 1981).
44. Plocker, Sever I., "The Palestinian State in the Territories: An Economic Report", in New Outlook, Vol. 30, No. 5-6, 1987.
45. Pollock, Alex, "Society and Change in the Northern Jordan Valley", in Abed, ed., op. cit.
46. Rostow, W. W., The Process of Economic Growth (New York, 1952).
47. Sayigh, Yusif A., "The Palestinian Economy Under Occupation: Dependency and Pauperization", in Abed, ed., op. cit.
48. -----, The Determinants of Arab Economic Development (Croom Helm Ltd., London, 1978).
49. -----, Entrepreneurs of Lebanon: The Role of the Business Leader in a Developing Economy (Harvard University Press, Cambridge, Mass., 1962).
50. Shaath, Nabil, "High-Level Palestinian Manpower", in JPS. Vol. I, No. 2, Winter 1972.
51. Subcommittee on Europe and the Middle East of the Committee on Foreign Affairs, Defense Division Congressional Research Service, Library of Congress, "The West Bank-Gaza Economy: Problems and Prospects" (Washington, D.C., 1980).
52. TEAM -- International Engineering and Management Consultants, multi-monograph study, undertaken for UN-ECWA on "The Economic and Social Situation and Potential of the Palestinian Arab People in the Region of Western Asia" (Beirut, 1983. Processed).
53. Tuma, Elias H., "The Economic Viability of a Palestine State", in JPS, Vol. VIII, No. 3, Spring 1973.
54. Tuma, Elias H. and Haim Darin-Drabkin, The Economic Case for Palestine (Croom Helm, Ltd., London, 1978).
55. -----, "The Low Cost of Creating a Palestinian State", in New Outlook, November .1976.

56. UNCTAD, "Israeli's Policy on the West Bank Water Resources" (Geneva, 1980).
57. -----, "The Palestinian Financial Sector Under Israeli Occupation" (Geneva, 1987. English and Arabic versions).
58. -----, "Recent Economic Development in the Occupied Palestinian Territories with Special Reference to the External Trade Sector" (Geneva, 1988).
59. -----, "Review of the Economic Conditions of the Palestinian People", (Geneva, 1985).
60. -----, "Recent Economic Developments in the Occupied Palestinian Territories, with Special Reference to the Financial Sector" (Geneva, 1987).
61. -----, "Selected Statistical Tables on the Economy of the Occupied Palestinian Territories (West Bank and Gaza Strip)" (Geneva, 1987).
62. -----, "Recent Economic Developments in the Occupied Territories" (Geneva, 1986).
63. United Nations, Committee on the Exercise of the Inalienable Rights of the Palestinian People, "The International Status of the Palestinian People" (New York, 1981).
64. -----, "Israeli Settlements in Gaza and the West Bank (Including Jerusalem): Their Nature and Purpose" (New York, 1982).
65. -----, "The Legal Status of the West Bank and Gaza" (New York, 1981).
66. -----, "The Status of Jerusalem" (New York, 1981).
67. Van Arkadie, Brian, Benefits and Burdens: A Report on the West Bank and Gaza Strip Economies Since 1967 (Carnegie Endowment for International Peace, New York and Washington D.C., 1977).
68. Ward, Richard J., Don Peretz and Evan M. Wilson, The Palestinian State: A Rational Approach (National University Publications, Kenniket Press, Port Washington, New York, London, 1977).
69. World Bank, World Development Report 1989 (Oxford University Press, 1989).
70. Yusuf, Muhsin, D., "The Potential Impact of Palestinian Education on Palestinian State", in JPS, Vol. VIII No. 4, Summer 1979.
71. Zahlan, A. B. and Rosemarie, "The Palestinian Future: Education and Manpower", in JPS, Vol. VI, No. 4, Summer 1977.
72. Zahlan, A. B., "The Economic Viability of a West Bank State", in Middle East International, No. 66, December 1976.
73. Zakai, Dan, Economic Development in Judea-Samaria and Gaza District, 1983-1984 (Bank of Israel, Jerusalem, 1986).

(ب) المراجع بالعربية:

1. الامم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "تنمية الصادرات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)"، كانون الأول، 1987.
2. حيدري، نبيل، "استشراف المستقبل الاقتصادي للدولة الفلسطينية"، شؤون فلسطينية، عدد 181، نيسان 1988.
3. خضر، نعيم، "القدرات البشرية والثقافية والاقتصادية للشعب الفلسطيني"، صامد الاقتصادي، السنة 4، عدد 30 تموز 1981.
4. الدقاق، ابراهيم، "بناء نموذج التنمية المحلي: الخلفيات والمشكلات"، صامد الاقتصادي، السنة 8، عدد 61، حزيران 1986.
5. صايغ، يوسف، الاقتصاد الإسرائيلي (مركز الابحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1966)، طبعة مزيدة ومنقحة.
6. قاسم، عبد الستار، محرر، مصادر تمويل التنمية في الأراضي المحتلة، ندوة اعداها الملتقى الفكري العربي في القدس 1986/9/12.
7. اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل، آفاق التصنيع الزراعي والغذائي في الوطن المحتل، نشرة رقم 3، عمان تشرين ثاني 1987.
8. -----، مؤشرات احصائية اساسية حول فلسطين المحتلة، نشرة رقم 1، عمان، حزيران 1988.
9. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "واقع العمل والقوى العاملة في القطاع الزراعي"، دراسة من إعداد هشام عورتاني، ايار 1987.
10. منصور، انطوان، "فلسطين المحتلة: من صمود المقومات الى مقومات الصمود"، صامد الاقتصادي، السنة 5، عدد 39 نيسان 1982.
11. منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط، خطة التنمية ودعم الصمود في القطاع الزراعي في الأراضي المحتلة (حزيران 1988)، دراسة من إعداد موسى السمان.

12. -----، "واقع التنمية الصناعية وآفاقها"، صامد الاقصادي، السنة 10، عدد 72، نيسان - حزيران 1988.
13. -----، أوضاع القوى العاملة الفلسطينية: الواقع وآفاق دعم الصمود، من إعداد ابراهيم الجندي (بالآلة الناسخة).
14. الإسكان في الأراضي الفلسطينية عام 1967. الوضع الراهن ومقتضيات برنامج دعم الصمود: دراسة من إعداد ماهر الكرد (بالآلة الناسخة).
15. -----، إطار برنامج اقتصادي للتنمية والصمود، والاعتماد على النفس في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، دراسة من إعداد يوسف صايغ (بيروت، تشرين الثاني/نوفمبر 1988).
16. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، "فلسطين: خيارات التنمية المطروحة"، دراسة من إعداد ب. ج. سادلر وب. ابو كشك (جنيف، 3 تشرين الأول 1983).
17. -----، "القطاع المالي الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي"، (جنيف 1987).



MAS

معهد أبحاث السياسات  
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

Tel: +972 (2) 298 7053/4 | Fax: +972 (2) 298 7055  
info@mas.ps | www.mas.ps